



قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

دور المقاولاتية في دعم سياسة التشغيل في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

بتيسمىلت (2015 – 2023)

مُدْكِرَة مُقَدَّمَة ضَمْن مُتَطَلَّبات نيل شَهادة الماسِتر في العلوم السياسية

تخصِص: السياسات العامَّة والنُظْم المقارِنة

إشراف الأستاذة:

وَرْدَة بِن بَخِيْتَة

إعداد الطالبة:

هَاجِر بَسْبَاس

لجْنة المناقِشة

الصفة	مُؤَسَّسة الإنْتِساب	إسم ولقب الأستاذ
رئيساً	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. مريم علاوي
مُشْرِفاً ومُقَرَّرًا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. وردة بن بخيطة
عُضْوًا مُناقِشًا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	د. نجوى بوزورين

السنة الجامعية: 1443 – 1444 هـ / جوان 2022 - 2023 م



قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

دور المقاولاتية في دعم سياسة التشغيل في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

بتيسمىلت (2015 – 2023)

مُدْكِرَة مُقَدَّمَة ضَمْن مُتَطَلِّبَات نِيل شَهَادَة المَاسْتَر فِي العُلُوم السِّيَاسِيَّة

تَخْصِص: السِّيَاسَات العَامَّة والنُّظْم المُقَارِنَة

إِشْرَاف الأَسْتَاذَة:

وَرْدَة بِن بَخِيْتَة

إِعْدَاد الطَّالِبَة:

هَاجِر بَسْبَاس

لَجْنَة المُنَاقِشَة

الصفة	مُؤَسَّسَة الإِنْتِسَاب	إِسْم ولَقْب الأَسْتَاذ
رئِيسًا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السِّيَاسِيَّة	د. مريم علاوي
مُشْرِفًا وَمُقَرَّرًا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السِّيَاسِيَّة	د. وردة بن بخيطة
عُضْوًا مُنَاقِشًا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السِّيَاسِيَّة	د. نجوى بوزورين

السنة الجامعية: 1443 – 1444 هـ / جوان 2022 - 2023 م

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ
فَأَفْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ أَنْشُرُوا فَأَنْشُرُوا يَرْفَعِ
اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ
بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

[سورة المجادلة: الآية ١١]

شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى نَبِيِّنَا، سَيِّدِنَا، حَبِيبِنَا وَشَفِيعِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ
بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ

أَمَّا بَعْدُ:

الحمد لله بحمده تتم النعم والشكر للقاتل في محكم تنزيله { لئن شكرتم لأزيدنكم }، ولقوله عليه الصلاة والسلام: { مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ وَمَنْ أَسَدَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِنُوهُ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِيعُوا فَادْعُوا لَهُ }.

نحمد الله سبحانه وتعالى على أن وفقنا لإتمام هذا العمل الذي تكلفه جهد كبير في وقت قصير،

فإنه ليطيب لي أن أتقدم بوافر جزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "بن بخيته وردة" على كل النصائح والإرشادات والتوجيهات منذ أن كان الموضوع اقتراحًا مطروحًا إلى أن أصبح مُثَبَّتًا للبحث فيه والعمل عليه.

كما لا يفوت لي أن أشكر أسرتي العلمية التي جعلتني بالعلم والأخلاق أرتقي: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية . Ecole Nationale Supérieure De Science Politique

وأنتقدم بوافر الشكر والإمتنان إلى كل زملائي في الدفعة [2018 - 2023]، وإلى كل زملائي بالمدرسة ENSSP.

والشكر الجزيل إلى كل طاقم المدرسة ومن يسهر على الرقي بها من: أساتذة، وإدارة، وعمال، وطلبة.

أتوجه بشكري الجزيل وتحياتي الخالصة إلى أساتذة وقفوا بجني معنويًا وعلميًّا وماديًّا خاصة: الأستاذة بوزورين نجوى، ناصر عامر، زياد عبد النور، لراي علي، حميد رامي، ، رليد مريم، فراني حياة، وغيرهم.

وأتوجه بالشكر والتقدير وخالص الإحترام والإمتنان إلى كل من ساعدني في مسيرتي الميدانية لإنجاز هذا العمل منهم:

مسؤولين من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE بالعاصمة - العناصر،

مسؤولين من الوكالة الوطنية الولائية ANADE بتيسمسيلت،

ومسؤولين من مؤسسة A&B Industry في بلدية عماري بتيسمسيلت.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل حتى ولو بدعاء أو كلمة طيبة.

إهداء

عزفانًا بالفضل والجميل إلى أناس كانوا سندًا وعاونًا لي في مسيرتي العلمية وفي كل حياتي، أهدى لهم ثمرة هذا الجهد:

إلى مَنْ رضاهما غايتي وسكينتهما راحتي، اللذان وصَّانا بهما الله تعالى في قوله الكريم: (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا). [سورة العنكبوت، آية: 8]، (وَإِخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا). [سورة الإسراء، آية: 24]، "أبي وأمي".

فهو من ربَّاني ونور لي الطريق لبلوغي هذا المستوى: "والدي الحبيب"،

وهي من كانت دائمًا بجنبي حين مرضي وحين صحي، مُرشدتي ومُعَلِّمَتي الأولى بهذه الحياة: "أمي الحبيبة".

والديَّ الكريمين حفظكُمَا الله ورعاكُمَا وأطال في عمركُمَا. وأدام عليكمَا نعمة الصحة والعافية وراحة البال.

إلى سندي في هذه الحياة وقرّة عيني: إخوتي "غالمة، وليد وجمال الدين"، كرم الله وجههم وجعل حياتهم نورًا على نور.

إلى ملجئي في فرحي وحزني، منزل راحتي وأسراري: أُختي الحبيبتين "نورة وأميمة".

إلى أحبَّتي، صديقاتي المُخلصات الوفيات الغاليات على قلبي "حُبَّاء، وكرمًا، ووفاء الكُنْ": نِعْم الصُّحْبَةُ اللَّاتِي كَتَبْنَ ورسمن في دَفْتَرِ حَيَاتِي أَجْمَلَ الذِّكْرِيَّاتِ لِذِكْرَاهُمْ.

إلى من احتضني في غُربتي بعيدًا عن أهلي: عائلة أوشان

إلى كُلِّ من ترك في حياتي بصمة صادقة جميلة نقيّة وبرينة نتدكّرهم بها في زحمة الحياة.

إلى رُوح أجدادي الطاهرة: جعلهم الله في جنّات النعيم.

إلى كل من ساعدني من قريبٍ أو بعيدٍ

لكم مّي خالص الإحترام وجزيل الشُكروالإمتنان

خُطَّةُ الدِّراسة:

مُقَدِّمة

الفصل الأوَّل: المقاربة المفاهيمية والنظرية للمقاولاتية وسياسة التشغيل

مقدمة الفصل الأوَّل

المبحث الأوَّل: الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية

- المطلب الأوَّل: تعريف المقاولاتية "ريادة الأعمال"، و "المقاول "رجل الأعمال" والمسار التاريخي المرتبط بهما

- المطلب الثاني: نظريات المقاولاتية والسلوك المقاولاتي

- المطلب الثالث: التعليم العالي ودوره في تخريج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية

المبحث الثاني: السياسة التشغيلية في الجزائر من منظور المقاولاتية

- المطلب الأوَّل: التشغيل في ضوء المنظومة القانونية الجزائرية
- المطلب الثاني: الأجهزة العمومية لترقية التشغيل ولدعم خلق النشاط في إطار المقاولاتية
- المطلب الثالث: سياسة التشغيل في ظل مشاريع برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر

خلاصة الفصل الأوَّل

الفصل الثاني: واقع المقاولاتية وعلاقتها بسياسة التشغيل في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني

المبحث الأوَّل: تجربة الجزائر في مجال المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

- المطلب الأوَّل: التعريف بقطاع المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و أهم تصنيفاته

- المطلب الثاني: قراءة إحصائية في أرقام المؤسسات الناشئة، المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة في الجزائر ومناصب الشغل المُستحدثة بها

- المطلب الثالث: مشاكل وصعوبات قطاع المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: أجهزة دعم المقاولاتية وسياسة التشغيل في الجزائر

- المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE ، "ANSEJ سابقًا".
- المطلب الثاني: الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار AAPI ، "ANDI سابقًا"
- المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: دراسة ميدانية في مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول: دراسة نظرية حول وكالة ANADE الولائية بتيسمسيلت

- المطلب الأول: تاريخ نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE الولائية بتيسمسيلت
- المطلب الثاني: الهيكل الإداري والتنظيمي لوكالة ANADE الولائية بتيسمسيلت

المبحث الثاني: مساهمة وكالة ANADE في إستحداث مناصب شُغل في ولاية تيسمسيلت

- المطلب الأول: تحليل بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE الولائية بتيسمسيلت
- المطلب الثاني: وضعية المؤسسات المتعثرة الممولة من طرف الوكالة الولائية ANADE
- المطلب الثالث: نموذج عن مؤسسة مصغرة ممولة من طرف وكالة ANADE الولائية مختصة في صناعة الآلات الصغيرة لتكوين الإنارة الكهربائية والعتاد الهاتفي والتلغرافي A&B Industry

"Fabrication Matériel D'éclairage"

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول، الأشكال والمختصرات

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أوجه الاختلاف والتباين بين الإبداع والإبتكار	24
02	تطور مفهوم المقاول حسب كل مفكر	28 - 29
03	أنماط المقاولين "ريادي الأعمال" وأبرز مؤشرات كل نمط	33
04	المستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثلاثي (دج)	70
05	المستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثلاثي (دج)	71
06	المستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثنائي (دج)	71
07	المستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثنائي (دج)	71
08	تركيبه صيغة التمويل الذاتي	72
09	المستوى الأول من التمويل الثلاثي الإستثنائي المتضمن كلفة الإستثمار تقل أو تساوي خمسة (05) ملايين دينار جزائري	75
10	المستوى الثاني من التمويل الثلاثي الإستثنائي المتضمن كلفة الإستثمار تتجاوز خمسة (05) ملايين دينار وتقل أو تساوي 10 ملايين دينار جزائري	75
11	حالة المشاريع الممولة وتعداد التوظيف من طرف CNAC حسب قطاع النشاط 2015-2021	77
12	تطور معدل العمالة ونسب البطالة في الجزائر خلال المرحلة 2001-2004	80
13	مشاريع برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004	82
14	معاور برنامج دعم النمو الإقتصادي 2005-2009	83
15	مناصب الشغل المستحدثة 2005-2009	84
16	تطور مستويات التشغيل 2010-2014 حسب منشورات الديوان الوطني للإحصائيات	86
17	تطور نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019	88
18	المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024	89
19	تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001	96
20	التصنيف الجديد للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 17-02 الصادر في 10 جانفي 2017	98
21	الفرق بين المؤسسات الناشئة Start-up والمؤسسات المصغرة Micro-entreprise	103
22	أرقام حول أهم مُعطيات المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2015-2021	108

قائمة الجداول، الأشكال والمختصرات

111	تعداد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر 2015-2021	23
114	تعداد اليد العاملة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2015-2021	24
117	تعداد العمالة وعدد المؤسسات ضمن حجمها "مصغرة، صغيرة ومتوسطة" حسب قطاع النشاط 2015-2021	25
120	توزيع تعداد المؤسسات حسب الحجم 2015-2021	26
122	توزيع المؤسسات الخاصة والعامة ذات الشخصية الاعتبارية حسب قطاع النشاط 2016-2021	27
125	توزيع المؤسسات الخاصة ذات الشخصية الاعتبارية حسب المناطق الجغرافية 2016-2021	28
148	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE	29
149	الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE	30
150	الهيكل المالي للتمويل الذاتي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE	31
152	حالة المشاريع الممولة والوظائف المستحدثة من طرف ANSEJ، ANADE حسب قطاع النشاط 2015-2021	32
155	أوجه التشابه والاختلاف بين ANSEJ و ANADE	33
163	المشاريع الإستثمارية المصَّحَّح بها المعلنة (المحلية-الأجنبية) وحالة التوظيف في ANDI خلال 2015-2021	34
165	توزيع عدد المشاريع والقوى العاملة حسب حجم المؤسسات 2015-2021	35
173	مختصر نمطي التمويل المقدم من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	36
175	عدد المشاريع الممولة والوظائف المستحدثة من طرف ANGEM حسب مجموع قطاع النشاط 2015-2021	37
182	حالات مشاريع حاضنات الأعمال ومراكز الإستشارة في الجزائر 2015-2019	38
202	تصنيف وعدد موظفين وكالة ANADE بولاية تيسمسيلت	39
213	نسبة اليد العاملة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في ولاية تيسمسيلت 2015-2021	40
216	عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في ولاية تيسمسيلت 2015-2021	41
218	عدد المشاريع حسب صيغة التمويل في ولاية تيسمسيلت 2015-2021	42
220	توزيع القروض وتعداد مناصب الشغل المستحدثة حسب نمط التمويل من طرف ANADE في ولاية تيسمسيلت	43

قائمة الجداول، الأشكال والمختصرات

222	عدد المشاريع الممولة والمنجزة حسب الجنس بتيسمسيلت 2015- 2021	44
224	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	45
226	توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم 2015- 2021	46
228	الوظائف المُستحدثة من طرف ANADE حسب النشاط خلال الفترة ما بين 2015- 2021 في ولاية تيسمسيلت	47
230	حصيلة مناصب الشغل المُستحدثة في ولاية تيسمسيلت 2015- 2021	48
233	وضعية المؤسسات المتعثرة الممولة من طرف وكالة ANADE بتيسمسيلت	49
245	بطاقة تعريفية عن مؤسسة A&B Industry	50
247	تعداد موظفين مؤسسة A&B Industry وتاريخ إلحاقهم بالوظيفة	51
250	عدد العمالة في مؤسسة A&B Industry خلال الفترة ما بين 2015- 2023	52
251	صيغة التمويل الثلاثي لمؤسسة A&B Industry	53

قائمة الجداول، الأشكال والمختصرات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مراحل تطور المقاولاتية	21
02	أساسيات مفهوم المقاولاتية	23
03	إستراتيجية "أبعاد" المقاولاتية، ريادة الأعمال	26
04	التطور التاريخي لتسمية المُقاول	30
05	العناصر الأساسية للفعل المُقاولاتي	31
06	نموذج الإبتكار لشومبيتر	35
07	نظرية الكفاءة- إكس للبينشتاين	38
08	النظام السياسي والمقاولاتية	45
09	حالة المشاريع الممولة وتعداد التوظيف من طرف CNAC حسب قطاع النشاط 2015-2021	78
10	السياسات القائمة على الأجهزة العمومية لترقية التشغيل (الشغل المأجور) ولدعم خلق النشاط في إطار المُقاولاتية	79
11	نسبة إستقطاب العمالة في القطاع العام والخاص خلال 2005-2009	85
12	تطور نسب نمو العمالة خلال الفترة مابين 2001-2014	86
13	المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024	90
14	معدل البطالة في الجزائر 2012-2026	91
15	دورة حياة المؤسسات الناشئة المصمم من قبل Paul Greham	102
16	أرقام حول أهم معطيات المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة مابين 2015-2021	109
17	تعداد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر 2015 - 2021	112
18	تعداد اليد العاملة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال التفرقة 2015 - 2021	115
19	توزيع تعداد المؤسسات حسب معيار الحجم 2015-2021	121
20	توزيع المؤسسات الخاصة ذات الشخصية الاعتبارية حسب المناطق الجغرافية 2016-2021	128
21	مدة/فترات تسديد القرض للهيكل المالي للتمويل الثلاثي	148
22	مدة/ فترات تسديد القرض للهيكل المالي للتمويل الثنائي	149
23	تعداد المشاريع الممولة والوظائف المُستحدثة من طرف ANSEJ، ANADE حسب قطاع النشاط 2015 - 2021	153

قائمة الجداول، الأشكال والمختصرات

164	المشاريع الإستثمارية المصرح بها المعلنة (المحلية-الأجنبية) وحالة التوظيف في ANDI خلال مجموع الفترة ما بين 2015 - 2021	24
189	الوزارات التي تُعنى بدعم سياسة التشغيل والمقاولاتية في الجزائر وأهم الهيئات الخاضعة لوصايتها	25
197	خريطة ولاية تيسمسيلت موضحة لشبكة الطرق في كل بلديات الولاية	26
200	الخريطة الأثرية لولاية تيسمسيلت	27
204	الهيكل التنظيمي الداخلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية - وكالة الولاية تيسمسيلت-	28
214	تعداد اليد العاملة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في ولاية تيسمسيلت 2015 - 2021	29
217	عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في ولاية تيسمسيلت 2015 - 2021	30
219	تطور عدد المشاريع حسب صيغة التمويل في ولاية تيسمسيلت 2015 - 2021	31
219	عدد المشاريع الممولة من طرف ANADE حسب صيغة التمويل في ولاية تيسمسيلت مجموع سنوات 2015 - 2021	32
221	توزيع القروض وتعداد مناصب الشغل المُستحدثة حسب نمط التمويل من طرف ANADE في ولاية تيسمسيلت	33
222	عدد المشاريع الممولة والمنجزة حسب الجنس مجموع الفترة ما بين 2015 - 2021	34
223	عدد المشاريع الممولة والمنجزة حسب الجنس مجموع الفترة ما بين 2015 - 2021	35
224	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	36
225	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية	37
226	توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم 2015 - 2021	38
228	الوظائف المُستحدثة من طرف وكالة ANADE الولاية تيسمسيلت حسب قطاع النشاط خلال مجموع الفترة ما بين 2015 - 2021	39
230	عدد مناصب الشغل المُستحدثة في ولاية تيسمسيلت 2015 - 2021	40
234	وضعية المؤسسات المتعثرة من طرف وكالة ANADE تيسمسيلت	41
235	مخطط عن وضعية المؤسسات المتعثرة الممولة من طرف وكالة ANADE تيسمسيلت	42
244	موقع مؤسسة A&B Industry "Fabrication Matériel D'éclairage" في ولاية تيسمسيلت	43
248	الهيكل التنظيمي الإداري الداخلي لمؤسسة A&B Industry	44
249	المخطط التنظيمي العملي لورشة المؤسسة A&B Industry	45

قائمة الجداول، الأشكال والمختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	الإسم الكامل باللغة الأجنبية	الإسم الكامل باللغة العربية
ANADE	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entreprenariat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
NESDA	National Entrepreneurship Support And Development Agency	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANSEJ	Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANGEM	Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en Algérie	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANDI	L'Agence nationale du développement des investissements	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
AAPI	Agence Algérienne de Promotion de l'Investissement	الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار
CSVF	Comité de sélection, d'approbation et de financement des projets d'investissement	لجنة الانتقاء، الإعتماد وتمويل المشاريع الإستثمارية
CNAC	Centre national des arts du cirque Châlons-en-Champagne	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
ADPMEPI	l'Agence de Développement de la PME et de la Promotion de l'Innovation	وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار
FGAR	Fonds de garantie des crédits aux petites et moyennes entreprises	الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ASF	L'allocation de soutien familial	الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة
ANEM	Agence Nationale De L'emploi	الوكالة الوطنية للشباب

المُلخَص

الملخصات:

❖ الملخص باللغة العربية:

تناولت هذه الدراسة موضوع المقاولاتية ودورها في دعم سياسة التشغيل في الجزائر من خلال دراسة حالة جهاز الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE بتيسمسيلت خلال الفترة ما بين 2015 و 2023، حيثُ يخضى هذا الموضوع بأهميَّة بالغة باعتبار أنَّ مجال المقاولاتية "ريادة الأعمال" آلية جديدة تُتخذت من أجل تفعيل سياسة التشغيل في الجزائر لاسيما وأتَّها عانت من هاجس البطالة الذي أرهق كاهل الحكومة الجزائرية والمجتمع.

وقد انطلق موضوع هذه الدراسة من إشكاليَّة مفادها أنه: " إلى أي مدى يُمكن أن تساهم المقاولاتية من خلال جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في تدعيم سياسة التشغيل في الجزائر لاسيما على مُستوى ولاية تيسمسيلت في الفترة الممتدة من 2015 - 2023؟"، وللإجابة على هذه الإشكالية إنطلقنا من تصور نظري يشرح المقاربة المفاهيمية والنظرية للمقاولاتية وسياسة التشغيل، ثم قمنا بالتعمق في دراسة واقِعهُ بالجزائر مدعِّمين ذلك بأرقام وإحصائيات حول المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة في الجزائر، دور أجهزة الدعم في مُرافقة هذه المؤسسات التي تُساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وتعتبر المقاولاتية آلية فعَّالة في القضاء على البطالة وقد اتخذتها الجزائر من أجل حل معظم مشاكلها الإجتماعية أهمها أزمة البطالة، إلَّا أننا نجد أنَّ هناك ضبابية لهذه الآلية من منظور رؤية الدولة الجزائرية لها وكيفية الإعتماد عليها وتطبيقها.

حيث أنَّ المقاولاتية تقوم بخلق وإنشاء مؤسسات ناشئة، ومُصغَّرة، وصغيرة، ومُتوسِّطة التي تعمل على توفير مناصب شُغل ودعم سياسة التشغيل من جهة. وعلى تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تفعيل عملية الإنتاج والتنوع الإقتصادي من جهة أخرى.

وقد قُمنَّا بالتركيز على الفصل الأخير الذي يتضمَّن دراسة حالة حول مُساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في دعم وتفعيل سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت، من خلال الإعتماد على عدة بيانات إحصائيَّة وتحليلها حول المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ولاية تيسمسيلت ومدى مُساهمتها في توفير مناصب شُغل بالولاية، مع أخذ نموذج عن مؤسسة مُموَّلة من طرف وكالة ANADE الولائية وهي مؤسسة A&B Industry ببلدية عماري.

وقد توصَّلنا في الأخير إلى عدة نتائج مُهمَّة، كان أهمُّها أنَّ المقاولاتية "ريادة الأعمال" مجال مهم جدًّا يقوم بدعم سياسة التشغيل والتقليل من هاجس البطالة في المُجتمع. حيثُ بلغ عدد المشاريع المُموَّلة وطنيًّا من طرف ANADE، ANSEJ سابقًا ب: 2615357 مشروع، والذي ساهم بتوفير 6247610 وظيفة مُستحدثة خلال مجموع الفترة ما بين 2015 - 2021. أمَّا بالنسبة إلى ولاية تيسمسيلت، فقد قامت الوكالة الفرعية ANADE بدعم وتمويل 702 مؤسسة والتي ساهمت هي الأخرى بإستحداث 1915 منصب شُغل دائم أكثر منه ظرفي أو مؤقت على مُستوى الولاية خلال مجموع سنوات

2015-2021، ونأخذ على سبيل المثال مؤسسة A&B Industry التي بلغ تعداد عمَّالِها ب: 20 عاملاً في سنة 2017 ، و 11 عامٍ خلال سنتي 2022 و 2023.

الكلمات المفتاحيَّة: المُقاوِلاتيَّة، سياسة التشغيل، وظائف مستحدثة، المؤسسات الناشئة، المصغرة، والصغيرة، والمتوسِّطة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المُقاوِلاتيَّة ANADE ، الوكالة الوطنية الولائيَّة لدعم وتنمية المُقاوِلاتيَّة بتيسمسيلت.

❖ Abstract :

This study dealt with the issue of entrepreneurship and its role in supporting the employment policy in Algeria through a case study of the National Entrepreneurship Support And Development Agency NESDA in Tissemsilt during the period between 2015 and 2023. In order to improve the employment policy in Algeria, knowing that it has been suffering from a high level of unemployment, which burdened the Algerian government and society.

The subject of this study stemmed from a problem that states: "To what extent can entrepreneurship contribute to strengthening the employment policy in Algeria, especially through the apparatus of the National Entrepreneurship Support And Development Agency NESDA at the level of the state of Tissemsilt 2015–2023?" To answer this problem, we proceeded from a theoretical vision that explains the conceptual and theoretical approach to entrepreneurship and employment policy, then we dived into the study of its reality in Algeria, supported by numbers and statistics on micro, small and medium enterprises in Algeria, and the extent of the role of support agencies in supporting and accompanying these institutions that contribute to the achievement of economic and social development. Entrepreneurship is an effective mechanism in reducing the phenomena .

Entrepreneurship creates and establishes emerging small and micro businesses that work to provide jobs and support the employment policy on one hand and It seeks to achieve economic development by activating the process of production and economic diversification on the other hand.

On the last chapter we included a case study on the contribution of the National Entrepreneurship Support And Development Agency NESDA in supporting and activating the employment policy in the state of Tissemsilt, by relying on several statistical data and analyzing it on micro small and medium business in and the extent of its contribution to the state's creation of job positions , taking a model of an institution funded by the state's agency NESDA, which is the A&B Industry institution in the municipality of Amari.

Finally, we reached several important results, the most important one was that entrepreneurship is vital for employment policy and reduces the unemployment anxiety in society. Where the number of projects funded nationally by NESDA, formerly ANADE/ ANSEJ, reached: 2,615,357 projects, which contributed to providing 6,247,610 jobs created during the total period between 2015-2021. Tissemsilt, the subsidiary agency NESDA supported and financed 702 institutions, which also contributed to the creation of 1915 jobs in the state level during the total years 2015 -2021, we take, for instance the A&B Industry Corporation, whose number of workers reached: 20 workers in the year 2017, and 11 workers during the years 2022 and 2023.

Keywords: entrepreneurship, employment policy, New jobs, emerging, micro, small and medium enterprises, the National Entrepreneurship Support And Development Agency

NESDA, The National Entrepreneurship Support And Development Agency NESDA in Tissemsilt.

❖ Résumé :

L'objet de cette étude est l'Entrepreneuriat et son rôle dans le soutien à la politique d'emploi en Algérie. En étudiant l'État de L'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat (ANADE) dans la wilaya de Tissemsilt pendant la période 2015 - 2021 L'entrepreneuriat est un nouveau mécanisme développé pour soutenir la politique de l'emploi en Algérie et lutter contre le chômage, qui a épuisé la société algérienne et le gouvernement.

Le sujet de cette étude est parti de la problématique suivante : « Dans quelle mesure l'entrepreneuriat peut-il être mobilisé pour renforcer la politique de l'emploi en Algérie, notamment à travers l'Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat (ANADE) au niveau de la wilaya de Tissemsilt 2015-2023? Et pour répondre à cette question, nous sommes partis d'une vision théorique qui explique l'approche conceptuelle de l'entrepreneuriat et de la politique de l'emploi, cela est soutenue des données et des statistiques sur les PME en Algérie, ainsi que l'étendue du rôle des agences d'appui dans le soutien et l'accompagnement de ces institutions qui contribuent à la réalisation du développement économique et social. L'entrepreneuriat crée des start-ups, des micro, petites et moyennes entreprises dans le but d'offrir des opportunités d'emploi et de les soutenir. D'autre part, il peut également favoriser le développement économique en stimulant le processus de production et en diversifiant l'économie.

Le dernier chapitre se concentre sur une étude de cas de la contribution l'ANADE dans le soutien et l'activation de la politique d'emploi à Tissemsilt, en s'appuyant sur plusieurs données statistiques et en analysant la participation des PME, des établissements d'enseignement et des ateliers à la création d'emplois dans la wilaya, en prenant un modèle d'entreprise financée par l'agence étatique ANADE, qui est A&B Industrie en la municipalité d'Ammari.

En fin, nous avons obtenu des résultats importants, dont le plus important est que «l'entrepreneuriat» est un domaine très dynamique qui soutient la politique d'emploi et réduit l'objection du chômage dans la société. Lorsque le nombre de projets financés par ANADE, ANSEJ a précédemment atteint: 2615357 projets, qui ont contribué 624 7610 emplois modifiés au cours de la période 2015-2021. Quant à la wilaya de Tissemsilt, la sous-agence ADE a soutenu et financé 702 institutions qui ont également contribué à 1915 emplois au cours du complexe 2015-2021, et nous prenons, par exemple, la A&B Industry Foundation, dont le nombre des travailleurs a atteint : 20 travailleurs en 2017 et 11 ouvriers cours des années 2022 et 2023.

Les mots clés: l'entrepreneuriat, la politique d'emploi, les startups, PME, l'agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat (ANADE), nouveaux postes d'emploi ,L'Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat à Tissemsilt.

مُقَدِّمَةٌ عَامَّةٌ

مُقَدِّمَةٌ عَامَّةٌ:

إنَّ مفهومَ المُقاوَلاتِيَّةِ مفهومٍ واسعٍ وفضفاضٍ، اِخْتَلَفَ حَوْلَهُ العَدِيدُ مِنَ المُفَكِّرِينَ وَالباحِثِينَ وَالدَّارِسِينَ فِي هَذَا المِجالِ حَسَبَ رُؤْيَا، وَجِهَةِ، فَكْرٍ وَبِيئَةٍ كُلِّ مَنَّهُم، كَمَا اِخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَّةِ تَجْسِيدِهِ عَلى أَرْضِ الوَاقِعِ مِنَ دَوْلَةٍ إِلَى أُخْرَى. فَبَقِيَ هَذَا المَفْهُومُ غامِضًا وَغَيْرَ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ مِنَ طَرَفِ الدَّارِسِينَ وَالمُخْتَصِّصِينَ بِهِ خَاصَّةً وَأنَّهُ مُصْطَلَحٌ قَدِيمٌ يَعودُ إِلَى القَرْنَيْنِ 16 وَ 17 ، وَبَدَأَ يَنْتَشِرُ مَعَ سَنَوَاتِ الثَّمَانِينِ بَيْنَ البُلْدَانِ، إِلَى أَنْ أَصْبَحَ فِي القَرْنِ الوَاحِدِ وَالعَشْرُونَ (21) مَحَلَّ اِهْتِمَامٍ وَنِقَاشِ المُفَكِّرِينَ وَالمُخْتَصِّصِينَ فِي كُلِّ الدُّولِ مِنَ أَجْلِ إنْشاءِ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ المَوْسُساتِ المُنْتَوَعَةِ فِي مَخْتَلَفِ المِجالَاتِ وَتَقْوِيَّتِها حَتَّى تُسَاهِمَ فِي الإزْدِهارِ الإِقْتِصادِي وَالإِجْتِماعِي لِلبَلَدِ.

وَترتَكِزُ المُقاوَلاتِيَّةُ بِالأَساسِ عَلى الشَّخْصِ المُقاوِلِ الَّذِي يَسْعَى إِلَى تَجْسِيدِ فِكْرَةٍ مَشْرُوعَةٍ عَلى أَرْضِ الوَاقِعِ، وَتَكُونُ حَلاً لِمُشْكِلةٍ يُعاني مِنْها المُجْتَمَعُ وَتُورِقُ كاهِلُهُ، مَعَ العِلْمِ أَنَّهُ يُمارِسُ نِشاطَهُ فِي بِيئَةٍ تَنَسِّمُ بِالأَلْيَقِينَ، فَهَذِهِ الأَخيرةُ تَدْفَعُهُ نَحْوَ المُخاطِرَةِ، وَالمُجازِفَةِ، وَالإِبْداعِ، وَالإِبتكارِ، وَالتَخْطِيطِ وَالتَسْيِيرِ المُنْتِظَمِ لِلْمَشْرُوعِ، وَدِراسَةِ رُؤْيَا كُبرى لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَذَلِكَ مِنَ أَجْلِ تَحْقِيقِ غَايَاتِ إِجْتِماعِيَّةٍ وَأَهْدافِ إِقْتِصادِيَّةٍ تَعوُدُ بِالنَّفْعِ عَلى كُلِّ القائِمِينَ عَلى المَشْرُوعِ المُقاوَلاتِي.

وَلقد عَرَفْتَ الجِزائِرَ المُقاوَلاتِيَّةَ مَعَ إِقْتِصادِ السُّوقِ القائِمِ عَلى القِطاعِ الخَاصِ، لَكِن قَبْلَ ذلِكَ وَبَعْدَ الإِسْتِقالِ تَبَنَّتِ الجِزائِرَ النِهجَ الإِشْتِراكي الَّذِي يَرتَكِزُ عَلى الإِقْتِصادِ المَوْجِهَ القائِمِ بِدورِهِ عَلى القِطاعِ العامِ، مَحورِهِ الإِستِراطيَّيِ قِطاعِ المَحروقاتِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا التَّوجِهَ الإِقْتِصادِي لَمْ يَصْمُدْ طَويلًا جِراءَ إِنْهيارِ أَسعارِ البِتْرولِ (الأَزْمَةُ النِفْطِيَّةُ لِسَنَةِ 1986) وَالَّتِي تَمَخَّضَتْ عَنها أَزْمَةُ إِقْتِصادِيَّةٍ وَأَوْضاعِ كَارِثِيَّةٍ مُزْرِيةٍ كَشَفَتْ هِشاشَةَ البِناءِ الإِنْتاجِي الجِزائِرِي، وَالَّتِي كَانَتْ أَثارُها سَلْبِيَّةً خَاصَّةً عَلى الجانِبَيْنِ الإِقْتِصادِي وَالإِجْتِماعِي، حَيْثُ فِي الجانِبِ الإِقْتِصادِي تَسبَبَتْ هَذِهِ الأَزْمَةُ فِي إِفلاسِ المَوْسُساتِ وَغَلْقِها، أَمَّا عَلى الصَعِيدِ الإِجْتِماعِي أَدَّتْ إِلَى إِرْتِفاعِ نِسبَةِ البِطالَةِ جِراءَ غَلْقِ المَوْسُساتِ، تَسْرِيعِ عَمالِها وَإِحالةِ بَعْضِهِم إِلَى التَّقاعِدِ المُسْبِقِ وَغَيرِها مِنَ الوَضَعِيَّاتِ.

وَلقد اِتَّخَذَتْ الجِزائِرَ لِلخُروجِ مِنَ هَذِهِ الأَزْمَةِ الإِقْتِصادِيَّةِ مَجموعَةً مِنَ الإِجْراءاتِ وَالتَدابِيرِ وَالإِصْلاحاتِ الذائِيةِ، لَكِنَّها باءَتْ بِالفِشلِ لَأَنَّ حَجمَ الأَزْمَةِ كانَ كَبيرًا مِقاَرَنَةً بِحَجمِ الإِصْلاحاتِ المُتَّخَذَةِ، وَلَمْ يَبْقَ أَمامِها سِوى طَلَبِ المُساعِدَةِ مِنَ صَنْدوقِ النَقْدِ الدَوْلِي (FMI)، وَالَّذِي يُعَرَّفُ بِمَشْرُوطِيَّتِهِ المَجْحَفَةِ "تَقْدِيمِ دَعْمِ

مالي و إقتصادي في مقابل إصلاحات مشروطة" ومن بين هذه الإصلاحات: الولوج إلى إقتصاد السوق ، فرض سياسة التقشف الإقتصادي والخصخصة، وخفض الدعم الحُكومي للسِّلَع و رفع الدعم عن السِّلَع الأساسية، السيطرة على السياسات الإقتصادية والمالية، وغيرها.

وَيُشجَع إقتصاد السوق المبني على القطاع الخاص على دعم المُقاولاتية والتي تقوم على أساس إنشاء المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة، لاسيما بعد نجاح هذا التوجه في التسيير والتنظيم والتحكم الجيّد في إدارة الموارد المالية والبشرية على المستوى العالمي، حيثُ أصبح الولوج إلى المُقاولاتية حتميّة مفروضة على الدولة الجزائرية من طرف البيئة الدولية.

ولقد أصبح مجال المُقاولاتية* يحظى باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية، حيثُ أنّه كان موجود منذ التسعينيات (بعد الإستقلال)، إلاّ أنّه برز أكثر في الألفية الأولى من القرن الواحد والعشرون، خاصة مع مخطط عمل الحكومة خلال عامي 2020 و2021، وإنشاء هيئات رسمية تتكفّل بالمُقاولاتية خاصّة المُقاولاتية الإقتصادية التي تُدعم المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، على نحو: وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة (2023).

وعلى رأس تحديات الحكومة الجزائرية كذلك من خلال هذه الآلية توفير مناصب شغل دائمة أكثر منها مؤقتة للخروج من نفق البطالة، حيثُ أصبحت من القضايا ذات الأولوية التي تستدعي ضرورة رصد الإمكانيات الممكنة والمتاحة للحد من آثارها السلبية وانعكاساتها الخطيرة على كل الميادين.

*- المُقاولاتية كفكرة كانت موجودة منذ القِدم، فهي تعود إلى الفكر الرأسمالي الليبرالي، وهي تضمُّ تاريخيًا القطاع الخاص الذي يتمثّل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ الجديد في الإهتمام بالمُقاولاتية في الجزائر هو ظهورها في شكل مؤسسات ناشئة، ومؤسسات مُصغرة، وبالتالي الجديد في هذا المفهوم والذي يَصطَلح عليه المشاركة ب"ريادة الأعمال" أنه يهتم أكثر بهاذين النوعين وهما: المؤسسات الناشئة، والمؤسسات المُصغرة.

المُطلّع على توجه الدولة العام أو مفهومها للمقاولاتية سيكتشف أنّ المقاولاتية تتمثّل في هذا السياق: مؤسسات ناشئة، ومؤسسات مصغرة، والدليل على ذلك التأسيس الرسمي لهذا التوجه في الجزائر من خلال إنشاء الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة، تقابلها مؤسسة أخرى وهي الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. في البداية كان فيه فصل لهذه المؤسسات، إقتصاد المعرفة مع المؤسسات الناشئة، ووزارة أخرى تتكفل بالمؤسسات المصغرة. حالًا لقد تمّ دمج هذين النوعين من المؤسسات في وزارة واحدة تتكفّل بهم وهي: وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة (2023). أمّا النوع الأخر وهو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تمّ إدراجها في الدراسة لأنّها جزء لا يتجزأ من المؤسسات الأخرى، حيثُ أنّ المؤسسات المصغرة حين يتم توسيع أعمالها وتطويرها ستصبح مؤسسة صغيرة، وحين يتم توسيع كذلك هذه الأخيرة وتصبح لها رقم أعمال أكثر من رقمها العادي ستنتقل إلى صنف المؤسسات المتوسطة، وهكذا. ويُمكن لصاحب مؤسسة مصغرة أن يقتريّ مرة أخرى من نفس الوكالة التي إقترض منها في البداية "مثل وكالة ANADE" بُغية التوسيع في عمله وتطويره سواءً تحويل مؤسسته إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة. مع العلم أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تابعة لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني.

ولذلك تمّ وضع مشروع المقاولاتية في الجزائر مع الملفات المطروحة على طاولة الحكومة الجزائرية، رغم أنه غير واضح المعالم في مخطط عملها، إلا أنه يعتبر آلية مهمة يجب الإعتماد عليها لتحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي، كونه يُساهم في تفعيل سياسة التشغيل والتنوع الإقتصادي على المستوى الوطني والمحلي.

ولتحقيق ذلك، قامت بإنشاء أجهزة دعم مُرافقة للمقاولاتية، منها الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE والتي كانت سابقًا بتسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والتي تعتبر من أهم الهيئات المرافقة لحاملي المشاريع. ولديها فروع في كل الولايات قصد تقريب الإدارة من المواطن، ولذلك سنأخذ الوكالة الفرعية بتيسمسيلت نموذجًا لتحليل واقع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة، والصغيرة والمتوسطة بالولاية.

وعليه سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل وتقييم مدى مساهمة المقاولاتية في دعم سياسة التشغيل في الجزائر. وسنقف كذلك على تحليل أداء ومهام أجهزة دعم المقاولاتية من خلال المؤسسات الصغيرة، والصغيرة، والمتوسطة.

وسندرس خاصّة دور الوكالة الوطنية الفرعية ANADE في تفعيل المقاولاتية ومرافقة المؤسسات في ولاية تيسمسيلت، و مساهمتها في إستحداث مناصب عمل ودعم سياسة التشغيل في الولاية، ودورها في تحقيق التنمية المحلية، ومدى ترقيتها للإقتصاد المحلي.

(1) الإشكاليّة:

ترتكز هذه الدراسة على حقل المقاولاتية وعلى الدور الذي ترمي إليه من خلال المؤسسات الناشئة، والصغيرة، والمتوسطة في نفع المجتمع وتحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي، وخلق مناصب شغل، وذلك عن طريق الهيئات الداعمة والمرافقة والمُشجّعة نحو الولوج إلى عالم المقاولاتية. فهذا المجال يلعب دورًا كبيرًا في تفعيل التنمية المحلية و سياسة التشغيل، ومنه الرفع من مستوى الإقتصاد الوطني.

وبما أنّ أجهزة دعم المقاولاتية هي المنهج أو المسلك الأساسي للدخول في هذا الميدان، وجب الرجوع إلى الأدبيات النظرية لهيئات الدعم وتقييم أدائها؛ مع دراسة أهم التطورات والإصلاحات التي عرفتها هذه الأجهزة في الجزائر.

وسنُحاولُ تسليط الضوء أكثر على دور الوكالة الوطنية ANADE بولاية تيسمسيلت، وتقييم أعمالها في مجال ترقية المقاولاتية، و مساهمتها في تفعيل التنمية المحلية وسياسة التشغيل على مُستوى الولاية.

وعليه سيكون السؤال البحثي كالآتي:

" إلى أي مدى يُمكن أن تساهم المقاولاتية من خلال جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في تدعيم سياسة التشغيل في الجزائر لاسيما على مُستوى ولاية تيسمسيلت في الفترة الممتدة من 2015 - 2023؟ "

(2) التساؤلات الفرعية:

تتفرَّع الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهو واقع سياسة التشغيل من منظور المقاولاتية في الجزائر؟
- كيف تُساهم المقاولاتية في ترقية عالم الشغل والحد من أزمة البطالة في الجزائر؟
- كيف ساهمت الوكالة الوطنية ANADE في دعم المقاولاتية وتفعيل سياسة التشغيل على مستوى ولاية تيسمسيلت؟

(3) فرضيات الدراسة:

وانطلاقاً من الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية المطروحة، تتطلب المنهجية العلمية اختبار مجموعة من الفرضيات الآتية:

- يتوقف نجاح المقاولاتية ودعمها لسياسة التشغيل في الجزائر؛ باهتمام الحكومة بمجال زيادة الأعمال والمقاولات.
- كلما تم تشجيع وتحفيز ولوج الشباب إلى عالم المقاولاتية والمؤسسات الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة؛ كلما ساعد ذلك في ترقية الشغل والحد من أزمة البطالة في الجزائر.
- مساهمة الوكالة الولائية ANADE في دعم سياسة التشغيل على المستوى المحلي؛ يتوقف على مدى دعمها ومُرافقتها لحاملي المشاريع.

4) حُدُود الدِّرَاسَة:

- الحُدُود المكانية: بَيَّنَتْ هذه الدِّرَاسَة الإطار المكاني للموضوع وهو الجزائر بصفة عامة من خلال إبراز الدور الذي تلعبه المُقاوَلاتية في دعم سياسة التشغيل، وبالضبط على ولاية تيسمسيلت لدراسة حالة جهاز الوكالة الوطنية الفرعية ANADE.
- الحدود الزمانية: جاءت هذه الدراسة لتحليل وتقييم واقع المُقاوَلاتية في دعم سياسة التشغيل خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2015 م إلى غاية سنة 2023 م.
- الحدود الموضوعية: شَمِلَتْ هذه الدِّرَاسَة دور المُقاوَلاتية في دعم ومُساندة سياسة التشغيل في الجزائر ، مع دراسة حالة الوكالة الوطنية الفرعية لدعم وتنمية المُقاوَلاتية ANADE في ولاية تيسمسيلت.

5) الأهمية العلمية للدِّرَاسَة:

تَكْمُن أهمية الدِّرَاسَة في موضوع المُقاوَلاتية باعتباره موضوع الساعة لدوره في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيثُ تعتمد أغلب دول العالم على ميدان المُقاوَلاتية وريادة الأعمال للرفع من إقتصادها الوطني وحل مشاكلها الإجتماعية وعلى رأسها أزمة البطالة، وهذا ما تسعى إليه الجزائر أيضاً باعتبار المُقاوَلاتية أصبحت ضرورة وحتمية فرضتها متغيرات البيئة العالمية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع كذلك في التعرُّف على واقع المُقاوَلاتية وعلاقتها بسياسة التشغيل في الجزائر من خلال تشخيص منظومة المؤسسات الناشئة، والمؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسّطة، وإبراز الدور الفعّال لهيئات وبرامج الدعم المُقاوَلاتي التي تمّ وضعها من طرف الدولة الجزائرية باعتبارها أداة مُحركَة للإقتصاد الوطني.

مع التركيز أكثر على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المُقاوَلاتية الموجودة على مُستوى ولاية تيسمسيلت لتحليل وتقييم آداؤها على المُستوى المحلي.

(6) أهداف الدِّراسة:

نسعى من خلال هذه الدِّراسة إلى تحقيق جُملة من الأهداف، نذكرُها فيما يلي:

- تحديد وضبط المفاهيم المتعلِّقة ب: المُقاوَلاتية، سياسة التشغيل، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسِّطة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المُقاوَلاتية ANADE، الوكالة الولائية ANADE بتيسمسيلت.
- التعرُّف على تجرُّبة الجزائر في قطاع المؤسسات المُصغِّرة، والصغيرة، والمتوسِّطة، والناشئة.
- تبيان الفرق بين المؤسسات الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة.
- العمل على تحليل وتقييم دور أجهزة وهيئات دعم المُقاوَلاتية في الجزائر.
- مدى مُساهمة المُقاوَلاتية في خلق مناصب شُغل والتقليل من حجم البطالة على المستوى الوطني والمحلي.
- إبراز أوجه التشابُه والإختلاف بين وكالة ANSEJ سابقًا، ووكالة ANADE حاليًا.
- التعرف على الإستراتيجية القديمة والجديدة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المُقاوَلاتية ANADE والتعمق في معرفة مهامها وأعمالها وكيفية مرافقتها ودعمها لحاملي المشاريع، وكيفية مساعدتها ومساندتها للمؤسسات المتعثرة.
- التعرف على وضعية ميدان المُقاوَلاتية في الولايات الداخلية الهشة مثل ولاية تيسمسيلت.

(7) مبررات إختيار الموضوع:

ترجع مُبررات إختيار الموضوع إلى مجموعة من الدوافع، منها ما يرتبط بالجوانب الموضوعية ومنها ما يرتبط بالرغبات والبواعث الذاتية للباحث، يمكن توضيحُها فيما يلي:

■ المبررات الذاتية:

- الرِّغبة الذاتية والميل الشخصي في دراسة موضوع المُقاوَلاتية وما مدى فعاليتها في دعم سياسة التشغيل في الجزائر.
- الرِّغبة الذاتية في التعرُّف على أداء وكيفية مُرافقة ومُساندة هيئات الدَّعم للمشاريع والمؤسسات الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة.

- الرّغبة في التعمُّق أكثر في حقل المُقاوَلاتية من أجل إستمرارية الإشباع المعرفي والعلمي بهذا المجال، خاصّة بعد دراسته كملتقى مُبرمج من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- الميل إلى الإهتمام أكثر بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المُقاوَلاتية ANADE، وذلك بغرض معرفة أهم التعديلات والإضافات الجديدة التي قدّمتها عن سابقتها ANSEJ. والرّغبة في التوغل واستكشاف المكانة التي تحظى بها والدور الذي تلعبه في دعم المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة.

- إختيار المجال المكاني "ولاية تيسمسيلت" هو رغبة ذاتية من طرف الباحثة القاطنة بالولاية، وكذلك لقلة الدراسات العلمية والميدانية عن ولاية تيسمسيلت، ومن أجل إثراء دراسات أكثر على الولايات الداخلية بإسقاط الأنظار إليها حتى يتم الإهتمام بها مثل باقي الولايات الأخرى.

- الرّغبة في التعمق في ميدان المُقاوَلاتية ومعرفة الإمتيازات المقدمة من طرف أجهزة الدعم وكيفية مرافقتها لأصحاب المشاريع، وذلك بُغية تأسيس مؤسسة مصغرة أو ناشئة خاصّة مُستقبلاً في قطاع الخدمات أو الصناعة، وستكون ممولة من طرف وكالة ANADE أو ANGEM بولاية تيسمسيلت.

■ المبررات الموضوعية:

تتمثّل المبررات الموضوعية للدراسة في:

- تسليط الضوء على واقع المُقاوَلاتية ودورها في دعم سياسة التشغيل في الجزائر.

- الأهمية التي يحتلها هذا الحقل "المقاوَلاتية" خاصة في الأونة الأخيرة، بحيث أصبحت تبرز خطابات سياسية في هذا الموضوع من أجل تحفيز الشباب عامة والطلاب خاصة نحو التوجُّه لإنشاء مشاريع ومؤسسات في هذا المجال، وذلك من أجل التقليل من هاجس البطالة وتحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي.

- وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "مقياس المُقاوَلاتية" باعتباره منهجاً دراسياً إلزامياً يُدرّس في مختلف الجامعات والمدارس العليا والتخصصات، والإهتمام به أكثر من خلال دار

المقاولاتية التي تقوم بتنظيم خرجات ميدانية، مُلتقيات وغيرها، لتحفيز الطلاب وتشجيعهم للدخول في ريادة الأعمال.

- الدور الكبير الذي تلعبه المقاولاتية من خلال المؤسسات الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة في حل أزمة التشغيل والرفع من مستوى الإقتصاد المحلي والوطني.

- الوقوف على مدى مساهمة هيئات الدعم في مساندة المؤسسات تمويلياً و مرافقاتياً.

- الوقوف على الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في تمويل وإنشاء المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة في ولاية تيسمسيلت. من أجل تقييم آدائها على مستوى الولايات الداخلية.

- إثراء مكتبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بموضوع جديد من شأنه أن يحظى باهتمام الطلاب والباحثين.

- تدعيم الدراسات أكثر على الولايات الداخلية مثل ولاية تيسمسيلت، وذلك بغرض جعل المسؤولين والسلطات يهتمون بهذه الولايات الداخلية و ولايات الظل مثلها مثل باقي الولايات الأخرى الكبرى وبدون تهميش، وهذا بغرض الوصول إلى نتائج وتوصيات مهمة تساهم في إنفتاح الولاية والرفع من معدلها الإقتصادي والإقتصادي وحل أغلب مشاكلها التنموية التي تعاني منها في صمت.

(8) الإطار المنهجي للدراسة:

تتطلب الدراسة العلمية منهجاً يتلائم مع الموضوع المدروس ليكون مناسباً له، وكفياً للإحاطة به من مختلف جوانبه، وذلك باعتبار أن المنهج هو المسلك والطريق الذي يتبناه كل باحث للوصول إلى هدفه المنشود.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تتطلب الدراسة استخدام المناهج التالية:

■ المنهج الوصفي: والذي يتناسب والدراسة عند التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من: المقاولاتية، سياسة التشغيل، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، والتعريف

- بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE. ووصف واقع المقاولاتية بالجزائر ومدى مساهمتها في دعم سياسة التشغيل، ومنه فُمننا بوصف وتحليل كل عناصر الدراسة ونتائجها.
- منهج دراسة حالة: وذلك من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية الفرعية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE بولاية تيسمسيلت، ومعرفة مدى مرافقتها لشباب الولاية وكيفية تمويلها لمؤسساتهم التي تقوم باستحداث مناصب شغل ودعم سياسة التشغيل، ومنه تفعيل عجلة النمو الإقتصادي والإجتماعي على المستوى المحلي والوطني.
 - إحصائيات: وذلك من خلال إستقراء وتحليل أنواع مختلفة من الإحصائيات " جداول، ومخططات، ودوائر نسبية، وأعمدة بيانية، وغيرها" حول واقع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبيان دورها ومساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في التقليل من نسبة البطالة، ومساندة سياسة التشغيل وطنياً، وبالتحديد على مستوى ولاية تيسمسيلت من خلال الوكالة الفرعية ANADE، خلال الفترة ما بين [2015م – 2021م].
- وقد كانت هناك عدَّة مصادر للحصول على هذه البيانات، منها إحصائيات من طرف: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، مؤسسة A&B Industry ، وغيرهم.

(9) الإقترابات المستخدمة في الدِّراسة:

- الإقتراب المؤسسي: هو من أقدم الإقترابات في العلوم السياسية "إقتراب كلاسيكي" ظهر في سنوات الخمسينيات، يُمثِّل الإقتراب المؤسسياتي مجمل النظريات في حقل السياسات العامة والنظم المقارنة بوجه خاص، والعلوم السياسية بوجه عام. ولقد تمَّ توظيف هذا الإقتراب المؤسسي لدراسة مؤسسة رسمية قانونية تنظيمية، تقوم على مجموعة من الفاعلين و تتمثل في الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في تيسمسيلت، ومن أجل معرفة وتحديد سلوكيات ومخرجات السياسة العامة الحكومية إتجاه المؤسسات الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة في ميدان المقاولاتية وطنيا ومحليا باسقاط زاوية النظر على ولاية تيسمسيلت.
- الإقتراب النسقي: تمَّ استعمال هذا الإقتراب في الدراسة لأنَّه ملائم للموضوع المطروح باعتبار أنَّ البيئة الداخلية للجزائر إستجابت لمتغيرات البيئة الخارجية وذلك بإتخاذ المقاولاتية وجهة

لتحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي الوطني، وهذا ما فرضته البيئة الدولية، وكانت حتمية على الجزائر الخروج من الإقتصاد الإشتراكي الموجه القائم على الربيع والدخول إلى إقتصاد السوق القائم على القطاع الخاص الذي يشجع نحو المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة.

(10) أدوات البحث المُستعملة:

من أهم أدوات البحث العلمي المُستعملة في دراسة هذا الموضوع خلال هذه الفترة الوجيزة: المُقابلة.

▪ المُقابلة: وذلك من خلال إجراء مقابلات رسمية مُباشرة مع:

- المدير العام للوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE بتيسمسيلت.

- مقابلة مع رؤساء مصالح وكالة ANADE الولائية، "رئيس مصلحة المرافقة، ورئيس مصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات، ومصلحة المحاسبة والمالية، ومصلحة الإحصاء و الإعلام الآلي، ومصلحة الإدارة والوسائل، ورئيس فرع تيسمسيلت".

- مقابلة مع السيد عديد عبد القادر مدير مؤسسة A&B Industry ; Fabrication Matériel .D'éclairage

- مقابلة مع سكرتارية مدير مؤسسة A&B Industry .

(11) صُعوبات الدِّراسة:

- نُدرّة المصادر خاصة في موضوع المقاولاتية باعتباره موضوع جديد.

- صُعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات من طرف الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسمسيلت، خاصة وأنَّ ANADE في مرحلة إنتقالية؛ أي أنها مجمدة مؤقتاً بما فيها وكالاتها الولائية.

- صعوبة إجراء مقابلة مع مدير الوكالة الولائية، وذلك بسبب عدة إجراءات بيروقراطية طويلة، منها أنه يجب إحضار رخصة بالسماح بعمل هذه المقابلة مع المدير من الوكالة الوطنية الأم في العاصمة بمنطقة المعدومين- رويسو.

- إقتصرت الدراسة في البحث والحصول على المعلومات من طرف أصحاب المؤسسات المصغرة ، الصغيرة والمتوسطة بولاية تيسمسيلت "رواد أعمال"، حيثُ أنه لم تسمح الفرصة في التقرب من مؤسساتهم من أجل الحصول على المعلومات المناسبة وتقييمها، وتنظيم هذه المقابلات وصيها في جداول، وذلك لأن فترة الدراسة كانت وجيزة، وعليه تمّ الإعتماد على مقابلات عشوائية حسب منصب كل مسؤول ومؤسسة.

12) الأدبيّات والدراسات السابقة:

هناك العديد من الأدبيات والدراسات السابقة التي إهتمت بموضوع المقاولاتية وسياسة التشغيل في الجزائر، حيث تختلف زاوية ووجهات نظر كل باحث في دراسته ومعالجته لموضوع واحد، ومنه هذا الموضوع. وتظهر معظم هذه الدراسات في شكل: كُتُب، أطاريح، ومدكّرات، ومجلات ومقالات علميّة، ومؤلّفات أكاديميّة وغيرها، ونجد من أهمّها ما يلي:

- كتاب جماعي من تأليف مجموعة من الباحثين، بعنوان: المُقاولاتية وريهان التنمية الإقتصادية الواقع والمأمول، إصدارات مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المُقاولاتية، جامعة أدرار، (إصدارات 2020)، تناولت مقالات الكتاب موضوع المقاولاتية من عدة جوانب مثل: المقاولاتية والتعليم العالي، التجربة الجزائرية في أخذ المقاولاتية كألية لتحقيق التنمية الإقتصادية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أجهزة الدعم والمرافقة، الواقع والتحديات للمقاولاتية والمؤسسات الخاصة وغيرها، حيثُ أحاطت الدراسة بموضوع المقاولاتية من كل أبعاده وشاملة له.

وتصب معظم العناوين المختلفة في هذا الكتاب الجماعي على هدف رئيسي وهو أنّ المُقاولاتية إتخذت كآلية لمعالجة الوضع الإقتصادي والإجتماعي الوطني، وتسعى هذه الدراسة إلى تحفيز الشباب للولوج إلى عالم المُقاولاتية لحل معظم المشاكل الإجتماعية أوّلها أزمة البطالة وتنوع الإنتاج الإقتصادي ، لكن رغم ذلك لم يتطرّق الباحثون في هذا الكتاب إلى أهم المشاكل التي يُعاني منها ميدان المُقاولاتية لتجسيده على أرض الواقع. كما أنّه أهمل دراسة المؤسسات الناشئة التي أصبحت حاليًا تحظى بأهمية كبيرة عن باقي المؤسسات الأخرى (المصغرة، الصغيرة والمتوسطة خاصة الكلاسيكية منها)، لأنّها مؤسسات إبتكارية إبداعية ركزت عليها المقاربة الجديدة التي طرّحت ونوقشت في إجتماع الحكومة الجزائرية. وكانت الدراسة إقتصادية بحتة للموضوع-نوعًا ما- ولم تكن لديها لمسة سياسية.

- دراسة: حادة عمراوي، بعنوان: تأثير الديناميكية الإجتماعية والتنظيمية على المُقاوَلاتية الشبّابية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المُقاوَلين الشبّاب بولاية بجاية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في فرع علم الإجتماع، (قسم علم الإجتماع، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2020-2021). إنطلقت هذه الدراسة من إشكالية مفادها أنه: "هل تؤثر الديناميكية الإجتماعية والتنظيمية إيجابًا على المُقاوَلاتية الشبّابية في الجزائر؟"، حيثُ هدفت إلى معرفة طبيعة التأثير بين متغيرات الدراسة، وقد اعتمدتُ على عينة قصدية قدرت ب 180 مبحوث ومنهج وصفي تحليلي، ومعالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS استنادًا على مجموعة من الأساليب الإحصائية، ومن أهم النتائج البحثية التي توصّلت إليها: أنّ النسق العائلي يساهم في دفع الشبّاب نحو أخذ مبادرة إنشاء المُقاوَلة. غير أنّ هذه الدراسة لم تكن لديها صبغة سياسية. وكان يطغى عليها بالأساس الجانبين الإجتماعي والإقتصادي.

- دراسة: بوعافية بوبكر، بعنوان: المُقاوَلاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية - دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري -، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، (تخصص المُقاوَلاتية والتنمية المحلية، جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس، 2020-2021)، وقد إنطلقت هذه الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثّل في: "ما مدى تأثير المُقاوَلاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المحلية في الجزائر؟"، واعتمدت على المنهج الوصفي، الإستبيان والمقابلة كأدوات لجمع البيانات، والعمل ببرنامج SPSS لمعالجتها واختبار صحة الفرضيات المطروحة، وهدفت الدراسة إلى محاولة تحديد تأثير المُقاوَلاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المحلية، ومن أهم النتائج المتوصّلت إليها أنّه يوجد تأثير متوسط القوة للمقاوَلاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المحلية في العينة المدروسة. لكن هذه الدراسة كانت إقتصادية إلى حد كبير ولم نشهد لها إرتباط بجانب آخر خاصة وأنّ الحكومة الجزائرية لها دور كبير في تفعيل آلية المُقاوَلاتية بالجزائر، وبذلك تمّ إهمال الجانب السياسي في دراسته للموضوع.

- دراسة: زروقي إبراهيم، شارف وهيبة، بعنوان: أجهزة دعم المُقاوَلاتية في الجزائر من أجل التوظيف المُستقل للشباب دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشبّاب، (مجلة دراسات في علم إجتماع المنظمات، المجلد 1، العدد 9، سعيدة، تاريخ النشر 27 سبتمبر 2021). جاءت هذه الدراسة لإبراز دور أجهزة دعم المُقاوَلاتية في الجزائر في التوظيف المُستقل للشباب مع دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبّاب، حيثُ طرحت الدراسة الإشكالية التالية: "ما هو دور أجهزة دعم

المقاولاتية في التوظيف الذاتي للشباب الجزائري؟"، وكان هدفها هو معرفة دور أجهزة دعم المقاولاتية في دعم السياسات الخاصة بالقضاء على البطالة والتخفيف من حدتها، ولذلك اعتمد الباحثان في دراستهما على المنهجين الوصفي والتحليلي ومجموعة من البيانات الإحصائية لإستقراء وتحليل معدلات البطالة وتعداد الوظائف المستحدثة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، ومن أهم نتائجها المتوصل إليها أنّ المقاولاتية ساهمت بشكل كبير في توفير مناصب الشغل للشباب. لكن رغم ذلك لم يتطرق الباحثان في دراستهم إلى تحليل وتقييم أداء أجهزة دعم المقاولاتية.

- دراسة: هاجر سلاطني، بعنوان: المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المُستدامة دراسة قياسية لمجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2020-2021)، حيث تمّ الإعتماد على خمسة فصول لإنجاز هذا العمل، وذلك بالإنطلاق من إشكالية رئيسية مفادها أنّه "إلى أي مدى تُؤثّر المقاولاتية على تحقيق التنمية المُستدامة؟ وهل يختلف هذا الأثر حسب تقدم الدول؟، وقد كانت فترة الدراسة ممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2017، وإستُخدم المنهج الإِستنباطي المتمثل في المنهج الوصفي والتحليلي، وكذا المنهج الإِستقرائي عند دراسة أثر المقاولاتية على تحقيق التنمية المُستدامة من خلال دراسة قياسية لعينة من الدول المتقدمة والدول النامية خلال فترة الدراسة. ومنه جاءت هذه الأخيرة بهدف قياس تأثير المقاولاتية على التنمية المُستدامة، مُستعلة في ذلك البيانات المقطعية الزمنية Panel- Data لدراسة عيّنة من 15 دولة خلال الفترة 2010-2017، حيث تمّ بناء مؤشر لقياس التنمية المُستدامة في كل دول العينة ومن ثم الإعتماد عليه في بناء عدة نماذج قياسية، وقد توصلت الدراسة إلى أنّ المقاولاتية لا تؤثر على التنمية المُستدامة بالنسبة للعينة الكلية وعينة الدول النامية في حين تؤثر المقاولاتية على التنمية المُستدامة في الدول المتقدمة.

تختلف دراستنا لمتغير "المقاولاتية" عن باقي الدراسات والأدبيات السابقة، حيث أنّنا قمنا بدراسته من جانب إقتصادي، إجتماعي داخل مخبر العلوم السياسية، محاولين تحليل أبعاده بعدسة تخصص السياسات العامة.

والجديد في دراستنا عن باقي الأدبيات والدراسات السابقة هو موضوع المذكرة بحد ذاته: "دور المقاولاتية في دعم سياسة التشغيل في الجزائر -دراسة حالة الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية

المقاولاتية ANADE بتيسمسيلت 2015-2021"، و قد إنطلقنا من إشكالية وتحليل مختلف للموضوع، مع نموذج دراسة حالة جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE خلال المرحلة الإنتقالية، أي الفترة ما بين ANSEJ سابقًا و ANADE حاليًا [2015 – 2021]، موضحين ذلك بالتطرُّق إلى الإستراتيجية القديمة والجديدة للوكالة ومدى مساهمتها في دعم سياسة التشغيل على المستوى الوطني والمحلي.

وكانت دراسة هذا الموضوع معممة على الجزائر ككل إلّا أنّنا سلطنا الضوء على ولاية تيسمسيلت عن طريق الوكالة الفرعية ANADE. وقمنا بالتطرُّق إلى كل المؤسسات التي تندرج في إطار المقاولاتية من: مؤسسات ناشئة، ومصغرة، وصغيرة، ومتوسطة.

وقد إتَّفقت دراستنا مع باقي الدراسات الأخرى في أهم نتيجة توصَّلنا إليها: وهي أنّ المقاولاتية تعتبر آلية مهمة تساهم في دعم سياسة التشغيل في الجزائر. وتُساهم إيجابًا في حل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية للبلد خاصة مشكلة البطالة والإقتصاد الرِّيعي l'économie Rentale.

(13) خُطَّة الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، فضَّلنا تقسيم الخُطة إلى ثلاثة فصول، يكون في مُستهلّ البحث مُقدِّمة عامة وآخره خاتمة مُتضمِّنة لنتائج وتوصيات مُقترحة؛ وقد تطرَّقنا إلى هذه الفصول الثلاثة على النحو الآتي:

➤ الفصل الأوَّل الذي هو بعنوان المقاربة المفاهيمية والنظرية للمقاولاتية وسياسة التشغيل، والذي سيتم فيه التطرق إلى: الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية، والسياسة العامة التشغيلية في الجزائر من منظور حقل المقاولاتية، حيث تم إدراج هذين المبحثين في ثلاثة مطالب، تساهم في التعرف أكثر على الموضوع من جانبه النظري العام وفي الجزائر.

➤ أمّا الفصل الثاني فهو موسوم ب: واقع المقاولاتية وعلاقتها بسياسة التشغيل في الجزائر، حيث شمل هذا الفصل على مبحثين وثلاثة مطالب لكل منهما، يقوم بدراسة وعرض واقع المقاولاتية بالجزائر في مجال المؤسسات الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة، والتطرق إلى قراءة في أرقام هذه المؤسسات بالجزائر. مع ذِكْر مشاكل وصعوبات هذه الأنواع من المؤسسات بالجزائر في المطلب الأخير من المبحث الأوَّل. والتعمق أيضًا في دراسة أجهزة دعم

المقاولاتية وسياسة التشغيل في الجزائر. حيثُ حاول هذا الفصل إبراز الواقع الحقيقي للمقاولاتية في الجزائر ومدى مساهمتها في مساندة سياسة التشغيل خاصة من خلال هيئات الدعم المرافقة للمؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة وكذلك الناشئة والتي تساهم - نوعا ما- في الحد من البطالة في الجزائر ودعم سياسة التشغيل وطنياً وكذلك الرفع من الإقتصاد الجزائري الوطني وتنوعيه.

➤ أمّا بالنسبة إلى الفصل الأخير، والذي هو عبارة عن دراسة تطبيقية ميدانية بحتة، تُعْرَضُ مساهمة الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في تفعيل ومساندة سياسة التشغيل بتيسمسيلت. حيثُ أبرز هذا الفصل - بالشرح والتفصيل- مدى مساهمة الوكالة الولائية بتيسمسيلت في دعم عملية التشغيل على المستوى المحلي بالولاية، وقد تمَّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين اللذان تناولوا الموضوع في مَطْلَبَيْنِ للمبحث الأول و ثلاث مطالب بالنسبة للمبحث الثاني. وذلك بغية التعرف والتعمق أكثر على كيفية عمل الوكالة ودعم المؤسسات المصغرة محلياً، ولذلك قام هذا الفصل بتقديم دراسة نظرية حول وكالة ANADE بتيسمسيلت، وإحصائية تحليلية للمؤسسات المصغرة المستحدثة لمناصب شغل، وللمشاريع الممولة من طرف الجهاز محلياً، وتقييم أدائه. بالإضافة إلى أنه تمَّ عرض نموذج عن أحسن مشروع مقاولاتي مُموَّل في إطار هذه الوكالة، تمثَّل في مؤسسة مصغرة تُسَمَّى ب: "A&B Industry" التي قامت باستحداث مناصب شغل وساهمت في عملية التنمية المحلية بالولاية.

الفصل الأول:

المقاربة المفاهيمية والنظرية للمقاولاتية وسياسة التشغيل

الفصل الأوّل: المقاربة المفاهيمية والنظرية للمقاولاتية وسياسة التشغيل

مقدمة الفصل الأوّل:

تُعتبر المقاولاتية أو مجال ريادة الأعمال من أهم التوجهات و الآليات التي تسعى إليها الدول لتجسيدها بطريقة فعالة وناجعة بُغية تحقيق نموًا إقتصاديًا واجتماعيًا ثم تنمية ثم الوصول إلى الرفاه الإقتصادي والاجتماعي. حيثُ تساهم المقاولاتية في دعم سياسة التشغيل من خلال إستحداث مناصب شُغل عن طريق المشاريع المقاولاتية والتي تُكوّن في شكل "مؤسسات ناشئة، أو مصغرة، أو صغيرة، أو متوسطة".

و من هذا الصدد، تتطلب الدراسة وضع مقاربة مفاهيمية ونظرية للمقاولاتية و سياسة التشغيل، حيثُ يتم التطرُّق إلى نقطتين أساسيتين هما: الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية، والتي تتمحور حول التعريف بالمقاولاتية وريادة الأعمال و التطرق إلى الشخص المقاول وصفاته والمسار التاريخي المرتبط بهما، وذكر أهم النظريات والاتجاهات الفكرية المفسرة للمقاولاتية، و إبراز - في الأخير - دور ومكانة التعليم المقاولاتي في الجامعات في تحفيز الطلبة للدخول إلى عالم ريادة الأعمال. أما النقطة الثانية فقد أوضحت المتغيّر التابع "سياسة التشغيل" من منظور المتغير المستقل "المقاولاتية"، الذي تم التناول فيه سياسة التشغيل من منطلق المنظومة القانونية الجزائرية، الأجهزة العمومية لترقية التشغيل ولدعم خلق النشاط في إطار المقاولاتية وتم التطرق في الأخير إلى سياسة التشغيل في ظل مشاريع برامج الإصلاح في الجزائر والذي أبرز حتى وضعية سياسة التشغيل في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي والاجتماعي في الجزائر 2020-2024.

المبحث الأوّل: الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية

أخذ مُصطلح المقاولاتية إهتمامًا كبيرًا من طرف العلماء والباحثين المختصين في هذا المجال، نظرًا لمرتكزاته التي يمكن أن تُساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية، والقضاء على بعض المشاكل التي تعاني منها الدولة، باعتبار أنّ المقاولاتية هي حل من الحلول* . ومن أجل التعمُّق في

* - المقاولاتية هي حل لبعض المشاكل التي تعاني منها الدولة وليست الحل الوحيد والأوحد، ويمكن أن تكون هي الأخرى مشكلة وليست حلاً، وهذا ما يمكن إستنتاجه من خلال إنبهار وإفلاس أكبر بنك عالمي وهو بنك تمويل المؤسسات الناشئة "سليكون فالي" Silicon Valley Bank "إس.في.بي" خلال مطلع سنة 2023. فبعد أن إنصبَّ تركيزه على المؤسسات الناشئة، وأصبح أكبر بنك يتعرض للإنبهار منذ وقوع الأزمة المالية في عام 2008، وقد أحدث ذلك موجات من الصدمة للنظام المالي العالمي، وبدأت تداعيات إنبهاره بالانتشار في جميع أنحاء العالم وأثرت على كل الشركات ورياد الأعمال المتعاملين معه.

الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية، سنركز على ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في: التعريف بالمقاولاتية أو ما يُسميها البعض بمصطلح "ريادة الأعمال"، التعريف بالشخص المقاول "رجل أو رائد الأعمال" وتبيان السيرورة التاريخية لهذين المصطلحين المتكاملين؛ وتوضيح النقطة الأساسية الثانية نظريات المقاولاتية والإتجاهات الفكرية المُفسرة لها، حيث تمّ تقسيمها -هذه النظريات- إلى ثلاثة أركان (نظريات تركز على المقاول، نظريات تركز على السلوك المقاولاتي، ونظريات تُعنى بالبيئة المقاولاتية)، أمّا النقطة الأخيرة في هذا المبحث فتناولت التعليم المقاولاتي في الجامعات ودوره في تحفيز الطلبة للدخول إلى عالم ريادة الأعمال، وسيتم التفصيل في كلٍ من تلك النقاط الأساسية، وتوضيح مبادئها الجوهرية.

• المطلب الأوّل: تعريف المقاولاتية "ريادة الأعمال"، و المقاول "رجل الأعمال" والمسار التاريخي المرتبط بهما

إنّ مُصطلح المقاولاتية "ريادة الأعمال" له مسار تاريخي طويل المدى، خاصة وأنه يرتكز بالأساس على الشخص المقاول "رائد الأعمال"، حيثُ كان ولا يزال محل دراسة واهتمام العديد من المفكرين والباحثين في هذا المجال، ويزداد الإهتمام به أكثر في كل سنة، وذلك أدّى إلى تباين واختلاف رؤى ووجهات نظر المفكرين والباحثين فيما يتعلّق بتعريف ومفهوم المقاولاتية "ريادة الأعمال"، والشخص "المقاول".

وعليه سنتطرّق في هذا المطلب إلى تعاريف متعددة ومتنوعة لمفهوم المقاولاتية والمقاول عبر سيرورة تاريخية لهذا المصطلح وفقاً للعديد من المفكرين البارزين في هذا المجال، مع تبيان أهمية المقاولاتية وصفات الرجل المقاول، والخروج في الأخير بتعريف إجرائي لكلا المفهومين.

1) مفهوم المقاولاتية "ريادة الأعمال":

إنّ معظم الكِتابات التي اهتمّت بأصل مفهوم "Entrepreneur" أكّدت أنّ أصل هذا المفهوم فرنسي، وهو لا يحوي أي مُرادف دقيق في اللُغة العربيّة بالرّغم من مُحاولات الترجمة المُتعدّدة، لكن مُنذُ ظهورها وُجِدت مُصطلحات Entrepreneur (مُقاول)، Entreprise (مُؤسّسة)؛ حيثُ تغيّرت الترجمة العربيّة لمُصطلح (Entrepreneur) ثلاثة مرّات مُنذُ إستعمالها عند العرب، فقد كانت "مُنظّم"، ثم

"مقاول"، ثم أصبحت في التسعينات "ريادي". وتغيّر الترجمة يُساعد في فهم معنى "المقاولاتية"، وتُوضح سعاد نائف برنوطي ذلك كما يلي¹:

- ترجمة مُصطلح Entrepreneur إلى "منظم": وذلك من خلال تركيز العلماء على مهارات الشخص في التنظيم، وفي إنشاء مؤسسة، وكان ذلك في السبعينيات من القرن الماضي.

- تغيير العلماء مُصطلح "منظم" إلى "مقاول": وكان ذلك بعد تدفق وتصاعد نشاطات إقامة المشاريع الكبرى، حيث كانت فئة الشباب المقاولين هي التي أظهرت استعدادات خاصة من خلال إقامتهم لمشاريع خاصة بهم والعمل لحسابهم الخاص "تأسيس شركة مقاولات"، وعدم الرغبة في الحصول على وظيفة عمومية. وهذا لا يتطلّب منهم مستوى تعليمي، بل هو راجع إلى تمتعهم بمؤهلات منها: أنهم يملكون قدرات إبداعية إبتكارية، واستعداد للمخاطرة والمجازفة، ولهم إهتمامات تجارية إقتصادية، ومهارات إقامة وتسيير منظمة ناجحة، وغيرها.

- تغيير مُصطلح "مقاول" إلى "ريادة الأعمال": وذلك من خلال إقامة شركات مقاولاتية مُصغّرة وتحويلها إلى شركات صغيرة ثم إلى متوسطة ثم إلى مؤسسات كبيرة وأحياناً عملاقة، وذلك بفضل التسيير والتنظيم الجيد والمُحكّم من طرف ريادي الأعمال.

ويعود الأصل التاريخي لمفهوم المقاولاتية إلى العلوم الإقتصادية، حيث بدأت الإشارات لمفهوم المقاولاتية منذ الإقتصاديين الأوائل (Adam Smith, Alfred Marshal, Hawley) من خلال تعريفها كعنصر من عناصر الإنتاج يهدف لتنظيم أو تنسيق العملية الإنتاجية والتجارية، والتعامل مع ظروف عدم الإستقرار أو عدم التوازن في السوق، وأنّ المُقاول هو من يملك رأس المال أو المزود له، وهو الذي يمتلك مهارات المخاطرة والإبتكار والإدارة ومهارات البناء المؤسسي، وأنّ المقاولاتية تمثل أحد تكاليف الإنتاج للمؤسسة، والحقيقة أنّ Adam Smith هو من أرسى قواعد الإقتصاد الحرّ والمبادرات الفردية على أساس مبدأ "دعه يعمل أتركه يمر"².

¹ - محمد فوجيل، مطبوعة دروس في مقياس المقاولاتية، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016-2017)، في: <https://cutt.us/83tHr>، (لوحظ يوم 15 فيفري 2023، على الساعة: 15:52).

² - محمد فوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر -دراسة ميدانية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2016/2015)، ص. 03.

و تُعتبر دراسة هيربرت ولينك (Hérbert & Link) المنشورة سنة 1988 من أهم الدِّراسات التي تتبَّعت تطور واختلاف التعاريف المتعلِّقة بالمقاولاتية، وأظهرت دراسة غارتر (Gartner) المنشورة سنة 1990 أنَّ مجموع التعاريف التي قدمت للمقاولاتية يُمكن تقسيمها على مجموعتين فكريتين، حيثُ ركَّزت المجموعة الأولى من العلماء على خصائص المقاولاتية، مثل: الابتكار، النمو، التفرد وغيرها من الخصائص، في حين اعتمدت المجموعة الثانية على نتائج المقاولاتية مثل خلق القيمة. ونجد أنَّ غارتر اعتمد على أربعة أبعاد هي: البيئة، الفرد (أو الأفراد)، العملية، وأخيرًا التنظيم؛ والتي تُوازن المسار إلى تحقيق نشاط أو وظيفة¹.

ونجد التعريف السائد للمقاولاتية عند الأمريكيين في بداية التسعينيات هو تعريف الأستاذ في جامعة Harvard البروفيسور (Harward Stevenson) والذي عرّف المقاولاتية على أنّها: "اكتشاف الأفراد أو منظمات الأعمال لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها". فقد ركَّز في تعريفه هذا على أنَّ المقاولاتية تعتمد أساسًا على استغلال الفرص المتاحة، وفي نفس الوقت توجد وجهة نظر أخرى ترى أنَّ المقاولاتية هي التي تصنع الفرص وذلك من خلال الإبداع، أي أنَّ الإبداع هو محور المقاولاتية².

وقد اتفقت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية « OECD, Organisation For Economic Cooperation and Development » مع المديرية العامة للمفوضية الأوروبية Eurostat على تعريف المقاولاتية على أنّها: "ظاهرة متعلِّقة بالنشاط المقاولاتي، وهي العمل البشري المُغامر في سعيه لتوليد القيمة من خلال إنشاء أو توسيع النشاط الإقتصادي، من خلال تحديد واستغلال المنتجات أو العمليات أو الأسواق الجديدة"، وبهذا المعنى فإنَّ المقاولاتية هي ظاهرة تتجلى في جميع أنحاء الإقتصاد بأشكال مُختلفة مع العديد من النتائج المُختلفة أيضًا، والتي لا تتعلَّق دائمًا بتكوين ثروة مالية، بل قد تكون مُرتبطة بأهداف أخرى، كالتوسيع، ورفع عدد العمَّال، ومُعالجة عدم المُساواة، والقضايا البيئية، وغيرها³.

¹ - هاجر سلاطني، المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المُستدامة دراسة قياسية لمجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2020 / 2021)، ص.9.

² - مهني أشرف، المُرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، 2013 / 2014)، ص 2-3.

³ - هاجر سلاطني، المرجع نفسه، ص.10.

والتعريف البارز في الأدب المعاصر جاء به كاسون وجودلي (Casson and Godley) في سنة 2005، حيثُ اعتبرًا المقاولاتية أنّها : "إِتخاذ قرار قضائي حول تنسيق الموارد النادرة تحت ظروف عدم التأكد"¹. وخلص فايول وفارستريت (Fayolle and Verstrete) إلى أنّ المقاولاتية هي مجال غير مُتجانس ومُتنوع بشكل كبير يصعبُ حصره في تعريف واحد ولذلك إقترحًا تصنيفًا مُختلفًا للتعريفات المُقترحة من قبل الكُتّاب بحسب أربع تيّارات فكرية (نماذج). الجدير بالذكر أنّ الكُتّاب الذين كتبوا في تيّار فكري أو آخر هم يميلون في الغالب إلى الجمع بين نموذجين أو أكثر في تعريفهم للمقاولاتية، ذلك أنّ الحُصول على تعريف جيّد يقتضي أخذ رؤية شاملة من منطلق مُختلف النماذج. وتمثّلت هذه النماذج أساسًا في² :

- نموذج الفرصة (*The Paradigm Of Opportunity*): تعرف المقاولاتية حسب هذا المنظور على أنّها القدرة على تحديد الفرص الملائمة واستغلالها؛

- نموذج إنشاء منظمة أو مؤسسة (*The Paradigm Of Creating an Organization*): حسب هذا التوجه الفكري فالمقاولاتية هي القدرة على تحويل الأحلام إلى أفعال من خلال إنشاء المنظمات.

- نموذج خلق القيمة (*The Paradigm Of Value Creation*): هذه المقاربة عرّفت المقاولاتية على أنّها ظاهرة أو عملية تخلق القيمة سواء كانت فردية أو إقتصادية أو إجتماعية.

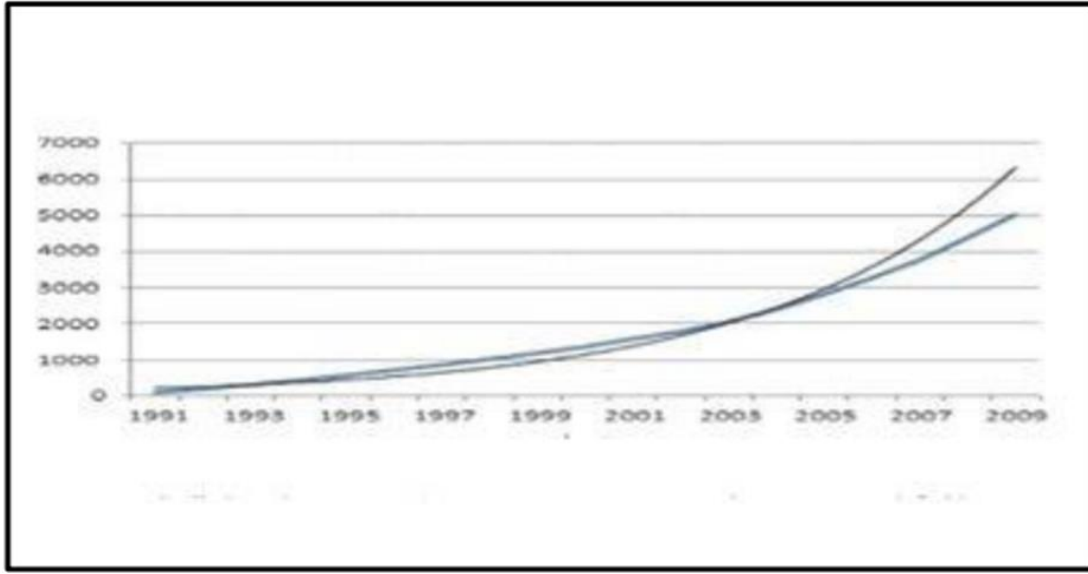
إنّ البحث في المجال المقاولاتي كان في بداية التسعينات نسبيًا، حيثُ تمّ نشر أقل من 100 مقال ليتضاعف في نهاية العقد إلى ألف مقال، ومنذ ذلك الحين إزدادت وتيرة النمو بشكل كبير، حيث قدرت الأبحاث في المقاولاتية في نهاية عام 2000 ب 1500 مقال، وليتجاوز سنة 2010 أكثر من 5000 مقال، بمعنى أنه بلغ معدل النمو السنوي إلى 12.1 بالمائة، وهو ما يوضحه المخطط التالي³ :

¹ - هاجر سلاطني، مرجع سابق الذكر، ص. 10.

² - هاجر سلاطني، المرجع نفسه، ص. 10-11.

³ - بُينة أميرة مزيان، مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة 2020-2022 دراسة حالة الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم السياسات العامة والنظم المقارنة، تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة، 2021/2022)، ص. 14.

الشكل رقم (01): يمثل مراحل تطور المقاولاتية 1991 - 2009



المرجع: بثينة أميرة مزيان، مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة (2020 / 2022) دراسة حالة الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات الصغيرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة، 2021 / 2022)، ص. 14.

وقد عرّف مرصد المقاولاتية العالمي (GEM) Global Entrepreneurship Monitor المقاولاتية على أنّها: "محاولة جديدة في العمل أو خلق مغامرة جديدة، وإنشاء منظمة جديدة، أو توسيع المنظمة الحالية، أو توسيع مجالات العمل الحالي من قبل الأفراد، أو فرق الأفراد، أو تأسيس أعمال تجارية"¹. حيث أنّ هذا التعريف ركز على أنّ المقاولاتية تتصف بالمغامرة والمخاطرة لإنشاء مؤسسة جديدة أو توسيعها.

ويُمكن تعريف المقاولاتية بطريقتين²:

- على أساس أنّها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط.

¹ - بوبريت بثينة، مخلوف صورية، دور المقاولاتية في التنوع الإقتصادي الجزائري 2010-2018 دراسة حالة المقاولاتية ودورها في التنوع الإقتصادي ولاية بومرداس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة مولود معمري-تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الموارد البشرية، 2018 / 2019)، ص. 15.

² - علي عزوز، حسناء قاسم، "أهمية المقاولاتية في النشاط الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، م. 1، ع. 1، (جولية 2019)، ص. 56.

- على أساس أنّها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.

وحسب هذا التعريف أعلاه، نجد بأنّه حدّد لنا المقاولاتية من زاويتين: نشاط، تخصص جامعي، أي أنّها تطبيق عملي، تسعى لسير المؤسسة وإبراز خدماتها ونشاطها في السوق؛ وبأنّها علم يدرس في الجامعات كتخصص مبرمج من وزارة التعليم العالي بغية توضيح وفهم مادة المقاولاتية أكثر في خلق الثروة ومجابهة الخطر الذي يمكن أن يُخدّته المحيط.

فالمقاولاتية هي ذلك النشاط الذي يقوم به الفرد، والذي يتمثّل في خلق مجموعة من المخطّطات والإبداعات، يسعى لتطبيقها من أجل خلق ثروة إنتاجية، وذلك بتحمّل المخاطر والمجازفة باستعمال المهارات الفكرية والفنية لتحقيق أهداف المشروع¹.

ريادة الأعمال "المقاولاتية" هي عملية الابتكار و/أو تحديد الفرصة لخلق قيم جديدة وفريدة في شكل منتجات (سلع و/أو خدمات) يُمكن أن تُلبّي الإحتياجات البشرية، وبالتالي يُمكن أن تُحقّق الربح في المقابل، تتطلب عملية تحويل ابتكار و/أو فرصة محددة إلى منتج جديد وفريد من نوعه لمعاملة التبادل وقتاً شخصياً وجهداً وموارد اقتصادية، بالإضافة إلى فكرة ذات فائدة فريدة، مع تحمل المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المصاحبة، فريادة الأعمال هي عملية انتقال من فكرة إلى نتيجة مُربحة².

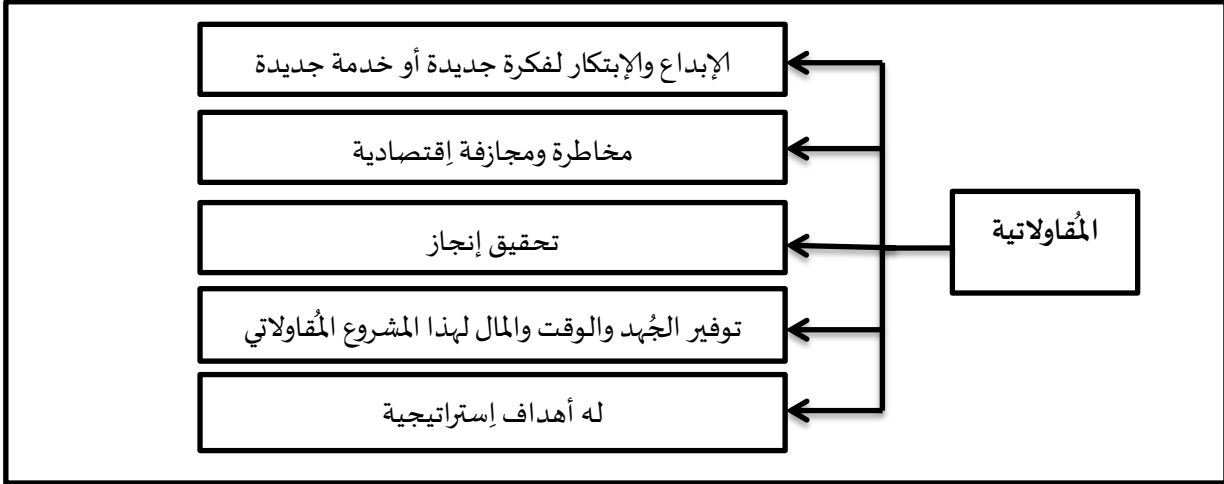
وهي نوع من السلوك تتمثّل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل إستغلال موارد وحالات مُعيّنة، تحمّل المخاطر وقبول الفشل، إنّه مسار يعمل على خلق شئٍ مُختلفٍ والحُصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل على الضروري مع تحمل الأخطار المالية، والنفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحُصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي³. وهذا ما يبيّنه المخطط الآتي:

¹- بوبريت ثنينة، مخلوف صورية، مرجع سابق الذكر، ص. 15.

²- ملخصات دروس مقياس المقاولاتية لطلبة السنة الثانية ماستر، جامعة الجزائر3، كلية علوم الإعلام والإتصال، قسم الإتصال، تخصص إتصال جماهيري، ص. 01.

³- علي عزوز، حسناء قاسم، مرجع سابق الذكر، ص. 56.

الشكل رقم (02): مخطط يوضح أساسيات مفهوم المقاولاتية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على دروس مقياس مُلتقى المقاولاتية ، إشراف الأستاذة أوبعيش هجيرة. في السداسي الأول من سنة 2022 /2023.

ومن خلال ما تقدّم يُمكن إعطاء تعريف إجرائي للمقاولاتية على النحو الآتي: " المقاولاتية أو ريادة الأعمال هي مجازفة إقتصادية وسيرورة لتقديم خدمة جديدة، تتميز بالإبداع والإبتكار، ووضع أهداف إستراتيجية للمشروع في المستقبل وتحمل كل المخاطر، تنشط في بيئة تتسم باللايقين، وهذا قصد إشباع رغبة مادية ومعنوية وتحقيق ميزات في المجتمع، والدخول في عالم ريادة الأعمال الذي يرتكز بالأساس على الشخص المُقاول "رجل الأعمال". وبذلك يُساهم عن طريق مؤسسته في دعم سياسة التشغيل والتقليل من نسبة البطالة والرفع من معدل الإقتصاد الوطني.

❖ إستراتيجيات المقاولاتية (الأبعاد):

تُعتبر إستراتيجيات المقاولاتية من أبرز الإستراتيجيات الدافعة بالمؤسسات إلى الميل نحو تحقيق حاجيات ورغبات الزبائن والعُلماء، إضافة إلى الوصول بهذه المؤسسات إلى تحقيق الميزة التنافسية والتميز والتفرد، وذلك لما تتميز به هذه الإستراتيجيات من أهمية بالغة في ظل المنافسة الشديدة في الأسواق ما بين منشآت الأعمال، وتتمثل أهم هذه الإستراتيجيات أو الأبعاد فيما يلي:

- **الإبتكار Créativité** : يُقصد به القدرة على توليد فكرة أو أفكار جديدة لتطوير منتج أو تنظيم أو نظام إداري أو دمج عُنصرين أو أكثر في عُنصر أشمل أو أرقش. فهو يقوم على تقديم وإنتاج

أفكار جديدة، لكن هذا لا يكفي لتحقيق النجاح والإستمرار بل يجب وضع هذه الأفكار حيز التنفيذ وهذا نصل للإبداع¹.

■ الإبداع **Innovation**: حسب تعريف Drucker هو: "وظيفة خاصة للعلاقة الريادية Entrepreneurship التي تنضج بها الأعمال الحالية والخدمات والمبادرات الجديدة من خلال الفرد وحده، وهي الوسائل التي يبتكر بها الريادي Entrepreneur موارد إنتاج جديدة ذات قيمة أو يمنح الموارد الحالية إمكانية تعزيزية توليد القيمة"، وبالتالي الإبداع هو مجموعة من العمليات التي تهدف المؤسسة من خلالها إلى إيجاد أفكار جديدة تؤدي إلى تقديم منتجات جديدة، أو طرق الإنتاج و التسويق داخل المؤسسة من خلال إستغلالها لجميع مواردها².

جدول رقم (01): يوضح أوجه الإختلاف والتباين بين الإبداع والإبتكار

الإبداع Innovation	الإبتكار Créativité
- يتمثل الإبداع في التوصل إلى حل خلاق لمشكلة أو إلى فكرة جديدة. - الإبداع هو الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة. - الإبداع يتعلق باستكشاف فكرة جديدة مميزة.	- الإبتكار هو التطبيق الخلاق للملائم للفكرة الجديدة. - الإبتكار هو الجزء الملموس المرتبط بالتنفيذ أو التحويل من الفكرة إلى المنتج. - الإبتكار يضع الفكرة الجديدة موضوع التنفيذ على شكل عملية أو سلعة أو خدمة تقدمها المنظمة لزيائنها.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: دراجي سلام وآخرون، "الإبداع ومن ثم الإبتكار: توليفة داعمة للمقاولاتية وبناء الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال - تجارب شركات رائدة"، مجلة التنوع الإقتصادي، م. 3، ع. 1، جامعة بلحاج بوشعيب- عين تيموشنت، (جوان 2022)، ص. 52 - 53.

■ التمييز أو التفرد: والذي يُقصدُ به تمييز المؤسسة عن غيرها من المنافسين سواء في طبيعة المنتج أو الخدمة المطروحة في السوق أو نوعية الموارد المتوفرة للمنظمة، أو فيما يتعلّق بمدى قدرة منظمة الأعمال على الإتيان بالجديد من حيث أساليب الإنتاج الحديثة أو الطُرق التسييرية الجديدة، والذي يُكسبها موقعًا تنافسيًا قويًا يمكنها إكتساب مزايا تنافسية تحقق لها البقاء

¹ - خديجة عرقوب، "المشاريع المقاولاتية الطموحة وعلاقة الإبتكار باستخدامها نموذج شركة 'بيوت أجمل' السعودية"، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، مجلة الحقيقة، ع. 41، (جانفي 2018)، ص. 963.

² - سعودي أمّنة، بعبطيش شعبان، "أثر مقومات الفكر المقاولاتي في تحقيق الإبداع في المشاريع المقاولاتية دراسة على طلبة الماستر قسم علوم التسيير بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 36 (01)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص. 81 - 82.

والإستمرارية على المدى البعيد¹. وهو إدخال طرق جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة بصورة مختلفة عن الآخرين. وعلى المَقاول مراعاة الموارد والتغيرات البيئية المختلفة لتحقيق أهدافه المرجوة والحفاظ على ديمومته وتميزه وتفرد في السوق².

■ الميل نحو أخذ المخاطرة: تتعرض المشاريع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعديد من الأخطار التي تستوجب على المَقاول التعامل معها وإدارتها بطريقة علمية ومنهجية بغية تجاوزها وتحقيق الإستمرارية والديمومة لها. كما وتعتبر أخذ المخاطرة عند عدم معرفة المحصلة النهائية وإحتمال تعدد النتائج. حيثُ أنّ سلوك أخذ المخاطرة غير محدود بين الأفراد والمؤسسات بالنسبة للمشاريع المقاولاتية الجديدة، حيثُ أنّ مستوى المخاطرة هو الذي يحدد صفة الشخص، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان عاملاً وكلما أخذت في الإرتفاع إتجه نحو المَقاول. حيثُ تقوم عملية الأخذ بالمخاطرة أساساً على مبدأ المقامرة والمغامرة وكذا المخرجات المحصل عليها من هذه المخاطرة الفوائد والعوائد المتوقعة، كما أنّها متصلة بصفة قوية بعملية إتخاذ القرارات³.

■ المبدأة **Proactivité/ Proactiveness**: هي القدرة على أخذ مخاطرة عالية أكثر من الظروف البيئية المحيطة بالمقاول، وبالتالي هي الاستعداد المقدم للتعامل مع صعوبة محتملة من خلال المشاركة في التغيرات والانتباه للبيئة. كما ينظر إلى المبدأة على أنّها القدرة على إيجاد الفرص عن القيام بطرح منتجات في السوق، وتكون الاستجابة للتغيرات وليس كرد فعل للأحداث ويكون ذلك من خلال الحصول على المعلومات عن الوضع الحالي والسابق وفي المستقبل. وتتميز المبدأة بكونها عملية مكلفة تنطوي على الرقابة على الزبائن والمنافسين ومسح للسوق على المدى الطويل والبحث عن الموارد النادرة، وبالتالي فهي تمثل مختلف جهود المؤسسة في تحديد حجم الفرص المستقبلية ومحاولة اغتنامها⁴.

¹ - ملخصات دروس مقياس المقاولاتية لطلبة السنة الثانية ماستر، جامعة الجزائر3، كلية علوم الإعلام والإتصال، قسم الإتصال، تخصص إتصال جماهيري، ص. 12.

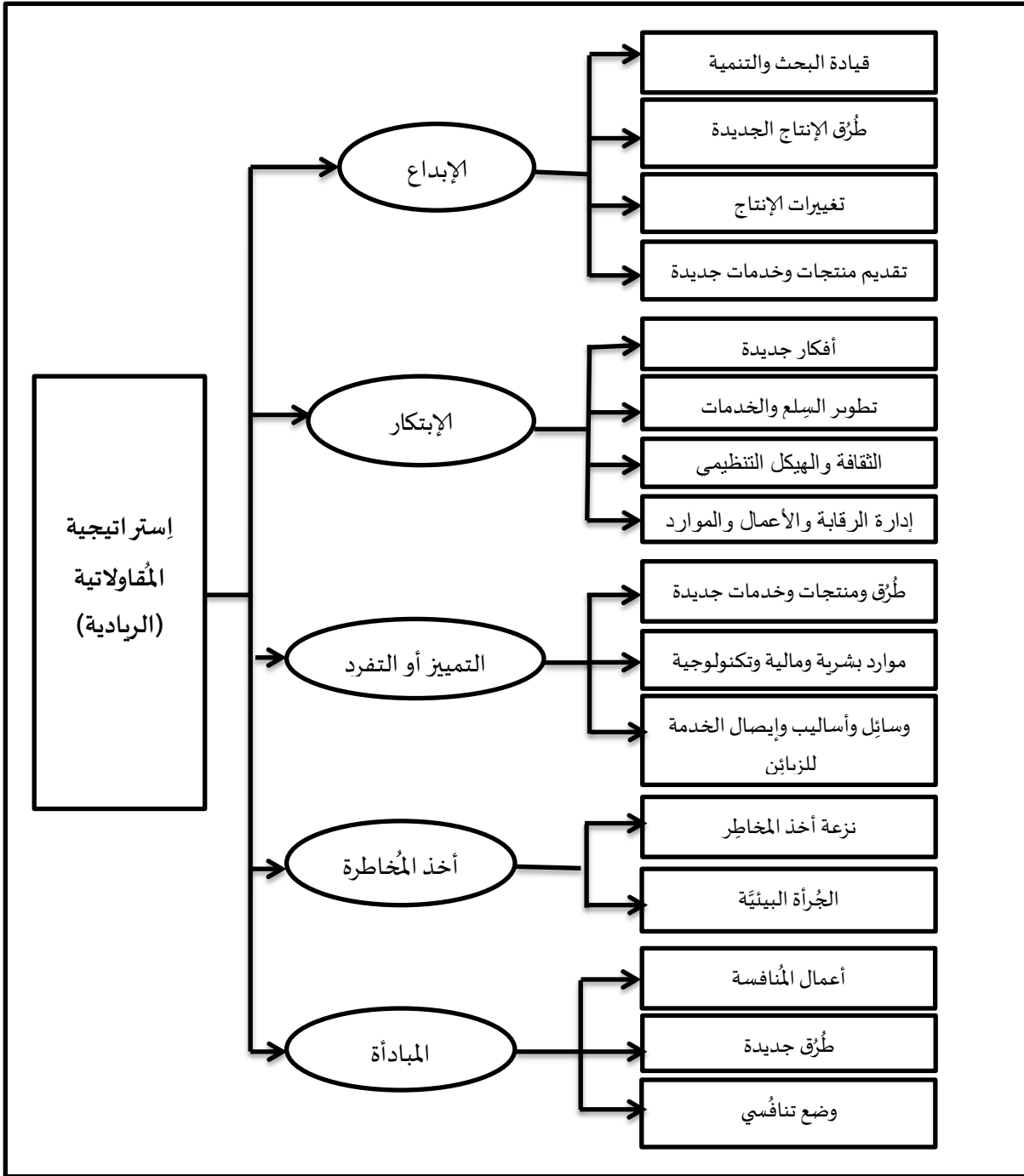
² - بن قايد فاطمة زهرة، "تبني مقاربة الريادية الإستراتيجية كإدارة جديدة لتعزيز القدرة التنافسية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 2، المركز الجامعي تندوف- الجزائر، ص. 197 - 200.

³ - ملخصات دروس مقياس المقاولاتية لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص إتصال جماهيري، المرجع نفسه، ص. 12.

⁴ - الواعر لخميسي، محاضرات مقياس المقاولاتية، تخصص إدارة أعمال، في: <http://elearning.centre-univ->

mila.dz/course/view.php?id=1224#section-10، (تاريخ الإطلاع: يوم 11 مارس 2023، على الساعة 02:12).

الشكل رقم (03): يوضح إستراتيجية "أبعاد" المقاولاتية، ريادة الأعمال



المصدر: ملخصات دروس مقياس المقاولاتية لطلبة السنة الثانية ماستر، جامعة الجزائر3، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الاتصال، تخصص إتصال جماهيري، ص. 13.

(2) تعريف المقاول "رجل، رائد الأعمال":

استُخدم مفهوم المقاول لأول مرة في اللغة الفرنسية وذلك في القرن السادس عشر، " إذ تضمّن المفهوم آنذاك معنى المخاطر وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الإستكشافات العسكري، وظلّ هذا المفهوم مقتصرًا على المجال العسكري بالرغم من أنّ الروح المبادرة والمخاطرة تشمّل مجالات أخرى كالتجارة وأشغال البناء". وكانت الكتابات الإنجليزية تصفُ المقاول بالمُقامِر أو المُتعهِد أو المنظم، وكان (Richard Cantillon) أول من كتب عن "المقاول" واستخدم هذا المصطلح في مقال عن طبيعة التجارة بشكل عام 1755 لوصف الشخص الذي يدفع ثمن مُعيّن لشراء المواد الخام التي سيُعالجها وبيعها بسعر غير مُؤكّد. بينما يصف الفرنسي (Say) في مقاله عن الإقتصاد السياسي في عام 1803 المقاول أنّه فرد يمتلك صفات معينة تسمح له بإنشاء شركات جديدة، والذي لديه في نفس الوقت رؤية إستثنائية من فهم وتلبية إحتياجات المُجتمع¹. بمعنى أنّه ينظرُ إلى المقاول على أنّه المُبدِع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة².

كما قام غارتنر (Gartener) "بإجراء مسح لعينة من الأكاديميين ورجال الأعمال والسياسيين لمعرفة ماذا تعني كلمة المقاول لديهم، فحصل على 90 تعريفًا لهذا المصطلح يختلف كل واحد منها عن الآخر، ممّا يُشير إلى عدم وجود تعريف جامع مانع لهذه الكلمة". إلى جانب تعدد أبعاده المحددة من قبل علماء الإقتصاد للإستعانة بها في تفسير ظاهرة المقاولاتية، حيثُ في القرن الثامن عشر "تمّ التمييز بين الشخص الذي يُزوّد الآخرين برأس المال باعتباره مُستثمرًا، وبين الشخص الذي يحتاجُ لرأس المال باعتباره مُقاولًا مُستخدمًا لرأس المال. وفي القرن التاسع عشر أصبح ينظرُ إلى المقاول من وجهة نظر إقتصادية، ولم يتم التمييز بينه وبين المدير، حيثُ عرف ذلك المقاول بأنّه الشخص الذي ينظم المشروع، ويديره للحصول على مكاسب فردية". ومن خلال هذه المؤشرات أصبح مفهوم المقاول يشمّل عدّة قطاعات حيثُ يعتمد على مدخراته ومهاراته في تطوير المشروع مع توظيف عدد معين من العمالة الماهرة³.

¹ - حادة عمراوي، تأثير الديناميكية الإجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر - دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب بولاية بجاية-، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في فرع علم الاجتماع، (جامعة محمد لامين دباغين - سطيف 2،

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، 2020/2021)، ص. ص. 180-181.

² - بوبريت ثنينة، مخلوف صورية، مرجع سابق الذكر، ص. 26.

³ - حادة عمراوي، المرجع نفسه، ص. 181.

وعرّف القاموس العام للتجارة الذي تمّ نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين "Enreprender" و "Entrepreneur" بالشكل التالي¹:

- "Enreprender": تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة، وغيرها.

- "Entrepreneur": الشخص الذي يُباشِرُ عملاً أو مشروعاً ما، فمثلاً بدلاً من أن نقول صاحب مصنع نقول مُقاولٌ صناعي أو مُقاولٌ في مجال الصناعة.

وبالرّجوع إلى قاموس (Merriam Webster) سنة 1988 عرّف المُقاولُ على أنّه: "الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة شركته باستخدام مهاراته الإدارية"².

جدول رقم (02): يوضح تطور مفهوم المُقاول حسب كل مفكر

المفكر	السنة	التعريف
ريتشارد كانتلون Richard Cantlone	1730	المقاول هو الشخص الذي يتحمل مخاطرة أو خسارة غير صاحب رأس المال.
جون بابتست سي Babtist John	1803	المقاول يمثل حالة التفريق بين الفصل بين أرباح صاحب رأس المال والمقاول.
فرانسز ووكر Francis Walker	1876	المقاول هو من يحقق ربحاً بسبب قدرته على إدارة المشاريع مقابل من يحقق ربحاً بسبب تقديمه المال.
فرانك كنايث Frank Knight	1921	المقاول هو ذلك الشخص الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق.

¹ - ساجي فوزية، محاضرة بعنوان مقياس المقاولاتية، (جامعة لونيبي علي- البليدة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص ديمغرافيا)، ص. 08.

² - الأستاذة مرزوق، محاضرة بعنوان الفصل الثاني ماهية المُقاول، في: <https://cutt.us/BEh9X> ، (لوحظ يوم 16 فيفري 2023، على الساعة 11:28).

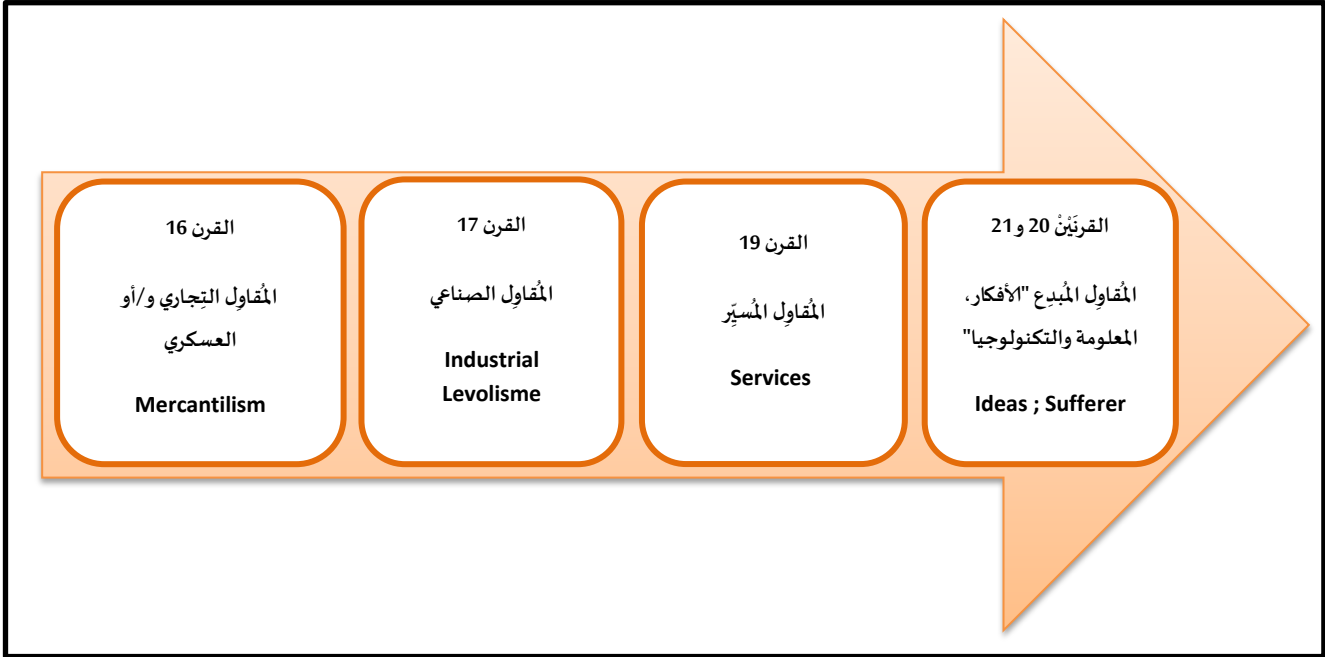
المقاول هو ذلك الشخص الذي يستغل الفرص الناتجة عن إختلالات توازن السوق بحثا عن تكسير الروتين من أجل التغيير.	1934	فريدريك شومبيتر Friedrich schumpeter
هو شخص ذو عزيمة ويخاطر باعتدال.	1961	ديفيد ماكلياند David Mcliland
هو شخص يعظم الفرص المتاحة ويوصلها إلى الحد الأقصى.	1961	بيتر دروكر Peter Drocker
المقاول هو شخص مبادر ينظم بعض الآليات الاقتصادية أو الاجتماعية لإنجاح مشروعه ويقبل المخاطرة والفشل.	1975	ألبرت شاييرو Albert Shapiro
المقاول هو شخص ينظر إليه بطريقة مختلفة من قبل الاقتصاديين والسيكولوجيين والسياسيين ورجال الأعمال.	1980	كارل فسبر Carl Vesper
المقاول هو شخص يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في النفس متحمس يحب حل المشاكل (القيادة)، ويصارع الروتين يرفض العقبات والمصاعب يجد ويخلق معلومة هامة جديدة تحقق أهدافه.	1988	ميشال مارشني Michel Marchesney

المصدر: قرني عبد العزيز، محاضرة بعنوان أساسيات حول المقاول، مقياس المقاولاتية، في: <https://cutt.us/aZlu0> ، (لوحظ يوم 16 فيفري 2023، على الساعة: 11:39).

وعليه يمكن القول أنّ المقاولاتية تماشت وطبيعة الموجات الاقتصادية السائدة آنذاك، وبالتالي: هي ابنة سياق مُعيّن.

وفي كل قرن من القرون الماضية كانت هناك تسمية مميزة للشخص المقاول حسب البيئة التي كان يعيش فيها، وحسب متطلبات ذلك القرن، وهذا المخطط التالي يبرز التسميات المختلفة لمفهوم الشخص المقاول حسب كل قرن.

الشكل رقم (04): مخطط يوضح التطور التاريخي لتسمية المقاول

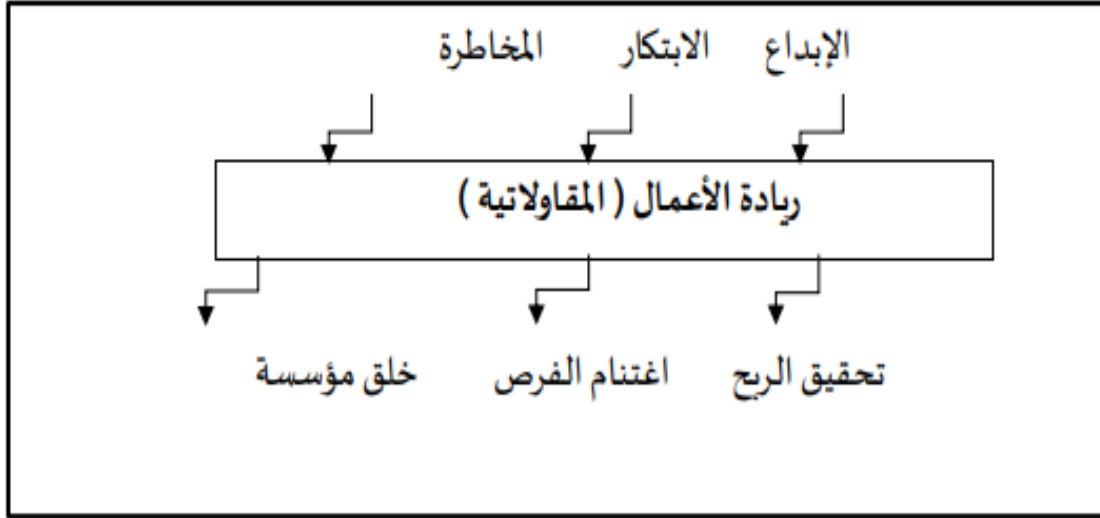


المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال التعاريف والمُعطيات السابقة حول مفهوم المقاول ومميزاته، نحاول تقديم تعريف إجرائي لهذا المفهوم على النحو التالي: " المقاول هو شخص يمتلك رأس مال لتجسيد فكرته المبتكرة على أرض الواقع، هدفه تقديم خدمة للمجتمع، وتحقيق الربح وإغتنام الفرص لتطوير عمله، يُمارس نشاطه في بيئة تتسم باللايقين، ويتحلّى بالروح المقاولاتية، الإبداع والإبتكار، المخاطرة والمجازفة، الثقة بالنفس، الطاقة والحركية والإندفاع، وغيرها.

ونجد أنّ هناك عناصر أساسية للفعل المقاولاتي التي يجب على كل رائد أعمال أن يتحلّى بها، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (05): يوضح العناصر الأساسية للفعل المقاولاتي



المصدر: بثينة أميرة مزبان، مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة (2020-2022) دراسة حالة الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات الصغيرة، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم السياسات العامة والنظم المقارنة، تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة)، ص. 26.

❖ خصائص وصفات المقاول:

هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح، والتي يُمكن حصرها فيما يلي¹:

- 1) الطاقة والحركية: هي سلوك ضروري لا يُمكن الإستغناء عنه، فعملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل مجهود مُعتبر، إضافة إلى تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال، على المقاول أن يكون نشيطاً².
- 2) الثقة بالنفس: يملك المقاولون ثقة بالنفس وقُدرة على ترتيب المشاكل المُختلفة وتصنيفها والتعامل معها بصورة أفضل من الآخرين ذلك أنهم لا يخافون من ارتكاب الأخطاء³.
- 3) الدافعية نحو التميز وتحقيق الإنجازات: للمقاول رغبة دائمة لإنتاج الأفكار والأشياء الجديدة، والإستعداد لبذل مجهودات مُعتبرة من أجل الحصول على نتائج إنجازات قيمة تقدم قيمة مضافة في المجتمع.

¹ - بوبريت ثنينة، مخلوف صورية، مرجع سابق الذكر، ص ص. 26-27-28.

² - صندرة سايب، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري، (2014-2015)، ص. 09.

³ - براهيمي نوال، بزقراري عبلة، "أثر خصائص المقاول في النية المقاولاتية لطلبة السنوات النهائية ليسانس وماستر بكلية العلوم الإقتصادية والتسيير جامعة بسكرة"، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، م. 3، ع. 1، (2014)، ص. 05.

- (4) الإستعداد والميل نحو المخاطرة: فالمقاول يستعد نفسياً ومعنوياً ومادياً لتهيئة أرضية مشروعه وتفعيل فكرته على أرض الواقع، فالمخاطرة هي خاصية النشاط المقاولاتي.¹
- (5) الإلتزام: لابد للمقاولين من إدامة تركيزهم على أهدافهم وتخطيط أنشطتهم المختلفة، ذلك أنه توجد علاقة بين مدى الإلتزام ومُستوى نجاح العمل.²
- (6) الإندفاع نحو العمل والإنجاز: أي الرغبة والإندفاع للعمل والإلتزام، وتقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية.³
- (7) التفاؤل: يتميز المقاول بأنه مُتفائل أكثر من غيره، مع العلم أن الأشخاص قد يفشلون في تحقيق شيء ما في مراحل الحياة، وهذا الأمر لا يُمكن تفاديه، ولكن يجب التعلم من ذلك الفشل لإستمرار النجاح.⁴
- (8) القُدرة على إحتواء الوقت: يجب على المقاول الناجح أن ينضبط في عمله لكي يستطيع إنهاءه في وقته المحدد وبشكل فعال.⁵
- (9) تقبل الفشل: يُشكل الفشل جزءاً من النجاح، وبالنسبة للمقاول يعتبر الخطأ و الفشل مصدرًا لاستغلال الفرص الجديدة، وبالتالي تحقيق نجاحات مُستقبلية.
- (10) التجديد والإبداع: المقاول المبدع له مهمة المبادر لخلق مشروع جديد أو سلعة جديدة أو طريقة تسويقية مبتكرة، حيث أنه يملك أفكار إبداعية إنتاجية، ويكون الريادي مستعد دائماً إلى تبني التغيير.⁶
- (11) المسؤولية الكاملة: المقاول يكون مسؤولاً على كل القرارات التي قام باتخاذها، وبذلك فنجاح أو فشل مشروع المؤسسة سيكون على عاتقه، وعليه تحمل النتائج مهما كانت.

¹ حميدي حياة، محاضرات مقياس المقاولاتية، (2021-2020)، في: <https://moodle.univ->

[chlef.dz/ar/course/info.php?id=2429](https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=2429)، (لوحظ يوم 12 مارس 2023، على الساعة 18:42).

² - براهيمي نوال، بزقراري عبلة، مرجع سابق الذكر، ص. 05.

³ - سفيان فنيط، هشام بورمة، "ثقافة وروح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي في ولاية جيجل دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة جيجل"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، م. 1، عدد خاص، (أفريل 2018)، ص. 224.

⁴ - ويراد زواوي وآخرون، "دراسة تحليلية لخصائص المقاول الصناعي وأثرها على الابتكار التكنولوجي"، مجلة التكامل الإقتصادي، م. 9، ع. 3، (سبتمبر 2021)، ص. 446.

⁵ - إبتسام مهران، "كيف أختار المقاول المناسب مواصفات المقاول الجيد"، (2021)، في: <https://www.almsal.com/post/1124774>، (لوحظ يوم 13 مارس 2023، على الساعة 00:38).

⁶ - وهيبة بوزيفي، محاضرات مقياس المقاولاتية، جامعة الجزائر 3، كلية علوم الإعلام والإتصال، (2022/2021)، ص. 02.

12) الإستقلالية: ويُقصد بها الإعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مُستقلة لا تتصف بالشراكة¹.

13) التساهل مع الغموض: التساهل مع الغموض أو الشكوك هو من أسباب الربح الذي يعمل عليه المقاول مثل الأخذ بالخطر، فالمقاولين يضطرون إلى التعامل مع ظروف جديدة، معقدة أو تظهر أنها غير متناسقة².

14) المثابرة: يعني توفر العزيمة والإلتزام طويل الأجل لتحقيق الأهداف المرجوة.

ولعل أبرز أنماط المقاولون هي: المؤازرون، الشطار، المثابرون، الباحثون والمثاليون. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (03): يوضّح أنماط المقاولين "ريادي الأعمال" وأبرز مؤشرات كل نمط

الرقم	النمط	مؤشرات قياسه
1	المؤازرون Sustainers	الموازنة بين عملهم الخاص وحياتهم الشخصية ولا يحبذون نمو العمل ليصبح كبيراً.
2	الشطار Jugglers	يُرَكِّز على معرفة كافة التفاصيل مهما كانت صغيرة مهما كانت القيود والمحددات التي تعوقهم.
3	المثابرون Hard Workers	يعملون ساعات طويلة بجد ومثابرة ويسعون على زيادة حجم العمل والكسب لمزيد من الأرباح.
4	الباحثون Searchers	يسعون لتملُّك عمل لأنّه يُمثِّل غايتهم الأساسية ويحقق لهم الرضا الكامل.
5	الميثاليون Idealists	يحبون العمل الجديد المُبدع أو الذي يشعرون أنّ له معنى ومُتعة شخصية.

المصدر: محمود رضوان محمود غنام، أثر الخصائص الريادية لدى الإدارة العليا في تبني التوجهات الإستراتيجية في شركات صناعة الأغذية العاملة بقطاع غزة، رسالة ماجستير، (جامعة الأزهر- غزة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة أعمال، 2017)، ص. 24.

¹ - سفيان فنيط، هشام بورمة، مرجع سابق الذكر، ص. 225.

² - شافي فدوى عامرية، "أبعاد كفاءات ومهارات المقاول في تطوير المؤسسة دراسة ميدانية عن المقاولين لولاية بشار"، مجلة البديل الإقتصادي، ع. 4، ص. 214.

• المطلب الثاني: الإتجاهات النظرية والفكرية المفسرة للمقاولاتية

لا توجد نظرية منسقة وشاملة للمقاولاتية. بل هناك توسيعًا في طرح العديد من النظريات فيما يخص المقاولاتية ككل أو لجزئية من جزئياتها. في خضم ذلك، سيتم فيما يلي عرض النظريات التالية للمقاولاتية التي طرحها مختلف المفكرين الاجتماعيين البارزين، والتي تعتبر كركيزة في الأدب المقاولاتي.

- نظريات تركز على المقاول:

هناك العديد من النظريات التي ركزت على الشخص المقاول بحد ذاته، من أهمها: نظرية الابتكار لشومبيتر، نظرية الحاجة للإنجاز لماكيلاند، نظرية إكس كفاءة لليبنشتاين ونظرة تحمل المخاطر لنايت. والتي سنفصل في كل واحدة منها على النحو الآتي:

1- نظرية الابتكار لشومبيتر **Innovation Theory Of Schumpeter**:

يُعتبر جوزيف ألويس شمبيتر مؤسس الاقتصاد التطوري الديناميكي، وأعظم المفكرين في القرن العشرين هذا الأخير الذي تأثر بأفكار ومبادئ المدرسة النيوكلاسيكية، والتي تركز على أنّ تبني النظام الرأسمالي هو أساس التطور والنمو الاقتصادي وهذا ما كان واضحًا في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911 "تحقيق في الأرباح ورأس المال والإئتمان ومعدل الفائدة والدورة الاقتصادية"، فهو يرى أنّه لولا النظام الرأسمالي لما كانت الحداثة والإبداع والتكنولوجيا، ولهذا فبقاء النظام الرأسمالي حسب جوزيف شومبيتر مرتبط بمختلف الابتكارات في المجال الاقتصادي وأيضًا قدرة المقاول على الإبداع وتحمله للمخاطر المحيطة به وإملاكه للشجاعة في مواجهة اللّايقين والشك¹. وهذا ما جعل مصطلح التطور الاقتصادي بالنسبة لأغلبية الباحثين يركز على الابتكار Innovation وتطوره الطبيعي الذي يتجسد في خمس وظائف تتمثل في²:

- إدخال منتج جديد لم يكن المستهلكون على دراية به بعد أو إدخال جودة جديدة لمنتج موجود.

- إدخال طريقة إنتاج جديدة لم يتم اختبارها بعد من خلال الخبرة في فرع التصنيع المعني، والتي لا تحتاج بأي حال من الأحوال إلى تأسيسها على إكتشاف جديد علميًا ويُمكن أن توجد أيضًا بطريقة جديدة للتعامل مع سلعة ما تجاريًا.

¹ - بثينة أميرة مزيان، مرجع سابق الذكر، ص. 20.

² - هاجر سلاطي، مرجع سابق الذكر، ص. 31.

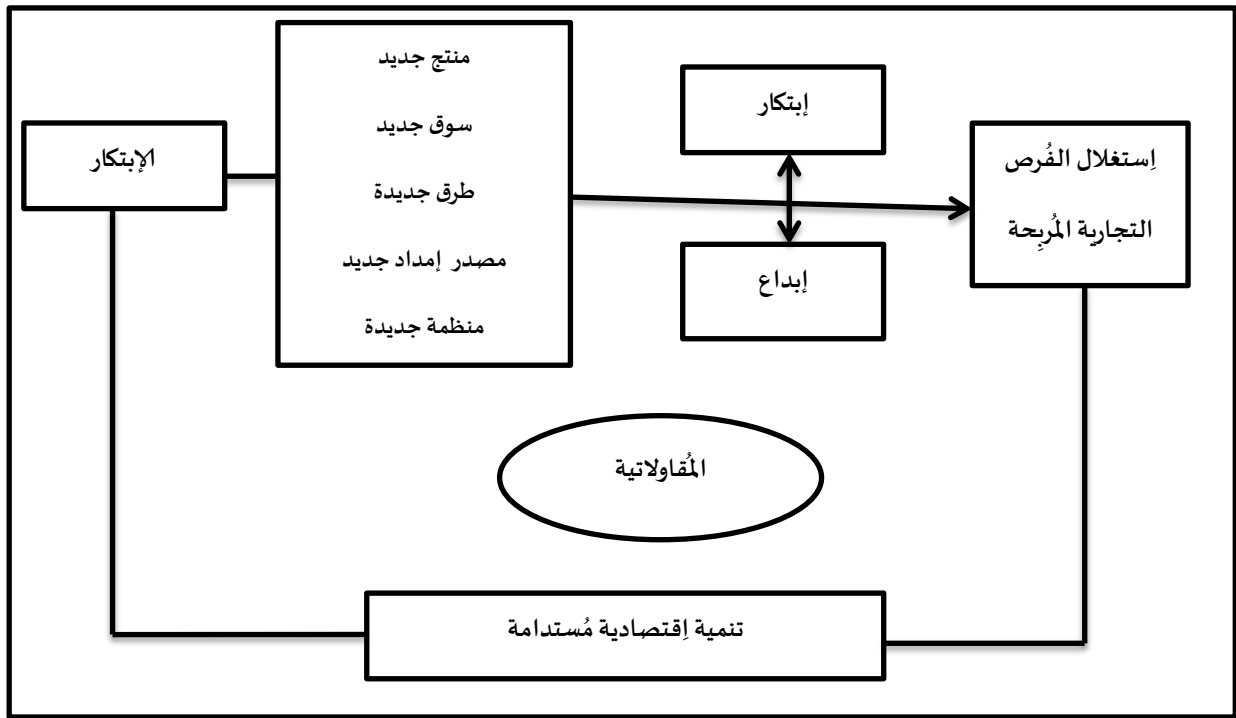
- فتح سوق جديد هو سوق لم يدخل إليه فرع الشركة المصنعة للبلد المعني من قبل، سواء كان هذا السوق موجودًا أم لا.

- الإستيلاء على مصدر جديد لتوريد المواد الخام.

- تنفيذ التنظيم الجديد لأي صناعة.

ويُوضَّح المخطط التالي نظريات الابتكار لشومبيتر:

الشكل رقم (06): مخطط يوضح نموذج الابتكار لشومبيتر



المصدر: هاجر سلاطني، المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المُستدامة دراسة قياسية لمجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2020-2021)، ص. 32.

وعليه، أصبح التحول الرقمي قائمًا على أساس: التفتن للفكرة "Grasping The Idea" Creativity، وتجسيد الفكرة "The embodiment Of The Idea" Innovation، ولذلك الرقمنة – حسب نظرية شومبيتر للإبتكار- أصبحت: منتج جديد، وسوقًا جديدة، وطُرق جديدة، ومصدر إمداد جديد، ومنظمة جديدة.

2 - نظرية الحاجة للإنجاز لماكلياند Need For Achievement Theory Of Mcclelland

ماكلياند هو باحث نظري أمريكي في مجال علم النفس. اشتهر بالعمل في نظرية الحاجة، قام بنشر العديد من أعماله في فترة الخمسينات وحتى التسعينات. طوّر أنظمة تحقيق أهداف جديدة من أجل تطوير نظرية دافع الإنجاز.

وقد عرّف نظريته بأنها عبارة عن نظام من الشبكات، تتكون العلاقات الانفعالية والمعرفية الموجهة التي ترتبط بالسعي من أجل الوصول إلى مستوى عالي من الإمتياز والتفوق. بالرغم من أنّ النظرية ركّزت على حاجة الإنجاز¹، إلا أنّها ترى أنه يوجد ثلاث حاجات موجودة لدى كل الأفراد وبدرجات مختلفة، لها أثر كبير في تحريك سلوك العاملين في المنظمة وهي²:

- الحاجة للإنجاز "n Ach"، التي تعتبر الدافع للتفوق والتقدم والنمو؛

- الحاجة إلى القوة "n pow"، وهي دافع للسيطرة أو التأثير على الآخرين والمواقف.

- الحاجة إلى الإنتساب "n Aff"، تمثل الدافع للعلاقات الشخصية الودية والوثيقة.

ووفقًا لماكلياند، فإنّ خصائص المَقاول لها ميزتان: الأولى القيام بالأشياء بطريقة جديدة وأفضل، والثانية إتخاذ قرار في ظل عدم التأكد، يؤكد ماكلياند على التوجه نحو الإنجاز كأهم عامل لرجال الأعمال، بحيث لا يتأثر توجيه الإنجاز باعتبارات المال أو أي حوافز خارجية أخرى. الربح والحوافز هي مجرد معايير لقياس نجاح المَقاولين ذوي التوجه الإنجازي العالي³.

3- نظرية إكس- كفاءة لليبنشتاين Leibenstein's X-efficiency Theory

قدم ليبنشتاين نظرية كفاءة "X" الناتجة عن غياب المنافسة في الأسواق. ونظرًا لأن كفاءة "X" هو مفهوم يختلف عن مفهوم الكفاءة التخصيصية، وفي الوقت الذي لم يكن باستطاعة ليبنشتاين أن يصنف هذه الكفاءة باعتبارها كفاءة تحفيزية أو تقنية، فقد أطلق عليها اسم كفاءة X. ويمثل الرمز "X"

¹ - روان أحمد، "نظرية ماكلياند في الحاجات"، (فبراير 2020)، في: <https://cutt.us/Op17P>، (لوحظ يوم 13 مارس 2023، على الساعة 13:42).

² - هاجر سلاطني، مرجع سابق الذكر، ص. 33.

³ - هاجر سلاطني، المرجع نفسه، ص. 32.

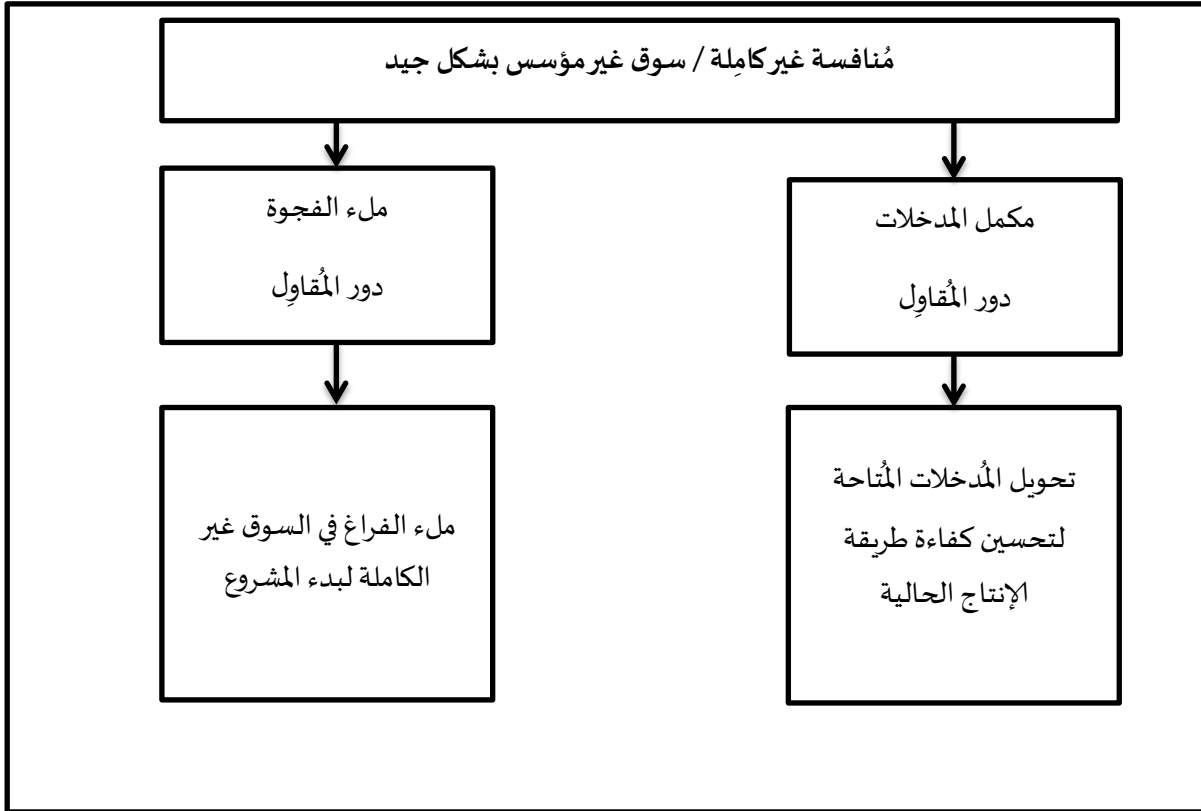
وجود عامل "Factor" غير معروف "Unknown" يكون مسئولاً عن وجود نوع من عدم الكفاءة" لا يمكن إعتبارها عدم كفاءة تخصيصية. وهذا النوع من "عدم الكفاءة" يعني أن هناك فرصاً منخفضة التكاليف وغير مستغلة ، ولو أحسن إستغلالها لزادت الإنتاجية فيما بين المشروعات وانخفضت تكاليف الانتاج . وتعزى هذه الفرص إلى عدّة عوامل ترتبط بسلوك الإنسان منها إفتقاد الدافع، والجمود، والتحيز في إتخاذ القرارات الانسانية الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى عدم تعظيم السلوك الإنساني، وعدم الوصول إلى الوضع الأمثل، ناهيك عن الهدر في الطاقات البشرية¹.

مفهوم كفاءة X وفقاً للبيينشتاين هي الحالة التي يكون فيها الأداء الفعلي للمشروعات والأفراد العاملين بها من حيث الكفاءة أقل مما يجب أن يكون، أي أن المشروعات والأفراد لا تعمل بكامل طاقتها لأي سبب من الأسباب. وفي الأسواق التي تتسم بغياب الضغوط التنافسية يفضل كثير من الأفراد تعظيم منفعتهم ببذل قليلاً من الجهد عن العمل بكامل طاقتهم، أي أنهم يبحثون عن المنفعة الناتجة من العمل تحت ضغط تنافسي ضعيف، بما يمكنهم من تحقيق وفر زمني يستخدمونه في تحسين علاقاتهم العامة². والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ - سمير زين العابدين علي، "كفاءة إكس Effeciencyg X"، (2016). في: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=520593> ، (الوحد يوم 13 مارس 2023، على الساعة، 21:44).

² - سمير زين العابدين علي، المرجع نفسه، (تاريخ الإطلاع: يوم 13 مارس 2023، على الساعة 22:00).

الشكل رقم (07): نظرية الكفاءة- إكس للبينشتاين



المصدر: هاجر سلاطني، المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة قياسية لمجموعة من الدول، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2020-2021)، ص. 35.

4- نظرية تحمل المخاطر لنايت Risk Bearing Of Knight

يُعد تحمل المخاطر عنصراً أساسياً في المقاولاتية. رأى نايت وجون ستيوارت ميل Knight and John Staurt Mill أنّ تحمل المخاطرة وظيفة مهمة للمقاولين، من بين السمات الهامة لهذه النظرية التي يُمكن ذكرها¹:

- المخاطرة ينتج عنها الربح؛ وفقاً لنظرية تحمل المخاطر، فإنّ المقاول يكسب الأرباح لأنه يتحمل المخاطر.
- المزيد من المخاطر المزيد من الربح؛ تختلف درجة المخاطر باختلاف الصناعات. يتحمل المقاولون درجات مختلفة من المخاطر. تقترح نظرية المخاطر أنه كلما كانت طبيعة العمل أكثر خطورة، يجب أن يكون الربح الذي تحققه أكبر.

¹ - هاجر سلاطني، مرجع سابق الذكر، ص. 35.

- الريج كمكافأة وكلفة: الريج هو مكافأة المُقاوِلِ على تحمل المخاطر. وبالتالي، يتم التعامل معها أيضًا كجزء من التكلفة العادية للإنتاج.

- دخل صاحب المشروع غير مُؤكَّد: كونه يحدد عدم التأكد مع موقف لا يُمكن فيه تحديد احتمالات النتائج البديلة إما عن طريق التفكير المُسبق أو الإستدلال الإحصائي. المنطق المُسبق هو ببساطة غير ذي صلة بالوضع الإقتصادي الذي ينطوي على حدث فريد.

تخلص هذه النظرية إلى أنَّ الريج هو مكافأة جهد المقاول الذي ينشأ عن تحمل المخاطر غير القابلة للتأمين وحالة عدم التأكد وأنَّ مقدار الريج المكتسب يعتمد على درجة تحمل عدم التأكد. يقر نايت بأنه يمكن تقليل مُستوى عدم التأكد للمؤسسات التجارية من خلال الإندماج Consolidation، الإندماج هو عدم التأكد على ما هو مؤمن على المخاطرة؛ إنها طريقة مناسبة لتقليل عدم التأكد الكلي.

من خلال هذه النظرية يمكن القول أنَّ أفكار المقاولاتية طموحة جدًا ترفع سقف الإنتاج، لكن هل بيئة الجزائر هي بيئة دعه يعمل أتركه يَمُرُّ؟! وهل طبيعة الإقتصاد الجزائري تسمح بالمُخاطرة، والمُغامرة، والإبداع، والإبتكار، وعدم التأكد (اللايقين)؟!

- نظريات تركز على السلوك المُقاولاتي:

تركز النظريات الآتية الذِكرُ على السلوك المُقاولاتي للأفراد، حيثُ من الممكن أن تتأثر المُقاولاتية بتوجهات مجموعات الأفراد أو المُعتقدات الدينية السائدة أو قيم الثقافية أخرى.

1- نظرية نمو المقاولاتية لماكس ويبر Max Weber's Theory Of Entrepreneurial Growth

تستمد النظرية أدلتها إلى حد كبير من فلسفة الديانة البروتستانتية ، لكنها تتفق بشكل عام مع حقيقة أن التدين عمومًا يولد عقلية ريادية التي تتحلَّى بالمجازفة وله تأثير كبير على تنمية المقاولاتية. وتعتبر هذه النظرية بشكل قاطع أن الدين هو القوة الدافعة لريادة الأعمال. تشرح النظرية كذلك أن رواد الأعمال يمثلون أدوارًا بما يتماشى مع توقعات المجتمع؛ هذه التوقعات هي محض نتاج معتقداتهم الدينية والمحرمات والعادات. وتشير النظرية إلى الدين باعتباره المحفز الرئيسي لريادة الأعمال وتؤكد على روح الرأسمالية التي تنطوي على الحرية الاقتصادية والمشاريع في المجتمعات. أشار ويبر إلى أن الدين يشجع جميع السمات التي تترجم إلى أنشطة ريادية. وقد أثبتت الأدلة التاريخية حسبه أن معظم الأديان لها تأثير

إيجابي على زيادة الأعمال. يتضح هذا في معظم الديانات المقبولة عالميًا ، من خلال عقائدهم وأخلاقياتهم الروحانية ، حيث يتم تحفيز الأتباع على العمل الجاد لكسب وسيلة للبقاء¹.

وصفت الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية الدين بأنه حجر الأساس للنجاح في زيادة الأعمال. غالبًا ما يُنظر إلى نجاح الأفراد في زيادة الأعمال على أنه نتيجة للحافز الذي يضخه دينهم في نفوسهم. بشكل مقنع ، يقود الدين الأفراد إلى أنشطة زيادة الأعمال. حيثُ تدعو الأديان إلى العمل الجاد، والثبات في العمل الصحيح، والرغبة في كسب المزيد ، وقوة إكتساب الثروة، وغيرها. ومن الواضح أن معظم التقاليد الدينية ، بطريقة أو بأخرى، تتناول التفاعل بين زيادة الأعمال والدين. ويبدو أن الحاجة إلى الإنجاز مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالدين، ويُمكن أن تولد في النهاية نية زيادة الأعمال².

2- نظرية هاجن للمقاولاتية Hagen's Theory Of Entrepreneurship

هي واحدة من أهم النظريات الإجتماعية التي ركزت على العوامل الإجتماعية في تطوير السلوك المقاولاتي، هاجن في عمله الكبير حول Theory Of Social Change : How Economic Growth Begins سنة 1962 بيّن كيف يتحوّل المجتمع التقليدي إلى مُجتمع نمو إقتصادي، حيثُ يبين كيف أنّ الإقتصاد الإجتماعي والتدهور الإقتصادي ينتجان أفرادًا مصممين على تجميع الثروة، ويعتبر أنّ العواقب النفسية للتغيرات الإجتماعية هي المسؤولة عن بناء الشخصية المقاولاتية لأولئك الذين تعرضوا لهاته التغيرات، فوفقًا له، هناك العديد من الفئات الإجتماعية التي فقدت كُليًا مكانتها في وقتٍ ما، والتي تستجيب لمثل هذا الفقدان سحب المكانة والإحترام والخسارة بالطرق الأربع التالية³:

- المراجع: الشخص الذي يستمر بالعمل في المجتمع ولكن لا يزال غير مبال بعمله أو مركزه؛

- الطقوسي: الشخص الذي يعمل وفقًا لقواعد المجتمع دون أمل في تحسين ظروف عمله أو وضعه الإجتماعي؛

¹- Abdullahi, Ahmad Isa & Suleiman, Mustapha Shitu, **Impact of religion on entrepreneurial intention of university students in kano state, Nigeria**, Proceedings of ICIC 2025-international conference on Empowering in the 21st century, September 2015, p. 336.

²-- Abdullahi,Ahmad Isa & Suleiman, Mustapha Shitu, **ibid**, p. 367.

³- رشيد بوحجر، إشكالية تنمية الروح المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2019-2020)، ص. 15.

- الإصلاحي: هو المتمرد الذي يُحاول إستحداث طرق جديدة للعمل وبناء مجتمع جديد؛

- المُبتكر: هو المُقاوِل الخلاق والمجدد للأفكار والذي يحاول تحقيق أهدافه التي حددها بنفسه.

هاته الأنواع الأربعة من ردود الفعل على سحب الإحترام والمكانة التي عددها هاجن يأتي النوعان الأخيران الأكثر عزمًا على تغيير الوضع التقليدي القائم والتحول إلى الوضع الجديد المتوقع لديهم¹.

3- نظرية توماس للقيم الثقافية Thomas Cochran's Theory Of Cultural Values

تبعًا لهاته النظرية 1971، يرى توماس كوشران أنّ العناصر الأساسية للعرض المُقاوِلاتي هي: القيم الثقافية، وتوقعات الدور والإقرارات الإجتماعية. فالمُقاوِل حسبه يمثل الشخصية النموذجية في مجتمع معين، يتأثر أداءه بعوامل هي²:

- سلوكه إتجاه وظيفته؛

- الإقرارات الإجتماعية؛

- المُتطلّبات التّشغيليّة للوظيفة.

يرى كوشران أنّ التغيير في القيم الإجتماعية عبر الزمن، مثل التغيير في تركيبة المجتمع والسكان والتكنولوجيا النسيج المؤسّساتي كلها عوامل من شأنها خلق إحتياجات تشغيلية جديدة، حيثُ وعلى شاكلة من سبقه مثل فيبر وهاجن، يرى أنه في معظم البلدان برز رجال أعمال من فئة إجتماعية معينة، على غرار الساموراي في اليابان واليوروبا في نيجيريا وكوكوبا في كينيا والمسيحيين في لبنان والبارسيس والماروز في الهند، قادوا النشاط المُقاوِلاتي في بلدانهم³.

- نظريات تُعنى بالبيئة المُقاوِلاتية:

ربط العديد من المُفكرين المُقاوِلاتية بالبيئة التي تنشُطُ فيها، حيثُ ركزت النظرية الإقتصادية على جانب النمو الإقتصادي وعلاقته بالمُقاوِلاتية، في حين ركزت نظرية النظام السياسي لنمو المُقاوِلاتية على البيئة السياسية، وتأثيرها على المُقاوِلاتية.

¹ - رشيد بوحجر ، مرجع سابق الذِكرُ، ص. 15.

² - المرجع نفسه، ص. 16.

³ - المرجع نفسه، ص. 17.

1- النظرية الاقتصادية للمقاولاتية Economic Theory Of Entrepreneurship

سعت هذه النظرية لفهم دور المقاول في الإقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلاتها. أشار رواد هذا الإتجاه إلى الدور المركزي للمقاول بصفته محرك التنمية الاقتصادية، القادر على تحمل الأخطار ومواجهة اللايقين، فجوزيف شومبيتر وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته "التطور الإقتصادي"، إعتبر المقاول الشخصية المحورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة. ينظر النموذج الأول المهيمن الذي يمكن تسميته اقتصاد المقاولين لظاهرة المقاولاتية من الناحية الاقتصادية وبخصوص ما تعلق بخلق المؤسسات الجديدة، هذا النهج الإقتصادي التقليدي تعامل مع المقاولاتية باعتبارها ظاهرة اقتصادية بحتة تستند إلى العقلانية في السوق ومن خلال طرح حتمي أحادي¹.

المقاولاتية يمكن دراستها من خلال محورين، فالمحور الأول يدرسها باعتبارها وحدة للإنتاج، أما المحور الثاني فيدرس المقاولاتية باعتبارها تنظيم أي نظام جماعي معقد. وعليه يمكن القول بأن المقاولاتية هي ذلك التنظيم الذي يكون موضوعه الإنتاج تبادل أو تداول الأموال والخدمات².

هناك العديد من العوامل التي تعزز أو تخفض من المقاولاتية في بلد ما. من بين هاته العوامل³:

- توافر الإئتمان المصرفي؛

- تكوين رأس مال مرتفع مع تدفق جيد للمدخرات والإستثمارات؛

- توريد الأموال القابلة للقرض بمعدل فائدة أقل؛

- زيادة الطلب على خدمات إعلانات السلع الإستهلاكية؛

- توافر الموارد الإنتاجية؛

- السياسات الاقتصادية الفعالة مثل السياسات المالية والنقدية؛

¹ - قواسمي رشيدة، "التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، م. 4، ع. 2، (2020)، ص. 160.

² - محمد القدري، "مفهوم المقاولاتية بين التكييف الإقتصادي وإشكالية التأصيل القانوني"، تاريخ الإصدار: 2019، في: <https://cutt.us/Ujmql>، (لوحظ يوم 14 مارس 2023، على الساعة 23:28).

³ - هاجر سلاطني، مرجع سابق الذكر، ص. 39-40.

- مرافق الإتصالات والنقل.

2- نظرية العرض للمقاولاتية Kunkel's Theory Of Entrepreneurial Supply

من خلال ما جاء في نظريته المعروفة بالسلوك الإجتماعي Social Behaviour سنة 1965، والتي تدخل ضمن ما يُعرف بنظرية العرض المقاولاتي Supply of Entrepreneurship، وفقاً له فإنّ المتغيرات الإجتماعية والنفسية هي المحددات الرئيسية لبروز المقاولين، واعتبر أنّ المواهب المقاولاتية يُمكن العثور عليها في الأقليات الدينية والعرقية والمهاجرة، والنخب النازحة والأجئة، حيثُ وفرت هاته الأقليات مُعظم رجال الأعمال (المُقاولون) في المجتمع، وحسبه يمكن أن يعتمد العرض المقاولاتي على أربع هياكل إقتصادية هي¹:

- هيكل الطلب: وهو ما يعني الطلب الإقتصادي على المقاولاتية، الذي هو في علاقة مع تغيرات التنمية الإقتصادية والسياسات الحكومية، يُمكن زيادته بزيادة المُساعدات والمكافآت المادية والتي تُؤثر إيجاباً على السلوك المقاولاتي.

- هيكل الحدود: والذي هو إجتماعي ثقافي، يعني به القيود التي يفرضها المجتمع من خلال تقاليده وعاداته، والتي لا تُؤثر فقط على المقاولون وإنما على أفراد المجتمع ككل، المُقاول هنا يعتبر شخص منحرف وخارج عن العادة وعن القيود المفروضة.

- هيكل التشغيل (العمل): والمرتبط أساساً بالمعروض من العمالة الماهرة والراغبة في العمل، يتأثر بعدة عناصر مثل: مخزون العمالة من الجماعات العرقية، والوظائف المتاحة، تنقل العمالة، حيثُ يزيد العرض المقاولاتي كلما كان هيكل التشغيل مواتياً ومناسباً.

- هيكل الفرص: هو أهم هيكل يحكم ويؤثر على العرض المقاولاتي، ويثير المهارات التكنولوجية والإدارية وأساليب وتقنيات الإنتاج والتسويق وتوافر رأس المال.

¹- رشيد بوحجر، مرجع سابق الذكر، ص. 16.

3- نظرية النظام السياسي لنمو المقاولاتية Political System Theory For Entrepreneurial Growth

يُمكن للنظام السياسي أن يضع بُنية تحتية مناسبة وقوانين مُواتية، ونظام إجراءات ضريبية مناسبة، ويوفّر الحوافز والإعانات، والأمن للمُقاولين، ويخلق سياسات ترويجية ويمكن أن يشجع النَّاس على المقاولاتية. يُمكن للحكومة أيضًا بناء نظام دعم لأصحاب المشاريع المحتملين، وبالتالي، فإنَّ التزام النظام السياسي يُمكن أن يُساهم بشكل كبير في تنمية المقاولاتية¹.

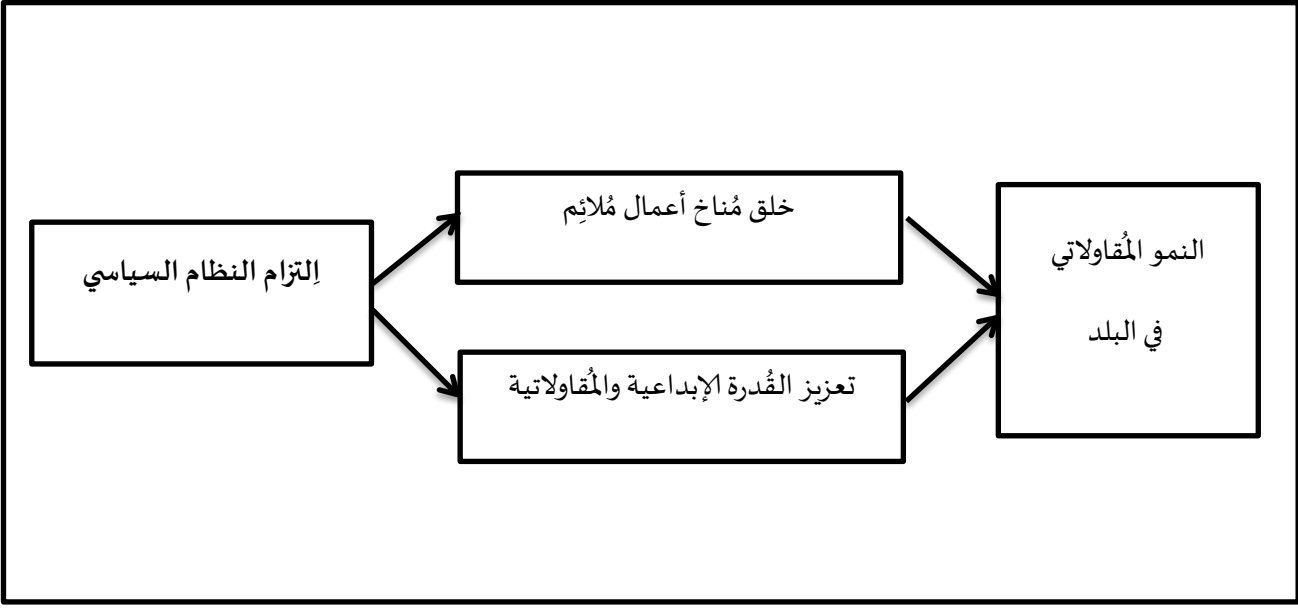
المقاولاتية السياسية مُشتقة من توسيع نظرية المقاولاتية من السوق إلى مجال العمل السياسي. من خلال تطبيق نظرية المُقاوِل على السُّلوك السياسي، تظهر الفُروقات الأساسية لتحديد المُقاوِلين السياسيين، وتمييزهم عن وكلاء الحكومة الآخرين. إنَّ جوهر المقاولاتية السياسية هو إعادة توجيه الإنتاج من المسار الذي كان يُمكن أن يسلكه في سوق غير منظم، ومع ذلك، فإنَّ هذا الإنتاج ينتج دخلاً لأصحاب المشاريع السياسية يشبه إلى حد كبير أرباح المُقاوِلين في السوق الإقتصادية، ووفقًا لبولدينغ Boulding فإنَّ الهيكل السياسي كان العامل الحاسم في المقاولاتية في فرنسا وروسيا، فعلى النظامها السياسي أن يوفر الحوافز الكافية والأمن للمُقاولين لدعم نشاطاتهم المقاولاتية².

وبذلك نرى أنَّ التزام النظام السياسي سيساهم في خلق مناخ أعمال ملائم ويقوم بتعزيز القُدرة الإبداعية والمُقاولاتية ومنه سيرفع من النمو المُقاوِلاتي في البلد، وهذا ما يوضحه الشكل الآتي:

¹ - هاجر سلاطني، مرجع سابق الذكر، ص. 41.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الشكل رقم (08): يوضح النظام السياسي والمقاولاتية



المصدر: هاجر سلاطني، المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المُستدامة دراسة قياسية لمجموعة من الدول، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2020-2021)، ص. 41.

وعليه، يمكن القول أنّ النظام السياسي في الدُول الغربية الرأسمالية هو عبارة عن عمليات واضحة للتوزيع السُلطوي لمختلف القيم، فالجانِب الإقتصادي متعلق بالتوزيع، والمقاولاتية متعلقة بأداء النظام السياسي لوظيفة التوزيع "عملية التوزيع" وبالتالي: هل عملية التوزيع هي واضحة وعادلة في الجزائر؟!، وهل ما يُعبّر عنه في الخطابات الرسمية من ضرورة التوجه المُقاولاتي هو عبارة عن نيّة صادقة وذات رؤية مُعيّنة أم أنّه مجرد قرار سياسي ظرفي سيختفي بذهاب من إتخذوا هذا القرار؟

• **المطلب الثالث: التعليم العالي ودوره في تخريج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية**

إنّ الهدف من هذا المطلب هو معرفة دور المقاولاتية في تفعيل إنشاء مؤسسات ناشئة، ومصغرة، وصغيرة، ومتوسطة لدى طلبة الجامعات، فبعد أن كان الخريج الجامعي يبحث عن منصب شغل أصبح هو من يخلق ويعرض مناصب الشغل ويتحقق ذلك بدمج وربط ثقافة وروح المقاولاتية بدار المقاولاتية وبرنامج التعليم العالي والتي يتمكن من خلالها من إكتساب مختلف المهارات المهنية التقنية، الإدارية

والشخصية كمواقف سلوكية وتنمية روح المقاولاتية بما تحمل في طياتها من مبادرة وإبداع ومُخاطرة وثقافة العمل المستقل والتي يتم تنميتها عن طريق الدعم والمُرافقة¹.

1- مفهوم التعليم المُقاولاتي:

لقد تمَّ ضبط تعريف التعليم للمقاولاتي في وثيقة مُشتركة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية في عام 2006 بعنوان "نحو ثقافة ريادية" كما يلي: "ينظر للتعليم المُقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس عن طريق تعزيز، وتغذية المواهب، والإبداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي ستساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة، وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة"². ويعني ذلك أن المُقاولاتية في التعميم تبدأ بالتردي بالكفاءات. جعل الطالب محرر العملية التعليمية 70% مجهوده، ونشاطاته.

وقد تبني الميثاق الأوروبي للمشاريع الصغيرة (الذي أقره مجلس الشؤون العامة في 13 جوان 2000، ورحب به المجلس الأوروبي المنعقد في سانتا ماريا دا فيرا في 19/20 جوان 2000) الأهمية التي أولاها المجتمع الأوروبي للتعليم حين قال: "سوف تقوم أوروبا بتنمية روح المبادرة والمهارات الجديدة منذ سن مبكرة، وينبغي أيضاً تعليم المعارف العامة حول الأعمال والريادة في المراحل المدرسية. كما يجب التشديد على أهمية الوحدات الدراسية المتمحورة حول الأعمال كعنصر أساسي في مخططات التعليم في المرحلة الثانوية وفي الكلية والجامعة، وسوف نشجع ونعزز الجهود الريادية التي يبذلها الشباب ونعمل على تطوير مناهج تدريب مناسبة لمديري المشاريع الصغيرة"³.

¹ - مليكة لخضر منصور، "تفعيل الروح المُقاولاتية في الجزائر"، تاريخ الإصدار: مارس 2021، في: <https://cutt.us/WSZWJ> ، (تاريخ الإطلاع: يوم 18 مارس 2023، على الساعة 13:56).

² - الجودي محمد علي، "تجارب عالمية في التعليم المُقاولاتي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات إقتصادية-21، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص. 97.

³ - الجودي محمد علي، المرجع نفسه، ص. 97-98.

وأعطى Alain Fayolle تعريف واسع لتعليم ريادة الأعمال: "جميع الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز العقلية والمواقف والمهارات الخاصة بريادة الأعمال وتغطي مجموعة من الجوانب مثل توليد الأفكار والبدء والنمو والابتكار"¹.

المقاولاتية أو المقاوله هو فكر وممارسة قديمة أصيلة في النظام الرأسمالي. ربّما الجديد في الأمر "ريادة الأعمال" هو ربطها بالابتكار خاصة بتوظيف التكنولوجيا. وبدأ يسوق له إعلامياً، وسياسياً في الجزائر خاصة منذ إنتهاج نظام ل. م. د القائم على الجودة والإستحقاق، وكذلك المُرْتَكِز على معادلة "عرض-طلب"، وهو ما تجلّى في نوعين من الكفاءات والشهادات الممنوحة: أكاديمية، ومهنيّة.

حيثُ أنّهُ لا يمكن التحدث عن المقاولاتية بدون تنشئة مقاولاتية "التعليم المقاولاتي". ويمكن لأي طالب الولوج إلى ريادة الأعمال من خلال عملية التنشئة في هذا المجال والتعلم فيه. وهذا ما تجسّد في نظام ل. م. د. من خلال تثمين الكفاءات والتدريب وتجاوز التلقين. 70% نشاط الطالب والباقي أستاذ يقوم بتوجيهه. فنظام ل. م. د. هو من باب فتح المجال للطالب لبداية الإستثمار فيما يقوم به. وبالتالي: التعليم المقاولاتي في الجامعة هو من باب تحضير وتكوين الطالب في التوجه المقاولاتي.

وعليه، يُمكن تقديم تعريف إجرائي بأنّ التعليم المقاولاتي هو مجموعة من الأساليب التعليمية، التربوية، والأنشطة والبرامج التي تهدف إلى تعزيز روح وثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، وتمكينهم من إكتساب وتطوير سماتهم المقاولاتية وخصائصهم السلوكية مثل المبادرة، والإبداع، والمخاطرة، والإستقلالية، وغيرها، وذلك لتأسيس مشاريعهم الخاصة.

2- نشأة التعليم المقاولاتي بالجامعات:

إنّ الإهتمام بالتعليم المقاولاتي بالمؤسسات الجامعية هو مفهوم حديث النشأة، فلم تكن المقاولاتية كمادة مُعترف بها للدراسة والبحث، حيثُ يعود تاريخ الإهتمام بها كمادة تدرس إلى عام 1947 في جامعة هارفرد الأمريكية، عندما قدّم MACES أوّل مقرر دراسي في المقاولاتية في كلية إدارة الأعمال، إذ جذب هذا المقرر إهتمام الطلبة وحقق شعبية كبيرة، رغم أنّ نتائج دراسة هذا المقرر وانعكاساته على أرض الواقع لم تكن إيجابية في البداية، فمن خلال قياس الأنشطة الريادية في الإقتصاد الأمريكي في العشر سنوات

¹ - Alain Fayolle, EM Lyon Business School, **Entrepreneurship Education in Europe: Trends and Challenges**, OECD LEED Programme, universities, innovation and entrepreneurship: GOOD, practiceworkshop, 12 June 2009, in: <https://www.oecd.org/regional/leed/43202553.pdf>, (day observed: March 18, 2023, At 17:12).

التالية من عقد الخمسينات لوحظ أنّ هناك حالة هبوط في الأنشطة التجارية والمهنية، لكن مع بداية السبعينيات شهدت مدارس إدارة الأعمال التي تدرس مقاييس المقاولاتية تغيراً جذرياً، فقد بدأت 16 جامعة في تقديم هذا المقرر، وعادت الأنشطة في الصعود مرة أخرى بداية من عام 1996م، وصاحب ذلك ظهور مجالات علمية جديدة تهتم بمقاولات الأعمال¹. ولقد نما تعليم المقاولاتية والبرامج الأكاديمية لها في مُنتصف وبداية الثمانينات من القرن العشرين، حيثُ زاد عدد الجامعات التي تدرس المقاولاتية إلى أكثر من 250 جامعة تعرض العديد من المساقات في هذا المجال، حيثُ كان مجال المقاولاتية يُمثّل مجالاً دراسياً واعداً، إلاّ أنه مع نهاية الثمانينات وفي ظل التطورات الضخمة في حجم المعرفة العملية المتوافرة، أصبح من الممكن الإدعاء بأنّ مجال المقاولاتية قد أصبح مجالاً أكاديمياً شرعياً على كافة الأصعدة. ومع نهاية التسعينيات، زاد عدد المساقات إلى أكثر من 2200 مساق في النظام التعليمي الأمريكي، وحوالي 1600 مدرسة في المقاولاتية، 44 مجلة أكاديميّة و100 مركز بحث متخصص برامج أكاديمية متميزة في المقاولاتية².

وبالطبع الجزائر ليست بمعزل عما يحدث في الجامعات العالمية وخاصة أمام التغيرات والتحديات الإقتصادية التي تواجهها الدولة الجزائرية كمُشكلة البطالة لدى الجامعيين، فقد حاولت الجزائر من خلال إصلاح التعليم العالي وتطبيق نظام LMD إستحداث مقاييس وهيئات تهتم بالفكر المقاولاتي وترافق الطلبة في إعداد مشاريعهم المهنية وتوجههم إلى هيئات تمويل تلك المشاريع وتنفيذها ومتابعتها في أرض الواقع³.

¹ - عزيزة علوي، سمية بادود، "تشجيع الفكر المقاولاتي في المؤسسات الجامعية مقياس إدارة المشروع المهني والشخصي نودجاً"، في كتاب جماعي بمقالات، المقاولاتية ورهان التنمية الإقتصادية الواقع والمأمول، (إصدارات مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار، إصدارات 2020)، ص. 341.

² - الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، (جامعة محمد خيضر-بسكرة-: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014-2015)، ص. 135-136.

³ - عزيزة علوي، سمية بادود، المرجع نفسه، في كتاب جماعي بمقالات، ص. 341.

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تعزيز روح المقاولاتية داخل الجامعات الجزائرية، وذلك من خلال عقد إتفاقية لدعم وتنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي يوم 21 فيفري 2023، حيثُ أشرف وزير التعليم العالي ووزير إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة* بمقر المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE بتوقيع إتفاقية بين المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وذلك بغية تمكين أصحاب المشاريع من التكوين النوعي للحصول على الكفاءة اللازمة لإنشاء شركات مصغرة بدور المقاولاتية المنتشرة عبر المؤسسات الجامعية، وتكمن إستراتيجية الإتفاقية هذه على ثلاثة نقاط (المقاول الحقيقي، والتكوين، والإستحقاق)، حيثُ تسمح هذه النقاط بالتوجه نحو ثقافة الجودة في إنتقاء المقاولين². (أنظر الملحق رقم ((01)).

إنَّ ربط المقاولاتية بالجامعة وإصلاح نظام التعليم العالي جعل نظام LMD فيه جودة وذلك من خلال نوعين مُهمَّين مرتبطين به: ماستر مهني، وماستر أكاديمي.

يُمكن توضيح نقطة مهمة بأنَّ هيئات الدعم والمرافقة تتمثل في وكالات: ANADE, ANGEM وغيرهم، أمَّا بالنسبة إلى الهيئات التي تحتضن الأفكار المُبتكرة والمشاريع هي حاضنات الأعمال التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

3- مشروع القرار رقم 1275 المتعلق بشهادة جامعية- مؤسسة ناشئة/شهادة براءة إختراع:

من بين أهم المساهمات التي قدمتها وزارة التعليم العالي لتعزيز روح المقاولاتية بالجزائر هي وضع مشروع القرار رقم 1275 الذي يشجع على أن تكون المقاولاتية ذات قيمة مضافة للمجتمع وتقدم الجديد والإبتكار بطرق إبداعية غير كلاسيكية، وهذا ماركزت عليه خلال هذه السنة في الجامعات. حيثُ يعتبر هذا القرار آخر مساعي الدولة الجزائرية من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لثمين التعليم

*- وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة هي التسمية الحالية لهذه الوزارة التي يوازرها السيد وليد ياسين. حيثُ كانت سابقًا تسمى بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة وكانت بإشراف الوزير نسيم ضيافات. وكانت هناك أيضًا وزارة منتدبة مكلفة بإقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ومنه تمَّ دمج هاذين الوزارتين وهذين النوعين من المؤسسات ليصبحا تحت وصاية وزارة واحدة مستقلة بذاتها تسمى حاليًا ب: وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة (2023).

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة تتعلق بإتفاقية لدعم وتنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي، الديوان خلية الإعلام والإتصال، الجزائر، 21 فيفري 2023.

المقاولاتي بالجزائر. ولذلك قامت بوضع القرار رقم 1275 الذي سمح بأن تكون مذكرة التخرج مشروع مؤسسة ناشئة يحضى بشهادة براءة اختراع. وتكون مُدعّمة من طرف حاضنات الأعمال وتأخذ علامة مشروع مبتكر، وهذا ماسن فصل فيه من خلال هذا القانون المهم الذي أعطى لمسة جديدة حول شهادات خريجي التعليم العالي.

حيثُ كلفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، اللّجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجامعية*، بشرح آليات تنفيذ مشروع القرار 1275 المحدد لكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة وشهادة براءة اختراع. حيثُ قامت اللّجنة بتصميم خارطة طريق تُساهم في تجسيد القرار الوزاري وفق عدة محاور، ومناقشة آليات وضع التدابير والترتيبات الميدانية لتهيئة البيئة الملائمة والظروف المناسبة لمرافقة الطلبة في مسعى شهادة مؤسسة ناشئة وشهادة براءة اختراع، وذلك بهدف إستثمار مخرجات التكوين والبحث الجامعيين وتوظيفهما في خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وخلق جيل من رواد الأعمال الجامعيين من ذوي المبادرات الخلاقة والمُبدعة للمُساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة تساعد على تشغيل خريجي مؤسسات التعليم العالي وتساهم في الحد من البطالة².

يحدد القرار رقم 1275 المؤرخ في 22 سبتمبر 2022 كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعيّة – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، ويهدف هذا القرار إلى³:

*- حاضنات الأعمال الجزائرية هي عبارة عن مشاتل المؤسسات حسب ما أقرته المادة 12 من القانون رقم 01-18 الموافق ل12 ديسمبر 2001، هي مؤسسة تابعة للجامعات الجزائرية تم إنشائها بأمر من وزارة التعليم العالي والبعد العلمي، مهمتها التكفل بالطلبة الجامعيين الذين لديهم إهتمام بالمقاولاتية "ريادة الأعمال وأصحاب للمشاريع المبتكرة الناشئة، وهي موجودة في كل ولايات الجزائر، ووصل عددها إلى حوالي 19 حاضنة لحد الآن، هذه الحاضنات توفر الدعم والرعاية اللازمة للمقاولين في بداية مشوارهم المقاولاتي، حيثُ تقوم باحتضانهم في مقرها وتوفر لهم العناد اللازم وكل مايلزمهم في تنفيذ وانطلاق مشروعهم المقاولاتي، فلما نشأت مشاتل حاضنات الأعمال ظهر معها ما يُسمى بمراكز التسهيل، حيثُ تقوم المشاتل باحتضان المشروع لمدة ثلاثة (03) سنوات وتوفر العناد اللازم للمشروع والتجهيزات داخل مقرها، أمّا مراكز التسهيل فهي تتابع المشروع لمدة ستة (06) أشهر فقط، وفي سنة 2017 تم إلغاء ما يسمى بمراكز التسهيل وقاموا باستبدالها بما يسمى بالمرسعة. والحاضنة الأخيرة هي الحاضنة التكنولوجية المتواجدة بسيدي عبد الله.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اللّجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجزائرية، وثيقة تتعلّق باليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة-مؤسسة ناشئة/شهادة براءة اختراع، متاح على الرابط التالي: <https://inst-va.univ-batna.dz/images/---1275---.pdf>، (تاريخ الإطّلاع: يوم 18 مارس 2023، على الساعة 16:15).

³ - الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة عبد الحميد بن باديس القرار رقم 1275 مؤرخ في 27 سبتمبر 2022 يحدد كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، مستغانم، (تاريخ النشر: 28 سبتمبر 2022)، في: <https://cutt.us/a2jQs>، (تاريخ الإطّلاع: يوم 30 أوت 2023، على الساعة 11:14).

- 1) تحديد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي؛
- 2) خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال الإبتكارية وخلق المؤسسات الناشئة الخلاقة للثروة ومناصب الشغل، والتي تعد عملاً مُربحاً يقوم على أسس ودعائم الإبتكار والتكنولوجيا، يهدف إلى إيجاد حلاً تقنياً، أو تكنولوجياً، أو رقمياً لمؤسسات قائمة أو مؤسسات مستقلة بذاتها؛
- 3) تشتمل على مجموعة من البرامج التدريبية في مجال إعداد مخططات الأعمال موجهة لمرافقة الطلبة المسجلين لإعدادها، والتي تسمح لهم بإعداد مذكرة تخرج قابلة للتحويل إلى مشروع مؤسسة ناشئة؛
- 4) يسمح لطلبة الليسانس والماستر والدكتوراه وطلبة الهندسة والهندسة المعمارية وطلبة علوم البيطرة من مختلف التخصصات والكليات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية- مؤسسة ناشئة؛
- 5) يتلقى الطلبة المسجلين في هذا المسعى دورات تدريبية وورشات ميدانية حول نموذج الأعمال والتسويق الإلكتروني والمناجمت والتمويل والمحاسبة.

وقد كانت أول مناقشة لمذكرة الماستر ضمن القرار 1275 لمؤسسة ناشئة يوم 21 جوان 2023م حول "إختراع نظام حماية للسائقين من النعاس والتشتت بالذكاء الاصطناعي" للطلاب عماد الدين جرادة، والذي درس بكلية التكنولوجيا في قسم الإلكترونيك الأنظمة المضمنة *électroniques des Systèmes embarqués* بجامعة المسيلة، وقد تحصل على العلامة الكاملة "20 من 20" في شهادة الماستر. يهدف مشروعه إلى الحد من الحوادث المرورية المميتة، والتي تؤدي أيضاً إلى خسائر فادحة في الممتلكات. حيث يعمل الإبتكار كمرآة عاكسة ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي في تحديد السائق وتتبع حركاته وسلوكه، وفي حالة رصد حالة سياقة خطيرة يشغل جهاز إنذار لِيُنَبِّه السائق بضرورة العودة إلى السياقة الطبيعية أو ركن المركبة في سلام. ومنه أصبح جرادة عماد الدين أول طالب جامعي يتحصل على علامة "لابل" وبراءة إختراع وعلامة تجارية ونموذج صناعي في وقت واحد¹.

¹ - "طالب جزائري يتخرج بالعلامة الكاملة وبراءة اختراع.. ماذا ابتكر؟"، العربية. نت، (تاريخ النشر: 25 جوان 2023)، في: <https://cutt.us/9U60B>، (تاريخ الإطلاع: يوم 30 أوت 2023، على الساعة 11:34).

إنَّ تاريخ مجيئ هذه التعليمه (القرار 1275)، وكأنَّه يسوق للجزائر أنَّ الفِكرَ المُقاولاتي أو التعليم المقاولاتي بها يرجع فقط لهذه التعليمه في حين أنَّ المُقاولاتية كانت قبل ذلك بسنوات، فهل هذه التعليمه "مشروع القرار 1275" سياسوية وظرفية حسب وجود من إتخذه أم هي رغبة فعلية في التطور والتنمية؟! وهل هذا جاء لتدعيم فكرة أنَّ دار المُقاولاتية وحدها غير كافية أم لأسباب أخرى؟! لأنَّ هذه التعليمه جاءت للبحث عن الإبتكار والتكنولوجيا خاصة بالجامعات، وبالتالي لا يمكن لدار المُقاولاتية أن ترافق كل المشاريع والأفكار بل ترافقها فقط من ناحية التوجيه والدعم، بمعنى إذا كان المشروع المقاولاتي مقبول يوجه إلى دار المقاولاتية.

4 مساهمات دور المقاولاتية في تعزيز الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين:

من أجل إعلام وغرس الفكر المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين، وتحسيسهم بأهمية المقاولاتية في الرقي بالإقتصاد الوطني والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة قامت الدولة بإنشاء دور المقاولاتية في أغلب الجامعات، بحيث تهدف هذه الدور إلى إعلام الطلبة بصفة خاصة والبطالين بصفة عامة بالآليات التي تُتيحها الدولة في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستغلال الإمتيازات التي توفرها، من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، كما تقوم دور المقاولاتية بشرح جميع البرامج المتعلقة بدعم الشباب لإنشاء مؤسسة، وكيفية الإستفادة منها، وتحفيزهم على العمل لاستغلال مؤهلاتهم، وصقلها في الميدان الإقتصادي¹. (أنظر الملحق رقم (01)).

إذ تعمل دور المقاولاتية على تعميم عملية تحسيس الطلبة والقيام بدورات تكوينية إحترافية ونشاطات وأيام دراسية للتعريف بميدان المقاولاتية ودفعهم للولوج إليه، وتدريب الطلبة على المبادرة والمخاطرة وتوجيه الشباب حاملي الشهادات على وجه الخصوص إلى النشاطات التي تهتم بالتنمية المحلية بالدرجة الأولى، والتي من شأنها أن تزداد حجمًا بمرور الأيام، وبالتالي بإمكانها توفير فرص العمل لفائدة الشباب البطال².

¹ - شرطي نسيمه، نشر التعليم المقاولاتي كمدخل لتعزيز روح وثقافة المقاوله لدى الطلبة الجامعيين والحد من بطالتهم، مقال، (جامعة

الدكتور يحي فارس- المدينة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير)، ص. 14.

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وتعمل دار المقاولاتية أيضاً على تنظيم¹:

- مائدات مُستديرة ونقاشات متخصصة حول المواضيع المتعلقة بالمقاولاتية وريادة الأعمال؛

- مُسابقات لأحسن الأفكار ولأحسن مخططات الأعمال؛

- زيارات ميدانية للمؤسسات الإقتصادية؛

- لقاءات مع مقاولين ناجحين؛

- جامعة صيفية من أجل تقريب الطلبة حاملي المشاريع من هيئات الدعم والهيئات الفاعلة المتدخلة في عملية إنشاء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

وقد كانت آخر التطورات بهذا الخصوص (دور المقاولاتية) أنه تمّ افتتاح ندوة في 22 جوان 2023 بمقر البنك الوطني للسكن - باب الزوار- بعنوان "الشركات المصغرة نحو نموذج إقتصادي مُستدام"، بمناسبة صدور نصوص تنظيمية جديدة رامية إلى عصرنه تسيير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والانتقال بقطاع الشركات المصغرة من الطابع الإجتماعي نحو نموذج إقتصادي مستدام، وعن مخرجات هذه الندوة مايلي:

- تحويل دور المقاولاتية، البالغ عددها 100 دار على مستوى مختلف الجامعات، إلى مراكز لتطوير المقاولاتية، والتسيير المشترك بين الوزارتين لهذه المراكز (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة)²، يكمن دورها في تكوين الطلبة في مجال المقاولاتية ضمن برنامج تكوين مكثف من تأطير خبراء في المجال، أساتذة جامعيين ومؤطرين من الوكالة، فضلاً عن مرافقة الطلبة الراغبين في إنشاء شركاتهم، وذلك من أجل مرافقة الجامعيين الحاملين لمشاريع، ومن خلال السماح لهم بالاستفادة من التمويل، من مهامها:

1- التحسيس والتحضير التوجيه؛

2- المرافقة لضمان تمويل المشاريع؛

¹ - معلومات مقدمة من مقر دار المقاولاتية، التعريف بدار المقاولاتية، (جامعة سلطان شيبوط - دالي إبراهيم، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير).

² - "مؤسسات مصغرة: إستحداث 100.000 منصب شغل في غضون السنتين المقبلتين"، وكالة الأنباء الجزائرية، (تاريخ النشر: 23 جوان 2023)، في: <https://www.aps.dz/ar/economie/145765-100-000>، (لوحظ يوم 23 أوت 2023، على الساعة 10:37).

3- جعل المقاولاتية رافداً للتنمية المحلية والوطنية.

4- إطلاق منصة **moukawil.dz** أو **mouqawil.dz**¹ وذلك لتوجيه المقاولين ومساعدتهم في

مسارهم المقاولاتي². [/https://moukawil.dz/beta](https://moukawil.dz/beta)

- إعتقاد سلم تنقيط في تمويل وانتقاء المشاريع؛

- نشر ثقافة المقاولاتية داخل الجامعات بهدف رفع عدد الشركات من 25 شركة منشأة لكل 1000 نسمة،

إلى 45، وكذا إستحداث 100.000 منصب عمل جديد في السنتين القادمتين³؛

- إعتقاد اللّغة العربية والإنجليزية في إسم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث سيصبح إسمها

باللغة الإنجليزية: National Entrepreneurship Support And Development Agency

وستعرف إختصاراً باسم **NESDA**، مع عرض تصميم جديد لشعار الوكالة يعكس التوجه الجديد

وتحولها إلى أداة اقتصادية بامتياز⁴.

وعليه، يتضح أنّ الجامعة أمام تحدي في المصادقية والجدية في التعامل مع المشاريع الإبتكارية (أستاذ،

ونزاهة في المناقشات، واختيار جدية المشاريع). وكيفية قيام دور المقاولاتية بمرافقة أصحاب المشاريع إلى

غاية حصولهم على التمويل اللازم. وبذلك فالتعليم المقاولاتي يكون مرتكزاً على عنصريّ: الكفاءة،

وأهداف مسطرة "مشاريع وأفكار".

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي لمنصة المُقاول، دليل المُقاول، متاح على الرّابط التالي : <https://moukawil.dz/beta> ، (تاريخ الإطّلاع: يوم 25 أوت 2023، على الساعة 19:26).

² - وكالة الأنباء الجزائرية، المرجع نفسه، (لوحظ يوم 23 أوت 2023، على الساعة 11:05).

³ - "وزير إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة يعلن على إجراءات جديدة لفائدة الشركات المصغرة"، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، (تاريخ النشر: 22 جوان 2023)، في: <https://2u.pw/Lyt48hj> ، (لوحظ يوم 17 فيفري 2023، على الساعة 12:30).

⁴ - المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، المرجع نفسه، (لوحظ يوم 17 فيفري 2023، على الساعة 15:12).

المبحث الثاني: السياسة التشغيلية في الجزائر من منظور المقاولاتية

يُعتبر موضوع التشغيل من المواضيع الهامة التي أولتها الدولة الجزائرية أهمية بالغة، حيثُ أنّ التزايد السكاني الكبير والبطالة المرتفعة فرض على الجزائر التفكير جدياً في إيجاد حل لهذه المشكلة، من خلال إعطاء أهمية لريادة الأعمال "المقاولاتية"، حيثُ تُساهم هذه الأخيرة في التخفيف من عبء التوظيف على عاتق الدولة والدفع بأشخاص التكوين المهني، وخريجي الجامعات، والمعاهد نحو التأسيس لمنصب خاص بهم وتوظيف الآخرين، وهذا باعتبار أنّ المقاولاتية تعتبر حالياً الحل الفعّال وليس الوحيد لمعالجة البطالة و خلق الثروات وتطوير النسيج الإقتصادي.

• المطلب الأول: سياسة التشغيل في ضوء المنظومة القانونية الجزائرية

تعريف التشغيل وسياسة التشغيل:

التشغيل له مفهومين: تقليدي وحديث، فالمفهوم التقليدي يعني "تمكين الشخص من الحصول على العمل والإشتغال به في مختلف الأنشطة الإقتصادية بعد الحصول على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين". أمّا المفهوم الحديث فيرى أنّ التشغيل لا يعني العمل فقط، بلُ يشملُ الإستمرارية في العمل، وإعطاء العامل حق المشاركة والتمثيل في مختلف التنظيمات، والحق في الضمان الإجتماعي، وله الحق في رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب والتقاعد حسب الشروط التي يوضحها القانون¹.

سياسة التشغيل هي تلك السياسة العامة الممثلة في مختلف البرامج التي من شأنها خلق فرص عمل والموجهة لحل مشاكل الفئات التي تُعاني من البطالة والتي تبحث عن شُغل².

ويمكن التمييز بين سياستين للتشغيل هما³:

¹ - سعدية زايدي، "سياسات التشغيل في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع. 13، (ديسمبر 2017)، ص. 187.

² - عمرة مهديد، "تحليل سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع. 9، (فيفري 2016)، ص. 14.

³ - الحدي نجوية، "تجربة الجزائر في ميدان التشغيل ومحاربة البطالة"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية - دراسات إقتصادية- 28 (01)، جامعة زيان العاشور - الجلفة، ص. 351.

- سياسة التشغيل في إطار الإقتصاد الرأسمالي: التي تركز على اعتبار قوة العمل سلعة يتحدد ثمنها انطلاقاً من قانون العرض والطلب في سوق العمل، وهذا فهي تُعارض فكرة التدخل المباشر للدولة في توفير فرص العمل لأفراد القوى العاملة.

- سياسة التشغيل في إطار الإقتصاد الإشتراكي: يعتبر العمل مصدراً لكل القيم وحقاً لكل مواطن، بل إنه واجب عليه، ويجب على الدولة التدخل في توفير فرص عمل لأفراد القوى العاملة الراغبين فيه، مع ضمان حرية الإختيار والإستقرار.

وعليه، يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة التشغيلية بأنها: مجموعة من الإجراءات والقرارات والتدابير الإستراتيجية التي تتخذها الحكومة من أجل تقليص معدلات البطالة، وتوفير وظائف عمل دائمة أكثر منها مؤقتة، وهذا بغية تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة.

المنظومة القانونية لترقية سياسة التشغيل في الجزائر:

أما عن سياسة التشغيل في الجزائر، فلقد وضعت الدولة الجزائرية منظومة قانونية تشريعية من أجل ترقية السياسة التشغيلية، وهذا بمعية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، حيثُ برزت عدة أطر قانونية من أجل:

❖ وضع تدابير تحفيز وتدعيم ترقية التشغيل: وهذا من خلال¹:

- قانون رقم: 06-21 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1427 الموافق ل 11 ديسمبر سنة 2006 يتعلّق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل.
- مرسوم تنفيذي رقم 07-386 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 5 ديسمبر 2007، يحدد مستوى وكيفيات منح الإمتيازات المنصوص عليها في القانون رقم: 06-21 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1427 الموافق 11 ديسمبر 2006 يتعلّق بالتدابير التشجيعية لدعم وترقية التشغيل.
- مرسوم تنفيذي رقم 10 – 71 المؤرخ في 15 صفر عام 1431 الموافق ل 31 يناير سنة 2010، يحدد كيفيات تطبيق التخفيضات في حصة إشتراك أصحاب العمل في الضمان الإجتماعي بعنوان ترقية التشغيل.

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، "عرض السياسة الوطنية للتشغيل"، في: <https://cutt.us/Uhhw1>، (تاريخ الإطلاع: يوم 21 مارس 2023، على الساعة 18:32).

❖ إحصاءات التشغيل¹:

- مرسوم تنفيذي رقم 09 – 94 مؤرخ في 26 صفر عام 1430 الموافق 22 فبراير سنة 2009، يحدد فترات وخصائص المعلومات وكذا المعطيات الإحصائية المرسلة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل من طرف المستخدمين والبلديات والهيئات الخاصة المعتمدة للتصويب.
- قرار مؤرخ في 3 ذي القعدة عام 1430 الموافق ل 22 أكتوبر سنة 2009، يحدد خصائص ونماذج إستثمارات تقديم المعلومات الإحصائية المرسلة إلى الوكالة الوطنية للتشغيل من طرف المستخدمين والبلديات والهيئات الخاصة المعتمدة للتصويب.

❖ تشغيل اليد العاملة الأجنبية: تستند إلى الترسنة القانونية التالية²:

- قانون رقم 81 – 10 مؤرخ في 9 رمضان عام 1401 الموافق ل 11 جويلية 1981 يتعلّق بشروط تشغيل العمال الأجانب.
- المرسوم رقم 82-510، المؤرخ في 9 ربيع الأوّل عام 1403، الموافق 25 ديسمبر سنة 1982، يحدد كفاءات منح جوازات العمل ورخص العمل المؤقت للعمال الأجانب.
- مرسوم رقم 86-276 المؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1407 الموافق 11 نوفمبر 1986 يحدد شروط توظيف المستخدمين الأجانب في مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية.
- مرسوم رئاسي رقم 03-251 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يعدل ويتمم المرسوم رقم 66-212 المؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1386 الموافق ل 21 يوليو سنة 1966 والمتضمن تطبيق الأمر رقم 66-211 المؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1386 الموافق 21 يوليو سنة 1966 والمتعلق بوضعية الأجانب في الجزائر
- القانون رقم 08-11 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها.

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، مرجع سابق الذكر، (تاريخ الإطلاع: يوم 21 مارس 2023، على الساعة 18:44).

² - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، المرجع نفسه، (لوحظ يوم 21 مارس 2023 على الساعة 19:11).

حيث تستند سياسة التشغيل في الجزائر أساساً على مخطط عمل وطني لترقية التشغيل ومُحاربة البطالة الذي تمّ المصادقة عليه من قبل الحكومة في سنة 2008. حيث يتركز هذا المخطط على مسعى شامل ومُتناسق يأخذ بعين الاعتبار¹:

- واقع السياق الإقتصادي والإجتماعي؛

- تطور الإطار الإقتصادي الكلي؛

- مُختلف العوامل المؤثرة في التشغيل، لاسيما الإستثمارات والنمو خارج المحروقات؛

- مُساهمة الفاعلين والشركاء في مُكافحة البطالة؛

- ضرورة تعزيز المرفق العمومي للتشغيل من أجل تسيير سُوق العمل بكفاءة؛

- ضرورة إرساء مسعى قطاعي مُشترك لمعالجة مسألة التشغيل والبطالة.

وقامت الدولة الجزائرية أيضاً بوضع نصوص تشريعية وتنظيمية مسيرة لهيئات دعم ومُساندة المقاولاتية "ريادة الأعمال" وكانت حسب كل جهاز كالآتي:

❖ النصوص التشريعية والتنظيمية المسيرة لجهاز دعم وإحداث النشاطات المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ²، حالياً تعرف ب ANADE:

- المرسوم الرئاسي رقم 234-96 المؤرخ في 16 صفر 1417 الموافق ل 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب*.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 الذي يحدد كفايات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-087 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، المعدل.

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، مرجع سابق الذكر، في: (تاريخ الإطلاع: يوم 21 مارس 2023، على الساعة 19:52).

² - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، المرجع نفسه، في: <https://cutt.us/Uhhw1> ، (تاريخ الإطلاع: يوم 21 مارس 2023، على الساعة 20:03).

*- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ هي عبارة عن قرار سياسي لشراء السلم الإجتماعي في الجزائر.

- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المعدّل.
- المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق 9 يونيو سنة 1998 والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي.
- المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومُستواها، المعدّل.
- القرار المؤرّخ في 25 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 17 مايو سنة 2012 الذي يحدد تنظيم وسير اللّجنة الوطنية للطعن للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكذا كيفيات دراسة ومضمون الطعون المتعلقة بملفات مشاريع الإستثمار للشباب ذوي المشاريع.
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 رمضان عام 1437 الموافق 26 يونيو سنة 2016 الذي يحدد كيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب".
- القرار المؤرخ في 17 رمضان عام 1437 الموافق 22 يونيو سنة 2016 الذي يحدد تنظيم وسير لجنة الإنتقاء والإعتماد والتمويل للفرع المحلي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكذا كيفيات معالجة ومضمون ملفات مشاريع الإستثمارات للشباب ذوي المشاريع.
- ❖ النصوص التشريعية و التنظيمية المسيرة لجهاز دعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع (30-50 سنة) المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة¹:
- المرسوم التنفيذي رقم 94-09 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق 26 مايو سنة 1994 والمتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية.

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، مرجع سابق الذكر، في: <https://cutt.us/Uhhw1>، (لوحظ

يوم 18 مارس 2023، على الساعة 20:30).

- المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 6 ذي القعدة عام 1424 الموافق 30 ديسمبر سنة 2003 والمتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة، المعدل.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق 3 يناير سنة 2004 الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة ومُستوياتها.
- المرسوم التنفيذي رقم 04-03 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424 الموافق 3 يناير سنة 2004 والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة وتحديد قانونه الأساسي.
- المرسوم التنفيذي رقم 05-470 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1426 الموافق 2 ديسمبر سنة 2005 الذي يحدد كفاءات تطبيق المزايا الجبائية والجمركية الممنوحة للإستثمارات المنجزة من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-366 المؤرخ في 26 رمضان عام 1427 الموافق 19 أكتوبر سنة 2006 الذي يحدد شروط وكفاءات وضع المحلات ذات الإستعمال المهني والحرفي تحت تصرف البطالين ذوي المشاريع.
- القرار المؤرخ في 10 صفر عام 1432 الموافق 15 يناير سنة 2011 الذي يحدد تنظيم وسير لجنة الإنتقاء والإعتماد والتمويل للوكالة الولائية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكذا كفاءات معالجة ومضمون ملفات مشاريع الإستثمارات للبطالين ذوي المشاريع.
- القرار المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1433 الموافق 17 ماي سنة 2012 الذي يحدد تنظيم وسير اللجنة الوطنية للطعن للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكذا كفاءات دراسة ومضمون ملفات الطعن المتعلقة بمشاريع الإستثمار للبطالين ذوي المشاريع.
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام (المادة 87).

• المطلب الثاني: الأجهزة العمومية لترقية التشغيل ولدعم خلق النشاط في إطار المقاولاتية

تقوم سياسة التشغيل في الجزائر على ركيزتين أساسيتين: ترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية وترقية دعم الشغل المأجور، وإلى جانب مختلف الهياكل المركزية والمحلية المنشأة بغرض دعم التشغيل تم إنشاء وزارة للشغل باسم وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي* والتي أسندت إليها مهام التشغيل منذ سنة 2001.¹

1. الأجهزة العمومية لترقية التشغيل (الشغل المأجور): وتتمثل أساساً في:

○ الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يعود تسييرها الشخصي وتغطيتها المالية إلى وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم رقم: 99/62 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962.²

تكمن مهام وأهداف الوكالة أنّها تقوم بتنظيم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها وضمان خدمة فعالة وفردية للتوظيف لكل طالب عمل ولكل مؤسسة، وتكلف الوكالة الوطنية للتشغيل بهذه الصفة بما يأتي³:

*- وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي هي وزارة من وزارات الحكومة الجزائرية التي تهتم بمسؤولية ضبط وتنظيم كل أمور التشغيل والسير على متابعة تطبيق التشريع المعمول به، وهي مكلفة كذلك بالسير على وضع برامج فعالة للضمان الإجتماعي للعمال، يوجد لها عدة فروع في كل الولايات، وزيرها الحالي هو فيصل بن طالب الذي إستلم مهام الوزارة منذ 18 مارس 2023 خلفاً للسيد يوسف شرفة.

¹- سعدي سنوسي، واقع سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر 2000-2012 الوكالة الوطنية للتشغيل نموذجاً، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم السياسات العامة والنظم المقارنة، تخصص سياسة عامة: الإتجاهات الجديدة والعولمة، 2013/2014)، ص. 35.

²- سعدي زايد، سياسات التشغيل في الجزائر دراسة سوسولوجية للأمن الوظيفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (LMD) في علم إجتماع تنظيم وعمل (جامعة باتنة 1، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع والديموغرافيا، 2018-2019)، ص. 90.

³- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، مهام وأهداف الوكالة الوطنية للتشغيل، في: <https://www.anem.dz/#/article/Mission>، (تاريخ الإطلاع: يوم 24 مارس 2023، على الساعة 10:07).

- وضع منظومة إعلامية مثل: "تطبيق Mon Offre"^{*} . تسمح بالاطلاع، بكيفية دقيقة ومنتظمة وحقيقية، على تقلبات سوق التشغيل واليد العاملة؛
- القيام بكل تحليل وخبرة في مجال التشغيل واليد العاملة؛
- القيام بكل الدراسة وتحقيق لهما صلة بأداء مهمتها؛
- تطوير أدوات وآليات تسمح بتنمية وظيفة رصد سوق التشغيل وتقييدها؛
- جمع عروض وطلبات العمل ووضعها في علاقة فيما بينها، وتكلف بهذه الصفة، بما يأتي:
- ضمان إستقبال طالبي العمل وإعلامهم وتوجيههم وتنصيبهم،
- القيام بالبحث عن عروض العمل لدى الهيئات المستخدمة وجمعها،
- تنظيم المقابلة بين عروض وطلبات العمل على المستوى الوطني والجهوي والمحلي،
- تشجيع الحركة الجغرافية والمهنية لطالبي العمل.

حيثُ يحق لكل طالب شغل بلغ السن القانوني للعمل أيا كان مستوى تأهيله، الإستفادة من تنصيب عن طريق الملحقات المحلية للتشغيل التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل، وفقا للعروض الواردة من طرف الهيئات المستخدمة العمومية والخاصة، ويستفيد من التوجيه والإستشارة والمرافقة في البحث عن الشغل وعن التنصيب².

وقد جاء في القانون رقم: 04/19 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بشروط تنصيب العمال ومراقبة التشغيل ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم حيثُ جاء في المادة 8: "في المناطق التي لا تتوفر فيها الوكالة على هياكل، يمكن البلديات إستقبال عروض

*- **Mon Offre d'emploi ANEM** هو تطبيق خاص بالوكالة الوطنية للتشغيل، متواجد بشكل مجاني على متجر جوجل الرسمي للتطبيقات، ويسهل للباحثين عن عمل إيجاد وظيفة مناسبة لهم ومطابقة لمفهم السخصي، حيثُ يقدم هذا التطبيق جميع عروض العمل التي تعرضها مختلف الوكالات، إذ يمكن البحث عن هذه العروض أين يتم نشرها بشكل يومي ودوري عبر هذا التطبيق من خلال خطواته السهلة، وينشر هذا التطبيق: أحدث عروض العمل، حسب موقعها الجغرافي "ولاية، بلدية، دائرة"، وحسب مجالات NAME.

¹- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، مهام وأهداف الوكالة والوطنية للتشغيل، المرجع سابق الذكر، في: <https://www.anem.dz/#/article/Mission> ، (لوحظ يوم 24 مارس 2023، على الساعة 10:12).

المستخدمين ووظائف عمل مواطنيها والقيام بعمليات التنصيب في حدود اختصاصها الإقليمي وضمن شروط تحددها إتفاقية تربطها بالوكالة المذكورة¹.

وقد جاء في المادة 14 منه: "يجب على الوكالة الوطنية للتشغيل والبلديات والهيئات الخاصة المعتمدة المنصوص عليها في المواد 7 و8 و9 أعلاه، تلبية عرض التشغيل المقدم في أجل أقصاه 21 يومًا بعد تسجيله، وفي حالة عدم تلبية العرض، يمكن المستخدم اللجوء إلى التوظيف المباشر مع إعلام هذه الوكالة بذلك فوراً"².

وحتى تواكب الوكالة التطورات والتغيرات الإقتصادية والإجتماعية وحتى تقوم بدورها في توفير فرص العمل حسب معايير العمل الدولية، إستفادت الوكالة من مخطط تأهيل وإعادة الإعتبار يهدف أساسًا إلى تحقيق ما يلي³:

- تدعيمها بالإمكانيات لتصفية كل المشاكل التي تعيق سيرها مع توحيد دعائم التسيير والتدخل في سوق الشغل؛

- إتخاذ إجراءات عصرية طرق تسييرها وتدخلها تماشيًا مع التطورات التكنولوجية الراهنة؛

- تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها سواء طالبي العمل وأصحاب العمل.

ونُشير أنّ مخطط التأهيل وإعادة الإعتبار تمت المصادقة عليه بموافقة الشركاء الإجتماعيين من نقابة العمال وأصحاب منظمات، كما أبدى مكتب الجزائر للمنظمة الدولية للعمل موافقته على تقديم المساعدة ومرافقة تجسيد هذا المخطط الإصلاحي⁴.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 04-19 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق ل25 ديسمبر سنة 2004، يتعلّق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، عدد 83، السنة الواحدة والأربعون، (تاريخ الإصدار: 26 ديسمبر 2004)، ص. ص. 08-09. في: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2004/A2004083.pdf> ، (لوحظ يوم 24 مارس 2023، على الساعة 10:53).

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 83، ص. ص. 09، (لوحظ يوم 24 مارس 2023، على الساعة 11:13).

³ - سعدية زايدي، مرجع سابق الذكر، ص. 91.

⁴ - سعدية زايدي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

هيكله الوكالة الوطنية للتشغيل: تضم الوكالة الوطنية للتشغيل مديريات جهوية للتشغيل DREAM والتي بدورها تقوم بالربط والتنسيق بينها وبين الوكالات التابعة لها (وكالات ولايات، وكالات محلية) وذلك لضمان وظائف الإدارة اللامركزية والموارد على أساس سياسة المشاركة والمسؤولية بين المقر والميدان فيما يبقى على الوكالة الوطنية تقديم الدعم الفني أو إدارة الولايات والوكالات المحلية للتعامل مع المشاكل التي تواجهها كل يوم لضمان حسن سير العمليات¹:

أ. المديرية العامة: يتمثل دور المديرية العامة للوكالة الوطنية للتشغيل في تطبيق العلاقات والإستشارات القانونية والمراقبة التقنية وجمع المعلومات حول سوق الشغل من خلال هيكلها الخارجية أين يتم معالجتها.

ب. الوكالات الجهوية للتشغيل: يمتد اختصاصها الإقليمي إلى عدة ولايات، وتعد جسر إمتداد بين المديرية العامة والهياكل الخارجية (وكالات ولائية، وكالات محلية)، ويهدف إلى:

- ضمان التسيير اللامركزي للمناصب والموارد الموضوعة حسب سياسة تقاسم المسؤولية بين المديرية العامة والهياكل الخارجية؛

- توفير الدعم التقني والتسيير للوكالات الولائية والمحلية للتعامل مع المشاكل التي يواجهونها يوميًا لضمان السير الحسن للنشاطات.

ج. الوكالة الولائية **AWEM**: وهو المحور الحقيقي للوكالة الوطنية ANEM، يتم وضع مُستخدمي هذه الوكالة في الخط الأمامي لتلبية إحتياجات طالبي العمل المتعددة وتكون الوكالة مسؤولة عن:

- العثور على مناصب عمل لأي طالب شغل وكذا الطلبات الخاصة بالعارضين لمناصب الشغل-المستثمرون- وذلك بالرجوع إلى موظفين متخصصين لدعم أهداف الإستثمار، وتقديم المشورة والمعلومات والتوجيه؛

- التنقيب وتقديم المشورة للشركات لتطوير مستوى العلاقات المؤسسية، ويقدم هذا العمل من قبل قسم أصحاب العمل؛

- توفير وظيفة الدعم والمتابعة الإدارية كمعالجة المناقصات وعقود طالبي المتابعة؛

¹ خليلي أحمد، "دور الوكالة الوطنية ANEM في تحقيق عدالة التشغيل - من وجهة نظر الإداريين- حالة وكالة التشغيل الولائية AWEM بالمسيلة"، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، م. 3، ع. 1، (مارس 2019)، ص ص. 272-273.

- المساهمة في تنفيذ سياسة تشجيع العمالة التي تقودها السياسة المسطرة للدولة

د. الوكالة المحلية ALEM: تعتبر كمرفقات للوكالات الولائية بالولايات التي تتميز بنسبة عالية من السكان والأنشطة، حيثُ تشكل المستوى الأدنى النهائي للوكالة التي تنفذ البرامج على مستوى البلديات وذلك بأن تخصص في التنقيب عن الصفقات، إضافة إلى أنها مسخرة لتوجيه أنشطتها إلى السكان المقيمين.

وإجمالاً ومن جانب التنظيم فالوكالة الوطنية للتشغيل مهيكلة بطريقة تسمح لها بالتواجد في كل مناطق الوطن، وتتكون من: مديرية عامة، 10 وكالات جهوية، أكثر من 157 وكالة محلية¹.

○ جهاز المساعدة على الإدماج المهني: يهدف هذا الجهاز، المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم 126-08 المؤرخ في 19 أفريل 2008، المعدل والمتمم والمسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع المديرية الولائية للتشغيل، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني إلى²:

- تشجيع الإدماج المهني لطالبي الشغل المبتدئين،

- تشجيع كافة أشكال النشاطات والتدابير الرامية إلى ترقية الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين- تشغيل وتوظيف.

يوجه الجهاز إلى ثلاث (03) فئات من طالبي العمل المبتدئين³:

الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

الفئة الثانية: الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربيصاً مهنيًا.

الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

¹- خليلي أحمد، مرجع سابق الذكر، ص. 273.

²- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، عرض السياسة الوطنية للتشغيل، في: <https://cutt.us/jdSTS> ، (تاريخ الإطلاع: يوم 22 مارس 2023، على الساعة 09:35).

³- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، المرجع نفسه، (لوحظ يوم 22 مارس 2023، على الساعة 09:44).

تتم آلية إدماج هذه الفئات الثلاثة من طالبي العمل في عالم الشغل حسب نص المادة 4 من المرسوم التنفيذي 126-08 في شكل من العقود التي تبرم بين الهيئة المستخدمة وطالب العمل والجهاز كهيئة مشرفة ومراقبة لمدى تنفيذ بنود العقد¹.

- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) موجهة لخريجي التعليم العالي (طور قصير وطويل المدى) وكذا التقنيين السامين خريجي المراكز الوطنية للتكوين المهني.

- عقود الإدماج المهني (CIP) موجهة للشباب طالبي لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينًا مهنيًا.

- عقود تكوين إدماج (CIF) موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل بالإضافة إلى هذه العقود فقد تضمّن الجهاز كذلك عقد للتشغيل مدته 6 أشهر كحد أقصى، وتنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين، إلى جانب التدابير الخاصة للبحث على البحث عن التكوين المؤهل.

وللاستفادة من الإدماج المهني لابد من توفر في طالب عمل مبتدئ شروط تأهيله للاستفادة من عمل في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني تتمثل في²:

- (1) أن يكون ذو جنسية جزائرية؛
- (2) أن يتراوح عمره بين 18 إلى 35 سنة؛
- (3) أن تكون وضعيته مثبتة إزاء الخدمة الوطنية؛
- (4) أن يكون حائزًا على شهادات تثبت مستواه التعليمي والتأهيلي ومؤهلاته المهنية؛
- (5) أن يكون مُسجلاً كطالب عمل مبتدئ لدى الوكالة المحلية للتشغيل الموجودة في مكان إقامته.

مرافقة طالبي العمل المبتدئين عن طريق التكوين (عقود تكوين- تشغيل):

- يمكن للشباب المدمجين في إطار الجهاز أن يستفيدوا من تكوين تكميلي أو تجديد معارفهم أو تحسين مستواهم من أجل تكيفهم مع منصب العمل وتحسين مؤهلاتهم.

¹ مقراني زكريا، "مدى فعالية آليات التشغيل في الجزائر: جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) نموذجًا"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، م. 11، ع. 1، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2015)، ص. 423.

² شهرزاد مناصر، "توظيف المُستفيدين من الإدماج المهني وأثره على التشغيل في الجزائر"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، م. 6، ع. 1، (ماي 2022)، ص. 228.

- يمكن للشباب المدمجين في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات أو عقود الإدماج المهني أو عقود تكوين - إدماج، الإستفادة من عقود تكوين - تشغيل تمول في حدود 60% من الجهاز لمدة أقصاها 06 أشهر في حالة التزام المستخدم بتوظيف المستفيد لفترة لا تقل عن سنة واحدة عند إنتهاء التكوين.

- يبرم عقد تكوين - تشغيل بين الوكالة الوطنية للتشغيل والمستخدم والمستفيد بعد موافقة المدير الولائي للتشغيل.

- تخصص منحة ب 3.000 دج للشهر لتشجيع الشباب المستفيد من جهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي ينجح في التسجيل في تربية تكويني مدته القصوى 06 أشهر في الفروع أو التخصصات التي تعرف عجزاً في سوق العمل.

- تنظم عمليات التكوين بالشراكة مع قطاع التكوين المهني لفائدة الشباب الذي تتراوح أعمارهم من 16 إلى 20 سنة في المهن التي تعرف عجزاً في سوق العمل لمدة 6 أشهر يستفيد خلالها الشباب من منحة تقدر ب 3.000 دج.

التدابير التحفيزية للتشغيل في إطار جهاز المساعدة على الإدماج:

- تخفيض حصة صاحب العمل في الإشتراك في الضمان الإجتماعي لمدة (03) سنوات¹:

- 40% إذا قام المستخدم بتوظيف طالب عمل سبق له العمل؛

- 80% إذا قام المستخدم بتوظيف طالب عمل مُبتدئ؛

- 95% لكل توظيف يتم في ولايات الهضاب العليا والجنوب.

يستطيع المستخدم في قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والثقافة والفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري أو في المؤسسات الخدمائية من توظيف طالب شغل لمدة تتراوح بين 6 إلى 12 شهراً وتكون في هذه الحالة تكون حصة الإشتراك كالتالي²:

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، عرض السياسة الوطنية للتشغيل، المرجع سابق الذكر، (لوحظ يوم 22 مارس 2023، على الساعة 16:01).

² - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، المرجع نفسه، (تاريخ الإطلاع: يوم 22 مارس 2023، على الساعة 16:15).

- 20% إذا قام المُستخدِم بتوظيف طالب شُغل سبق له العمل؛

- 18% إذا قام المُستخدِم بتوظيف طالب شُغل مُبتدئ؛

- 16% لكل توظيف يتم في ولايات الهضاب العليا والجنوب.

- كذلك هناك تخفيضات لصاحب العمل، يستطيع المُستخدم الإستفادة لمدة ثلاثة (03) سنوات من إعانة شهرية للتشغيل، عن كل توظيف يتم عندما يكون عقد العمل المبرم غير محدد المدة¹.

- الإعفاء من إشتراكات الضمان الإجتماعية الإجمالية لكل مستخدم يقوم بعمليات التكوين وتجديد المعارف لصالح عماله².

رغم مساهمة الجهاز على الإدماج في الجانب المهني إلا أنَّ توظيف المُستفيدين من عقود الإدماج على مدى سنوات 2019 إلى 2021 ومع التطور الكبير في عدد المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي، أثرت على سوق العمل في الجزائر، ممَّا زاد في إتساع الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل حيثُ زادت حصة الشباب البطال بما فيهم الحاصلين على الشهادات العليا. فشل برنامج الإدماج المهني في القضاء على البطالة وذلك لأسباب كثيرة، إذ أنَّه لم يقدم الفعالية المطلوبة في إيجاد حل نهائي للبطالة بل إكتفى بتكديس عدد كبير من خريجي الجامعات داخل الإدارة العمومية مع تقليص مبدأ الجدارة في التوظيف خاصة في مجال التكنولوجيات، وقد أدَّى ذلك إلى تأجيل وتعطيل ترقية الموظفين داخل الإدارات التي تمتلك عدد كبير من المُستفيدين من الإدماج إلى غاية توظيفهم³.

2. الأجهزة العمومية لدعم خلق النشاط في إطار المقاولاتية:

○ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيثُ نصت المادة الأولى من المرسوم على إنشاء الوكالة وجاء فيها ما يلي: "عملاً بأحكام المادة 16 من الأمر 96-14

¹ الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، مرجع سابق الذكر، في: <https://cutt.us/eYhVD> ، (تاريخ الإطلاع: يوم 22 مارس 2023، على الساعة 16:17).

² الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، المرجع نفسه، في: <https://cutt.us/eYhVD> ، (لوحظ يوم 22 مارس 2023، على الساعة 16:22).

³ شهرزاد مناصر، "توظيف المُستفيدين من الإدماج المهني وأثره على التشغيل في الجزائر"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، م. 06، ع. 01، (تاريخ النشر يوم: 30 ماي 2022)، ص. ص. 233، 234، 235.

المؤرخ في 24 جوان 1996، والمذكور أعلاه، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتدعى في صلب النص "الوكالة"¹. حيث تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، مقرها الجزائر العاصمة، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بناءً على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل².

وحسب المادة 06 من المرسوم التنفيذي نفسه، تُبين مهام الوكالة بالإتصال مع الهيئات والمؤسسات المعنية وهي:

"- تدعم وتقدم الإستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية، (أنظر الملحق رقم (03))؛

- تسير، وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بها، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للإستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والإمتميازات الأخرى التي يحصلون عليها، (أنظر الملحقين رقم (04) و(06))؛

- تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات، (أنظر الملحقين رقم (03) و(06))؛

- تشجع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي"³.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، عدد 52، السنة الثالثة والثلاثون، (تاريخ الإصدار: الموافق 11 سبتمبر سنة 1996)، ص. 12، في: <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> ، (لوحظ يوم 25 مارس 2023، على الساعة 08:54).

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 52، ص. 12.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 52، ص. 12-13.

شروط التأهيل: تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمويلاً للشباب من أجل إنشاء مؤسسة مصغرة Micro entreprise، ولاستفادة الشباب من مساعدات الوكالة يجب أن تتوفر فيهم مجموعة من الشروط المتمثلة في¹: (أنظر الملحق رقم (04)).

- يجب أن يكون الشاب بطالاً، ومُسجلاً لدى الوكالة الوطنية للتشغيل كبطال وطالب عمل؛

أن يتراوح سنه ما بين 19 و35 سنة، وفي الحالات الإستثنائية عندما يحدث الإستثمار 3 مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاولات)، يمكن رفع سن مسير المقاولاتية المحدثة إلى 40 سنة كحد أقصى؛

- أن يكون ذو شهادة أو تأهيل مهني و/أو لديه مؤهلات معرفية معترف بها؛

- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة؛

- أن لا يكون مسجلاً على مستوى مركز تكوين أو معهد أو جامعة عند تقديم طلب الإعانة، ما عدا في حالة ما إذا تعلق الأمر بتحسين مستوى نشاطه؛

- أن لا يكون قد استفاد من إعانة بعنوان إحداث نشاط.

الإعانات المالية: تختلف الإعانات المالية حسب صيغة التمويل، فهناك تمويل شخصي، ثنائي وثلاثي.

1- تركيبة صيغة التمويل الثلاثي: يتم التمويل الثلاثي على مستويين من الإستثمار، وذلك بمشاركة كل من الشباب المُستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وهذا ما يوضحه الجدولين التاليين:

الجدول رقم (04): يوضح المستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثلاثي (دج)

قيمة الإستثمار	القروض بدون فوائد (وكالة أونساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000	29%	01%	70%

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثلاثي (دج)، في:

<https://cutt.us/boal7> ، (لوحظ يوم 25 مارس 2023، على الساعة 10:00).

¹- فالتي نبيلة، عباس منيرة، "مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية مؤسسية لدعم سوق التشغيل في ولاية سطيف خلال الفترة 2010-2018"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م. 8، ع. 1، (جوان 2021)، ص. 421.

الجدول رقم (05): يوضح المستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثلاثي (دج)

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة (وكالة أونساج)	قيمة الإستثمار
%70	%02	%28	من 5.000.001 إلى 10.000.000

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثلاثي (دج)، في: <https://cutt.us/boal7>، (لوحظ يوم 25 مارس 2023، على الساعة 10:13).

2- تركيبة صيغة التمويل الثنائي: تتشكل التركيبة المالية لصيغة التمويل الثنائي من: المساهمة الشخصية للشباب المُستثمر وقرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتكون عبر مُستويين من الإستثمار، وهو موضح في الجدولين المواليين:

الجدول رقم (06): يوضح المُستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثنائي (دج)

القرض البنكي	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة (وكالة أونساج)	قيمة الإستثمار
%71	%29	%29	حتى 5.000.000

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المُستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثنائي (دج)، في: <https://cutt.us/boal7>، (لوحظ يوم 25 مارس 2023، على الساعة 10:16).

الجدول رقم (07): يوضح المُستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثنائي (دج)

المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة (وكالة أونساج)	قيمة الإستثمار
%72	%28	من 5.000.001 إلى 10.000.000

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، المُستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثنائي (دج)، في: <https://cutt.us/boal7>، (لوحظ يوم 25 مارس 2023، على الساعة 10:32).

3- تركيبة صيغة التمويل الذاتي: حيث يتم التمويل الشخصي بنسبة 100%، إلا أنه يلجئ إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجل حصوله على عدة إمتيازات منها عدم تعرضه للضريبة لمدة معينة حسب مكان وقيمة المؤسسة وغيرها؛ والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (08): يوضح تركيبة صيغة التمويل الذاتي

قيمة الإستثمار	القروض بدون فائدة (وكالة أونساج)
10.000.000	%100

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تركيبة صيغة التمويل الذاتي، في: <https://cutt.us/boal7> ، (لوحظ يوم 25 مارس 2023، على الساعة 10:44).

الإمتيازات الضريبية الممنوحة في إطار الوكالة: يستفيد أصحاب المشاريع المنجزة في إطار وكالة ANSEJ من الإمتيازات الجبائية الممنوحة وهي¹: (أنظر الملحقين رقم (06) و (08)).

✓ خلال فترة إنجاز الإستثمار:

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية التجارية للعقارات المتحصل عليها في إطار إنشاء نشاط صناعي؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات؛

✓ خلال فترة الإستغلال: هناك إمتيازات ضريبية ممنوحة لمؤسستهم المصغرة لمدة ثلاثة (03)

سنوات إبتداءً من إنطلاق نشاطهم:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبنائات الإضافية لمدة 3 سنوات، 6 سنوات، 10 سنوات،

حسب موقع المشروع، إبتداءً من تاريخ إتمامها؛

- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات، حسب موقع

المشروع، إبتداءً من تاريخ إستغلالها؛

الإعفاء من كفالة حسن التنفيذ عندما يتعلق موضوع المؤسسة المصغرة بتدخل في ترميم منشآت

ثقافية؛

- الإعفاء من الضريبة العقارية على البناءات والبنائات الإضافية تمتد إلى 10 سنوات إن كان ذلك النشاط

في الجنوب، و6 سنوات بالنسبة للنشاطات الموجودة في الهضاب العليا؛

¹ حموش شهاز، دور صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض في تمويل مؤسسات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، (جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،

تخصص تسيير عمومي، 2017-2018)، ص. 24.

- عندما تقوم المؤسسة المصغرة بإحداث ثلاثة مناصب عمل غير محددة المدة فإنَّ مدة الإعفاء تمدد لسنتين غير أنه يبقى المُستثمرون الأشخاص الطبيعيون الخاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الموافق لنسبة 50%، من المبلغ المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والمقدر ب10000دج، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الأعمال المحقق؛

- تخفيض بنسبة 100% من المعدل المدين الذي تطبقة البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الإستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاطات؛

- الإستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:

- 70% بالنسبة للسنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛

- 50% بالنسبة للسنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛

- 25% بالنسبة للسنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

○ جهاز إحداث النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع البالغين من 30 إلى 50 سنة المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

في إطار البرامج المختلفة المبادر بها من طرف السلطات العمومية والمكرسة لمحاربة البطالة والتمهيش، يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات لفائدة البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين 30 و 50 سنة، بالإضافة إلى مهامه الأصلية بعنوان التأمين عن البطالة¹.

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، عرض السياسة الوطنية للتشغيل، مرجع سابق الذكر، (لوحظ يوم 25 مارس 2023، على الساعة 11:00).

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC بموجب القانون رقم 188/94 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويوضع تحت وصاية المكلف بالضمان الإجتماعي¹.

وحسب ما تضمنته المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 189/94 بأنه يهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب إقتصادية حيث لا يُمكن بأي حال من الأحوال أن يتعدى مدة التكفل المحسوبة 36 شهراً، وهذا التعويض غير مُعفى عن إقتطاع الضمان الإجتماعي، كما يساهم الصندوق الوطني في نطاق مهامه وبالإتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداه أعمال لفائدة البطالين الذي يتكفل بهم لاسيما من خلال ما يأتي:

- تنمية روح المبادرة والإبداع لدى الفرد؛

- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجال التشغيل ومكانته؛

- التكفل بالدراسات التقنية والإقتصادية لمشاريع أحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذي يتكفل بهم ويتم ذلك بالإتصال مع المصالح العمومية للتشغيل؛

- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب شغل؛ حيث كلف CNAC بمهمة جديدة تتمثل في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاملين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة، وهذا بناءً على ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 01.04 والمتمم للقانون الأساسي رقم 189-94 وهذا مع توفر الشروط التالية²:

- أن يتراوح عمره ما بين 30 و50 سنة؛

- أن يكون حاملاً للجنسية الجزائرية؛

¹- بوكعب النوري، عيداوي بلال، تقييم المشاريع الإستثمارية المدعمة من طرف الدولة دراسة حالات مشاريع مدعمة من طرف وكالات ANSEJ, ANGEM, CNAC، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، (جامعة 8 ماي 1945- قالمة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2012-2013)، ص. 57.

²- بوكعب النوري، عيداوي بلال، المرجع نفسه، ص. 58.

- أن لا يشمل منصب عمل أو يمارس نشاط لحسابك الخاص خلال مرحلة إيداعه لطلب الإستفادة من تدابير CNAC؛

- أن يكون مسجلاً في الفروع التابعة للوكالة الوطنية للشغل بصفة طالب عمل؛

- التمتع بتأهيل مهني أو إمتلاك معرفة له علاقة بالنشاط المراد مزاولته؛

- القدرة على تجنيد القدرات المالية الكافية للمساهمة في تمويل المشروع؛

- أن لا يستفيد مسبقاً من إجراءات المساعدة في إطار خلق النشاط.

صيغة التمويل المقدمة من طرف CNAC: موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (09): يوضح المستوى الأول من التمويل الثلاثي الإستثنائي المتضمن كلفة الإستثمار تقل أو تساوي خمسة (5) ملايين دينار

المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة الممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	القرض البنكي
1%	29%	70%

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، عرض السياسة الوطنية للتشغيل، في: <https://cutt.us/eYhVD> ، (لوحظ يوم 25 مارس 2023، على الساعة 11:13).

جدول رقم (10): يوضح المستوى الثاني من التمويل الثلاثي الإستثنائي المتضمن كلفة الإستثمارات تتجاوز خمسة (5) ملايين دينار وتقل أو تساوي عشرة (10) ملايين دينار

المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة الممنوح من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	القرض البنكي
2%	28%	70%

المصدر: وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، عرض السياسة الوطنية للتشغيل، في: <https://cutt.us/eYhVD> ، (لوحظ يوم 25 مارس 2023، على الساعة 11:30).

وهناك أنواع أخرى من القروض المعفاة من الفوائد تسمى بالإضافة يمكن أيضا منحها للشباب المقاول عند الضرورة (التمويل الثلاثي)، ويكون فقط في مرحلة الانشاء وذلك حسب¹:

أ- قرض إضافي بدون فائدة بقيمة 500.000 دج قابل للتعويض لاقتناء ورشات متنقلة (موجه لحاملي شهادات التكوين المهني) لممارسة نشاطات كترخيص، كهرباء، العمارات، التسخين، التبريد، الزجاج، دهن العمارات، ميكانيك السيارات،

ب) قرض إضافي بدون فائدة بقيمة 500.000 دج قابل للتعويض للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث الأنشطة المزمعة، باستثناء (النشاطات غير المقيمة أو المكاتب الجماعية).

ت) قرض بدون فائدة إضافي يمكن أن يصل إلى 1.000.000 دج قابل للتعويض لفائدة حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدتي القضاء والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

يقوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بدعم ومُساندة المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مجرد أفكار إلى تجسيدها على أرض الواقع، حيث تقوم هذه الوكالة بتمويل المشاريع المقدمة إلى مركزها حتى تبدأ في نشاطها وسيرورتها العملية لتقوم هذه الأخيرة بدعم سياسة التشغيل عن طريق فتح مناصب شغل لكل من يحتاج إليه، والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، مرجع سابق الذكر، في: <https://cutt.us/eYhVD> ، (تاريخ

الإطّلاع: يوم 25 مارس 2023، على الساعة 11:48).

جدول رقم (11): يوضح حالة المشاريع الممولة وتعداد التوظيف من طرف CNAC حسب قطاع النشاط [2015-2021]

القيمة بالمليون دج	التوظيف	عدد المشاريع الممولة	
380584907828.94	249235	82796	2015
434832.77	280526	135373	2016
292942	4221	1681	2017
471591.51	300602	143493	2018
491238.78	310398	147500	2019
52287.23	-	10827	2020
539277.66	333360	157133	2021
3.80586913	1478342	604286	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°27, 2015, P.31.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29, 2016, P.30.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.30.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.30.

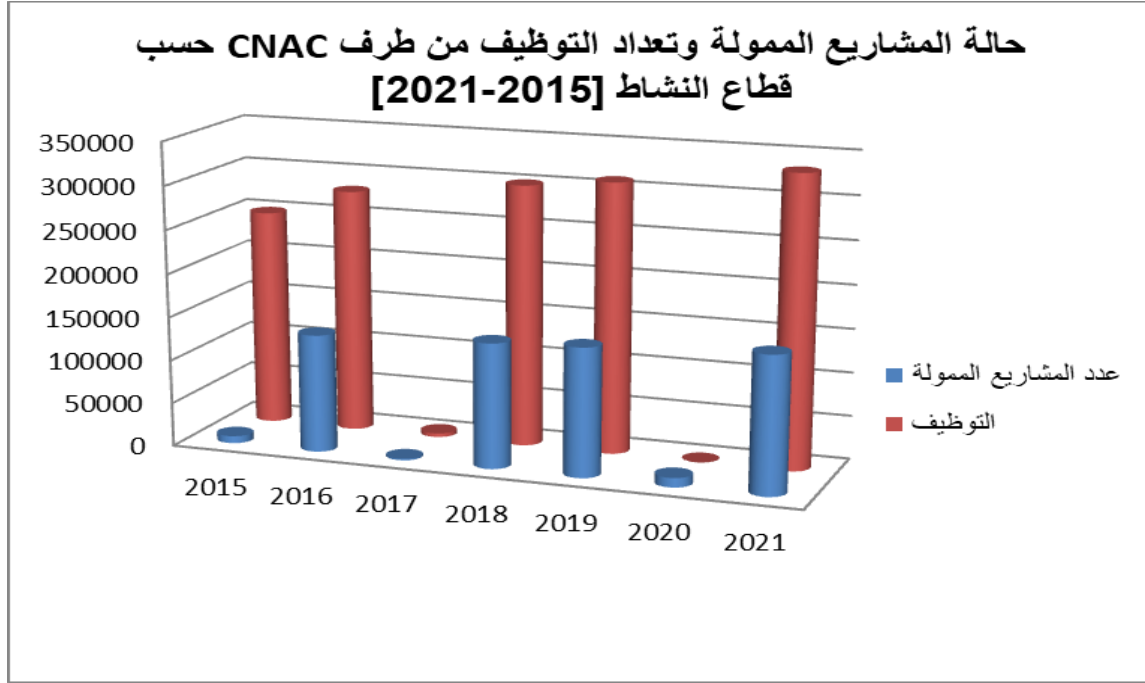
Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.26.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.31.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P.30

الشكل رقم (09): يوضح حالة المشاريع الممولة وتعداد التوظيف من طرف CNAC حسب قطاع النشاط

[2021-2015]

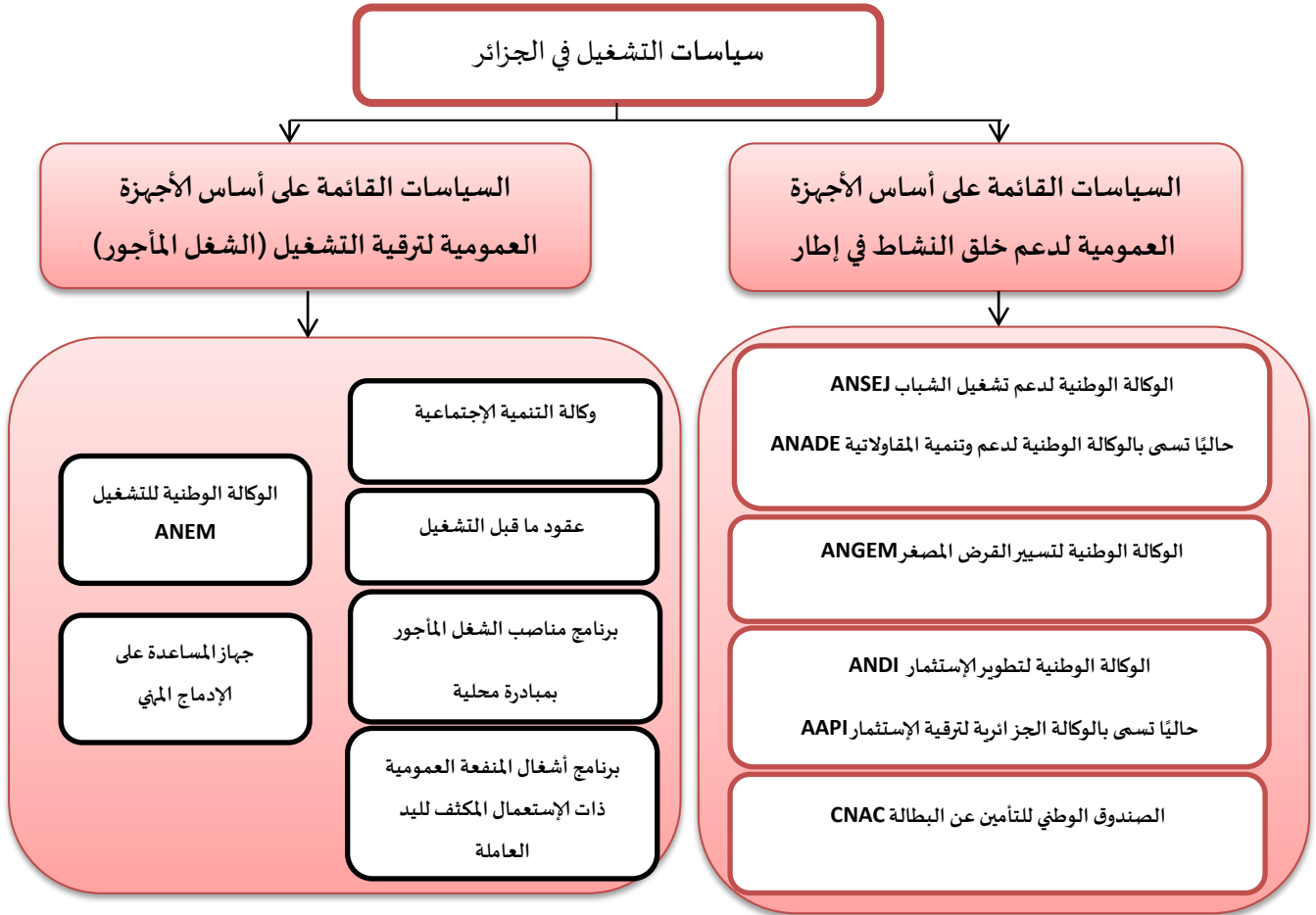


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مُعطيات الجدول أعلاه

من خلال معطيات الجدول والشكل البياني أعلاه ، اللذان يوضحان حالة المشاريع الممولة وتعداد التوظيف من طرف CNAC حسب قطاع النشاط خلال الفترة التي تتراوح ما بين 2015-2021، حيث نجد أنّ الصندوق الوطني مؤل خلال الفترة ما بين 2015 و 2021 حوالي 604286 مشروع، سمح هذا الأخير بتوظيف ما يقارب 1478342، وقد قدرت قيمة الإستثمارات لهذه المشاريع نحو 3.80586913 مليون دج. وقد نالت منها سنة 2021 الحصة الأكبر من المشاريع الممولة قدرت ب 157133، وتم على إثرها توظيف 333360 عامل، واحتاجت لمباشرة نشاطها إلى مبلغ 539277.66 مليون دج. في حين سجلت أدنى نسبة من تمويل CNAC للمشاريع في سنة 2017 نحو 1681 مشروع، قام هذا الأخير بفتح مناصب توظيف قدر عددها ب 4221، وصرف عليها ما قيمته 292942 مليون دج.

ويمكن تلخيص أهم ماجاء في هذا المطلب في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): مخطط توضيحي يلخص المطلب الثاني المتضمن للسياسات القائمة على الأجهزة العمومية لترقية التشغيل (الشغل المأجور) ولدعم خلق النشاط في إطار المقاولاتية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، في: <https://cutt.us/Upx7Y> ، (لوحظ يوم 25 مارس 2023، على الساعة 12:01).

• المطلب الثالث: سياسة التشغيل في ظل مشاريع برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر

1. وضعية التشغيل في الجزائر ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001- 2004)

بلغت تكلفة البرنامج المقترح لهذه الفترة فيما يخص قطاع التشغيل والحماية الإجتماعية ما يقدر ب 16 مليار دينار جزائري، حيثُ إختص ببرامج ذات الكثافة العالية لليد العاملة والمرتبطة بالولايات

المحرومة، وتسمح هذه البرامج بإنشاء ما يُعادل 70.000 منصب شغل دائم لتلك الفترة. أي ما يقدر ب 22.000 منصب شغل إضافي كل سنة بتكلفة تبلغ 7 مليار دج¹.

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج فقد شهدت تقلصًا ملحوظًا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): يوضح تطور معدل العمالة ونسب البطالة في الجزائر خلال المرحلة 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
المؤشرات				
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء وأشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1456	1503	1490	1510
نقل، مواصلات وتجارة	1109	1157	1269	1349
أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة %	27.3%	25.7%	23.7%	17.7%

¹ - مشوك لامية، "سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2004)"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م. 2، ع. 10، (جوان 2018)، ص. 614.

المصدر: مشوك لامية، "سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2004)"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م. 2، ع. 10، (جوان 2018)، ص. 615.

يوضح الجدول التالي تطوّر معدل العمالة ونسب البطالة في الجزائر خلال فترة الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، حيثُ لاحظنا إنخفاض تدريجي في نسبة البطالة من 2001 إلى 2004، وقد وصلت حجم العمالة النشطة في سنة 2004 إلى 9780، وقد احتل قطاعي التجارة والخدمات حصة الأسد في توفير مناصب الشغل. وهذا ما يعكس النتائج الإيجابية لتنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 ودمج كل القطاعات في هذا البرنامج من أجل دعم سياسة التشغيل من خلال تقليص نسبة البطالة.

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج 2001-2004، قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي أي تخصيص الموارد المالية التي ترمي إلى تشجيع الإستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة للتحضير إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط الإنعاش الإقتصادي حوالي 15974 مشروع وزعت حسب ما يبينه الجدول الآتي¹:

¹ - نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، "قراءة في أثر البرامج التنموية في الجزائر على قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة إحصائية للفترة 2000-2016"، مجلة نجاح للبحوث والدراسات، ع. 31، (ماي 2019)، ص. 184.

الجدول رقم (13): يوضح مشاريع برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

النسبة (%)	عدد المشاريع المُدرّجة	المشاريع
39.51	6312	الري، الفلاحة والصيد البحري
27.01	4316	السكن، العمران والأشغال العمومية
8.61	1369	تربية، تكوين، مهن وتعليم عالي وبحث علمي
8.11	1296	هياكل قاعدية، شبانية وثقافية
6.14	982	أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية
3.90	623	إتصالات وصناعة
4.08	653	صحة، بيئة ونقل
1.39	223	حماية اجتماعية
1.25	200	طاقة ودراسات ميدانية
100	15974	المجموع

المصدر: نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، "قراءة في أثر البرامج التنموية في الجزائر على قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة إحصائية للفترة 2000-2016"، مجلة نجاح للبحوث والدراسات، ع. 31، (ماي 2019)، ص. 184.

2. وضعية التشغيل في الجزائر ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009:

يسعى البرنامج التكميلي لدعم النمو إلى ربح رهائين أساسيين: يتعلّق الأمر الأول بفتح 100 ألف مؤسسة صغيرة جديدة في الفترة الممتدة 2005-2009، أما الأمر الثاني فيتعلّق بتخفيض معدلات البطالة إلى أقل من 9% ما بين 2010-2013، وذلك من خلال خلق مليوني منصب شغل خلال فترة البرنامج (2005-2009)، حيث أصبح هذا الأخير أحد أهداف الإستراتيجية الدائمة للسياسة الوطنية للتنمية، وقد خصص قانون المالية التكميلي لسنة 2009 عدة ترتيبات لصالح إنشاء مؤسسات وترقية الشغل منها¹:

- تمديد سنتين (02) فترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الدخل الكلي، الذي أنشأ بموجب القرار رقم 31-96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 على قانون المالية 1997 لصالح المؤسسات الصغيرة المؤهلة في

¹- واعة حنان، إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل نموذجًا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2014-2015)، ص. 95-96.

الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والتي تلتزم بتوظيف خمسة عمال على الأقل بعقد لمدة غير محددة (CDI)؛

- تمديد فترة الإعفاء فيما يخص الضريبة على الفوائد للمؤسسات (IBS) إلى خمس سنوات والتي تمّ إنشاؤها بموجب أحكام القرار رقم (03-01) المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الإستثمارات لصالح المستثمرين الذين يوفرّون أكثر من 100 منصب شغل عند بداية نشاطهم؛

- رفع التخصّصات المالية لصندوق الضمان الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يهدف البرنامج إلى إنجاز أكبر قدر من الإستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو الإقتصادي من خلال دعم سياسة التشغيل في جل القطاعات، وذلك عن طريق إنشاء مناصب شغل جديدة، وتخفيض معدلات البطالة، وهذا ما يتبين من خلال القيمة المقدمة ضمن هذا البرنامج الذي بلغت ما يُقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وأهم المحاور الخمس لهذا البرنامج حسب ما يقدمه الجدول التالي¹:

الجدول رقم (14): يوضح محاور برنامج دعم النمو الإقتصادي 2005-2009

النسبة %	المبلغ (مليار دج)	محاور البرنامج
45.41	1.908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.53	1.703.1	تطوير المنشآت الأساسية
8.03	337.2	دعم التنمية الإقتصادية
4.85	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.18	50.0	تطوير التكنولوجيات الجديدة والإتصال
100	4.202.7	مجموع البرنامج الخماسي

المصدر: نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، "قراءة في أثر البرامج التنموية في الجزائر على قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة إحصائية للفترة 2000-2016"، مجلة نجاح للبحوث والدراسات، ع.31، (ماي 2019)، ص. 185.

تُعتبر المبالغ المخصصة لهذا البرنامج جديدة لتغيير الإختلالات الإقتصادية وخصوصًا إختلالات سوق الشغل، من خلال إستحداث مناصب شغل في كل القطاعات والمؤسسات وهذا ما يتبين من الجدول الآتي:

¹ - نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، مرجع سابق الذكر، ص. 185.

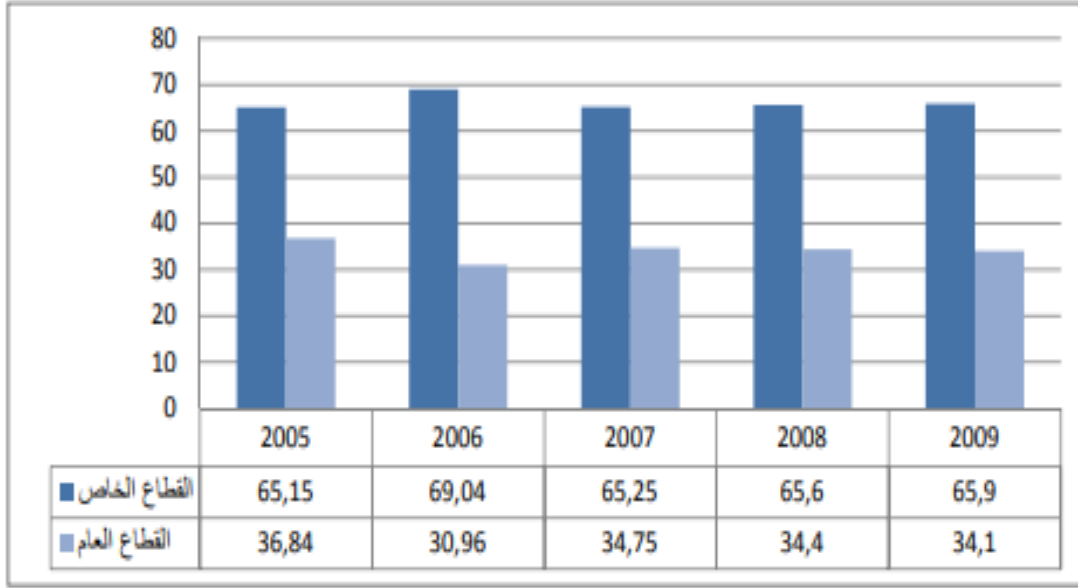
الجدول رقم (15): يوضح مناصب الشغل المستحدثة [2009-2005]

مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2009-2005	(1) مناصب الشغل التي إستحدثتها الإدارات العمومية والمؤسسات
571797	1. مناصب الشغل التي إستحدثتها المؤسسات العمومية (المؤسسات العمومية الإقتصادية- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومؤسسات أخرى)
675947	2. مناصب الشغل التي إستحدثت لدى الوظيف العمومي
666510	3. مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار الإستثمارات المنجزة في القطاع الفلاحي
155110	4. مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار الإستثمارات الممولة من قبل البنوك (خارج إطار ANSEJ وخارج إطار الفلاحة)
225353	5. مناصب الشغل التي في إطار ترتيب العقود ما قبل التشغيل
441914	6. ترتيب المساعدة على الإدماج المهني
428613	7. مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار القرض المصغر (ANSEJ , ANGEM , CNAC)
3166374	المجموع (1)
	(2) مناصب الشغل الدائمة التي إستحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة
1865318	1. مناصب الشغل التي إستحدثت في إطار تراتيب (التعويضات عن النشاطات ذات المنفعة العامة- الأشغال ذات المنفعة العامة ذات اليد العاملة الكثيفة- مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية)
1865318	المجموع (2)
5031692	المجموع (1)+(2)

المصدر: واعة حنان، إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل نموذجًا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2014-2015، ص. 98

يتوضح من خلال الجدول أنه تم تقسيم مناصب الشغل المستحدثة بين ما توفيره عن طريق الإدارات العمومية، المؤسسات التي أخذت أكبر حصة في التوظيف، حيث قدرت ب 374.166.3 منصب شغل، أي بنسبة 70% تقريبًا، أما القسم الثاني هو ما تم إستحداثه عن طريق ورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة، والتي قدرت ب 318.865.1 منصب شغل، أي بنسبة 30% تقريبًا، ووصل المجموع ما بين القسمين إلى 692.031.5 منصب شغل. كما هناك عدد مناصب شغل مؤقتة أستحدثت في إطار برامج الإدماج المهني، عقود ما قبل التشغيل، وهذا ما ينذر بخطر عودة هؤلاء إلى هاجس البطالة.

الشكل رقم (11): يوضح نسبة إستقطاب العمالة في القطاع العام والخاص خلال 2005-2009



المصدر: خديجة حساين دواحي، دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة 2010-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، (جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة وإقتصاد المؤسسة، 2014-2015)، ص. 103.

يتوضح من خلال المخطط أنّ القطاع الخاص أخذ حصة الأسد في نسبة إستقطاب العمالة طول فترة برنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2009-2005، حيثُ شهدت أكبر نسبة خلال سنة 2006 ب 69.04% من نسبة العمالة في القطاع الخاص، وسجلت أقل نسبة عمالة في القطاع الخاص في سنة 2008 ب 65.6%، بالمقابل نلاحظ تدني نسب العمالة في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، إلا أنه سجلت أكبر نسبة إستقطاب لليد العاملة فيه في سنة 2005 بنسبة 36.84%، وكانت أدنى نسبة في سنة 2006 ب 30.96%.

3. وضعية التشغيل في الجزائر ضمن برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2010-2014:

إنّ الهدف الذي تولت الحكومة تنفيذه من خلال هذا البرنامج 2010-2014 هو خلق وإستحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد وذلك بحلول 2014 منها 1500000 منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي¹:

¹ - مشوك لامية، مرجع سابق الذكر، ص. 627.

الجدول رقم (16): يوضح تطور مستويات التشغيل 2010-2014 حسب منشورات الديوان الوطني للإحصائيات

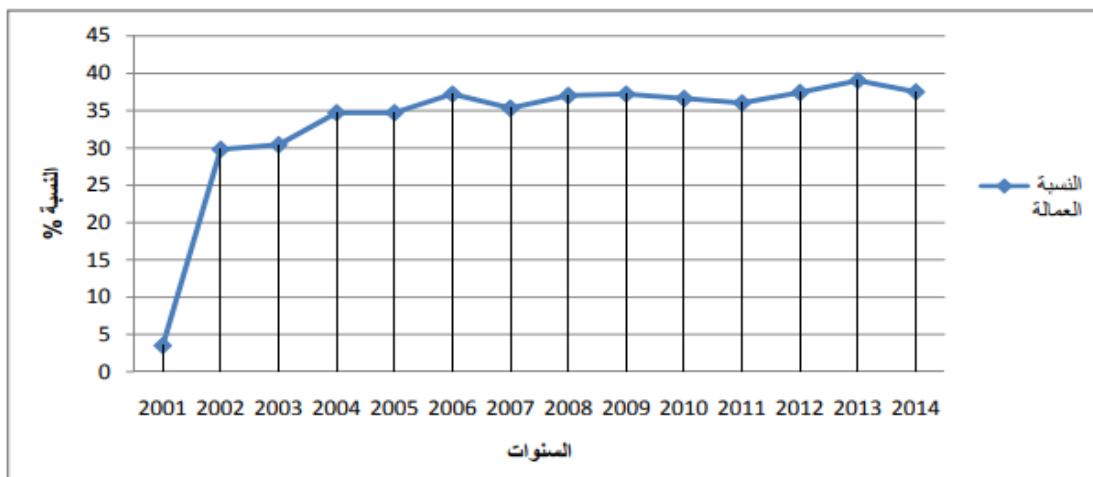
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
السكان النشطون	10812000	10661000	11423000	11964000	11716000
السكان المشتغلون	9736000	9599000	10170000	10788000	10566000
نسبة التشغيل	37.6	36.0	37.4	39.0	37.5

المصدر: مشوك لامية، "سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2004)"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م. 2، ع. 10، ص. 627.

يوضح الجدول التالي تطور مستويات التشغيل من سنة 2010 إلى 2014، حيث شهدت أكبر نسبة للتشغيل في سنة 2013، إذ قدرت ب 39.0% وأدنى نسبة للتشغيل سُجلت في سنة 2011 ب 36.0%، كما سجلت أكثر حصيلة للسكان النشطين في سنة 2013 بحوالي 11,964,000، وكذا بالنسبة للسكان المشتغلون ب: 10,788,000.

وقد تم تسجيل منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة نمو اليد العاملة، حيث سجلت أكبر سنة في سنة 2013 ب 40%، وهذا حسب ما يوضحه المخطط الموالي:

الشكل رقم (12): يوضح تطور نسب نمو العمالة خلال الفترة ما بين 2001-2014



المصدر: خديجة حساين دواحي، دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة 2010-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، (جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة وإقتصاد المؤسسة، 2014-2015)، ص. 60.

4. وضعية التشغيل في الجزائر ضمن برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019:

يُعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة، حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019 والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302، وقد خصص مبلغ قدر ب 4079.6 مليار دج في سنة 2015، مقابل مبلغ 1894.2 مليار دج في سنة 2016 حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الإقتصادية والإدارية الحصة الأكبر¹.

ومن أهم الأهداف التي جاء بها المخطط الخماسي 2015-2019 ما يلي²:

- تحقيق نسبة نمو إقتصادي قدرها 7% مع حلول 2019؛
 - تقديم عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
 - تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة ولاسيما توفير العقار والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جديدة؛
 - زيادة الإهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية والريفية، التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة إستيراد الخاصة بالموارد الإستهلاكية.
- حيث أنّ تحقيق هدف النمو الإقتصادي من هذا المخطط الخماسي ينعكس إيجاباً عن هدف التشغيل، الذي يظهر من خلال إنخفاض معدلات البطالة التي تعكس الإختلال الحاصل في جانب العرض والطلب

¹ - ولد ونوغي خليل، أثر البرامج التنموية على البطالة والتشغيل في الجزائر 2000-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، (جامعة محمد بوضياف - المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، 2020-2021)، ص. 44.

² - خديجة حساين دواحي، دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة 2010-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، (جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة وإقتصاد المؤسسة، 2014-2015)، ص. 38.

في القوة العاملة لارتباطها بعوامل ديمغرافية واجتماعية واقتصادية، والجدول التالي يبين تطور معدل البطالة طوال فترة البرنامج الخماسي¹.

الجدول رقم (17): يوضح تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2015-2019

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
البطالة %	11.2%	10.5%	11.7%	11.7%	11.4%

المصدر: إكن لونيس، "تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019"، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، م. 5، ع. 1، (مارس 2022)، ص. 26.

من الجدول، نلاحظ أنّ نسبة البطالة كانت متذبذبة، أي في إنخفاض وارتفاع طفيف بين نسبة 10% و 11% من سنة 2015 إلى غاية 2019، حيث إنخفضت نسبة البطالة في سنة 2016 إلى 10.5% بعدما كانت تقدر بـ 11.5% في سنة 2015، ثم شهدت ارتفاعاً في سنة 2017 بـ 11.7% وهذا راجع إلى الإنخفاض المسجل في تمويل الإستثمارات العمومية، حيث تم تجميد العديد من المشاريع خاصة التي لم تنطلق بعد، وبقيت النسبة ثابتة خلال سنة 2018، ثم إنخفضت قليلاً في السنة الأخيرة من البرنامج الخماسي بنسبة 11.4%.

5. وضعية التشغيل في الجزائر ضمن مخطط الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي 2020-2024:

قدمت الجزائر محاور من خلال مخطط الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي 2020-2024 نحو الإهتمام بالمناطق الهشة المعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج الظل، حيث تم عمدت على إنجاز مشروع 12841 تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دينار، إلى جانب 85919 مشروع تنموي بمبلغ قدره 292 مليار دينار، وقد سلطت الدولة الجزائرية على القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل². ويمكن ذكر عدد المشاريع الموجهة للتنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل

¹- إكن لونيس، "تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019"، مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، م. 5، ع. 1، (مارس 2022)، ص. 26.

²- بن عدة أمجد، لكحل محمد، "مخطط الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي في ظل نموذج النمو الإقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030"، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، م. 7، ع. 1، (جوان 2022)، ص. 413.

حسب مختلف القطاعات، والتي تتوفر على التمويل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الإقتصادي ضمن الجدول التالي¹:

الجدول رقم (18): يوضح المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024

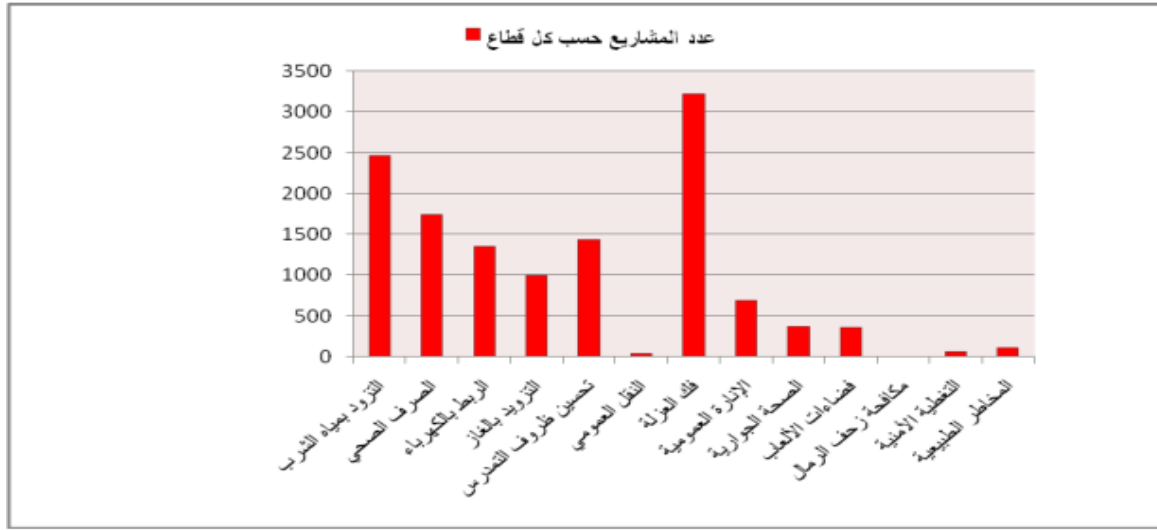
المبالغ (مليار دج)	العدد	القطاعات الفرعية
30.66	2465	التزويد بمياه الشرب
24.69	1737	الصرف الصحي
16.77	1352	الربط بالكهرباء
23.96	998	التزويد بالغاز
11.49	1436	تحسين ظروف التمدرس
0.39	41	النقل العمومي
67.73	3216	فك العزلة
4.75	693	الإنارة العمومية
2.76	364	الصحة الجوارية
3.27	356	فضاءات الألعاب
0.058	3	مكافحة زحف الرمال
0.63	66	التغطية الأمنية
1.26	114	المخاطر الطبيعية
188.42	12841	المجموع

المصدر: بن معتوق صابر، "قراءة في واقع التنمية المحلية المُستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن برنامج مخطط الإنعاش الإقتصادي (2020-2024)"، مجلة السياسة العالمية، م. 5، العدد الخاص. 1، (ماي 2021)، ص. 294.

ومن أجل توضيح أرقام الجدول أعلاه، نستند إلى تمثيله بأعمدة بيانية حسب الشكل التالي:

¹ - بن معتوق صابر، "قراءة في واقع التنمية المحلية المُستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن برنامج مخطط الإنعاش الإقتصادي (2020-2024)"، مجلة السياسة العالمية، م. 5، العدد الخاص. 1، (ماي 2021)، ص. 294.

الشكل رقم (13): يوضح المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي 2020-2024



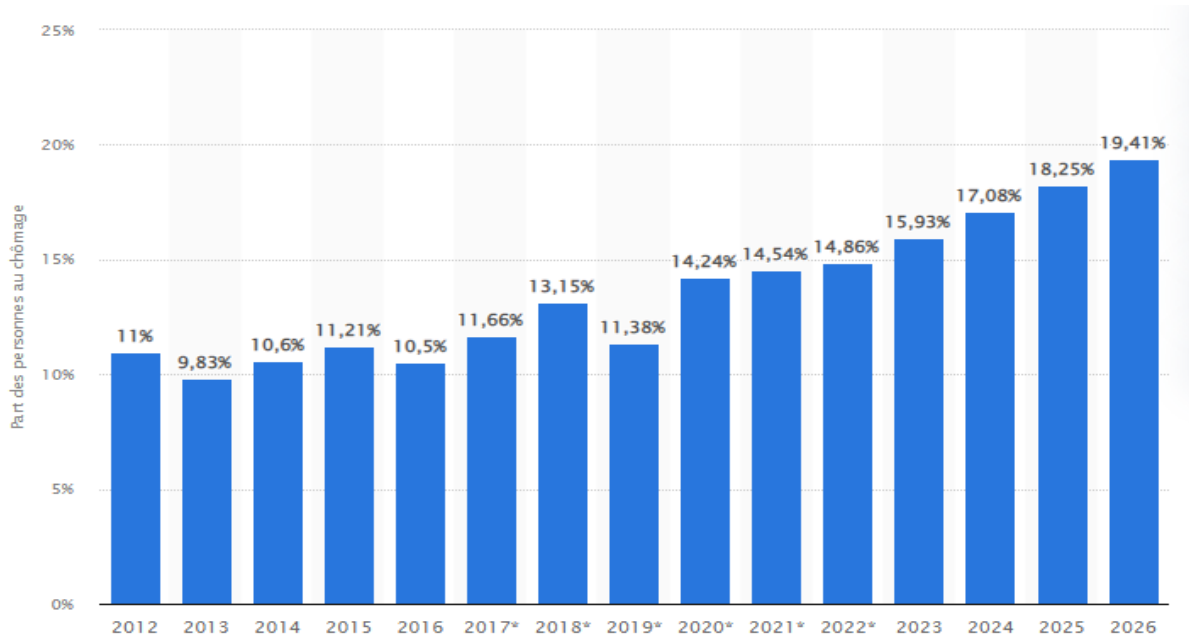
المصدر: بن معتوق صابر، "قراءة في واقع التنمية المحلية المُستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن برنامج مخطط الإنعاش الإقتصادي (2020-2024)"، مجلة السياسة العالمية، م. 5، العدد الخاص، 1، (ماي 2021)، ص. 295.

يرتكز هذا المخطط على تبني الحكومة لسياسة إقتصادية جديدة تتمحور حول الإتجاهات الإستراتيجية الرئيسية المتمثلة في هيكلة الإقتصاد حول القطاعات التي توفر فرص العمل وتشجيع الإدمان وتثمين جميع موارد البلد مع العمل على إنشاء مناخ أعمال شفاف ومنصف، مواتياً للإستثمار والأعمال بالإضافة إلى وضع نمط جديد للحكامة الإقتصادية وتسيير المؤسسة، والتحول إلى إقتصاد جديد قائم على الابتكار والتنافسية والجودة والمعرفة، ومن ثم فإنّ مصالح الإقتصاد الوطني يتطلّب تدابير تقويم فعالة حول نموذج جديد للتنمية الإقتصادية يرتكز على تنمية الموارد الوطنية والإمكانات البشرية، يتصف هذا النموذج بكونه يعتمد على إقتصاد المعرفة والتحول الرقمي السريع، كما تمثل سياسة ترقية الشغل ومكافحة البطالة أحد أهداف الإستراتيجية للسياسة الوطنية للتنمية خلال الفترة 2020-2024، حيثُ تسعى الحكومة على المدى القصير إلى تقليص البطالة في حدود 10%، وذلك من خلال جملة من الإجراءات أهمها تكييف برامج التكوين مع إحتياجات سوق العمل، التسيير الأمثل لسوق العمل من خلال تدارك الفرق بين الطلب على العمل وعرض العمل، كما تطرّق البرنامج أيضاً إلى دعم إستحداث النشاطات خاصة تلك المنشئة لمناصب العمل في قطاعات أساسية مثل: الرقمنة، السياحة والصناعات التقليدية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة¹.

¹ - بن عدة أمجد، لكحل محمد، مرجع سابق الذكر، ص. 414.

تُعتبر البطالة مُشكلة إقتصادية، كما هي مُشكلة إجتماعية ونفسية وسياسية وأمنية خاصة لدى الشباب باعتبارهم جيل طاقة ونشاط، ولم تسلم الجزائر من هذه الظاهرة التي أصبحت أرقامها في كل سنة مخيفة ومرهبة للمجتمع وللإنتاج الوطني، وقد قدم البنك الدولي إحصائيات حول نسبة ظاهرة البطالة في الجزائر مع توقعاته لها في المستقبل القريب (إلى غاية سنة 2026) حال البطالة في الجزائر، وهذا ما يثبته الشكل التالي:

الشكل رقم (14): يوضح معدل البطالة في الجزائر 2012-2026



المصدر: قسم أبحاث Statista ، معدل البطالة في الجزائر من 2012 إلى 2026. في: <https://fr.statista.com/statistiques/794567/taux-de-chomage-algerie/> ، (تاريخ الإطلاع: يوم 27 مارس 2023، على الساعة 10:02).

يعرض هذا الشكل المصمم في أعمدة بيانية تطور معدل البطالة في الجزائر من سنة 2012 إلى سنة 2021، مع تنبؤات حتى عام 2026. حيثُ سجل في سنة 2015 نسبة 11.21% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة، وقد سجل كذلك في سنة 2018 ارتفاعاً ملحوظاً قدر ب 13.5% مقارنة بسنة 2017 التي سجلت 11.66%، ثم ارتفعت نسبة البطالة في سنة 2020 أكثر ممّا سبق ب 14.24%، وسجلت كذلك ارتفاعاً في سنة 2021 ب 14.54%، لتسجل في سنة 2023 نسبة 15.93% وفقاً لتقديرات الدولية. صندوق النقد، ومن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في الجزائر بشكل حاد إلى حوالي 19.41% بحلول عام 2026

خلاصة الفصل الأول:

من خلال التطرق لأهم العناصر في الفصل الأول استخلصنا بأن المقاولاتية تُعتبر من بين أهم القطاعات التي تعول الدول لتحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، إذ تتميز المقاولاتية ببُعدين: البعد الاقتصادي حيث تستهدف المقاولاتية تقديم حلولاً لتطوير وتنويع الاقتصاد الوطني، والبعد الاجتماعي من خلال دعم السياسة العامة التشغيلية للدولة .

وعبر ما تمّ دراسته من عناصر تبين لنا إعتزام الحكومة الجزائرية دعم المقاولاتية وترقيتها من خلال تخصيص ورصد إمكانيات لأبأس بها عن طريق هيئات وصية أهمها: وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، من أجل الوصول لمخرجات إيجابية تدعم بها السياسة العامة التشغيلية، ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة.

كما وأنه ومن خلال الفصل الأول تبين لنا كذلك أنّ المقاولاتية "ريادة الأعمال" تنطوي على مجازفة إقتصادية بصفتها فكرة جديدة تُطبّق على أرض الواقع، يقوم بها الشخص المُقاول الذي يجب أن يتّسم بالإبداع، الابتكار والمخاطرة. وفي هذا الشأن نجد مجموعة من النظريات تقدم أفكار ورؤى حول الإتجاه المقاولاتي، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة نظريات أساسية: نظريات تُركز على المقاول كشخص أهمها نظرية شومبيتر الذي ركز على صفة الابتكار في صنع منتج جديد و تكريس مؤسسة جديدة تقوم على إستغلال الفرص التجارية المربحة لينتج عنها تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة؛ ونظريات تُركز على السلوك المقاولاتي أبرزها نظرية نمو المقاولاتية لماكس فيبر الذي ربطها بالأخلاق والمذهب البروتستاني؛ كذلك نظريات تُركز على البيئة المقاولاتية أهمها نظرية النظام السياسي لنمو المقاولاتية التي تؤكد دور النظام السياسي في خلق مناخ أعمال ملائم وتعزيز القدرة الإبداعية والمقاولاتية، ومنه يتم تحقيق النمو الإقتصادي للبلد .

وقد عملت الدول بداية من الولايات المتحدة الأمريكية - عبر جامعة هارفارد في إدخال المقاولاتية إلى الجامعات - كتخصص يدرس في الاقتصاد ، والعمل على وتعزيز روح وثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة الجامعيين بُغية إعدادهم في المستقبل من أجل إنشاء مؤسسات في ريادة الاعمال وتبني مشاريع مبتكرة وإبداعية،

وبما أنّ المقاولاتية آلية مهمة في دعمها لسياسة التشغيل بالجزائر، إلّا أنّها تتوقف على مدى إهتمام الحُكومة الجزائرية بمجال ريادة الأعمال والمقاولات. وهذا ما تحاول الجامعات الجزائرية الإقتداء به وتعمل

على تعزيز روح وثقافة المقاولاتية لدى الطلبة عن طريق توفير دور للمقاولاتية وحاضنات أعمال تعنى بالطلبة المهتمين بعالم ريادة الأعمال والمقاولات.

وفي نفس المقاربة المفاهيمية تمّ دراسة متغير سياسة التشغيل من منظور المقاولاتية، باعتبارها مدعمة للجانب الاجتماعي وتقوم بالتقليل من هاجس البطالة الذي أصبح يعاني منه أغلب فئات المجتمع حتى أصبح يلمس الشباب خريجي الجامعات، وتوفير دور وحاضنات أعمال تعنى بالطلبة المهتمين بعالم ريادة الأعمال والمقاولات، خاصة وأن وزارة التعليم العالي ركزت خلال هذه السنة بجعل الطلبة المتخرجين يتوجهون من خلال القرار رقم 75 - 12 إلى إعداد مذكرات تخرج ويتحصلون على شهادة جامعية من نوع آخر تتمثل في مشاريع إبتكارية شهادة براءة إختراع لمؤسسات ناشئة، ومنه سيحصل الطلاب الذين خضعوا لهذا القرار إلى علامة مشروع مبتكر من طرف حاضنات الأعمال ويتوجهون مباشرة إلى إستكمال هذا المشروع بعد التخرج ويطبق على أرض الواقع ويكون مدعم من طرف أجهزة الدعم الوصية بذلك.

ولذلك وضعت الدولة الجزائرية منظومة قانونية تشريعية من أجل ترقية سياسة التشغيل بمعية الوزارة الوصية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ومعروف عن الدولة الجزائرية أنّ لها ترسانة قانونية قوية، ولكن يلزمها فقط التنفيذ والتطبيق لتلك القوانين والتشريعات. بالإضافة إلى أنّ هناك نصوص قانونية مُسيّرة للأجهزة المدعمة للمقاولاتية أصحاب المشاريع الخاصة والمؤسسات المصغرة، أهمها النصوص القانونية لوكالات [ANSE ، ANGEM و CNAC، وغيرهم. وقد تمّ إعطاء نظرة شاملة عن الأجهزة العمومية التي تساهم في ترقية سياسة التشغيل عن طريق العمل المأجور وكذلك عن طريق المقاولاتية، مثل وكالة ANEM ، جهاز الإدماج المهني... الخ. وتمّ إبراز أهم برامج سياسة التشغيل المرافقة للإصلاح الإقتصادي في الجزائر، وذلك بداية من برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، إلى غاية البرنامج الأخير الذي سطرته الدولة والمتمثل في سياسة الإنعاش الإقتصادي والاجتماعي بمناطق الظل 2020-2024.

الفصل الثاني:

واقع المقاولاتية وعلاقتها بسياسة التشغيل في الجزائر

الفصل الثاني: واقع المقاولاتية وعلاقتها بسياسة التشغيل في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني:

إنّ دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر مُرتبط إلى حد بعيد بقرارات المسؤولين في تفعيل هذا الميدان داخل البلد والإستثمار فيه عن طريق قطاع المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة لدعم سياسة التشغيل الوطنية واستحداث أكبر قدر ممكن من الوظائف للتقليل من هاجس البطالة ودفع عجلة التنمية الإجتماعية والإقتصادية.

ولهذا ومن أجل إستيفاء موضوع المذكرة، يستلزم علينا التطرق إلى موضوع واقع المقاولاتية وعلاقتها بسياسة التشغيل في الجزائر، والتفصيل في عناصره من خلال التحدث عن تجربة الجزائر في مجال المؤسسات الناشئة، الصغرة الصغيرة والمتوسطة، والقيام بقراءات إحصائية لأرقام هذه المؤسسات ومدى إستحداثها لمناصب شغل. وكذلك عرض أهم أجهزة وهيئات الدعم المرافقة للمقاولاتية والمساندة لسياسة التشغيل في الجزائر.

المبحث الأوّل: تجربة الجزائر في مجال المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

إنّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات الإقتصادية إستيعابًا لليد العاملة، كون هذه المشروعات تعتمد على تقنيات مكثفة للعمل من جهة، والنمط الإجتماعي المُرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء دون الإلتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية، وبهذا يتم القضاء على البطالة وما يتبعها من مشاكل لأنّ العمل يُعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال إدماجه في الحياة الإقتصادية. ويمكن القول أنّ أغلب هذه المؤسسات توفر أكبر قدر ممكن من مجموع الوظائف والعمالة في شتى القطاعات. لذلك تعتبر عامل مهم في دعم سياسة التشغيل الوطنية و المحركة الأساسية للإقتصاد الوطني .

• المطلب الأوّل: التعريف بقطاع المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يلعب قطاع المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا في الإقتصاد الجزائري، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق النمو الإقتصادي والرفاه الإجتماعي من خلال دعمه لسياسة التشغيل، فوضعت الجزائر تشريعات قانونية وتحفيزية تبرز جوهر هذا القطاع، ومن أجل التوضيح

أكثر لماهيته وجب تقديم تعريفات جد مهمة تضع نقاطاً على المعنى الحقيقي لقطاع المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

➤ المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة:

حيث عرف المشرع الجزائري المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بموجب القانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: " كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 شخصاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على الإستقلالية، بحيث لا يمتلك رأس أعمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"¹.

الجدول رقم (19): يوضح تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة حسب القانون رقم 18-01 الصادر

في 12 ديسمبر 2001

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسات مصغرة، أو صغيرة جداً	من 1 إلى 9 أشخاص	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسات صغيرة	من 10 إلى 49 شخص	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسات متوسطة	من 50 إلى 250 شخص	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001، في: <https://dim-msila.dz/?p=73> . (لوحظ يوم 26 مارس 2023، على الساعة 18:16).

إلا أنه و رغم جميع الآليات التي أتى بها هذا القانون و مختلف المراسيم التنفيذية المتعلقة به، و أمام الوضع الراهن التي تمر به الدولة الجزائرية و رغبتها في تحقيق نمو اقتصادي بعيد عن التبعية النفطية،

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 18-01 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد 77، السنة الثامنة والثلاثون، (تاريخ الإصدار: 15 ديسمبر سنة 2001)، ص ص. 5-6، في: <http://journal-officiel-dz.blogspot.com/2012/05/77-15-12-2001.html> ، (لوحظ يوم 26 مارس 2023، على الساعة 18:34).

استوجب مراجعة القانون السابق الذكر و ذلك من اجل إعادة إحياء المؤسسات المتعثرة و خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يجدون أنفسهم أمام حالة فشل و إفلاس نتيجة عدة عراقيل¹.

حيث تم إصدار قانون جديد يتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 يناير سنة 2017 ، المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المادة 5 منه، بأنها: " مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية، حيث تُشغل من 1 إلى 250 شخصًا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، وتستوفي معايير الإستقلالية. ويقصد في مفهوم هذا القانون المصطلحات التالية²:

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، والسنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بأخر نشاط محاسبي مقفل؛

- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل مدة (12) شهرًا؛

- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة³.

فبالمقارنة مع التعريف الوارد في القانون السابق رقم 01-18 يتضح لنا أنه تم تغيير معيار رقم الأعمال السنوي و مجموع الحصيلة السنوية و ذلك بالزيادة عما كان سابقا، و هذا راجع أساسا إلى ضرورة

¹ - ناسيم قاصري، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء القانون الجديد 02 - 17، في: <https://frssiwa.blogspot.com/2017/04/17-02.html#.ZCDPqexKjIU>، (لوحظ يوم 27 مارس 2023، على الساعة 23:45).

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد 02، السنة الرابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 11 يناير سنة 2017)، ص ص. 5- 6، في: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017002.pdf>، (لوحظ يوم 27 مارس 2023، على الساعة 00:00).

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 02، الصفحتين نفسها.

تحيين القيم المالية من جهة و تدهور قيمة الدينار في السوق الوطنية و الدولية من جهة أخرى¹. وهذا ما سيتم توضيحه أكثر من خلال المواد 8، 9 و 10 من القانون نفسه، وفي الجدول الآتي.

عرفت المادة 8 من القانون رقم 02-17 المؤسسة المتوسطة بأنها: " هي مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصًا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمئة (400) مليون دج، إلى 4 ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى 1 مليار دينار جزائري"².

وعرفت المادة 9 من القانون رقم 02-17 المؤسسة الصغيرة بأنها: " مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصًا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري"³.

وعرفت المادة 10 من نفس القانون المؤسسات الصغيرة جدًا بأنها: " مؤسسة تشغل من 1 شخص إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دج، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دج"⁴.

الجدول رقم (20): يوضح التصنيف الجديد للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم 17-

02 الصادر في 10 جانفي 2017

المتوسطة	الصغيرة	الصغيرة جدًا أو المُصَغَّرَة	المعيار
من 50 إلى 250 شخص	من 10 إلى 49 شخص	من 1 إلى 9 أشخاص	عدد العمال
من 400 مليون إلى 4 ملايين دج	لا يتجاوز 400 مليون دج	أقل من 40 مليون دج	رقم الأعمال
من 200 مليون إلى مليار دج	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج	الحصيلة السنوية

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في: <https://cutt.us/3mvL9> ، (لوحظ يوم 27 مارس 2023، على الساعة 23:42).

¹- ناسيم قاصري، مرجع سابق الذكر، (تاريخ الإطلاع: يوم 27 مارس 2023، على الساعة 00:45).

²- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق الذكر، عدد 02، ص. 6.

³- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 02، الصفحة نفسها.

⁴- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وبالرغم من تعدد التعريفات المحددة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، إلا أنها تتقارب كلما اُشتمل المفهوم على حزمة من المعايير والتي من أهمها:

- عدد العمالة في المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:

- رقم أعمال المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، أي حجم رأس المال المُستثمر؛

- مجموع الحصيلة السنوية لميزانية المؤسسة المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

وانطلاقاً مما سبق من تعريفات، يُمكن تقديم تعريف إجرائي للمؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة على أنّها: مشروعات مصغرة، صغيرة ومتوسطة في كل أنواع القطاعات لأشخاص مقاولين رائدي أعمال، يبلغ عدد عمالها من 1 – 250 عاملاً، تلعب دوراً هاماً في الجانب الإقتصادي والإجتماعي للدولة من خلال دعمها لسياسة التشغيل وتوفير مناصب شغل دائمة أكثر منها مؤقتة، والرفع والتنوع في الإقتصاد الوطني، ويمكن لها أن توسع نشاطها في حالة تحقيقها لأرباح قيّمة فوق مستواها المطلوب إلى مؤسسة صغيرة، ويمكن لهذه الأخير كذلك التوسع في حالة إكتسابها لأرباح فوق أرباحها العادية إلى مؤسسات متوسطة.

❖ **المؤسسات الناشئة Startup:** يوجد عدة تعريفات لهذا المفهوم، أهمها ما يلي:

تعود أولى استخدامات مصطلح "المؤسسات الناشئة" إلى عام 1976 في مقال بعنوان « The Unfashionable Business of Investing In Startup Data Processing Field » نشر في مجلة « Forbes » الأمريكية التي تهتم بإحصاء أرصدة أغنياء العالم وثرواتهم وتتبع المسار المالي والإقتصادي للمؤسسات العالمية، ليعاد استخدامه في عام 1977 في مقال بعنوان « An Incubator for Startup companies, especially in the fast growth, high technology Field » في مجلة « Business Week » الأمريكية التي تختص بتغطية الأخبار المالية والإقتصادية التي تخص عالم الأعمال بشكل عام. بعدها بحوالي سنتين تقريباً عاد المصطلح إلى الظهور ثم قبل David Birch في مقال له بعنوان « The Job Generation Process » يُشير فيه إلى أهمية المشاريع الصغيرة في خلق وتوليد مناصب عمل جديدة في خضم التغييرات التي مست

هيكل الصناعة الأمريكية في تلك الفترة، والتي أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتزايد التيارات المنادية بضرورة توجيه الإقتصاد الأمريكي نحو الإهتمام بالمؤسسات والمشاريع الصغيرة¹.

فالمؤسسات الناشئة هي " مؤسسة ذات إمكانات نمو كبيرة، تعمل على تقديم إبتكارات في حالة من عدم اليقين الشديد تستهدف من خلالها إشباع حاجات أعداد كبيرة من المتعاملين، أو تخلق عن طريقها حاجات جديدة تستطيع من خلالها تدمير السوق السائد وأخذ الريادة فيه"².

وتُعرف المؤسسة الناشئة Startup إنطلاقاً من القاموس الإنجليزي لهذا المصطلح على أنها: "مشروع صغير بدأ للتو وكلمة Start-up تتكون من جزئين "Start" وهو ما يُشير إلى فكرة الإنطلاق، و"up" وهو ما يُشير لفكرة النمو القوي، لذا هناك من يعرفها بأنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنّها تتميز بارتفاع عدم التأكد، ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنبها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها"³.

ويعتبر موضوع المؤسسات الناشئة في الجزائر من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخراً، إلا أنّ الجزائر عرفت تأخرًا في إطلاق هذا النوع من المؤسسات خاصة في ظل التأخر التكنولوجي المسجل في عدة قطاعات وغياب ثقافة الابتكار وخلق المؤسسات ناهيك عن ضعف الانفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وفي سنة 2022، ظهر مشروع القرار 12-75 الذي ألزم على أن تكون الشهادة الجامعية عبارة عن مشروع لمؤسسات ناشئة الذي عرفها بأنّها براءة إختراع. ويحصل الطالب صاحب فكرة مؤسسة ناشئة على وسم "لابل مشروع مبتكر".

¹ نوي محمد الأمين، دهان محمد، نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة، Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، م. 14، ع. 3، (ديسمبر 2020)، ص. 3. في: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/211/14/3/140325>، (لوحظ يوم 28 مارس 2023، على الساعة 09:14).

² نوي محمد الأمين، دهان محمد، المرجع نفسه، ص. 9.

³ مولود قنوش، محمد هاني، عمرو هاني، "عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة"، في كتاب جماعي بمقالات، إعداد وتنسيق محمد هاني، المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، (جامعة العقيد أكلي محند أولحاح - البويرة - الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي - حالة منطقة البويرة)، ص. 52.

وقد تم إصدار المرسوم التنفيذي الجزائري رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات "الشركات الناشئة" و "المشاريع المبتكرة" و "الحاضنات" وتحديد مهامها وتكوينها وعملها؛ والذي عرف المؤسسات الناشئة في المادة 11 منه بأنها: "تعتبر المؤسسة الناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير الأتية:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (8) سنوات؛

- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛

- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛

- أن يكون رأس مال الشركة مملوًا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛

- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛

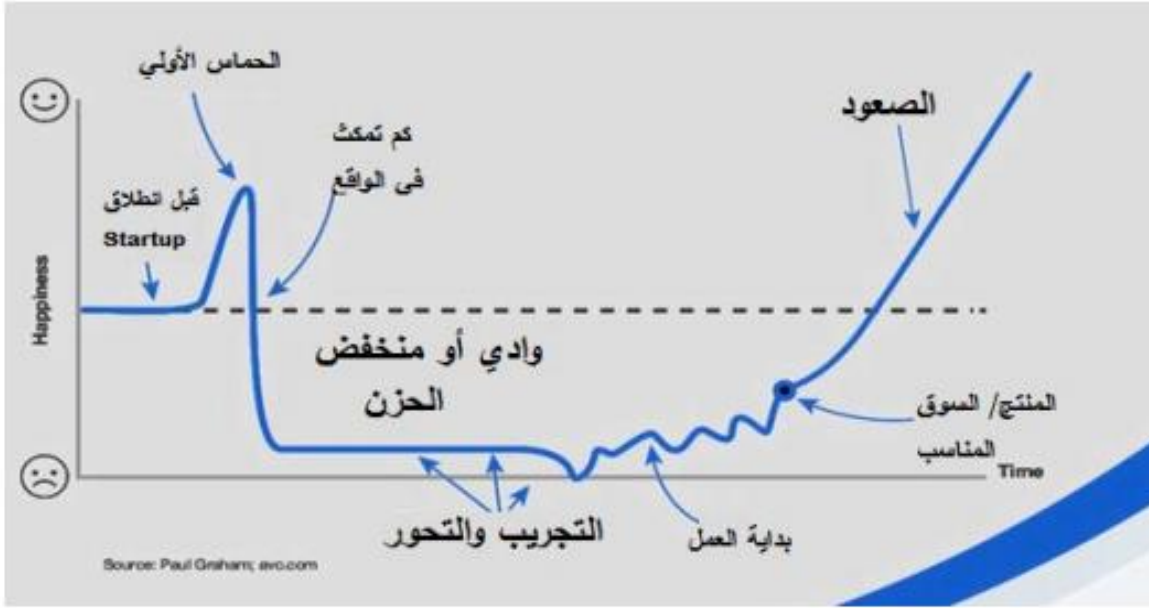
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عاملاً¹.

هناك العديد من المميزات التي تتحلَّى بها المؤسسات الناشئة، ولكن بالمقابل هناك العديد من العقبات والتذبذبات التي تمر بها في دورة حياتها الخاصة المليئة بالأخطار والشدائد قبل أن تصبح مؤسسة ناشئة مرموقة، ولذلك يعرض المفكر Paul Graham منحى توضيحي لدورة حياة المؤسسات الناشئة المصمم من قبله على النحو الآتي²:

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، عدد 55، السنة السابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 21 سبتمبر 2020)، ص ص. 10-11، في: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2020/A2020055.pdf>، (تاريخ الإطلاع: يوم 28 مارس 2023، على الساعة 12:46).

² - بوالشعور شريفة، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الإقتصادية، م.4، ع.2، (ماي 2018)، ص.421.

الشكل رقم (15): يوضح دورة حياة المؤسسات الناشئة المصمم من قبل Paul Graham



المصدر: بوالشعور شريفة، "دور حاضرات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الإقتصادية، م.4، ع.2، (ماي 2018)، ص.421.

وانطلاقاً مما سبق من تعريفات، يُمكن تقديم تعريف إجرائي للمؤسسات الناشئة على أنّها: مؤسسات جديدة في مرحلتها الأولى من النشوء، يعتمد نموذج مشاريعها على أفكار إبتكارية جديدة تقدم قيمة مضافة داخل المجتمع من خلال تقديمها لمنتجات أو خدمات أو أي فكرة جديدة متميزة يتم إطلاقها في السوق، تستثمر بشكل كبير في الإبتكارات التكنولوجية الحديثة. ذات نمو سريع وقوي، وتنشط في بيئة مرنة تتسم بالليّقين، وتجبر رائدها أن يغامر ويخاطر وذلك من أجل مواصلة نشاط مؤسسته ولتحقيق أرباح قيمة تساهم في إزدهارها، محدد نشاطها بثمانى (08) سنوات، وعندما تكبر قيمتها السوقية لن تبقى بتسمية "مؤسسة ناشئة" بل ستصبح بتسمية جديدة وهي "يونيكرون" حيثُ تبلغ قيمة هذه الأخيرة مليار دولار. التي تساهم بدورها في تحقيق الرفاه الإقتصادي ودعم سياسة التشغيل في البلد من خلال فتح فرص شغل (250 عاملا في المؤسسة الناشئة) والتقليل من حدة البطالة في المجتمع.

ومن خلال ما تقدم من تعريفات، يُمكن إبراز الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وهذا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (21): يوضح الفرق بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

المؤسسات المصغرة Micro- entreprise	المؤسسات الناشئة Start-up
يعتمد نموذج أعمالها على منتجات وخدمات إبتكارية إبداعية	يعتمد نموذج مخطط أعمالها على منتجات وخدمات إبتكارية إبداعية
مؤسسات تقليدية لا تقدم أي قيمة مضافة جديدة للمجتمع، بل تمّ إستحداث مثل تلك الأنشطة من قبل.	مؤسسات مُستحدثة جديدة ناشئة تقدم قيمة مضافة للمجتمع.
درجة المخاطرة فيها ضئيلة جدًا، أو منعدمة.	درجة المخاطرة فيها كبيرة جدًا
نمو بشكل تدريجي.	سريعة النمو
تحقق أرباح لا بأس بها معتدلة تقريبًا في زمن محدود يكون طويل بعض الشيء.	تحقق أرباح كبيرة في زمن قصير جدًا
لديها سيرورة حياة طويلة	لا يتجاوز عمرها 8 سنوات، وهناك احتمال صغير جدًا بمواصلة سيرورة حياتها.
تتشغل من 1-9 عمال، رقم أعمالها أقل من 40 مليون دج، وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 20 مليون دج	لا يوجد معيار محدد لعدد عمالها، ولا إلى رقم أعمالها ولا حتى ميزانيتها السنوية المضبوطة.
غير ملزمة بأن يكون عمالها ذو خبرة وكفاءة في تخصص العمل.	لا تحتاج إلى نسبة يد عاملة كبيرة، لكنها تحتاج إلى العمالة الماهرة الخبيرة في التخصص

المصدر: من إعداد الطالبة

❖ تصنيف المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة:

توجد مجموعة من التصنيفات لهذه المؤسسات، ولتسهيل دراستها، تحليل نشاطها وتحديد استراتيجيتها قام الباحثون بتحديد العديد من الأنواع والتصنيفات لها؛ سواء ارتبط ذلك بحجمها، فروع نشاطها، أشكالها القانونية أو حتى قطاعاتها الإقتصادية الخاصة بها. ويحتاج كل تصنيف إلى مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها تحديد كل نوع من الأنواع، والتي نجد صعوبة كبيرة في ضبطها. ويحتاج كل تصنيف إلى مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها تحديد كل نوع من هذه الأنواع¹.

○ حسب النشاط الذي تزاوله: تُصنّف حسب هذا النشاط إلى ثلاث أنشطة²:

- النشاطات الأولى: ويُقصدُ بها تلك الأنشطة التي تُزاوِل أعمالها في قطاع الزراعة والإنتاج الحيواني.

¹ - عادل بومجان، محاضرة بعنوان تصنيف المؤسسات، مقياس إقتصاد المؤسسة، المحاضرة الرابعة، في: <http://elearning.univ->

biskra.dz/moodle2019/course/view.php?id=896، (لوحظ يوم 05 أبريل 2023، على الساعة 11:04).

² - بوعافية بوبكر، مرجع سابق الذكر، ص. 43.

- النشاطات التحويلية: وهي تلك الأنشطة التي تعمل على تحويل المواد الأولية إلى منتوجات و سلع قابلة للإستهلاك سواء بصفة نهائية أو كسلع نصف مصنعة تستخدم لإنتاج مواد أخرى، أي أنها تصبح ذات قيمة مضافة.

- النشاطات الخدمائية: ويُقصد بها تلك الأنشطة التي لا تدخل في أي من النشاطين السابقين، وهي تستهدف تقديم خدمات للغير من أفراد ومؤسسات كخدمات النقل، التكوين، التعليم والخدمات المالية.

○ حسب النشاط الإقتصادي: يمكن تصنيف المؤسسات حسب المعيار الإقتصادي إلى¹:

- المؤسسات الصناعية: تعمل مؤسساته على تحويل الموارد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للإستعمال أو الإستهلاك النهائي، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتوجات غذائية وزراعية مختلفة، والصناعات الإستخراجية، ومؤسسات صناعة التجهيزات ووسائل الإنتاج المختلفة، وكذا الصناعات الإستهلاكية بشكل عام.

- المؤسسات الفلاحية: هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو إستصلاحها، حيث تقوم بتقديم ثلاثة أنواع من الإنتاج: النباتي، الحيواني والسمكي.

- المؤسسات التجارية: وهي المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري، حيثُ تعمل على شراء البضائع وإعادة بيعها دون إدخال أي تعديل عليها.

- المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاط المالي الذي ينحصر أساسًا في تمويل المؤسسات الإقتصادية كالبنوك التجارية وبنوك الأعمال وشركات التأمين.

- مؤسسات الخدمات: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل، البريد والمواصلات وغيرها.

¹ - المكتبة الجامعية، معايير تصنيف المؤسسة، في: https://ma9al-365.blogspot.com/2021/09/blog-post_11.html ، (تاريخ

الإطلاع: 05 أفريل 2023، على الساعة 12:22).

○ حسب الشكل القانوني للمؤسسة: تصنف المؤسسات على هذا الأساس إلى شركات الأفراد وشركات الأموال وصنف ثالث مزيج بينهما يدعى شركات المساهمة ذات المسؤولية الوحيدة¹:

- شركات الأفراد: ويضم هذا الصنف ما يلي:

منشآت فردية: تعود الملكية بالنسبة لهذا الصنف إلى فرد واحد يعد المسير والمالك في آن واحد ويتحمل المسؤولية لوحده في حالة الخسارة أو الإفلاس.

شركة الأشخاص: تعد امتدادًا للمنشآت الفردية غير أنها تجمع بين شخصين إلى عشرين شخصًا يشتركون في الربح والخسارة، ويضم هذا الصنف من الشركات ما يلي:

* **شركات التضامن:** هي نوع من شركات الأشخاص تضم شريكين أو أكثر، حيث أنها تسمى بأسمائهم غير أن حصة الشريك فيها غير قابلة للانتقال للغير حتى للورثة.

* **شركات التوصية البسيطة:** عرفها المشرع المصري على أنها الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسؤولين ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين، وتتكون شركة التوصية من نوعين من الشركاء شركاء متضامنين وشركاء موصين.

* **شركة المحاصة:** هي شركة تنعقد بين شخصين أو أكثر لاقتسام الأرباح و الخسائر الناشئة عن عمل تجاري واحد أو أكثر يقوم به أحد الشركاء باسمه الخاص، وهي شركات تزول بزوال العمل التجاري المزمع القيام به.

- شركات الأموال: ويضم هذا الصنف:

- **شركة المساهمة:** عرفها المادة 292 من القانون التجاري على أنها: "الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى حصص وهي مكونة من شركاء يتحملون الخسارة حسب نسب حصصهم.

- **شركة التوصية بالأسهم:** هي إحدى شركات الأموال وهي تُشبه شركة المساهمة من ناحية تكوين رأس المال الذي تقسمه إلى أسهم قابلة للتداول لكنها تختلف عنها من حيث أنها تتكوّن من نوعين من الشركاء شركاء متضامنين وشركاء موصين.

الشركة ذات الطبيعة المختلطة: يضم هذا الصنف نوع واحد يُدعى:

¹ - بوعافية بوبكر، مرجع سابق الذكر، ص ص. 43-44-45.

- شركة ذات مسؤولية محدودة: هي شركة تجارية تتكوّن من عدد من الشركاء لا يزيدون عن 20 شريكًا لا يتحملون الخسائر إلاّ في حدود ما قدموه من حصص، ويجب ألاّ يقل رأس مالها عن 100.000 دج، وينقسم إلى حصص ذات قيمة إسمية تقدر بـ 1000 دج على الأقل، كما أنها لا تستطيع إصدار الأسهم.

حسب ملكية رأس المال: تصنف إلى ¹:

- مؤسسات خاصة: وهي التي تؤول ملكيتها إلى شخص واحد أو عدة أشخاص، كالمؤسسات الفردية أو شركات الأشخاص، كما أن كل نوع من هذه المؤسسات يحكمه نمط قانوني معين يحدد طرق وإجراءات تسييرها.

- مؤسسات عامة: وهي المؤسسات التي يعود رأس مالها للقطاع العام، فهي تعتبر مؤسسات الدولة بالتأميم أو الإنشاء، ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، وهي بدورها تنقسم لمؤسسات تابعة للوزارات وأخرى تابعة للجماعات المحلية.

- مؤسسات مختلطة: هي تلك المؤسسات التي تكون ملكيتها مشتركة بين الدولة والأفراد، لكن تنظيمها يخضع لعدة ضوابط وتشريعات وأحكام خاصة.

○ حسب حجم المؤسسة: تصنف إلى مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة (تمّ ذكرها سابقًا)،

ومؤسسات كبيرة يكون عدد عمالها أكثر من 250 عامل ورقم أعمالها يفوق 2 مليار دج، ومجموع ميزانيتها السنوية أكثر من 500 مليون دج ².

¹ محاضرة بعنوان مدخل عام حول ماهية المؤسسات، في: <https://elearning.univ->

msila.dz/moodle/pluginfile.php/176389/mod_resource/content/1/co/module_4-2_15.html، (لوحظ يوم 05 أفريل

2023، على الساعة 13:14).

² - المرجع نفسه، (تاريخ الإطلاع: يوم 05 أفريل 2023، على الساعة 13:36).

- المطلب الثاني: قراءة إحصائية في أرقام المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومناصب الشغل المُستحدثة بها

عرف قطاع المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة نموًا كبيرًا منذ صدُور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيثُ عكس هذا القانون الإهتمام الواسع الذي توليه الدولة بهذا القطاع باعتباره المحرك الأساسي للإقتصاد، وللإشارة يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من:

○ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة: وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية.

○ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: وهي المؤسسات التابعة للقطاع العام.

ويستحوذ قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة على إهتمام كبير من قبل الدولة الجزائرية -مثلها مثل باقي إهتمامات الدول الأخرى- وتسعى إلى رفع مكانته وترقيته باعتباره أهم القطاعات القادرة على خلق الإستثمارات وتوفير مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الإقتصادي وتنوع إنتاجه وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلد. حيثُ أنه يلعب دور جد فعال في الإنتاج بتقديم قيمة مضافة للإقتصاد الوطني ودعم سياسة التشغيل من خلال خلق فرص عمل والقضاء على البطالة.

وقد عرفت هذه المؤسسات تطورًا لم تشهده من قبل في الجزائر سواءً من حيث عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة والذي حسب حجمها وتصنيفها، أو من جانب إستحداث وتوفير مناصب شغل الذي يرتبط بنسبة كبيرة حسب استثمارها في نوع قطاع النشاط. وكذلك عرفت هذه المؤسسات إنتشارًا جغرافيًا في كل مناطق الجزائر شمال، هضاب وجنوب، كما أنّ هناك العديد من أجهزة الدعم التي ساهمت في منح قروض ومبالغ إستثمارية لمساعدة هذه المؤسسات في مواصلة نشاطها وبخلق مناصب توظيف وتعداد العمالة في تلك المؤسسات التي تساهم في الرفع من الإقتصاد الوطني، وهذا ما سنحاول طرحه في هذا المطلب والتطرق إليه بإحصائيات مهمة حول هذا الموضوع.

1) أرقام عامة حول المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد سجلت الجزائر أرقامًا حول حركية وسرعة تعداد وتطوير المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في توظيف اليد العاملة، حيث قدمت وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني حصيلة حول تعداد المؤسسات الناشطة التي مازالت تنشط بأعمالها وإنتاجاتها، إلا أن هناك العديد من المؤسسات لظروف ولأسباب معينة تعثرت وانهارت عن العمل وفقدت حياتها، وكان لها انعكاسات سلبية كبيرة على جميع الميادين ذات الصلة بها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (22): يوضح أرقام حول أهم معطيات المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة [2015 – 2021]

السنوات	عدد المؤسسات	التوظيف	المؤسسات المنشأة (النشطة)	المؤسسات المتعثرة (المغلقة) الخاصة
30 جوان 2015	896811	2238233	43887	2362
30 جوان 2016	1014075	2487914	84214	12650
30 جوان 2017	1060289	2601958	4166	9941
30 جوان 2018	1093170	2690246	31884	21139
30 جوان 2019	1171945	2818736	31194	8195
30 جوان 2020	1209491	2920769	15720	4059
30 جوان 2021	1267220	3083503	33758	7103
31 ديسمبر 2021	1286365	3134968	57129	12675
المجموع	8999366	21976327	301952	78124

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°27 , 2015, P.07.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29 , 2016, P.08.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.07.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.06.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.06.

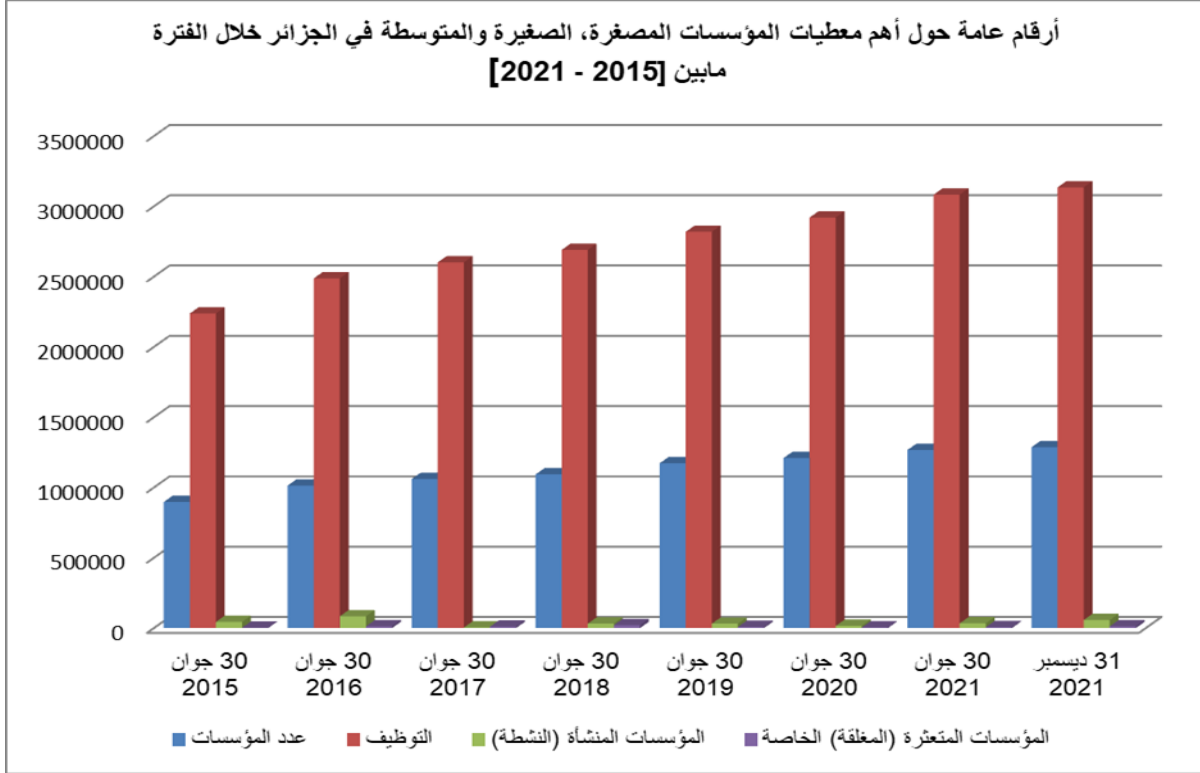
Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.07.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P. 06 .

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°40, 2022, P.06.

الشكل رقم (16): يوضح أرقام حول أهم معطيات المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة

ماي بين 2015-2021



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

إنطلاقاً مما قدمه الجدول والشكل البياني الذي يليه من معطيات وأرقام حول أهم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة سواءً من حيث التعداد، التوظيف، النشطة أو المتعثرة، حيث نلاحظ أنّ عدد المؤسسات خلال فترة الدراسة المطلوبة ما بين [2015 – 2021] في تزايد وارتفاع تدريجي مستمر، حيث بلغ عدد المؤسسات في سنة 2015 ما يقارب 896811 مؤسسة، وفي عام نهاية سنة 2021 قدر عدد المؤسسات بـ 1,286,365، وهذا ما يثبت أنّ الدولة الجزائرية تسعى جاهدة لدعم هذا القطاع الثري الذي يعود بالإيجاب على الجانب الإقتصادي والإجتماعي للدولة، ومنه سجل إجمالي تعداد المؤسسات ما بين 2015 و 2021 ما يقدر بـ 899,936,6 مؤسسة بكل تصنيفاتها. وبالمقابل لقد ساهم تعداد هذه المؤسسات في فتح فرض شغل وتوفير وظائف مستحدثة، وبطبيعة الحال كلما زاد تعداد المؤسسات كلما زادت نسبة توظيف العمالة أكثر فأكثر، حيث بلغ تعداد التوظيف في سنة

2015 ب: 2238233 ليرتفع هذا العدد مع مرور السنوات حتى سجلت الجزائر في خضم هذا القطاع في سنة 2021 ما يقدر ب 3134968، ليصبح العدد الإجمالي للوظائف المستحدثة خلال الفترة من 2015 إلى غاية 2021 هو 21976327 منصب شغل، وهذا ما يُثبت حقًا مساهمة هذه المؤسسات ضمن حقل المقاولاتية في مساندة سياسة التشغيل ومواجهة ظاهرة البطالة. وقد قدرت المؤسسات النشطة المنشأة في سنة 2015 ب 43887 مؤسسة عاملة، وقد إزداد تعدادها وتطورها حتى وصلت في سنة 2021 إلى 57129، ومنه وصل إجمالي تعداد المؤسسات النشطة في الجزائر خلال 2015-2021 إلى 301952 مؤسسة. إلا أنه وبالرغم من أن هناك مؤسسات إنتاجية، لقيت بعضها الأخرى حذفها لعدة ظروف ولعدة أسباب مختلفة تعكس الصعوبة التي تتلقاها هذه المؤسسات للإستمرار في النشاط لسبب أو لآخر. حيث تمّ رصد 2362 مؤسسة متعثرة في سنة 2015، ليرتفع عدد المؤسسات التي أغلقت أبوابها وسرحت عملها إلى 12675، ليصل إجمالي المؤسسات 2015-2021 إلى 78124، ويمكن إرجاع سبب ارتفاع عدد المؤسسات المتعثرة خلال تلك الفترة إلى ما كانت تعيشه الجزائر من أزمة سياسية وأزمة فيروسية خطيرة.

(2) تعداد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر:

بالرغم من أنّ الدولة الجزائرية تدعم قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه قد إختلقت أرقامه بين القطاع العام والخاص سواءً من حيث التعداد أو من جانب قطاع النشاط الذي تنشط فيه، حيث أنه يوجد مفارقة كبيرة جدًا بينهما، ويمكن تبرير التديني الكبير لتعداد المؤسسات العامة إلى غياب الرقابة والمتابعة لهذه المؤسسات وغياب الجهاز الإداري السليم لها، وهذا ما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): يوضح تعداد المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر

[2021 – 2015]

المجموع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		طبيعة المؤسسات السنوات
	النسبة %	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المؤسسات	
896811	%0.06	532	%99.94	896279	نهاية س1 من 2015
1014075	%0.04	438	%100	1013637	نهاية س1 من 2016
1060289	%0.02	264	%100	1060025	نهاية س1 من 2017
1093170	%0.02	262	%42.51	1092908	نهاية س1 من 2018
1171945	%0.02	244	%99.98	1171701	نهاية س1 من 2019
1209491	%0.02	239	%99.98	1209252	نهاية س1 من 2020
1267220	0.02	225	99.98	1266995	نهاية س1 من 2021

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°27 , 2015, P.08.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29 , 2016, P.09.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.08.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.07.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.07.

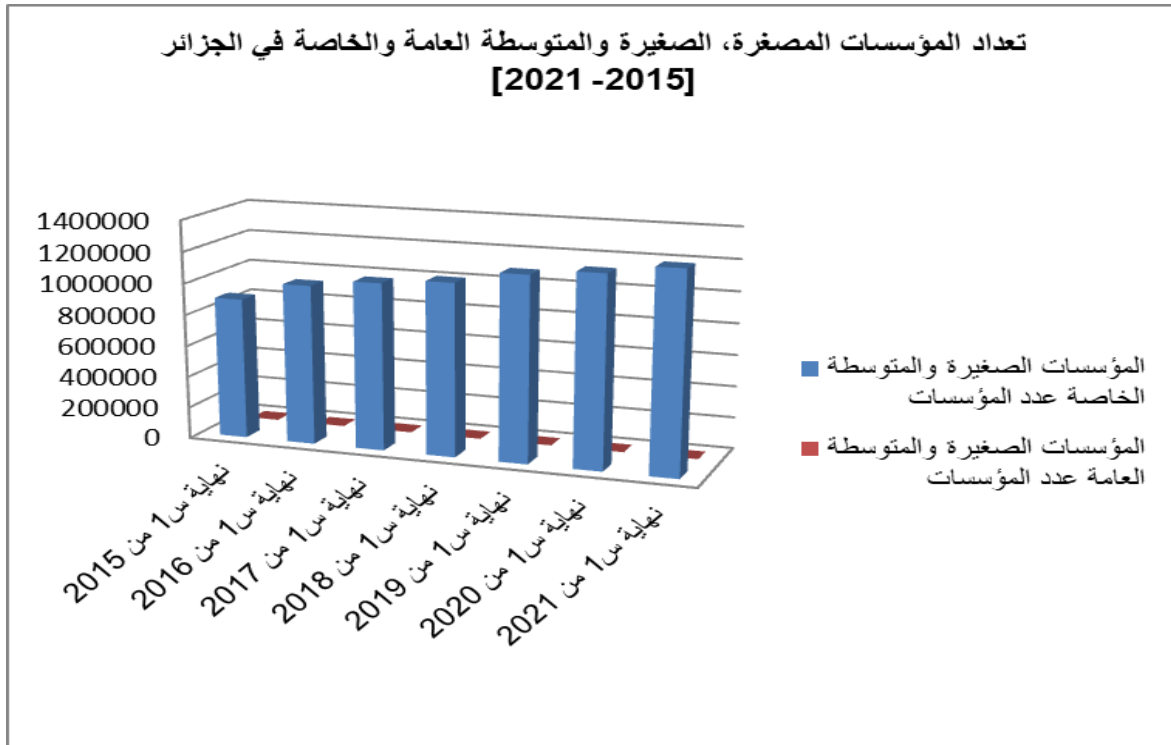
Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.08.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P.07

حسب الجدول أعلاه، هناك مقارنة واختلاف جد ملحوظ ما بين القطاع العام و القطاع الخاص، حيث نجد مفارقة كبيرة ما بين القطاعين فيما يخص إنشاء المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة، إذ قُدِّر العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة ما بين 2015 و 2021 ب

7710797 في حين بلغ مجموع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام في الفترة 2015-2021 حوالي 240965 ، كما نلاحظ أنّ تعداد المؤسسات في القطاع الخاص في تزايد وارتفاع مستمر طول فترة الدراسة 2015-2021، على عكس مؤسسات القطاع العام التي تعيش حالة من التذبذب وعدم الإستقرار و الهبوط التدريجي في حصيلة تعداد مؤسساتها. ويُمكن تبرير هذا الإختلاف الواضح بين القطاعين العام والخاص بأنه دليل على هيمنة القطاع الخاص أكثر من القطاع العام في الجزائر في ميدان المقاولاتية، بعدما أن كان مهمشاً في سنوات السبعينات والثمانينات، والفضل في ذلك يعود إلى أجهزة الدعم والمرافقة التي لعبت دوراً كبيراً في تشجيع الأفراد على الإستثمار وإبراز قدراتهم في هذا المجال، بالإضافة إلى ما عاشته الجزائر خلال الأزمة النفطية حتّم عليها الولوج نحو إقتصاد السوق والقطاع الخاص والإستثمار في النشاطات بفتح مؤسسات خاصة ممولّة من طرف أجهزة الدعم واستحداث قوانين جديدة تسهل عملية ريادة الأعمال والمقاولاتية. و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (17): تعداد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة في الجزائر 2015-2021



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

3) تطور عدد العمالة في المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

لقد عانت الجزائر ولا زالت تعاني من البطالة الخانقة التي مسّت كل فئات المجتمع، وأصبحت البطالة حاليًا تمس فئة أخرى وهي فئة خريجي الجامعات الذين أصبحوا رغم كفاءتهم ومهاراتهم العلمية والعملية لا يجدون منصب شغل. و يمكن إرجاع سبب هذه المشاكل الإجتماعية إلى عدم موازنة الدولة بين مخرجات الجامعة ومخرجات التكوين المهني، و سوق العمل وكذلك عدم قدرة الدولة بما يكفي لتوفير مناصب شغل لكل هؤلاء البطالين من كل الفئات.

ومن حلول الجزائر للتقليل من ظاهرة البطالة المؤرقة، قامت بتشجيع كل الفئات (ماعداء فئة الكهول والشيخوخة) نحو المقاولاتية وريادة الأعمال بفتح مؤسسات خاصة بهم وتوفير مناصب شغل لهم ولغيرهم، وبذلك تساهم في دعم سياسة التشغيل وامتصاص البطالة، كما يبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (24): يوضح تعداد اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة [2015 - 2021]

المناجم والمعادن		البناء، الأشغال العمومية والري		الزراعة		الخدمات		الصناعة		قطاع النشاط	السنوات
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد		
2.69%	1244	14.10%	6510	17.17%	7926	26.81%	12377	39.22%	18108	2015	
1%	363	10%	3443	18%	6268	26%	9269	46%	16355	2016	
1.48%	351	14.37%	3403	14.38%	3405	29.93%	7086	39.84%	9434	2017	
0.95%	210	16.93%	3738	13.70%	3025	33.37%	7366	35.04%	7734	2018	
1.76%	368	11.24%	2355	17.05%	3572	33.35%	6988	36.61%	7672	2019	
1.54%	332	13.93%	3000	18.14%	3907	32.05%	6902	34.34%	7396	2020	
1.68%	336	10.18%	2038	18.31%	3665	31.40%	6286	38.42%	7691	2021	
3204		24487		31768		56274		74390		المجموع	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°27 , 2015, P.10.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29 , 2016, P.12.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.11.

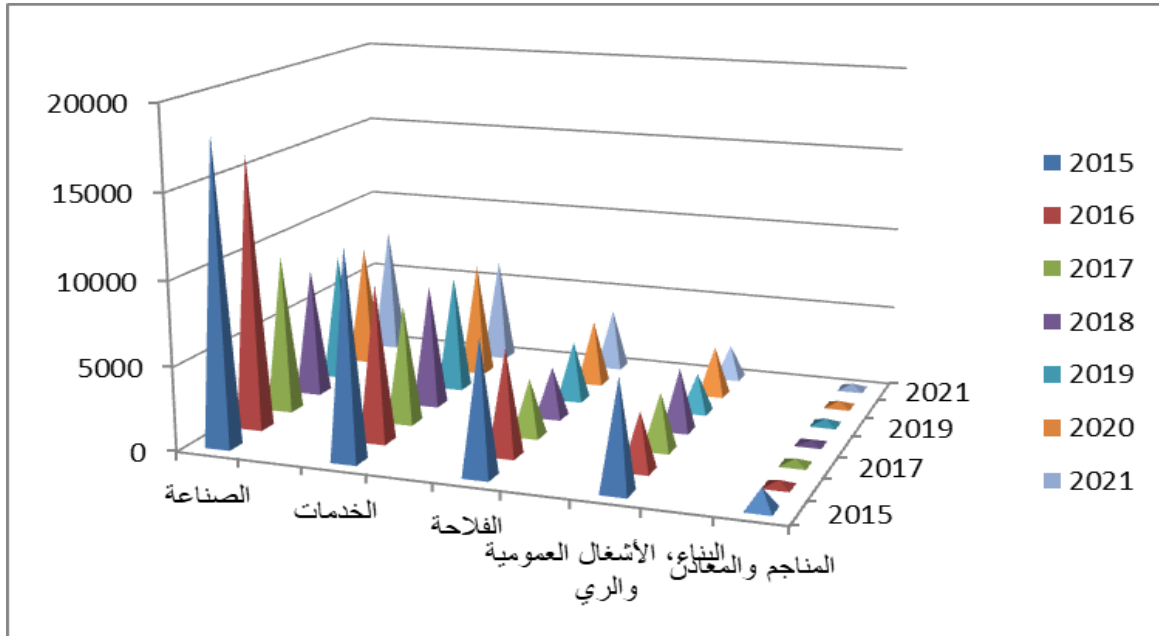
Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.10.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.10.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.11.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P.10.

الشكل رقم (18): يوضح تعداد اليد العاملة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة [2015 - 2021]



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مُعطيات الجدول أعلاه

إنطلاقاً من مُعطيات الجدول والشكل أعلاه، اللذان يوضحان إجمالي اليد العاملة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة [2015 - 2021]، المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تنشط في جميع قطاعات النشاط الإقتصادي، ولكن بنسب متفاوتة، حيثُ نلاحظ أنّ نسبة اليد العاملة في قطاع نشاط الصناعة تحظى بحصة الأسد "الحصة الأكبر" عن باقي القطاعات الأخرى حيثُ بلغ عدد العمالة في سنة 2015 بقطاع الصناعة نحو 18108 عامل أي بنسبة 39.22%، حيثُ سجلت سنة 2016 أكبر نسبة في تعداد اليد العاملة 46%، وقد بقيت تعداد ونسب اليد العاملة ثابتة تقريباً تتراوح ما بين 34% و46% وهذه النسبة جد معتبرة في مساندة سياسة التشغيل في قطاع نشاط الصناعة وقد بلغ تعداد اليد العاملة في الفترة ما بين 2015 و2021 بقطاع الصناعة نحو 74390. ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات من حيث الأهمية وتعداد اليد العاملة فيه، حيثُ بلغت أكبر نسبة توظيف خلال الفترة المحددة في سنة 2018 بنسبة تقدر ب 33.37% أي بتعداد 7366 موظف، وقد بلغ إجمالي اليد العاملة في الفترة ما بين 2015 و2021 نحو 56274 وظيفة مُستحدثة ضمن قطاع الخدمات. ثم احتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة حيثُ سجل

أكبر نسبة في سنة 2021 ب 18.36% أي بتعداد يبلغ 3665. وقد بلغ إجمالي اليد العاملة ما بين سنة 2015 و 2021 ب 31768 منصب شغل. ونال قطاع البناء، الأشغال العمومية والري المرتبة ما قبل الأخيرة في تعداد التوظيف، حيث بلغت أكبر نسبة عمالة في سنة 2018 ب 16.93%، أي بتعداد 3738 وظيفة مُستحدثة، وقد بلغ إجمالي تعداد العمالة خلال الفترة المحددة بنحو 24527 وظيفة عمل. ليكون قطاع المناجم والمعادن القطاع الأدنى من حيث توفير يد العاملة ومن حيث تعداد المؤسسات كذلك، وهذا نظرًا لخصوصيات هذا القطاع وصعوبته، حيث بلغت أكبر نسبة يد عاملة حسبه في سنة 2015 بنسبة 2.69% أي بتعداد قدر ب 1244 منصب شغل ضمن هذا القطاع. وبذلك سجلت مجموع توظيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن قطاع المناجم والمعادن خلال الفترة ما بين 2015 و 2021 ب 3536 منصب عمل. ويمكن تبرير سبب تراجع بعض قطاعات النشاط في سنة 2020 مثل الفلاحة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية إلى ما عاشته من أزمة فيروس وباء كورونا، حيثُ أمر رئيس الجمهورية في مارس 2020 بغلق جميع المصانع والمؤسسات، وغيرها، وهذا ما انعكس سلبيًا على المؤسسات والجانب النفسي للعمال.

4) تطور عدد العمالة في المؤسسات حسب الحجم "مصغرة، صغيرة ومتوسطة":

ولقد ارتبط تعداد عمالة المؤسسات حسب حجمها وتصنيفها فمنها المؤسسات المصغرة التي توظف 1 إلى 9 عمال، والمؤسسات الصغيرة التي من توظف 10 إلى 49 عامل بالإضافة إلى المؤسسات متوسطة الحجم التي توظف من 50 إلى 250 عامل، وهذا ما يحاول الجدول التالي شرحه ضمن مجموع قطاع النشاط لتلك المؤسسات حسب حجمها:

الجدول رقم (25): يوضح تعداد العمالة وعدد المؤسسات ضمن حجمها "مصغرة، صغيرة ومتوسطة" حسب قطاع النشاط خلال الفترة [2015 – 2021]

المجموع		المؤسسة المتوسطة 50 إلى 250 عامل		المؤسسة الصغيرة من 10 إلى 49 عامل		المؤسسة المصغرة أو الصغيرة جدًا من 1 إلى 9 عمال		المؤسسات حسب الحجم	السنوات
إجمالي تعداد اليد العاملة	إجمالي تعداد المؤسسات	عدد اليد العاملة	عدد المؤسسات	عدد اليد العاملة	عدد المؤسسات	عدد اليد العاملة	عدد المؤسسات		
41769	532	41121	321	488	170	160	41	2015	
35698	438	30821	233	4721	166	156	39	2016	
23679	264	21093	159	2518	91	68	14	2017	
21893	262	19248	147	2537	93	108	22	2018	
20955	244	18527	137	2324	86	104	21	2019	
21537	239	19569	145	1875	72	93	22	2020	
20016	225	17928	135	2003	72	85	18	2021	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°27 , 2015, P.10.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29 , 2016, P.12.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.11.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.10.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.10.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.11.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P.10.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ المؤسسات المصغرة التي توظف حسب القانون رقم 01-18 لسنة 2001، عدد العمال من 1 إلى 9 عمال، حيثُ بلغ تعدادها حسب مجموع قطاع النشاط المتكون من " صناعة، خدمات، فلاحية، بناء وأشغال عمومية، المناجم والمعادن" في سنة 2015 ب 41 مؤسسة وفي المقابل سجلت حوالي 160 يد عاملة موظفة في هذه المؤسسات، وتعتبر هذه السنة الأخيرة الأكبر عددًا وتوظيفًا عن باقي السنوات الأخرى. وأدنى تعداد سُجِّل في سنة 2017 ب 14 مؤسسة مصغرة، وفي المقابل بلغت العمالة حوالي 14 مؤسسة، وهي أخفض عددًا وعمالة عن باقي المؤسسات ما بين [2015-2021]. وعليه تمّ تسجيل حسب حجم المصغرة، أو الصغيرة جدًا خلال الفترة 2015 و 2021 إجمالي عدد المؤسسات بحوالي 177 مؤسسة، وبلغ عدد الوظائف المُستحدثة نحو 774 وظيفة. في حين نجد في المؤسسات صغيرة الحجم التي يتراوح عدد عمالها ما بين 10 و 49 عاملاً، فقد سجلت - حسب مجموع قطاع النشاط- أعلى نسبة في سنة 2015 من حيث تعداد المؤسسات الذي وصل إلى نحو 170 مؤسسة، وتعداد اليد العاملة على نحو ما يقارب 488. ويمكن طرح إجمالي المؤسسات الصغيرة وعدد التوظيف ما بين 2015 و 2021 ما يقدر ب 750 مؤسسة صغيرة و 16466 يد عاملة، أمّا بخصوص المؤسسات المتوسطة في الجزائر والتي يتراوح عدد عمالها حسب القانون 01-18 لسنة 2001 من 50 إلى 250 عامل، حيثُ بلغ تعداد مؤسساتها - حسب مجموع قطاع النشاط - أكبر حصة في سنة 2015 ب 321، وبالمقابل سجلت نحو 41121 يد عاملة بهذه المؤسسات وأدنى عدد كان في سنة 2021 ب 135 مؤسسة، أي ما يقابل 17928 من عدد الوظائف المدرجة في تلك المؤسسات. وقد بلغ إجمالي المؤسسات المتوسطة في الجزائر خلال مجموع السنوات المحددة [2015-2021] نحو 1277، و 168307 منصب توظيف مستحدث.

وقد تمّ استنتاج أنّ المؤسسات ذات الحجم المتوسط حسب مجموع قطاع النشاط ذات أكبر حصة مقارنة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة سواءً من حيث عددها "1277" أو من ناحية العمالة "168307"، ثم تأتي المؤسسات ذات الحجم الصغير في المرتبة الثانية من حيث عددها "750" وعدد عمالها "16466"، لتحتل المؤسسات المصغرة أو ما تسمى بالصغيرة جدًا المرتبة الأخيرة في تعداد مؤسساتها "177" وعمالها "774"، وذلك بالرغم من أنّ هذه الأخيرة سهلة التسيير والتنفيذ لكن يبقى احتمال ديمومة حياتها ضئيلة جدًا ويرجع ذلك إلى حنكة رجل المؤسسة في التنفيذ والتسيير وإدارتها بطريقة فعالة. لذلك نجد أنّ العديد من المؤسسات المصغرة تعاني من غياب التسيير الجيد وبذلك تفقد حياتها ونشاطها وتتهار. في حين أنّ المؤسسات المتوسطة لها نوع من الخبرة في التسيير والتنفيذ في

أعمالها لأنّها مرت بمرحلة المؤسستين السابقتين، ونجد أنّ المؤسسة الواحدة توظف من 50 إلى 250 عامل وهذا ما يغطي نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل.

وقد لاحظنا أنّ المؤسسات الصغيرة جدًّا، الصغيرة والمتوسطة* حسب قطاع النشاط سواءً من حيث تعدادها أو تعداد العمالة فيها خلال الفترة التي تتراوح ما بين 2015 و 2021، هي في إنخفاض وتدهور تدريجي مُستمر خاصة ما بين سنتي 2021 و 2021، وهذا راجع إلى الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة بالإضافة إلى الأزمة الوبائية التي حتمت عليها إغلاق جميع المصانع والمؤسسات، وقد انعكس ذلك سلبيًا على أرباح المؤسسات وعلى عمالها، وهناك الكثير منها من فقدت نشاطها وتعثرت بسبب تلك الظروف الصعبة.

(5) تطور عدد المؤسسات حسب معيار الحجم

إنّ معيار الحجم يُساعد المؤسسات على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية، وقد وضعت الجزائر العديد من القوانين الرسمية التي تقوم بالتعريف بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب معيار الحجم، بالإضافة إلى عدة معايير أخرى (وهذا ما تم تناوله سابقًا بالتفصيل في المطلب الموسوم بالتعريف بقطاع المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر).

*- ركّزت هذه الدراسة بالأكثر على المؤسسات المصغرة أي الصغيرة جدًا باعتبار أنّ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE تقوم بدعم هذا النوع من المؤسسات، أمّا بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تمّ التطرّق إليها لأنها جزء لا يتجزأ من المؤسسات المصغرة، وذلك باعتبار أنّ المؤسسات المصغرة تنمو وتتطور وتتوسّع لتصبح فيما بعد مؤسسات صغيرة، ثم تنمو هذه الأخيرة لتصبح مؤسسات متوسطة وهكذا تسري عملية توسيع ونجاح هذه المؤسسات.

ويوضح الجدول التالي توزيع عدد ونسب المؤسسات حسب حجمها خلال الفترة ما بين 2015 و 2021.

الجدول رقم (26): يوضح توزيع تعداد المؤسسات حسب الحجم [2015 – 2021]

المجموع	المؤسسات المتوسطة (من 50 إلى 249 عامل)		المؤسسات الصغيرة (من 10 إلى 49 عامل)		مؤسسات مصغرة (أقل من 10 عمال)		التصنيف السنوات
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
637	%26.53	169	%55.72	355	%17.73	113	2015
1014075	%0.3	3042	%2.7	27380	%97	983653	2016
1060289	%0.30	3196	%2.00	21202	%97.7	1035891	2017
1093170	%0.30	3280	%2.00	21863	%97.7	1068027	2018
1171946	%0.4	4688	%2.6	30471	%97	1136787	2019
16152	%0.26	42	%2.21	357	%97.53	15753	2020
36147	%0.24	88	%2.19	792	%97.57	35267	2021
55292	%0.27	152	%2.15	1188	%97.58	53952	نهاية 2021

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°27 , 2015, P.17.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29 , 2016, P.10.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.09.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.08.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.08.

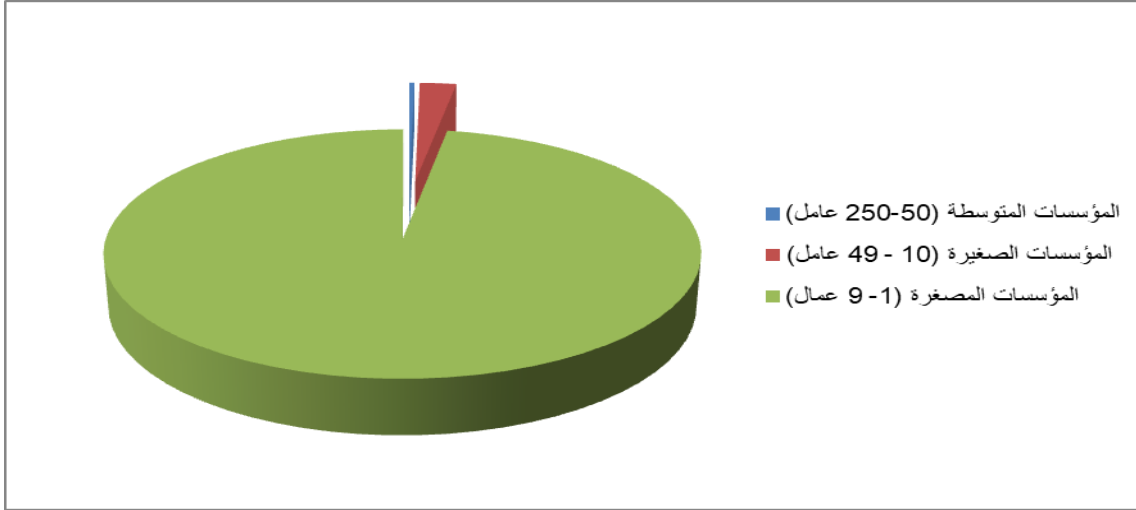
Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.09.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P.08.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا أنّ الجزائر تحتضن ثلاثة أنواع من المؤسسات وهي: المصغرة جداً أو المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد أنّ المؤسسات المصغرة جداً والتي توظف أقل من عشرة (10) عمال تمثل الحصة الأكبر عن باقي المؤسسات الأخرى بعدد يقدر ب 4275491

مؤسسة مصغرة خلال مجموع سنوات 2015 و 2021، وقد سجل أكبر عدد خلال سنة 2019 ب 1136787، وأدنى عدد سجلته سنة 2015 ب 113 مؤسسة.

الشكل رقم (19): يوضح توزيع تعداد المؤسسات حسب معيار الحجم [2021 – 2015]



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مُعطيات الجدول أعلاه

إنطلاقاً من معطيات الدائرة النسبية، نلاحظ أنّ تعداد المؤسسة المصغرة في تزايد وارتفاع مستمر. في حين نجد المؤسسات ذات الحجم الصغير تحتل المرتبة الثانية من حيث تعداد مؤسساتها، إذ بلغ عددها خلال الفترة ما بين 2015 و 2021 نحو 102420 مؤسسة صغيرة الحجم، حيثُ سجلت أكبر رقم خلال سنة 2019 ب 30471 مؤسسة صغيرة، وأصغر رقم كان في سنة 2015 نحو 355 مؤسسة. أمّا بالنسبة للمؤسسات متوسطة الحجم التي احتلت المرتبة الأخيرة من حيث تعداد مؤسساتها إذ بلغ مجموعها خلال الفترة (2015-2021) نحو 14505 مؤسسة متوسطة الحجم، حيثُ سجلت أدنى نسبة في سنة 2020 بعدد قدر ب 42 مؤسسة أي بنسبة 0.26%. وأعلى عدد في سنة 2019 يقدر ب 4688. ويمكن إرجاع سبب انخفاض تعداد المؤسسات الناشطة في شتى أحجام المؤسسات خلال 2020 و 2021 إلى ما عاشته الجزائر في تلك الآونة من أزمة سياسية وأزمة وبائية قاتلة، أدّت إلى حتمية إتخاذ إجراءات صارمة بغلق العديد من المؤسسات وبالتالي تعرضت هذه الأخيرة إلى تراجع في نشاطها ومنها من عجزت عن الوقوف مرة أخرى فانهارت وتعثرت.

كما نلاحظ نسبة التوظيف المتدنية في الجزائر باعتبار أنّ المؤسسات المصغرة هي من أخذت حصة الأسد عن باقي المؤسسات الأخرى، و هذه المؤسسات لا يتجاوز عدد عمالها 10 عمال، ومنها من

يوظف عامل واحد فقط، وهذا ما يثبت أن المؤسسات المصغرة لا تعتبر حلاً كافياً وافياً لمشكلة البطالة في الجزائر.

وعلى العموم نلاحظ أن هناك ارتفاع وتزايد مستمر في عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال الفترة ما بين 2015 و 2021 وهذا ما سينعكس إيجاباً على الجانب الاجتماعي من خلال خلق مناصب شغل والقضاء على هاجس البطالة وما يتبعه من مشاكل إجتماعية أخرى.

6) المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية العامة والخاصة:

تكون المؤسسات ذات الشخصية الاعتبارية أو ماتسى بالشخصية المعنوية العامة والخاصة معترف بهامن قبل القانون الجزائري بأهلية اكتساب الحقوق وتحمل الإلتزامات. ويمثل الجدول التالي نموذجاً تعن تعداد هذه المؤسسات خلال الفترة 2016- 2021

الجدول رقم (27): يوضح توزيع المؤسسات الخاصة والعامة ذات الشخصية الاعتبارية حسب قطاع النشاط

[2021 – 2016]

المجموع	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	المؤسسات السنوات
577824	438	577386	2016
596074	264	595810	2017
628481	262	628219	2018
659817	244	659573	2019
678296	239	678057	2020
709796	225	709571	2021
3850288	1672	3848616	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29 , 2016, P.11.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.10.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.09.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.09.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.10.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P.09.

من خلال الجدول نلاحظ أنّ هناك مفارقة كبيرة جدًا ما بين أرقام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال طول فترة الدراسة 2016-2021 حسب قطاع النشاط المتكون من " الفلاحة، المحروقات، الطاقة والمناجم، البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات"، حيث نجد أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أخذت أكبر حصة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية التي كانت حصيلة أرقامها جد متدنية عن الأخرى، وهي في انخفاض مستمر منذ 2016 إلى غاية 2021.

حيثُ سجلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أكبر عدد خلال سنة 2021 والتي قدرت ب 709571، وسجلت أدنى رقم خلال سنة 2016 والذي بلغ نحو 577386 مؤسسة. وعليه تم تسجيل إجمالي عدد المؤسسات خلال طول فترة 2016-2021 نحو 3848616 مؤسسة ذات شخصية إعتبارية خاصة. أما بخصوص المؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية العامة، فقد سجلت أكبر عدد في سنة 2016 نحو 438 مؤسسة، وقد كان أدنى تعداد لها يقدر ب 225 في سنة 2021، حيثُ أن حصيلة تعداد مؤسساتها دائما في نزول وهبوط تدريجي، وقد بلغ إجمالي تعداد المؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية العامة خلال 2016-2021 ما يقارب 1672 مؤسسة.

ومنه، بلغ إجمالي تعداد المؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية العامة والخاصة خلال الفترة ما بين 2016-2021 نحو 3850288 مؤسسة،

وإنطلاقاً من تكملة تحليل محتوى الجدول في المصدر الأساسي له الموجود على مستوى وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني نستنتج أنّ قطاع الخدمات يأخذ أكبر حصة عن باقي القطاعات الأخرى في المؤسسات الخاصة. وهذا ما توضحه الأرقام التالية: (2016 = 298692 ؛ 2017 = 316044 ؛ 2018 =

338201؛ 2019 = 358936؛ 2020 = 371555؛ 2021 = 391933)¹. وذلك نظراً لسهولة نشاطه ولا يحتاج إلى تكلفة مادية كبيرة، ولا يحتاج إلى مخاطرة في عمله، ولا إلى تعداد يد عاملة كبيرة، بالإضافة إلى أنه لا يتطلب التكنولوجيات والآلات الضخمة، والإجراءات الإدارية لمباشرة النشاط فيه غير معقدة، وتكون نسبة أرباحه كبيرة جداً، لذلك يلجأ أغلب الأشخاص إليه لتأسيس مؤسساتهم الخاصة نحوه. أما في المؤسسات العامة فنجد أن قطاع الصناعات التحويلية يحظى بحصة الأسد وذلك نظراً لتركيز الدولة على هذا القطاع في دعم وتطوير إنتاجها الإقتصادي، وهذا ما توضحه الأرقام التالية (2016 = 133؛ 2017 = 84؛ 2018 = 75؛ 2019 = 73؛ 2020 = 69؛ 2021 = 73)². في حين نجد أن قطاع المحروقات والطاقة والمناجم هو من أخذ أدنى نسبة في كلتا المؤسستين العامة والخاصة وهذا ما نستنتجه من خلال المعطيات التالية: (الخاص: 2016=3201؛ 2017=2843؛ 2018 =2936؛ 2019 =3032؛ 2020 =3088؛ 2021=3197/ العام: 2016 =4، 2017 =3، 2018 =2، 2019 =3، 2020 =2، 2021 =2)³. وعلى الرغم من ذلك نجد أن قطاع المحروقات، الطاقة والمناجم ومختلف الخدمات المرتبط به سجلت إرتفاعاً ملحوظاً في المؤسسات الخاصة ذات الشخصية الاعتبارية، بالمقارنة مع المؤسسات العمومية التي كانت أرقامها جد متدنية حسب هذا القطاع.

(7) ديناميكية المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة جغرافياً:

تعتبر البيئة الجغرافية عاملاً مهماً في عمل ونشاط المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، إذ أن البيئة المقاولاتية تلعب دوراً مهماً في سير نشاط المؤسسات ورقمها، وحسب ما قدمته بوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني قامت بتوزيع جغرافيا المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث جهات مناطقية شاملة لكل الولايات "الشمال، الهضاب، الجنوب والجنوب الكبير"، وكان هناك التقسيم بغرض إحصاء أرقام تلك المؤسسات في كل جهات وأبعاد الجزائر، وهذا ما يفسره الجدول الآتي:

¹ - Ministère de l'industrie et des Mines, *Bulletin d'information Statistique de la PME*, n°29, Alger, Algérie, 2016, P.11.

Ministère de l'industrie et des Mines, *Bulletin d'information Statistique de la PME*, n°31, 2017, P.10.

Ministère de l'industrie et des Mines, *Bulletin d'information Statistique de la PME*, n°33, 2018, P.9.

Ministère de l'industrie et des Mines, *Bulletin d'information Statistique de la PME*, n°35, 2019, P.9.

Ministère de l'industrie et des Mines, *Bulletin d'information Statistique de la PME*, n°37, 2020, P.10.

Ministère de l'industrie et des Mines, *Bulletin d'information Statistique de la PME*, n°39, 2021, P.9.

² - Ministère de l'industrie et des Mines, *ibid*, (2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021), الصفحات نفسها.

³ -Ministère de l'industrie et des Mines, *ibid*, (2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021), الصفحات نفسها.

الجدول رقم (28): يوضح توزيع المؤسسات الخاصة ذات الشخصية الاعتبارية حسب المناطق الجغرافية

[2021 – 2016]

المجموع	الجنوب		الهضاب		الشمال		المناطق السنوات
	النسبة	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
577386	%9	50104	%22	126051	%69	401231	2016
595810	%9	50801	%22	129767	%69	415242	2017
628219	%8	53060	%22	136899	%70	438260	2018
659573	%8	55591	%22	144836	%70	459146	2019
678057	%8.43	57167	%21.99	149104	%89.58	471786	2020
709571	%8.41	59673	%22.01	156207	%69.58	493691	2021
1286365	326396		842864		2679356		المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29 , 2016, P.13.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.12.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.11.

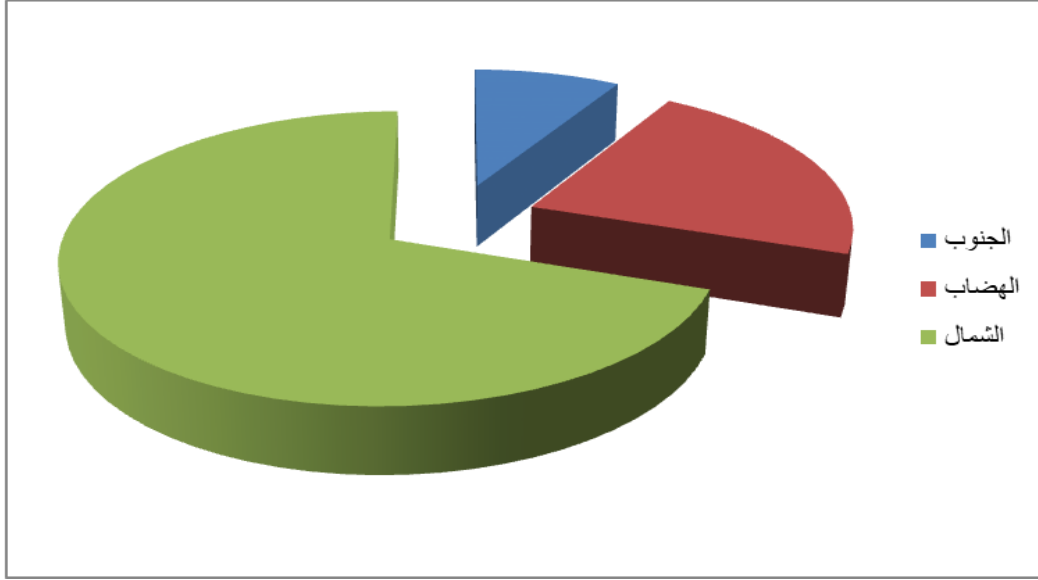
Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.11.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.12.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P.12.

الشكل رقم (20): يوضح توزيع المؤسسات الخاصة ذات الشخصية الاعتبارية حسب المناطق الجغرافية

[2016 – 2021]



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

يتضح من خلال الجدول والشكل البياني المتمثل في الدائرة النسبية، أنّ هناك مقارنة ومفارقة في توزيع المؤسسات جغرافيًا بشكل غير عادل وغير مُتساوي، حيث نجد أنّ منطقة الشمال أخذت الحصة الأكبر في تعداد المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة حيث بلغ إجمالي تعدادها خلال الفترة ما بين 2016 و 2021 نحو 2679356 مؤسسة على مستوى منطقة الشمال، وقد بلغت أعلى رقم في سنة 2021 ب 493691 مؤسسة، وسجلت أدنى رقم في منطقة الشمال في حدود 401231 في سنة 2016. وعلى العموم أرقام جهة الشمال جد مرتفعة مقارنة بالجهات الأخرى، وهذا راجع إلى مستوى الظروف المعيشية لكل منطقة وتعداد سكانها وكذلك طبيعة المناخ والعوامل الجغرافية الأخرى المساعدة في نشاط ونمو تلك المؤسسات. وقد احتلت منطقة الهضاب العليا المرتبة الوسطى بينهما، حيث بلغ إجمالي المؤسسات المتركرة فيها ب 842864 خلال مجموع سنوات 2016-2021، وقد سجلت خلال سنة 2021 أكبر عدد للمؤسسات نحو 156207 مؤسسة أي بنسبة 22.1%، كما حددت أدنى تعداد للمؤسسات فيها خلال سنة 2016 ما يقدر ب 126051 مؤسسة. ومنه تبقى منطقة الهضاب ظروفها الجغرافية والمعيشية شبه معتدلة فلا يمكن توفر فيها كل الظروف المواتية للنشاط والعمل. أمّا منطقة الجنوب والجنوب الكبير نشهد إنخفاض جد كبير في تعداد المؤسسات مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى، حيث بلغ إجمالي تعدادها في الفترة ما بين 2016 و 2021 نحو 326396، وقد سجلت أدنى عدد في سنة 2016 ب 50104، وأعلى عدد قدر ب 59673

في سنة 2021. ويمكن إرجاع سبب تدني منطقة الجنوب والجنوب الكبير عن باقي المناطق الجغرافية الأخرى إلى طبيعة المناخ السائد فيها وقساوة الحياة، فبعض الولايات الجنوبية لا تشجع إطلاقاً على الإستثمار وغير ملائم لأوضاعها الحياتية وقلّة الوسائل والإمكانات الإستثمارية لتنشيط مؤسسات مقاولاتية فيها، بالإضافة إلى انخفاض الكثافة السكانية في تلك المناطق الجنوبية على غرار المناطق الأخرى خاصة الشمال الذي تتركز فيه نسبة سكانية كبيرة جداً، وعلى الرغم من ذلك تقوم الدولة الجزائرية بتشجيع المقاولاتية في الجنوب عن طريق هيئات الدعم والمرافقة بدعم النشاطات في مناطق الجنوب وتمنحها إمتيازات واعانات مالية وجبائية وضريبية أكثر عن باقي الجهات الجغرافية الأخرى. وهذا ما جاء به التقسيم الإداري الأخير لإعادة تهيئة المناطق الجنوبية والحدودية.

• **المطلب الثالث: مشاكل وصعوبات المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة في الجزائر**

رغم حداثة القطاع الخاص في الجزائر الذي جاء مع إقتصاد السوق، إلا أنّ قطاع مؤسساته المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تعاني من مختلف العراقيل والمخاطر خاصة منها المعوقات والمشاكل المالية، التنظيمية، التسويقية أو العقارية وغيرها من المشاكل، والتي تؤدي إلى عرقلة سير نشاط تلك المؤسسات، الذي إنتهى بها الأمر إلى غلق أبوابها قبل بدأ النشاط وإلى تعثرها وإفلاسها، ويمكن حصر أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه هذا القطاع في:

1. **مشاكل وصعوبات المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة:**

❖ **مشاكل وصعوبات التمويل والإئتمان:**

بطبيعة الحال إنّ أي مشروع أو مبادرة يجب أن يرصد لها التمويل اللازم، فالمؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى مبلغ التمويل الكامل حتى تُباشر نشاطها وتقوم بتحقيق أهدافها، حيثُ أصبح مشكل التمويل والإئتمان من بين أهم المشاكل التي تُورق هذه المؤسسات حسب دراسة

لمنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي في سنة 2013؛ لكن هذا التمويل يكون صعب المنال خاصة من ناحية¹:

- الشروط المجحفة التعجيزية التي تفرضها البنوك للحصول على التمويل من طرفها؛

- نقص الضمانات المطلوبة للمؤسسات (وهذا بسبب حجمها و حداتها)،

- تكلفة هذه القروض من حيث الفوائد، حيث تفرض البنوك على المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة معدلات فائدة كبيرة، وتتحجج بأن نسبة نجاح هذه المؤسسات ضئيلة، ويظهر مشكل معدل الفائدة في: مشكل السياسة الجبائية، مخاطر سعر الصرف والرسوم الجمركية للمؤسسة وغيرها²؛

- البيروقراطية الإدارية المؤرقة في الحصول على القرض،

- ضعف المنظومة البنكية التي تفتقر إلى التخصص الجيد في التعامل مع المؤسسات، وكذلك ضعفها من ناحية أن قدراتها المالية محدودة؛

- الوازع الديني الذي يثني من المسلمين عدم اللجوء إلى القروض الربوية،

- تنامي درجة المخاطرة التي تميز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي الأخرى تحول دون منحها قروضاً من طرف البنوك، فالبنوك لا تجازف بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة متحججة بضعف الضمانات التي تقدمها وعدم أهمية المشاريع التي تطرحها، أي عدم جدوى المشاريع إقتصادياً، ومن جهة أخرى نجد أن المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة تتهم البنوك بالبطء في الإجراءات وتفضيل النشاطات التجارية أي ما يتعلق بالإستيراد³؛

¹ - بوعافية بوبكر، المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية -دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، (جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، كلية العلوم الإقتصادية؛ التجارية وعلوم التسيير، تخصص المقاولاتية والتنمية المحلية، 2021-2022)، ص. 46.

² - آيت عكاش سمير، قرومي حميد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاكل والتحديات"، معارف (مجلة علمية محكمة)، ع. 14، قسم العلوم الإقتصادية (جوان 2013)، ص. 232.

³ - آيت عكاش سمير، قرومي حميد، المرجع نفسه، ص. 232.

- يمكن حوصلة إرجاع إجماع البنوك عن تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة أسباب مهمة وهي¹:

1- أسباب إدارية: حيثُ تحتاج عمليات إقراض المؤسسات إلى جهد ووقت طويل من قبل البنوك للدراسة والبحث، ثم متابعة القروض والسداد مما يستلزم وجود عدد كبير من أفراد الإئتمان، كما يتطلب الأمر العديد من الإجراءات والوثائق، مع توفر العديد من الشروط كعامل السن الذي يلعب دور كبير في نسبة قبول البنوك بالإقراض، فئة الشباب لها الأولوية أكثر من الفئة العمرية التي تجاوزت سن الخمسين، كما يتوجب على صاحب المؤسسة ألا تكون عليه ديون مسبقة؛

2- أسباب إقتصادية: حيث تحقق القروض الصغيرة عائداً منخفض، لا يغطي جانباً من التكاليف، لأنَّ إجراءات القرض الصغير مع إنخفاض عائدته تماثل إجراءات القرض الكبير ذو العائد المرتفع نسبياً؛

3- أسباب ثقافية: حيثُ لا تتوافر الخبرة البنكية لدى أغلبية أصحاب المؤسسات الصغيرة والحرفيين، مما يصعب عملية التوافق مع احتياجات البنوك فضلاً عن تعدد الخلفيات الثقافية والمهنية التخصيصية لطالب القرض الصغير، ومن ثم فإنَّ هذا التنوع والتعدد لا يشجع البنوك على منح القروض الصغيرة، وتفضل الإهتمام بالقروض الكبيرة التي تتفاوت فيها مع متخصصين ماليين يجيدون لغة البنوك.

4- أسباب قانونية:

يتسم المحيط التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعراقيل إدارية تتمثل خاصة في تعقد القوانين والإجراءات التنظيمية، قلة الإحاطة بالقوانين السارية وعدم الشفافية واحترام النصوص، الأمر الذي يجعل قطاع المؤسسات الناشئة، الصغيرة والمتوسطة غير قادرة للمظاهر السلبية التالية²:

- البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الإتصال بها مما يجعل المحيط الإداري غير مُساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام، وكذا إزدواجية الوثائق المطلوبة، فعلى سبيل المثال: يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتاً طويلاً وتقديم أكثر من 18 وثيقة،

¹ - حادة عمراوي، مرجع سابق الذكر، ص. 142.

² - بسطي فاطمة الزهراء، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، (جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة وحكامه محلية، 2018-2019)، ص ص. 52-53.

والمدة اللازمة لتطبيق الإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لإنطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمسة (05) سنوات؛

- عدم وجود إستقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية مثل: البنوك، والإدارات العمومية، الصناديق الوطنية، وغيرهم؛

- نظام قضائي ثقيل ومعرقل، ونقص خبرة القضاة خاصة من الناحية التجارية؛

- ضعف المستوى التكويني للإطارات الإدارية فهي لا تتماشى مع الأنظمة الحديثة لإدارة الأعمال وإقتصاد السوق والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة غياب سياسة تكوينية واضحة ومهنية لفئة الإطارات؛

- نقص خبرة مسيري المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في المجال الإداري والمالي وحتى الإمكانيات، وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بأنماط تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه إقتصاد تسوده المنافسة مع غياب تأهيل فعال وسريع لها.

و الملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد مما ضيع على أصحابها وعلى الإقتصاد الوطني فرصا لا تعوض، ويعود ذلك إلى¹:

- أن الذهنيات لم تهيأ أو لم تهيأ لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معها بما تتطلبه من سرعة في إنجاز الإجراءات الإدارية.

- السرعة في إصدار النصوص واتخاذ القرارات لم يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي . فالتمتعن في قوانين الاستثمار المتتابعة يلاحظ أن السلطات الجزائرية اتخذت قرارات كبرى لتشجيع الاستثمار غير أن الواقع يثبت العكس حيث يوجد العديد من الممارسات المليئة بالصعوبات تثبط من عزيمة المستثمر وأصبحت هياكل الدولة تعيق الدولة نفسها في تجسيد إرادتها.

¹ - الأستاذ رشيد، مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعليم الجزائر، (4 فيفري 2022)، في: <https://cutt.us/GOZNU> ،

(لوحظ يوم 29 مارس 2023، على الساعة 09:10).

وقد عانى الاستثمار المنتج عبء الإدارة ففي مرحلة إنشاء المشروع يكابد المستثمر عبء هذا الجهاز حيث تعكس الأنظمة التسييرية مميزات محيط غير مرن: تباطؤ الإجراءات، وتعقيد الشبكات، وتفسير ضيق للنصوص، وغيرها.

❖ مشاكل وصعوبات تسويقية:

وهي من أهم الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات، وتختلف هذه المجموعة من الصعوبات حسب نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الممارس، وهي تتمثل فيما يلي¹:

- إنخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات، ممّا يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة عدم قدرتها على توفير معلومات عن السوق المحلي والخارجي، وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات، وخاصة عدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الأولى؛

- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان، بدافع التقليد، المحاكاة، أو لاعتماده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية؛

- عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية باتباع سياسة المزاومة، لتعرض منتجاتها في الأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية الناشطة في هذه القطاعات؛

- إتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي، أو المستثمر الصناعي، أو البيع لتجار التجزئة الصغار، ممّا يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المؤسسات، وعدم قيامها بأداء هذه المهمة بكفاءة؛

- نقص المهارات التسويقية والترويجية لأصحاب هذه المؤسسات خاصة عند التعريف بالمنتجات؛

¹ - بشني يوسف، شرارة وليد، "الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية-"، مجلة دفاتر بوادكس، م. 11، ع. 1، (جوان 2022)، ص. 406.

- غياب وضعف نظام المعلومات مما يجعلها هشة أمام المنافسة أو التغيرات البيئية، بالإضافة إلى العوامل التكنولوجية كبرمجيات معالجة المعلومات، حيث أصبحت تشكل عنصر مهم لضمان المكانة التنافسية للمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة¹.
- عدم إستغلال القُدرات التصديرية: نادراً ما تهتم الجهات المتخصصة في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إستغلال قُدراتها التصديرية².
- ضعف التسويق الإلكتروني للمنتجات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

❖ مشاكل ومعوقات العقار الصناعي:

- من بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إنجاز وتنمية المشاريع الإستثمارية هي مسألة العقار الصناعي، فهناك³:
- طول مدة منح الأراضي المخصصة للإستثمار؛
- الرفض غير المبرر أحياناً للطلبات؛
- إعادة النظر حتى في عمليات توزيع قانونية؛
- مشكلة عقود الملكية التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن؛
- إنَّ مسألة الملكية هذه تطرح إشكالاً محاسبياً يتعلّق بالميزانيّة La Budgétisation والإهلاك L'amortissement ومصاريف التأسيس Les frais de constitution ou les frais préliminaires وغيرها. بالرغم من وجود أجهزة محلية أنيطت بها مسائل تنشيط الإستثمارات؛ فإنَّ مسألة العقار الصناعي لا تزال مطروحة لأنَّ⁴:

¹ - غزيباوي علي وآخرون، "إشكالية تبني الفكر التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، م. 11، ع. 1، (05 نوفمبر 2020)، ص. 255.

² - بشني يوسف، شرارة وليد، مرجع سابق الذكر، ص. 406.

³ - سعدان شبايكي، "معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 11، (ماي 2007)، ص. 189.

⁴ - سعدان شبايكي، المرجع نفسه، ص. 190.

- الأراضي عمومًا لا تتبع جهة إدارية واحدة، فبالإضافة إلى أن الأرض نفسها أنواع (أراضي خاصة، أراضي بلدية، أراضي دومين، وغيرها) وإن مسألة الأرض أحيانًا تخضع لأكثر من وزارة؛
- نقص وغياب أحيانًا الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفيات وأجال وشروط التنازل عن الأراضي وموضوع إستخدامها ومُتابعة ذلك لاحقًا؛
- وبصدد العقار الصناعي نذكر أن المناطق الصناعية عبر الوطن بسبب غياب سياسة خاصة بها إنحرفت عن غرضها ودخلت في دائرة أخرى تتميز ب¹؛
- حالة تدهور في التهيئة والتسيير؛
- تحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية؛
- أصبحت بعض المناطق الصناعية تكشل خطرًا بيئيًا يندر بوخيم العواقب.

❖ المشاكل والصعوبات التنظيمية والتشريعية:

تعرّضت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمشكل عدم وجود قانون موحد يحدد تعريفًا لها وينظم عملها ويوفر لها تسهيلات في مجال التسيير والتراخيص، وكذلك تعدد الهيئات والأجهزة الحكومية التي تتولّى الإشراف على هذه المؤسسات، وما ينتج عن ذلك من تعدد التشريعات واللوائح التي تتعارض مع بعضها البعض، فليست هناك إجراءات عمل مكتوبة تساعد على توفير المعلومات اللازمة تحدد السلطات والمسؤوليات حيث توكل للفرد عدة مهام قد تكون متباينة ولا علاقة بينها، فلا تزال هذه المؤسسات تواجه معوقات قانونية تقلل من فرص إمتلاكها الميزة التنافسية وذلك لما تشهده القوانين من تغيرات، وهو ما يسمى بعدم الإستقرار التشريعي، ففي قانون المالية التكميلي لسنة 2009 نجد تغيير في موقف المشرع فيما يخص مجال الإستثمار، حيث نصت المادة 2/58 على أنه: "لا يمكن إنجاز الإستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الإجتماعي ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء"، أما المادة 62 فقد جاءت بما يسمى حق الشفعة، وهذا ما جعل المستثمر الأجنبي يتردد في الإستثمار في الجزائر، وأدى ذلك إلى الحد من تقدم وتطور هذه المؤسسات².

¹ - سعدان شبايكي، مرجع سابق الذِكر، ص. 190.

² - أيمن سليم، شيعاوي وفاء، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعديلات التشريعية في الجزائر"، مجلة الحقوق والحريات، م. 10، ع. 1، (أفريل 2022)، ص. 1201.

ونجد سرعة حركة التقنين وإنتاج النصوص لم تسايرها حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية: فالأجال المتوسطة لانطلاق مشروع جزائري تقدر ب 05 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وحسب تحقيق قامت به وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الصناعة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 06 أشهر و03 سنوات وذلك حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق إنطلاق مشروع في السويد بين 02 و04 أسابيع فقط¹.

❖ المشاكل والصعوبات الإقتصادية:

تُعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عديد العوائق الإقتصادية التي تتمثل خصوصاً في:

- المناخ الإقتصادي السائد خاصة فيما يتعلّق بالإستثمار، فمثلاً في حالة الركود والإنكماش في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة فإن ذلك حتماً سيُعيق ويؤثر على نشاطها²؛
- تولي الحكومات جل إهتمامها للمؤسسات الكبيرة ولا تُرافق المؤسسات الصغيرة في وقت الأزمات مما يؤثر على نشاط هذه المؤسسات حتى أن بعضها يتوقف عن النشاط مؤقتاً لتفادي الخسارة؛
- المعوقات الضريبية التي تستنزف الأرباح خاصة في ظل عدم منح الإمتيازات الضريبية لهذه المؤسسات؛
- عدم قدرة المؤسسات على التصدير للخارج بسبب معوقات كثيرة منها إدارية وبيروقراطية.

❖ مشاكل وصعوبات متعلقة بالعمالة:

تعتمد المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة على كثافة اليد العاملة وترجع الصعوبات إلى³:

- صعوبة الحصول على اليد العاملة الماهرة التي تفضل العمل في المؤسسات الكبيرة نظراً لوجود أجور وظروف عمل أحسن، إذ تُعاني المؤسسات من نقص في الأيدي العاملة المؤهلة والتي تتوجه إلى المؤسسات

¹ - طالب سومية شاهيناز وآخرون، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة إستطلاعية-"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، م. 6، ع. 2، (ديسمبر 2021)، ص ص. 213-214.

² - بوعافية بوبكر، مرجع سابق الذكر، ص. 47.

³ - مرزوقي مرزوقي، دور الإبتكار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، 2007-2008)، ص. 36.

- الكبيرة نتيجة الإمتيازات والأجور المُغرية، وكذا فرص الترقية المتوفرة وضمان التقاعد، نظرًا لأنَّ عمر هذه المؤسسات يكون طويلًا إن لم نقل غير محدود مقارنة بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة؛
- عدم قدرة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة على تدريب وتكوين عمالها نظرًا لمواردها المحدودة؛
- تعدد إختصاصات العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عكس المؤسسات الكبيرة.

❖ مشاكل وصعوبات فنية:

تتمثل في¹:

- الإعتقاد فقط على قُدُرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسية؛
- استخدام أجهزة أقل حداثة، أو أقل تطورًا مقارنة مع تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة؛
- عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تُساعدُها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية؛
- عدم خضوع المواد الخام المُستخدمة ومُستلزمات الإنتاج للمعايير الفنية والهندسية؛
- صُعوبة الحصول على المدخلات المادية للإنتاج؛
- صعوبة التمكين التكنولوجي في الجزائر، وصعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي، وفقًا لدراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (2004)، من بين الصعوبات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية هي نقص المعلومات والبيانات الإحصائية ذات الصلة بالمؤسسات الداعمة.

II. مشاكل وصعوبات المؤسسات الناشئة الإبتكارية:

يتمثل ضُعب قدرات المؤسسات الناشئة في عدة صعوبات تعرقلها عن نشاطها يمكن تلخيصها في²:

¹ - بشني يوسف، شرارة وليد، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 406-407.

² - حسين يوسف، صديقي إسماعيل، دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، م.8، ع.1، (ديسمبر 2020)، ص. 76.

❖ عراقيل إدارية: من أبرز ما يُعرق سير خلق المؤسسات الناشئة البيروقراطية عند القيام بإجراءات التأسيس. بالعودة للجزائر يستغرق إنشاء مؤسسة حوالي شهر بينما بالولايات المتحدة يستغرق 24 ساعة.

❖ عراقيل تسويقية: نقص الإمكانيات للمؤسسات الناشئة خاصة يجعل منها تعكف عن التطور والنمو، وبالتالي عدم المتابعة، حيثُ تتمثل الإمكانيات في المال والمعلومات للبحث والتقصي والخبرة. ويُعتبر السبب الرئيسي في فشل المؤسسات الناشئة بالجزائر حيثُ يتم بناء منتجات أو تقديم خدمات مع عدم معرفة كيفية تصريفها وتعديلها مع ما يلائم المستهلك.

كما أنّ تلك المؤسسات معظمها يستهدف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية، وذلك بسبب عدم توفر للمهارات اللازمة لفهم طبيعة الأسواق الداخلية والخارجية¹.

❖ عراقيل فنية: تعتمد المؤسسات الناشئة على فريقها إن تم جمعه، حيثُ لا تتحمل نفقات عمال مؤهلين وتكون مجرد فكرة لم تخرج بعد، ويُعدُّ سبباً في حجب الرؤية الجيدة لمختلف الجوانب السوقية والتقنية لتطوير المنتج أو الخدمة مع ما يُريدهُ الزبون.

❖ عراقيل تمويلية: تحتاج المؤسسة الناشئة في تطوير فكرتها لتمويل دراسات السوق ولتجربة المنتج أو الخدمة وقد تعيد التجربة عدة مرّات ممّا يتطلّب أموال ويحد عدم توفرها من قدرات المبتكر، وبعد الإرساء على نموذج عمل جيد وجديد مع ضمان زبائن وتصريف لمنتجاتها أو خدمتها تحتاج لتمويل كبير لنموها وتطورها و أغلب الملتقيات الوطنية بالمجال تُجمع على أنّ التمويل جد ضروري وأكبر تحدي للمؤسسات الناشئة.

حيث تعاني هذه المؤسسات الناشئة من صعوبة الحصول على التمويل الخارجي المناسب، وصعوبة الحصول عليه من ناحية إجحاف شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد، والصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم إنتظام التدفقات المالية الداخلة الذي يزيد من درجة مخاطر الإئتمان الممنوح لها².

¹ - مولود قنوش، محمد هاني، عمرو هاني، "عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة"، إعداد وتنسيق محمد هاني، في كتاب جماعي بمقالات،

المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي الجزائري، المرجع سابق الذكر، ص. 54.

² - مولود قنوش، محمد هاني، عمرو هاني، المرجع نفسه، ص. 53.

❖ عرا قيل قانونية: تتعلّق هذه المعوّقات باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام، بحيث تتمثّل المعوقات التنظيمية والتشريعية في "التعقيد في إجراءات إنشاء المؤسسات الناشئة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تُعاني المؤسسات الناشئة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية الإقتصادية، الصحية، الضمان الإجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، وغيرها¹.

المبحث الثاني: أجهزة دعم المقاولاتية وسياسة التشغيل في الجزائر

يتناول هذا المبحث هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر، ولذلك ينبغي التطرّق إلى أهم هيئة دعم أو جهاز دعم في إطار المقاولاتية بالجزائر وهي الوزارة التي تسمى حالياً بوزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمصغرة يترأس وزارتها وليد ياسين مهدي، حيث كانت سابقاً لا ترقى إلى مستوى وزارة وكانت تسمى بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة وزيورها نسيم ضيافات.

وقد جاء في المادتين الأولى والثانية من المرسوم التنفيذي رقم 20-290 مؤرّخ في 24 صفر عام 1442 الموافق 12 أكتوبر سنة 2020 المحدد لصلاحيات الوزير المنتدب المكلف بالمؤسسات المصغرة أنّه "في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها، يقترح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة عناصر السياسة الوطنية في مجال المؤسسات المصغرة، كما يسهر على تنظيمها وفقاً للقوانين والتنظيمات المعمول بها"².

"وفي إطار ترقية وتطوير المؤسسات المصغرة، يُكلّف الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة بما يأتي³:

- إعداد واقتراح السياسة والإستراتيجية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات المصغرة وتنفيذها، وضمان متابعتها؛

¹ - مولود قنوش، محمد هاني، عمرو هاني، مرجع سابق الذكر، ص. 53.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 20-290 مؤرّخ في 24 صفر عام 1442 الموافق 12 أكتوبر 2020، يحدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، عدد 16، السنة السابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 12 أكتوبر سنة 2020)، ص. 16. في: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2020/A2020061.pdf>، (لوحظ يوم 02 أبريل 2023، على الساعة 10:16).

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 16، ص. 16.

- السهر على القطاعات المعنية، على وضع الجهاز والإطار التشريعي والتنظيمي المتعلقين بمرافقة وتطوير المؤسسات المصغرة؛
- تشجيع إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة لاسيما المبتكرة منها، وتحسين بيئتها وتسهيل تكيفها مع التكنولوجيات الجديدة، وتشجيع الابتكار لديها؛
- إعداد سياسة دعم الابتكار في المؤسسات المصغرة، بالإتصال مع القطاعات المعنية؛
- إقتراح كل تدبير يهدف إلى تحسين التنافسية للمؤسسات المصغرة، ودعم تطويرها وديمومتها؛
- تشجيع التأزر بين الفاعلين والشركاء في تنمية المؤسسات المصغرة؛
- السهر على جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المصغرة واستغلالها ونشرها؛
- ضمان ترقية وتطوير الجهاز المتعلق بتشغيل الشباب؛
- إقتراح تدابير وأجهزة دعم تهدف إلى تعزيز المؤسسات المصغرة، بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- السهر، على وضع آليات تمويل المؤسسات المصغرة وتطوير النظم البيئية المكيفة، بالتشاور مع القطاعات المعنية لاسيما مرحلة الإنطلاق وتسهيل الوصول إليها؛
- إقتراح الإجراءات التي تسهل ولوج المؤسسات المصغرة إلى الصفقات العمومية؛
- تشجيع المؤسسات المصغرة على تنظيم نفسها في شبكات تعاونية؛
- إعداد وإقتراح عناصر السياسة والإستراتيجية الوطنية لتثمين وترقية وتنمية ريادة الأعمال لدى المؤسسات المصغرة وتنفيذها ومراقبتها بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- التنسيق مع المؤسسات والمنظمات والقطاعات المعنية بسياسة دعم الابتكار في المؤسسات المصغرة؛
- إعداد مخطط للتكوين في مجال ريادة الأعمال لمرافقة خريطة الأنشطة، بالتشاور مع القطاعات المعنية؛
- إقتراح جميع الأعمال التي تسمح بتطوير الشراكة في مجال التكوين مع مختلف القطاعات؛
- تعزيز وتطوير التعاون في مجال الإستثمار والشراكة في ميدان المؤسسات المصغرة؛
- متابعة تنفيذ البروتوكولات والإتفاقات الدولية التي تهم القطاع؛
- تحديد جميع مصادر التمويل الخارجي اللازمة لإنجاز المشاريع المؤهلة للإعانة في إطار التعاون الإقليمي أو الدولي، بالتشاور مع القطاعات المعنية."

ومن الملاحظ أنّ الوزارة ركزت كثيراً على المؤسسات المصغرة في توسيع التنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي وأهملت باقي المؤسسات الأخرى التي لها دور كبير في رفع الكفاءة الإنتاجية والتقليل من هاجس البطالة. غير أنه لا يمكن إهمال جهود الوزير السابق "نسيم ضيافات" في قيامه بتكريس ميدان مقاولاتي فعّال وناجع، ومن أبرز ما قدمه هو إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة ASF (والذي سيتم التفصيل فيه لاحقاً)، وتغيير إستراتيجية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتصبح بتسمية جديدة "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE" (والتي سيتم شرح جزء صغير منها بصفة عامة في المطلب الأول من هذا المبحث، لننتقل إلى التفصيل أكثر فيها في الفصل الثالث الذي هو عبارة عن دراسة حالة لهذه الوكالة بفرع ولاية تيسمسيلت).

لقد أُجريت تعديل وزارتي من طرف رئيس الجمهورية على حكومة الوزير الأول أيمن بن عبد الرحمان وكان ياسين مهدي وليد يشغل منصب وزير منتدب لدى الوزير الأول مكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة قبل أن يعين كوزير بموجب التعديل الحكومي. حيث تمّ ترقية الوزارة المنتدبة لإقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة إلى وزارة و ألحقت بها حقيبة المؤسسات المصغرة. وقد أكّد الوزير الجديد أنّه سيعمل على تبني سياسة مقاولاتية جديدة مبنية على آليات عصرية. وستواصل ترقية بيئة المؤسسات الناشئة بنفس الوتيرة، إلّا أنه سيدعمها بشكل متواصل بإجراءات محفزة و القيام بالمزيد من الإصلاحات. وأكد الوزير الجديد على أنّه سيعمل على تشجيع المقاولاتية بجميع أشكالها بوضع آليات عصرية لا تعتمد على توزيع الريع لكن على معايير اقتصادية مدروسة¹.

وقد أوضح الوزير وليد ياسين مهدي أن سيقدم مقاربة جديدة لعرض مشروع القانون الإطار المتعلق باقتصاد المعرفة على طاولة الحكومة، مؤكداً بأنّ الإستراتيجية الوطنية لدعم إقتصاد المعرفة ستكون على مدى طويل (15 سنة المقبلة)².

و بخصوص التحفيزات المقدمة للمؤسسات الناشئة، ذكر الوزير بأنه سينشئ برنامجاً جديداً لفائدة أصحاب المشاريع المبتكرة، يُمكنهم من الاستفادة من المرافقة المالية ومن حاضنات الأعمال الموزعة على التراب الوطني. كما تتضمن هذه التحفيزات الجديدة، تحمل الدولة لمصاريف براءة الاختراع والملكية

¹ - "أول تصريح لوزير إقتصاد المعرفة والمؤسسات المصغرة"، الشعب أونلاين، (تاريخ النشر: 09 سبتمبر 2022)، في: <https://cutt.us/nSe4l> ، (لوحظ يوم 04 أبريل 2023، على الساعة 12:33).

² - "مشروع قانون إقتصاد المعرفة سيعرض على طاولة الحكومة خلال الأسابيع المقبلة"، وكالة الأنباء الجزائرية، (تاريخ النشر: 07 مارس 2022)، في: <https://www.aps.dz/ar/economie/122494-2022-03-07-14-56-48> ، (لوحظ يوم 04 أبريل 2023، على الساعة 13:04).

الفكرية للمؤسسات الناشئة ناهيك عن تحملها مصاريف مشاركة هذه المؤسسات في مختلف الصالونات للترويج لمنتجاتها. وأشار إلى تشجيع الصناديق الاستثمارية الأجنبية على الاستثمار في الجزائر في مجال المؤسسات الناشئة، أما بخصوص العائدات التي يمكن أن تحققها المؤسسات الناشئة في الجزائر، أكد الوزير وليد ياسين أنه بإمكان هذا النوع من المؤسسات أن تسجل مداخيل تصل قيمتها إلى 10 بالمائة من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، مشيراً إلى أنه سيتم تقييم مداخيل هذه المؤسسات ابتداءً من عام 2023.¹

وفي 29 مارس لسنة 2023 قدم وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة عرضاً حول المقاربة الجديدة المعتمدة لقطاع المؤسسات المصغرة الرامية إلى جعل أداء أجهزة المساعدة أكثر نجاعة. وتهدف هذه المقاربة الجديدة إلى القيام، لاسيما من خلال الرقمنة بتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة لأجهزة الدعم هذه، وكذا بتطوير خدمات جديدة تتماشى واحتياجات إستغلال المؤسسات المصغرة. كما تشمل هذه المقاربة تعزيز تكوين حاملي المشاريع في مجال المقاولاتية وتسيير المؤسسات، من أجل مرافقتهم بشكل أمثل وترقية قدراتهم المقاولاتية. وفي هذا الإطار، فإن إعداد خارطة وطنية للمناولة من شأنه أن يسمح بتوجيه أفضل للمشاريع الإستثمارية نحو نشاطات تستجيب للإمكانيات الإقتصادية المحلية.²

وكتبت إيمان كريوش في مقالٍ لها نشرته بتاريخ 01 أبريل 2023 حول المقاربة الجديدة المقدمة من طرف الوزارة لأجهزة دعم الشباب لمنع أخطاء الماضي، عنوانته بـ "من أونساج إلى أناد... خطة تصحيحية لرُبع مليون قرض" حيثُ أحصى الاتحاد الوطني للمستثمرين الشباب، موافقة هذه الوكالة منذ إستحداث "أونساج"، وحتى بعد تبديل تسميتها إلى "أناد" على رُبع مليون قرض (250 ألف قرار موافقة)، بينما ستخضع عملية منح الموافقة على القروض قريباً لعملية تصحيحية، عبر الإنفتاح على الجامعة الجزائرية وإدراج إلزامية التكوين لصاحب "مشروع مؤسسة ناشئة Startup" في "دار المقاولاتية"، مع ضمان المرافقة القبيلية والبعديّة والتمويل، وفق دفتر أعباء صارم.³

¹ - "مشروع قانون إقتصاد المعرفة سيعرض على طاولة الحكومة خلال الأسابيع المقبلة"، وكالة الأنباء الجزائرية، مرجع سابق الذُكر، (تاريخ الإطلاع: يوم 04 أبريل 2023، على الساعة 13:20).

² - يوسف معلم، مجلس الوزراء 29 مارس 2023 جديد - عرض حول المقاربة الجديدة المعتمدة لقطاع المؤسسات المصغرة-، منشور موجود على الفايبيوك، (تاريخ النشر: 29 مارس 2023)، في: <https://cutt.us/d9ZOM>، (لوحظ يوم 04 أبريل 2023، على الساعة 14:15).

³ - إيمان كريوش، "من أونساج إلى أناد... خطة تصحيحية لرُبع مليون قرض"، الشروق أونلاين، (تاريخ النشر: 01 أبريل 2023)، في: <https://cutt.us/kbSOv>، (لوحظ يوم 04 أبريل 2023، على الساعة 15:24).

إن فتح ملف المؤسسات المصغرة أو القروض الممنوحة لخلق مؤسسات أو مشروعات مصغرة، أصبح أكثر من ضروري الآن في ظل التحوّلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، وذلك عبر إعادة تقييم الأجهزة التي أنشئت لخلق هذه المؤسسات منذ 27 سنة. وبعد تقييم أداء وكالات "أونساج" سابقاً و"أناد" حالياً، اتّضح أن هذه الأجهزة ورغم أنها منحت قروضاً للدعم وخلق مؤسسات، لكن نسب النجاح التي تم إقرارها من قبل مسؤولين سابقين، والتي عادلّت حسيهم 90 بالمائة مُجانبية للصواب، ونفس الشيء بالنسبة لإسترجاع القروض. وشدّد على أن الوزارة المنتدبة السابقة، لم تنجح في إيجاد مقاربة جادة لإعادة بعث "أونساج" رغم أنها غيّرت تسميتها إلى "أناد". وأن إستحداث وزارة وصية متخصصة ساهم في وضع مقاربة فعلية، لاسيما بعد عملية الجرد التي أجرتها وزارة المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة والمؤسسات الصغيرة¹.

وقد أحصت الوزارة إستحداث 22 ألف مؤسسة سنة 2022، منها 8 آلاف مؤسسة تبيّن أنها وهمية، بعد عملية المعاينة الميدانية التي أجرتها الوزارة، تضاف إلى 2000 مؤسسة أخرى تمتلك العتاد، ولكنها لم تباشر النشاط فعليا، أي أن 63 بالمائة من مؤسسات "أناد" الجديدة لا وجود لها في الواقع الأمر الذي يفرض فتح ورشة كبرى لدراسة مستقبل هذه الوكالة. خلق مؤسسات مصغرة، نسبة كبيرة منها غير موجودة على أرض الواقع، إذ إستغل أصحابها غياب المرافقة البعدية وجشع المومنين، لارتكاب تجاوزات غير قانونية. لذلك لا بد وبكل جدية تحقيق إنطلاقة فعلية للمؤسسات الصغيرة تتماشى وحرص الدولة على النهوض بهذا القطاع الحيوي، الذي يعدّ رئة النمو الاقتصادي، حيث خاضت الدولة تحدي خلق أكثر من مليون مؤسسة خالقة لمناصب الشغل والثروة في غضون سنة 2025، مع ترقية قطاع المناولة، بالتوازي مع بداية عهد تصنيع السيارات والصناعات الميكانيكية والتحويلية، التي تعتمد بالدرجة الأولى على مؤسسات مناولة².

إن هذه المقاربة الجديدة ذات الأمد الطويل قد لن تخرج عن نطاق ضخ الفكر المقاولاتي والتكوين القاعدي لكل حاملي المشاريع، من أجل ولوج المناخ المقاولاتي لخلق مؤسسات مصغرة، مع الإنفتاح على الجامعة الجزائرية وإدراج "مشروع مؤسسة ناشئة" و"دار المقاولاتية"، ضمن هذا المخطّط القائم على

¹ - إيمان كريوش، مرجع سابق الذكر، (تاريخ الإطلاع: يوم 04 أبريل 2023، على الساعة 15:55).

² - إيمان كريوش، المرجع نفسه، (تاريخ الإطلاع: 05 أبريل 2023، على الساعة 08:22).

التكوين لدمج خريجي الجامعة في المناخ الاستثماري. لذلك يلزم إعطاء أهمية كبيرة للتكوين والمرافقة وضمن التمويل عبر مؤسسات عمومية أو خاصة مختصة، وفق دفتر صارم¹،

ومن أجل البداية الموفقة للمشاكل الممولة من طرف أناد، يجب إعادة تقييم وتصحيح مسار أكثر من 27 سنة من إستحداث أكبر جهاز تمويل للمؤسسات المصغرة بإشراك كل التنظيمات التي لها دراية بهذا الملف خدمة للإقتصاد الوطني والتنمية المحليّة².

وبخصوص أصحاب ملفات "أناد" الذين أودعوا مشاريعهم وحازوا على الموافقة البنكية من قبل، لن تطبق القرارات الجديدة عليهم بأثر رجعي، وفقاً لما تم إستيفاءه من الجهات الوصيّة، أي أن الحائزين على موافقة البنوك والوكالة سيستكملون مشاريعهم بطريقة عادية³.

• المطلب الأوّل: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقاً)

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 مؤرّخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق ل 22 نوفمبر سنة 2020، يُعدّل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، وتغيير تسميتها⁴.

وتّم تغيير وإبقاء العديد من شروط وقوانين المواد وهذا ما وضحته المادة الأولى: "تعدل وتمم أحكام المواد الأولى و 6 و 7 مكرر و 9 و 10 و 19 و 21 مكرر و 23 و 24 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني في عام 1417 الموافق ل 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي كما يأتي⁵:"

¹- إيمان كريوش، مرجع سابق الذكر، (لوحظ يوم 05 أفريل 2023، على الساعة 08:40).

²- المرجع نفسه، (تاريخ الإطلاع: يوم 05 أفريل 2023، على الساعة 09:01)

³- المرجع نفسه، (لوحظ يوم: 05 أفريل 2023، على الساعة 09:14).

⁴- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 20-329 مؤرّخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، عدد 70، السنة السابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 25 نوفمبر سنة 2020)، ص.8. في: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2020/A2020069.pdf>.

⁵- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 70، ص.8-9.

المادة الأولى: ... (بدون تغيير حتى) تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، وتدعى في صلب النص "الوكالة".

المادة 6: تضطلع الوكالة، بالإتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الآتية:

- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛

- تعد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن إستحداثها من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتعيينها دورياً بالإشتراك مع مختلف القطاعات المعنية؛

- تشجع إستحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الإستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبى إحتياجات السوق المحلي و/أو الوطني؛

- تسهر على عصرنه وتقييس عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها؛

- تعد وتطور أدوات الذكاء الإقتصادي وفق نهج إستشراقي، بهدف تنمية إقتصادية متوازنة وفعالة؛

- تعمل على عصرنه ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز إستحداث المؤسسات المصغرة؛

- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

1- التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تعمل تحت وصاية مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة. وتتكفل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتسيير جهاز ذو مقاربة إقتصادية، يهدف إلى مُرافقة الشباب ذوي المشاريع لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات. تسعى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وإمتيازات جبائية خلال كل مراحل المُرافقة. وتضم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية

المقاولاتية 61 وكالة ولائية تغطي كامل التراب الوطني وكذا العديد من الفروع موزعة عبر كامل التراب الوطني متواجدة في الدوائر الكبرى¹.

ولقد صدر في 16 ماي 2023 قرار جديد يرفع التجميد عن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ووزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، حيث أنّها ستباشر عملها بطريقة عادية منذ لحظة إعلان هذا القرار مع التقيد بما جاء فيه، وأكد هذا القرار على تنظيم وسير لجنة إنتقاء واعتماد وتمويل مشاريع الإستثمارات المُسحذثة على مُستوى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية وكيفية معالجة ومضمون الملفات لتلك المشاريع. (وللتفصيل أكثر في هذا الشأن يجب إلقاء نظرة على الملحق رقم (15)).

2- الإستراتيجية الجديدة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

حسب مجلس الوزراء المنعقد في 23 أوت 2020 برئاسة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، وطبقًا لبرنامج رئاسي، لاسيما تشجيع إستحداث النشاطات وتحسين أداء الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تمّ اعتماد إستراتيجية جديدة تركز على رؤية إقتصادية بحتة². وترتكز هذه المقاربة على المحاور التالية³:

1/ بعث وعصرنة جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: وذلك من خلال:

- ✓ إعادة تكييف مهام الجهاز والوكالة وفقًا للإستراتيجية الجديدة؛
- ✓ مراجعة الإطار التنظيمي للجهاز والوكالة؛
- ✓ مراجعة تدابير الدعم والإمتيازات الممنوحة لحاملي المشاريع؛
- ✓ إعادة تنظيم وتكييف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إيّاها الشباب ذوي المشاريع.

¹ الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الإعانات المالية، في:

https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles، (لوحظ يوم 31 مارس 2023، على الساعة 12:30).

² - معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المقر الرئيسي للوكالة الولائية بتيسمسيلت.

³ - معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المرجع نفسه.

2/ وضع النظم البيئية الملائمة لدعم وترقية المؤسسة المصغرة:

✓ تشجيع ظهور نظام بيئي محلي يفضي إلى إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة ذات القيمة المضافة، لاسيما في مجال الإنتاج، الخدمات والحرف، مع مراعاة فرص واحتياجات السوق المحلية و/أو الوطنية؛

✓ التكفل بالمؤسسات المصغرة التي تواجه صعوبات وذلك من خلال:

- إعادة تمويل نشاطها أو مراجعة فترة تسديد قروضها البنكية؛
- تشجيع المناولة وتوفير مخططات الأعباء لفائدتها؛
- تكوين حاملي المشاريع في كيفية تسيير المؤسسة.

3- شروط التأهيل للإستفادة من الجهاز¹: (أنظر الملحق رقم 04)، تتمثل أهم الشروط للإستفادة من دعم وكالة أناد في:

- أن يكون سن الشاب يتراوح بين 18 و 55 سنة؛

- أن تكون لديه مؤهلات مهنية (شهادة أو تأهيل مهني وله مهارات معرفية معترف بها بشهادة أو أي وثيقة مهنية أخرى) تتلائم مع المشروع المراد إنشاؤه؛ (ملاحظة: إلغاء شرط البطالة).

- أن يُقدِّم الشاب مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة بمستوى يطابق أحد صيغ التمويل المُختارة؛

- أن لا يكون الشاب قد إستفاد من تدبير إعانة لاستحداث نشاط ما من مختلف أجهزة الدعم الأخرى.

4- مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية²: يمكن أن نقسمها إلى جزئين مهام قديمة عادية كانت في إطار ANSEJ ومازالت سارية المفعول، ومهام جديدة جاءت مع التسمية الجديدة للوكالة « ANADE » .

أ. المهام القديمة:

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الإعانات المالية، في: https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles، (لوحظ يوم 31 مارس 2023، على الساعة 14:13).

² - معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المقر الرئيسي للوكالة الولائية بتيسمسيلت.

- تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية؛

- تقديم النصح والدعم المالي لحاملي المشاريع؛

- مرافقة الشباب حاملي فكرة مؤسسة حتى تجسيدهم الفعلي لمشاريعهم؛

- تطوير المهارات التقنية ومهارات التكوين لدى مسيري المؤسسات المصغرة؛

- ضمان المرافقة والمتابعة الدورية للمؤسسات المصغرة من أجل ديمومتها.

ب. المهام الجديدة: بالإضافة إلى المهام السابقة تضطلع وكالة ANADE بمهام جديدة من بينها:

- إعداد خارطة النشاطات وتعيينها دورياً بالإشتراك مع مختلف القطاعات المعنية بغرض إنشاء بنك المشاريع؛

- تشجيع إستحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الإستثمار المتاحة من طرف مختلف القطاعات والشركاء؛

- عصنة ورقمنة آليات إدارة وتسيير الوكالة وجهاز إستحداث المؤسسات المصغرة وتكوين الإطارات حسب المستجدات؛

- تضمن تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة.

5- مراحل المرافقة: تتجسّد مراحل المرافقة في الخطوات التالية¹:

- فكرة المشروع - التسجيل عبر الموقع الإلكتروني - إستقبال وتوجيه (أنظر الملحق رقم (03)) -
- محادثات فردية - إعداد المشروع - تكوين صاحب المشروع - المصادقة على المشروع من قبل لجنة
- إنتقاء واعتماد وتمويل المشاريع (أنظر الملحق رقم (04)) - موافقة البنك (أنظر الملحق رقم (05)) -
- الإنشاء القانوني للمؤسسة - تمويل المشروع - الإنطلاق في النشاط (أنظر الملحق رقم (07)) -
- متابعة النشاط.

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مرجع سابق الذكر، (تاريخ الإطلاع: يوم 31 مارس 2023، على الساعة

6- أشكال الإستثمار في الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المُقاوَلاتية:

حسب المرسوم التنفيذي رقم: 46/22 مؤرخ في 16 جمادى الثانية عام 1443 الموافق 19 جانفي سنة 2022، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم: 290/03 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق ل 06 سبتمبر سنة 2003، الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومُستواها، وتنصب أشكال الإستثمار في شكلين هما¹:

- I. إستثمار الإنشاء: ويتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو أكثر أصحاب مشاريع مؤهلين لجهاز المؤسسة المصغرة؛ بصفة فردية أو جماعية أو في شكل تجمع مؤسسات.
- II. إستثمار التوسيع: ويتمثل في توسيع نشاط المؤسسة المصغرة بعد إستيفاء مرحلة إستثمار الإنشاء.

ويقوم البنك أو المؤسسة المالية بمعالجة ملف القرض في أجل أقصاه شهران (02)، إبتداءً من تاريخ إيداعه لدى مصالحه من طرف أعوان الوكالة. ويمكن كذلك تمويل المشاريع بصيغ التمويل الإسلامي المُعتمد لدى البنوك وفقاً للتنظيم والتشريع المعمول به. والقيمة القُصوى للتمويل في حدود 10 ملايين دينار جزائري.

7- التركيبة المالية والإعانات الممنوحة لإستثمارات الإنشاء والتوسيع:

أ) الهيكل المالي للتمويل الثلاثي: هذا النوع من التمويل يشمل البنوك أو المؤسسات المالية، ويتكوّن من:

- ← المساهمة الشخصية للشباب المستثمر: وتكون كما يلي: 05% للبطالين؛ و10% لغير البطالين في مناطق الجنوب، 12% في مناطق الهضاب، و15% في مناطق الشمال.
- ← قرض غير مكافئ (بدون فوائد) تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المُقاوَلاتية ANADE.
- ← قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المُشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إيّاها الشاب ذوي المشاريع.

وكل هذا الشرح أعلاه عن الصيغة المالية للتمويل الثلاثي للوكالة يدعمه الجدول التوضيحي الآتي:

¹ - معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المُقاوَلاتية، المقر الرئيسي للوكالة الولائية تيسمسيلت.

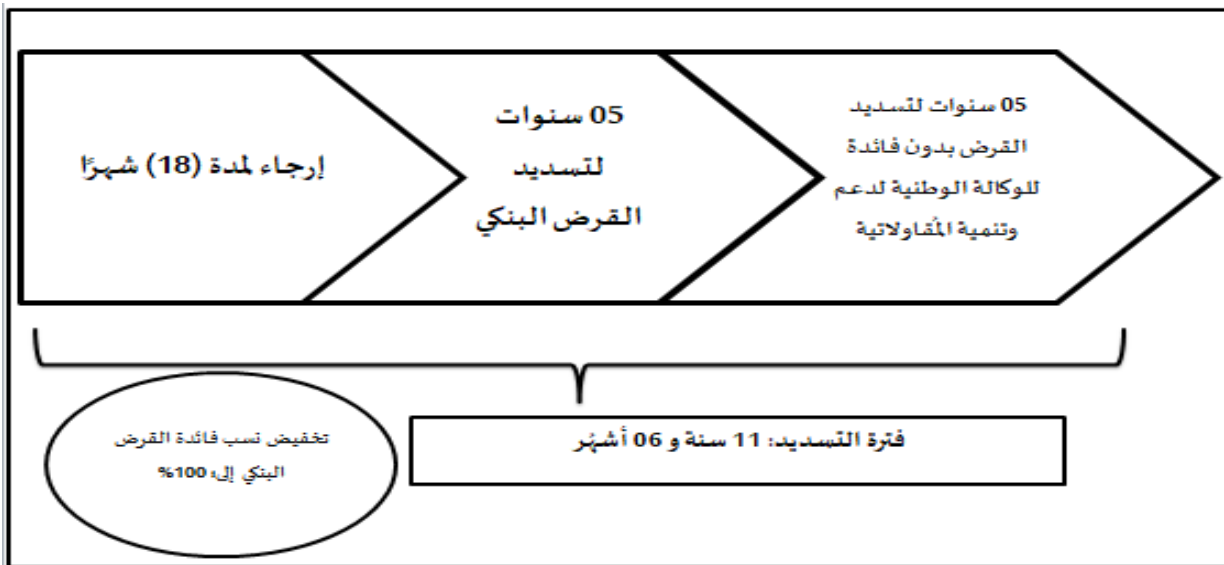
الجدول رقم (29): يوضح الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

التمويل الثلاثي					
البنك	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)	المساهمة الشخصية	المنطقة	الفئة	
%70	%25	%05	كافة المناطق	البطالين والطلبة	حتى 10.000.000
%70	%20	%10	مناطق الجنوب	الغير بطالين	
%70	%18	%12	مناطق الهضاب والمناطق الخاصة		
%70	%15	%15	بقية المناطق		

المصدر: معلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الإعانات المالية، في: https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles، (لوحظ يوم 31 مارس 2023، على الساعة 15:15)

وتتمثل مدة تسديد القرض حسب مبلغ الإستثمار في صيغة هيكل التمويل الثلاثي بإرجاء لمدة (18) شهراً، ثمَّ ينطلق في تسديد القرض البنكي لمدة (05) سنوات ويكون تخفيض في نسب فائدة القرض البنكي إلى نسبة 100%. وعندما ينتهي من تسديد قرض البنك في المدة المحدد، ينطلق مرة أخرى في تسديد قرض الوكالة الذي هو عبارة عن قرض بدون فائدة لمدة (05) سنوات. أي أنّ فترة تسديد القرض لهيكل التمويل الثلاثي هي: 11 سنة و 06 أشهر. وهذا ما يشرحه الشكل التالي:

الشكل رقم (21): يوضح مُدة/فترات تسديد القرض لهيكل المالي للتمويل الثلاثي



المصدر: وثيقة متحصل عليها من المقر الرئيسي للوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسمسيلت.

ب) الهيكل المالي للتمويل الثنائي: هذا النوع من التمويل لا شمل البنوك أو المؤسسات المالية ويتكوّن من:

- ← المساهمة الشخصية للشباب المُستثمر: حيث تكون بنسبة 50%.
- ← قرض غير مكافئ (بدون فوائد) تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: تقدر نسبته ب 50%.

ومنه، تبلغ قيمة الإستثمار حتّى 10.000.000 دج، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

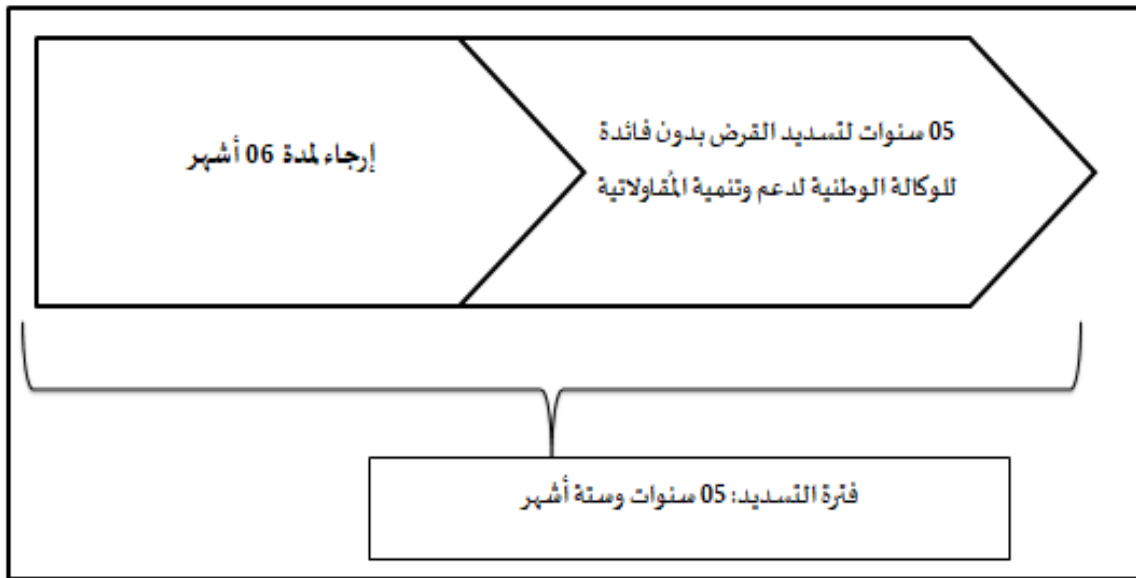
الجدول رقم (30): الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

التمويل الثنائي		
قيمة الإستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة أناد)
حتى 10.000.000 دج	50%	50%

المصدر: معلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الإعانات المالية، في: https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles ، (لوحظ يوم 31 مارس 2023، على الساعة 15:45).

ويمكن تقسيم فترات تسديد القرض في صيغة التمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في قسمين: أولاً إرجاء لمدة 06 أشهر ثم ينطلق صاحب المؤسسة في تسديد قرض الوكالة لمدة 05 سنوات مع العلم أنّ هذا القرض المقدم من طرف الوكالة بدون فائدة. وهذا ما سيعرضه الشكل التالي:

الشكل رقم (22): يوضح مدة / فترات تسديد القرض للهيكل المالي للتمويل الثنائي



المصدر: وثيقة متحصل عليها من المقر الرئيسي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، فرع ولاية تيسمسيلت.

ج) الهيكل المالي للتمويل الذاتي: هذا النوع من التمويل يتكون من المساهمة الشخصية للشباب المُستثمر بنسبة 100%، وتبلغ قيمة الإستثمار حتى 10.000.000 دج. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (31): يوضح الهيكل المالي للتمويل الذاتي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

التمويل الذاتي	
المساهمة الشخصية نقدًا أو عينًا	قيمة الإستثمار
100%	حتى 10.000.000 دج

المصدر: معلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الإعانات المالية، في: https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles، (لوحظ يوم 31 مارس 2023، على الساعة 19:52).

كما تمنح الوكالة الإعانات المالية التالية¹:

أ) قرض غير مكفأ: تمنح الوكالة قرض غير مكفأ للشباب ذوي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و 50%، حسب صيغة التمويل والمنطقة التي ينجز فيها المشروع ووضعية صاحب المشروع.

ب) تخفيض نسبة الفوائد البنكية: تخفيض في نسبة فائدة قروض الإستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك بنسبة 100%.

بالإضافة إلى أنّ هناك قرض إضافي غير مكفأ لكراء محل، حيثُ عند الضرورة يمكن لحاملي الإستفادة من قرض إضافي غير مكفأ تصل قيمته إلى 500.000 دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مُستوى الموانئ المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات باستثناء الأنشطة غير المقيمة ويمنح هذا القرض عندما يلجأ الشاب أو الشباب ذوي المشاريع إلى التمويل البنكي في مرحلة إحداث النشاطات².

كما هناك قرض إضافي غير مكفأ للإستغلال، حيثُ يمكن للشباب ذوي المشاريع، الإستفادة من قرض إضافي غير مكفأ للإستغلال بصفة إستثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار 1.000.000 دج. وفي حالة

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مرجع سابق الذكر، في: https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles، (لوحظ يوم 31 مارس 2023، على الساعة 23:02).

² - المرجع نفسه، (تاريخ الإطلاع: يوم 31 مارس 2023، على الساعة 23:06).

الضرورة وبصفة إستثنائية، فمكن الشاب أو الشاب ذوف المآرفع الإستفافة من إعافة تمويل مؤسساتهم المتعثرة وفق صفة التمويل الثالثف¹.

8- الإمتيازات الفبائفة: هناك مرحلتفن تتحصل ففها المؤسسة على إعانات فبائفة وهما مرحلتف: الإنجاز (الإنشاء) والإستغلال (التوسعة)². (أنظر الملحقفن رقم (06) و(08).

أ. مرحلة الإنجاز: تتمثل إمتيازاتها فف:

- تخففض الرسوم الفمركفة للتجهيزات المستوردة؛

- الإعفاء من الففمة المأضافة على العتاد بالنسبة للمؤسسات المصغرة التي إآتارت النظام الحقفف؛

- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتتابات العقاربة التي تتم فف إطار إنشاء النشاط؛

- الإعفاء من حقوق التسففل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب. مرحلة الإستغلال: تكمن إمتيازاتها فف:

- الإعفاء من مبلغ الكفالة المتعلقة بفحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرففة والمؤسسات المصغرة عندما ففعلق الأمر بترمفم الممتلكات الثقافية؛

- الإعفاء من الرسم العقاربف على البنافات وإضافات البنافات لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العلفا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب؛

- الإعفاء الكلف من الضرفة الفزاففة الوحفدة (IFU) إبتداءً من تاريخ الإستغلال لمدة 03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب؛

- تمففد فترة الإعفاء من الضرفة الفزاففة الوحفدة (IFU) لمدة عامفن (02 سنة) عندما ففتعهد المأسثمر بتوظفف 03 عمال على الأقل لمدة ففر مآررر.

¹ - معلوماف مآرررر من طرف الوكالة الوطنفة لدرعم وتنمفة المآولاتفة، المقر الرئفسف للوكالة الولائفة ففسمسلت.

² - المرجع نفسه.

9- إجراءات خاصة بالجالية الموجودة بالخارج في إطار إنشاء مؤسسة عن طريق الحصول على تمويل من الوكالة:

يمكن للجالية الجزائرية المتواجدة في المهجر الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة من الجهاز وينشؤو مؤسسات مصغرة عن طريق ANADE ويستفيدوا من تخفيف الإجراءات دون عناء التنقل إلى أرض الوطن حتى إلى غاية مرحلة فتح الحساب البنكي حيثُ تشترط حضور المعني شخصياً¹.

ومن أجل توضيح حالة المشاريع الممولة وإنشاء وظائف مُستحدثة من طرف ANSEJ، "ANADE" حسب قطاع النشاط، نقدم الجدول التالي الذي يلم بمعطيات مهمة عن ما يحتاجه المشروع من تمويل، مبلغ الإستثمار المدعم لنشاطه وما يكرسه من وظائف.

الجدول رقم (32): يوضح حالة المشاريع الممولة والوظائف المُستحدثة من طرف ANSEJ، "ANADE" حسب قطاع النشاط [2015-2021]

مبلغ الإستثمار (دج)	عدد الوظائف المستحدثة	عدد المشاريع الممولة	المشاريع والوظائف المنشأة
			السنوات
1061935728361	833402	346668	2015
1139598027486	870617	364445	2016
1167646867035	883003	370210	2017
1189162058806	892699	374325	2018
1225545651925	910297	381427	2019
1252276173739	923071	386714	2020
1278.60	934521	391568	2021
7.0361645112	6247610	2615357	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°27, 2015, P.28.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29, 2016, P.29.

¹ - معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المقر الرئيسي للوكالة الولائية تيسمسيلت.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.29.

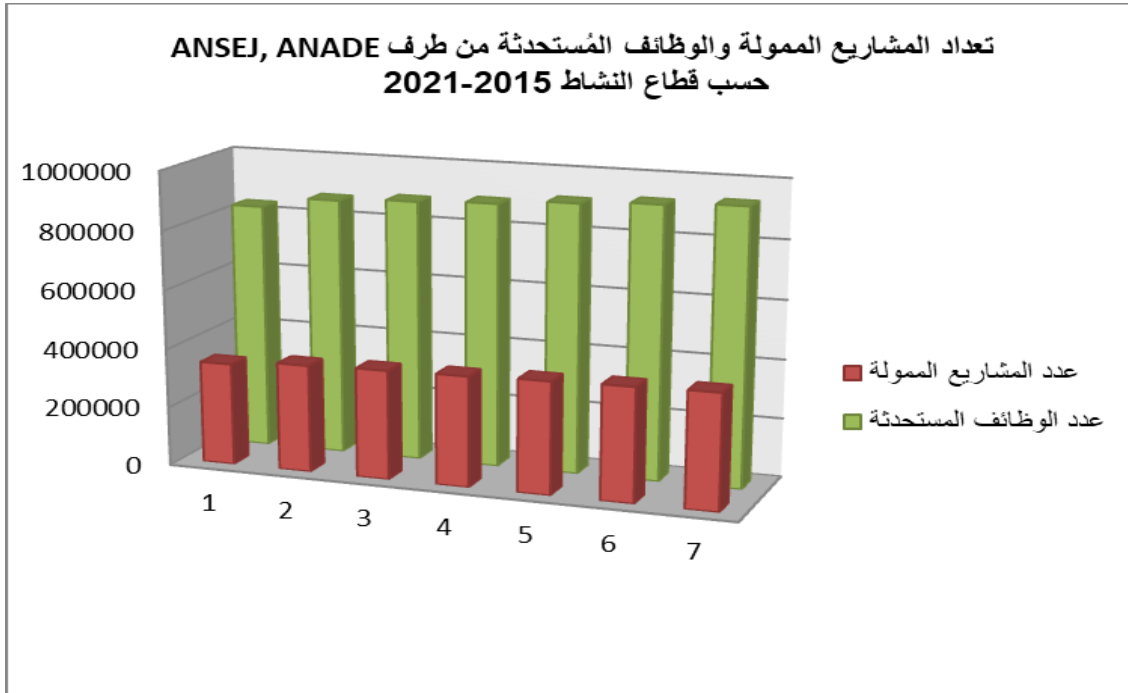
Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.28.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.24.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.29.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P.28.

الشكل رقم (23): يوضح تعداد المشاريع الممولة والوظائف المُستحدثة من طرف ANAJE، ANAJE حسب قطاع النشاط 2015 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

إنطلاقاً من أرقام الجدول والشكل البياني أعلاه، يمكن القول بأنّ الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (2020) حالياً، وما تسمى بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقاً (قبل 2020) قامت بتمويل 2615357 مشروع خلال الفترة ما بين 2015-2021، بمبلغ قدره 7.0361645112 دج، وتمّ على إثرها تشغيل ما يقارب 6247610 عامل. حيث تمّ تسجيل أكبر رقم للمشاريع الممولة من طرف أناد حسب قطاع النشاط في سنة 2021 بتعداد قدر ب 391568 مشروع، تم من خلاله إستحداث ما يقارب

934521 منصب شغل، ممول بمبلغ قدره 1278.60 دج، في حين نجد أنّ أصغر رقم سجل في تعداد المشاريع الممولة من طرف أونساج حسب قطاع النشاط كان في سنة 2015 بـ 346668 مشروع ممول بمبلغ قدر بـ 1061935728361 دج، أدّى ذلك إلى فتح مناصب شغل ما يقارب 833402 وظيفة.

أوجه التشابه والإختلاف بين ANSEJ و ANADE:

هناك من يفسر تغيير تسمية الوكالة على أنه إجراء عادي مسّ فقط العنوان ولا وجود لمتضمن أو محتوى جديد للوكالة في عملها مُرتبط باسمها الجديد. ويمكن إبراز أوجه التشابه والإختلاف بين الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ سابقًا والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE حاليًا إنطلاقًا من الجدول الآتي:

الجدول رقم(33): يوضح أوجه التشابه والإختلاف بين ANSEJ و ANADE

أوجه الإختلاف والتباين	
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
هدفها إقتصادي بالدرجة الأولى: الرفع من مستوى الإقتصاد الوطني وتنويعه	هدفها إجتماعي بالدرجة الأولى: إمتصاص البطالة وخلق مناصب شغل
تركز على الجانب الكيفي: الإهتمام بنوعية نشاط المؤسسات وما ستحققه من أرباح وثروة لها ولإقتصاد البلد.	تركز على الجانب الكمي: تمويل أكبر قدر ممكن من المشاريع لمباشرة نشاطها دون الإهتمام بجانبه النوعي
أغلب مشاريعها ومؤسساتها مستحدثة وعصرية.	أغلب مشاريعها الممولة عبارة عن مؤسسات مصغرة تقليدية عادية.
الإهتمام أكثر بفئة الطلبة الجامعيين وإعطاءهم الأولوية في إنجاز مؤسسات مستحدثة جديدة إبتكارية. (تغيير وجهة القصد نحو الطلبة الجامعيين)	أغلب أصحاب المشاريع هم خريجي مراكز التكوين والتعليم المهنيين
أصبحت تحت وصاية وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة	كانت تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
تهتم أكثر بمشاريع التي تميل نحو الإختراعات والرقمنة والتكنولوجيات العصرية.	لا تهتم بنوعية المشاريع المقدمة على قدر ما تهتم بأكبر كم هائل من المشاريع المستلمة للتمويل.
أوجه التشابه	
<ul style="list-style-type: none"> - نفس الوثائق والملفات الإدارية المطلوبة من طرف الوكالة بغية الحصول على القرض. - نفس خطوات التسجيل ومراحل المتابعة لقبول المشروع. - نفس دفتر الشروط المقدم بكل خطواته. - نفس التركيبة المالية (صيغة التمويل) المقدمة، بالإضافة إلى الإعانات المالية والإمتيازات الجبائية. - نفس مدة تسديد القرض سواءً في صيغة التمويل الثلاثي أو الثنائي. - نفس مراحل المرافقة (القبلية، الأنية والبعديّة للمشروع). - نفس مبلغ القرض المقدم 10.000.000 دج. 	
المصدر: من إعداد الطالبة.	

• **المطلب الثاني: الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار AAPI ، (ANDI سابقاً)**

يُعتبر الإستثمار عصب النشاط الإقتصادي وبفضله يُمكن تعبئة مقدرات الدول بما فيها الجزائر لأجل خلق الثروة وتحقيق أهدافه في التنمية الإقتصادية، ولاشك أنّ التحول إلى إقتصاد السوق يفرض القيام بإصلاحات في مجال تشريعات الإستثمار. ومن أجل ذلك تمّ خلق مجموعة من الآليات والأجهزة بهدف تسهيل الإستثمار وتنظيمه وتسهيل إنشاء مؤسسات جديدة داعمة لسياسة التشغيل،

حيثُ عالجت الجزائر مسألة الإستثمار منذ الإستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المُتعاقبة، كانت تتلائم مع طبيعة المرحلة السائدة آنذاك، لكن نتيجة التحولات الإقتصادية التي حدثت بداية التسعينات وانفتاح الجزائر على الرأسمال الأجنبي والمحلي الخاص، وانتهاجها مسار الإنتقال إلى إقتصاد السوق والإصلاحات التي اعتمدها على جُل المؤسسات الإقتصادية والمالية، تحتمّ عليها إيجاد الصيغة القانونية وفق المرحلة الإنتقالية وفق المرحلة الإنتقالية والتطورات العالمية¹.

فبصدور القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990 زال إحتكار القطاع العمومي للنشاط المصرفي والمالي، حيثُ سمح هذا القانون بفتح فروع ومكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر وكذا إمكانية مساهمة الطرف الأجنبي في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري، بينما بقيت النشاطات الإقتصادية باستثناء المحروقات لم يتغيّر وضعها القانوني، إذ إستمرّ العمل بالقانون 82-13 المعدل والمتمم سنة 1986 المتعلّق بالشركات المختلطة الإقتصادية، والقانون 88-25 المتعلّق بالنشاط الإستثماري للقطاع الخاص الوطني، وهذا إلى غاية صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 الخاص بترقية الإستثمار، والذي أُلغي وتم تعويضه سنة 2001 بالأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار².

وبذلك نلاحظ أنّ المُشْرِع الجزائري عمل جاهداً لاستقطاب وتطوير الإستثمار لتحقيق التنمية ودفع عجلة الإنتاج الإقتصادي والإجتماعي بزيادة نسبة التشغيل، وهذا ما كان واضحاً بعد قانون الإستثمار لسنة 2001 حيثُ ظهرت العديد من القوانين والمراسيم الأخرى لترقيته وتحسينه أفضل مما كان عليه سابقاً، ومن تلك القوانين الرسمية التي صدرتها الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية منها:

¹ - هاملي عبد القادر، بولعراس سفيان، "الإطار التشريعي المنظم لترقية وتحفيز الإستثمار والمقاولاتية في الجزائر والأجهزة المرفقة لها"، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، ع. 3، (2018)، ص. 154.

² - هاملي عبد القادر، بولعراس سفيان، المرجع نفسه، ص. 154.

- المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها؛
- المرسوم رقم 100-17 المؤرخ في 05 مارس 2017 المعدل والمتمم للمرسوم السابق والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار؛
- القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار؛
- قانون الإستثمار الجديد رقم 22-18 الموافق ل 24 جويلية سنة 2022 الرامي إلى تسهيل الإستثمارات الأجنبية في الجزائر.

1- مفهوم الإستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الجزائر

○ عرف المشرع الجزائري الإستثمار من خلال الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق ل 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتطوير الإستثمار في المادة 2 منه بأنها: "إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة. والمساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، وإستعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية"¹، ونجد أنّ هذا الأمر (2001) وحسب ماورد في مادته الأولى أنّه حدد النظام الذي سيطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الإستثمارات التي تنجز في إطار منح الإمتياز و/أو الرخصة². وقد تم تعريف الوكالة الوطنية للإستثمار في الفصل الثاني منه بأنها: "مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتتولى في ميدان الإستثمارات وبالإتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، على الخصوص المهام التالية: ضمان ترقية الإستثمار وتطويرها ومتابعتها، وغيرها"³.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، أمر رقم 01-03 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، يتعلّق بتطوير الإستثمار، عدد 47، السنة الثامنة والثلاثون، (تاريخ الإصدار: 22 غشت 2001)، ص ص. 4-5. في:

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 47، ص. 5.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 47، ص. 7.

- عرف المشرع الجزائري الوكالة الوطنية للإستثمار في المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 الذي يتعلق بصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيورها بأنّها: " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتُدعى في صُلب النص "الوكالة"، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الإستثمارات"¹.
- عرّف المشرع الجزائري الإستثمار حسب القانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شَوّال عام 1437 الموافق ل3 أوت 2016، المتعلق بترقية الإستثمار في المادة 2 منه: "أنه إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل، والمساهمة في رأسمال الشركة"². ويهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية لإنتاج السلع والخدمات. كما قدّم هذا القانون تعريفاً للوكالة الوطنية للإستثمار في الفصل الخامس منه وتحديداً في المادة رقم 26 ، بأنّها: " هي مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، بما يأتي: تسجيل الإستثمارات، ترقية الإستثمارات في الجزائر و الترويج لها في الخارج، ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية، تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع، دعم المستثمرين ومُساعدتهم ومُرافقتهم، الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال، تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17 وتقييمها وإعداد إتفاقية الإستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للإستثمار للموافقة عليها، المساهمة في تسيير نفقات دعم الإستثمار طبقاً للتشريع المعمول به"³.
- عرّف المشرع الجزائري الوكالة الوطنية للإستثمار حسب المرسوم التنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 5 مارس 2017 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 2006، والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيورها، وذلك بتعديل أحكام المواد 2 و 3 و 6 و 9 و 21 و 28 و 42 منه، مع الإبقاء على المفهوم السابق للوكالة في المرسوم

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 06-356 مؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيورها، عدد 64، السنة الثالثة والأربعون، (تاريخ الإصدار: 11 أكتوبر سنة 2006)، ص.ص.13-14. في: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2006/A2006064.pdf>.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شَوّال عام 1437 الموافق 3 أوت سنة 2016، يتعلّق بترقية الإستثمار، عدد 46، السنة الثالثة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 3 أوت 2016)، ص. 18. في: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2016/A2016046.pdf>.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 46، ص. 22.

التنفيذي لسنة 2006، وقد جاءت المادة 3 المعدلة تنص بالمهام الجديدة للوكالة وتكلفتها بما يلي: "جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والإستثمار لفائدة المُستثمرين، مساعدة ومرافقة المُستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز، تسجيل الإستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها، تسهيل بالتعاون مع الإدارة المعنية الترتيبات للمُستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط إستغلالها وإنجاز المشاريع. وتساهم في تحسين مناخ الإستثمار في كل جوانبه، ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للإستثمار عبر الإقليم الوطني في الخارج"¹.

○ حسب القانون رقم 22-18 الصادر في 24 جويلية سنة 2022، المتعلق بالإستثمار تم إستبدال تسمية الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI إلى الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار AAPI، وهذا ما ورد بصريح العبارة في المادة 18 منه: "تُدعى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار المنشأة بموجب المادة 6 التي بقيت سارية المفعول ضمن الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار، من الآن فصاعداً" الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار" وتُدعى في هذا صلب النص "الوكالة"².

وتمَّ تعريف الإستثمار في المادة 4 منه بأنه: "إقتناء الأصول المادية أو غير المادية التي تندرج مباشرة ضمن نشاطات إنتاج السلع والخدمات في إطار إنشاء أنشطة جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة تأهيل أدوات الإنتاج، والمساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل حصص نقدية أو عينية، ونقل أنشطة من الخارج"³.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها، عدد 16، السنة الرابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 8 مارس 2017)، ص. 03. في: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017016.pdf>.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلّق بالإستثمار، عدد 50، السنة التاسعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 28 جويلية 2022)، ص. 07. في: <https://cutt.us/JVgYm>.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 50، ص. 6.

2- مهام الوكالة حسب قانون الإستثمار الجزائري الجديد لسنة 2022:

تكلف الوكالة بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي¹:

- ترقية وتثمين الإستثمار في الجزائر وكذا في الخارج وجاذبية الجزائر، بالإتصال مع الممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية بالخارج؛

- إعلام أوساط الأعمال وتحسيسهم؛

- ضمان تسيير المنصة الرقمية للمستثمر؛

- تسجيل ملفات الإستثمار ومعالجتها؛

- مرافقة المُستثمر في إستكمال الإجراءات المتصلة باستثماره؛

- تسيير المزايا بما فيها تلك المتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها أو المسجلة قبل تاريخ هذا القانون؛

- متابعة مدى تقدم وضعية المشاريع الإستثمارية .

3- المبادئ الأساسية التي ركز عليها القانون الجديد للإستثمار: يرتكز على مبدئين هامين هما²:

○ حرية الإستثمار: كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنياً كان أو أجنبياً، مقيم أو غير مقيم، يرغب في

الإستثمار، هو حر في إختيار استثماره وذلك في ظل احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

○ الشفافية والمساواة في التعامل مع الإستثمارات.

4- الأنظمة التحفيزية للوكالة في إطار القانون الجديد للإستثمار 2022:

(1) النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية "نظام القطاعات":

وتكتسب الإستثمارات المُستفيدة من نظام القطاعات من تحفيزات جبائية وشبه جبائية وجمركية، يمكن

تقسيمها إلى مرحلتين هما³:

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو

سنة 2022، يتعلّق بالإستثمار، عدد 50، مرجع سابق الذكر، ص. 07.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 50، ص. 5-6.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، عدد 50، ص. 09.

أ- مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محلياً التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل المفروضة فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار لمدة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الإقتناء.

ب- مرحلة الإستغلال: تتراوح فترتها المحددة من (03) إلى (05) سنوات ابتداءً من تاريخ الشروع في عملية الإستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- (2) النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة "نظام المناطق":

أ- مرحلة الإنجاز: ¹ نفس الإمتيازات والتحفيزات المقدمة في مرحلة الإنجاز المستفيد منها نظام القطاعات. (مذكورة أعلاه).

ب- مرحلة الإستغلال: تتراوح مدتها من (05) إلى (10) سنوات ابتداءً من تاريخ الشروع في عملية الإنجاز: ²

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق الذكر، عدد 50، ص. 09

² - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

■ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

3) النظام التحفيزي للإستثمارات ذات الطابع المهيكَل "نظام الإستثمارات المهيكَله":

أ- مرحلة الإنجاز: نفس المزايا والإمتيازات الممنوحة في مرحلة الإنجاز المستفيدين منها نظام القطاعات ونظام المناطق، على أنه يمكن تحويل مزايا مرحلة الإنجاز إلى الأطراف المتعاقدة مع المُستثمر المُستفيد، المكلفة بإنجاز الإستثمار لحساب هذا الأخير¹.

ب- مرحلة الإستغلال: نفس الفترة و الإمتيازات الممنوحة في مرحلة الإستغلال في نظام المناطق (مذكورة أعلاه)².

5- الأجهزة المكلفة بالإستثمار في الجزائر:

1/ المجلس الوطني للإستثمار: يكلف المجلس الوطني للإستثمار باقتراح إستراتيجية الدولة في مجال الإستثمار، و السهر على تناسقها الشامل و تقييم تنفيذها. ويُعدُّ المجلس الوطني للإستثمار تقريراً تقييمياً سنوياً يرفعه إلى رئيس الجمهورية³.

2/ صندوق الإستثمار الجزائري: هو مؤسسة عمومية مالية ذات طابع إقتصادي تتمتع بشخصية معنوية واستقلالية مالية، حيثُ تأسَّس الصندوق على أساس هياكل البنك الجزائري للتنمية وذلك بناء على الأمر رقم 40-11 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2011، والصندوق الوطني للإستثمار (BAD/FNI) إلى الصندوق الوطني للإستثمار، بحيث تمَّ وضع حد نهائي للعمل المُزدوج لبنك التنمية الجزائري في ممارسة مهامه كبنك إستثمار عمومي من جهة، وبصفته مسير للصندوق الوطني للإستثمار، حيثُ تمَّ دمج البنك وموارده وهياكله وتوجيهها إلى تأسيس وتسيير الصندوق الوطني للإستثمار، وعلى هذا الأساس يحتفظ الصندوق بتركيبة مجلس الإدارة المتكون من: (رئيس مجلس الإدارة، مدير عام

¹- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق الذكر، عدد 50، ص. 09

²- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³- الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس الوطني للإستثمار، المجلس الوطني للإستثمار، في: <https://www.invest.gov.dz/Les-organes->

[charges-de-l-investissement/conseil](https://www.invest.gov.dz/Les-organes-)، (تاريخ الإطلاع: يوم 01 أفريل 2023، على الساعة 26:23).

للصندوق الوطني للإستثمارات، ممثلين عن وزير المالية، ممثل عن بنك الجزائر، ممثل عن البنك الوطني الجزائري الخارجي، ممثل عن القرض الشعبي الجزائري)¹.

ومن أجل إستيفاء فترة الدراسة المحددة ما بين 2015-2021، قدمت وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني مجموع من الإحصائيات حول ما تدعمه الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمارية AAPI، "ANDI" سابقًا، وتتمثل أهم هذه الأرقام في ما تموله هذه الوكالة من مشاريع إستثمارية محلية وأجنبية وما تُكْرَسُه هذه المشاريع من وظائف مُستحدثة، ويوضح ذلك أكثر هذا الجدول الآتي:

الجدول رقم (34): يوضح المشاريع الإستثمارية المُصرَّح بها المُعلنة (المحلية – الأجنبية) وحالة التوظيف في ANDI خلال [2015 – 2021]

التوظيف	المبلغ (بالمليون دج)	المشاريع الإستثمارية المُعلنة (المصرَّح بها)	مشاريع الإستثمار السنوات
81305	752086	4773	2015
81004	930426	3653	2016
94888	1283487	2916	2017
73836	848114	2027	2018
49310	533195	1791	2019
19192	196349156	865	2020
1247990	15573156	61910	2021
1694236	216269620	77935	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°27, 2015, P.22.

¹ - جاري فاتح وآخرون، "آليات دعم الإستثمار عن طريق صناديق الإستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 50، (مارس 2018)، ص.07.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29 , 2016, P.20.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.19.

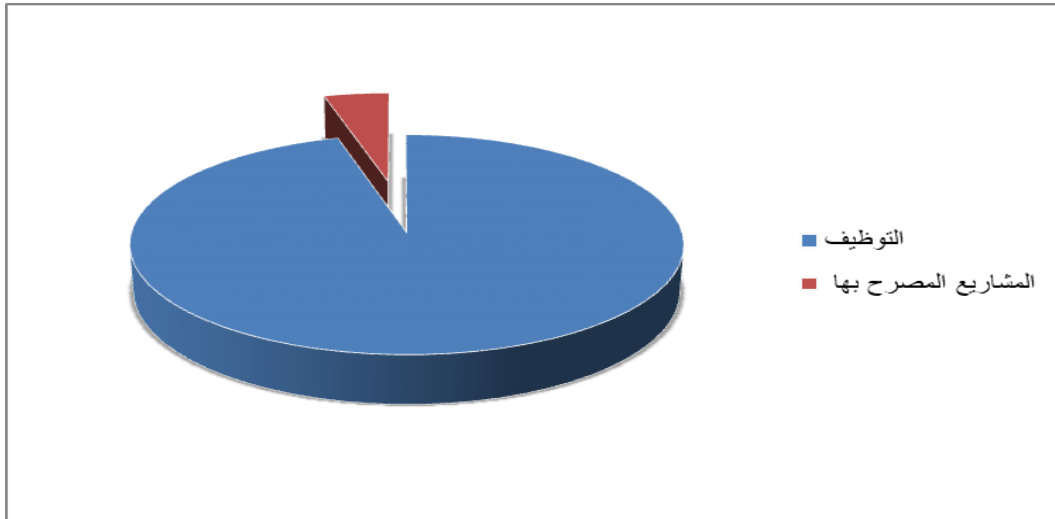
Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.18.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.18.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.19.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P.18.

الشكل رقم (24): يوضح المشاريع الإستثمارية المُصرَّح بها المُعلنة (المحلية – الأجنبية) وحالة التوظيف في ANDI خلال مجموع الفترة ما بين [2015 – 2021]



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

إعتمادًا على مُعطيات الجدول والدائرة النسبية أعلاه، يتضح لنا أنّ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI "سابقًا"، الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار AAPI "حاليًا" أعلنت عن إجمالي المشاريع الإستثمارية المصرح بها خلال كل سنة في كل المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة، حيثُ بلغ تعدادها في الفترة ما بين 2015 و 2021 نحو 77935 مشروع، تمّ تمويله بمبلغ قدر ب 216269620، وعلى إثر هذا تمّ إستحداث العديد من مناصب الشغل التي قدر عددها في الفترة ما بين 2015-2021 نحو 1694236 منصب عمل. حيثُ سنة سنة 2021 أكبر عدد للمشاريع الإستثمارية المصرح بها عن باقي السنوات

الأخرى إذ قدرت ب61910 مشروع، قام باستحداث حوالي 1247990 وظيفة، تم تمويله بمبلغ قدر ب 15573156 دج. في حين سجلت سنة 2020 أدنى رقم للمشاريع الإستثمارية المعلنة نحو 865 تم تمويلها بمبلغ 196349156، وعليه تم توظيف على إثرها حوالي 199192 عامل.

تُمَوِّل الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار AAPI المشاريع الإستثمارية حسب حجم المؤسسات سواءً كانت متناهية الصغر، صغيرة أو متوسطة أو أكثر من متوسطة التي يتجاوز عدد عمالها 250 عامل، ويقوم كل صنف من هذه الأصناف للمؤسسات بإنشاء مناصب عمل لكي تواصل نشاطها وأعمالها وبذلك تساهم أيضا في مساندة سياسة التشغيل في الجزائر والتقليل من آفة البطالة. والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم (35): يوضح توزيع عدد المشاريع والقوى العاملة حسب حجم المؤسسات [2015-2021]

المجموع		أكثر من 250 عامل		50 – 249 عامل		10 – 49 عامل		0 – 9 عمال		حجم المؤسسة
إجمالي تعداد التوظيف	إجمالي المشاريع الإستثمارية	التوظيف	عدد المشاريع الإستثمارية	التوظيف	عدد المشاريع الإستثمارية	التوظيف	عدد المشاريع الإستثمارية	التوظيف	عدد المشاريع الإستثمارية	السنوات
81305	4773	12839	25	32176	334	26418	1347	9872	3067	2015
81004	3653	12150	27	34362	394	27643	1286	6849	1946	2016
94888	2916	25457	40	39835	440	24634	1158	4962	1278	2017
73836	2027	19352	31	30625	339	20825	994	3034	663	2018
49310	1791	4793	15	24827	257	16663	793	3027	726	2019
19192	865	2100	6	7851	98	7686	379	1555	382	2020
1247990	61910	134940	38670	327779	477	414690	4533	370581	18230	2021
1647525	77935	211631	38814	497455	2339	538559	10490	399880	26292	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°27, 2015, P.22.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29, 2016, P.20.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.19.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.18.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.18.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.19.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P.18.

إنطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه، الذي يبرز توزيع عدد المشاريع والقوى العاملة حسب حجم المؤسسات خلال الفترة المحددة ما بين 2015-2021، حيث نجد أنّ المؤسسات التي تستقطب أكثر من 250 عامل هي من أخذت الحصة الأكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى، إذ بلغ إجمالي عدد مشاريعها الإستثمارية نحو 38814، وقد تم إستحداث من خلالها ما يقارب 211631 منصب شغل. ثم احتلت المؤسسات ذات الحجم الصغير جداً المرتبة الثانية من حيث تعداد المشاريع الإستثمارية، إذ بلغ عددها حوالي 26292، وإثر هذه المشاريع تم فتح مناصب شغل ما يقارب 399880 وظيفة عمل. وقد احتلت المرتبة الثالثة المؤسسات الصغيرة بتعداد مشاريعها قدر ب 10490، وقابله حوالي 538559 وظيفة مُستحدثة، وهذا الأخير يعبر عن أكبر رقم لتكريس مناصب شغل، وهذا ما حققته المؤسسات الصغيرة عن باقي المؤسسات الأخرى. ثم احتلت المؤسسات ذات الحجم المتوسط المرتبة الأخيرة ب 2339 مشروع إستثماري خلال إجمالي سنوات 2015-2021، وهو يُعتبر أدنى رقم عن باقي المؤسسات ذات الأحجام الأخرى. وقد حققت فتح 497455 منصب شغل. أما من ناحية التوظيف فقد كانت ترتيب مستوى حجم المؤسسات خلال الفترة التي تتراوح ما بين 2015-2021 كالتالي: مؤسسات صغيرة الحجم (538559)، المؤسسات المتوسطة (497455)، المؤسسات المصغرة (399880)، وأخيراً المؤسسات الكبيرة التي يفوق عدد عمالها أكثر من 250 عامل (211631).

• المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

إعتمدت الجزائر القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام 1999م، إلا أنه لم يعرف النجاح الذي كانت تتوقعه السلطات العمومية لذا إستوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة ألا وهي: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وذلك من أجل إستكمال الإطار العام للهيئات الموجهة

للإدماج الإقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية. وعليه فقد أبدت الحكومة إستعدادها وعزمها على مكافحة الفقر¹.

وتمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM إحدى أجهزة وآليات الحكومة المدعومة لسياسة التشغيل والتي تعمل على القضاء على هاجس البطالة للعاطلين عن العمل ، وذلك من خلال تقديمها لمساعدات وإمميزات للراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة وذلك بالتنسيق مع البنوك والمقاولين وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر ، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل².

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعومة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر³.

1- التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

عرّف المشرع الجزائري الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 جانفي سنة 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي بأنّها: " هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية

¹ - بن عليّة نور الهدى، جميات فاطمة الزهراء، مساهمة التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع ولاية المسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، (جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2016-2017)، ص. 47.

² - الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تقديم الوكالة، في: <https://www.angem.dz/ar/article/presentation>، (لوحظ يوم 02 أبريل 2023، على الساعة 10:59).

³ - الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المرجع نفسه.

والإستقلال المالي، وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولّى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة، وتحدث الوكالة فروعًا على المستوى المحلي بناءً على قرار مجلسها التوجيهي"¹.

2- شروط التأهيل للإستفادة من قرض الوكالة ANGEM:

تتمثّل شروط التأهيل للإستفادة من القرض المُصَغَّر في²: (أنظر الملحق رقم (15)).

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛

- عدم إمتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة؛

- عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة؛

- إثبات مقر الإقامة؛

- التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه؛

- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛

- القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر ب 1 % من الكلفة الإجمالية للنشاط ؛

- دفع الإشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛

- الإلتزام - حسب جدول زمني محدد - بتسديد: القرض للبنك ومبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية

لتسيير القرض المصغر.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 22 يناير سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، عدد 06، السنة الواحدة والأربعون، (تاريخ الإصدار: 25 جانفي 2004)، ص. 08.

² - الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، شروط التأهيل، في: <https://www.angem.dz/ar/article/les-conditions-d-eligibilite-au-micro-credit/>، (تاريخ الإطلاع: يوم 05 أفريل 2023، على الساعة 13:52).

3- الأهداف العامة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تهدف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، و العمل في البيت والحرف والمهن ، ولا سيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية ، من السلع والخدمات ، المولدة للمداخيل والعمالة؛
- تنمية روح المقاوالتية ، لتحل محل الإتكالية ، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- دعم توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة؛
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

4- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تضطلع الوكالة بالاتصال مع الهيئات والمؤسسات المعنية بالمهام التالية²:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم ، لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ؛

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الأهداف والمهام، في: <https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions>، (لوحظ يوم 02 أبريل 2023، على الساعة 17:52).

² - الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المرجع نفسه، (لوحظ يوم 02 أبريل 2023، على الساعة 18:05).

- إبلاغ المستفيدين الذين اهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الاعانات الممنوحة؛
 - متابعة الانشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليين للبرنامج؛
 - الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع ، و تنفيذ مخطط التمويل و متابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛
 - تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الانشطة المدرة للمداخيل؛
 - تنظيم المعارض (معرض - بيع) جهوية ووطنية لمنتجات لقرض المصغر؛
 - التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز .
- 5- التنظيم العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 1 ANGEM:

تتكون الوكالة من تنظيم عام يحتوي على مدير عام على المستوى المركزي والولائي والمحلي، مجلس توجيهي، ولجنة مراقبة، يمكن شرحهم كما يلي:

✓ على المستوى المركزي والولائي والمحلي: إنّ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. ومن أجل ضمان تنفيذ المهام المُسندة إليها على أحسن وجه، تبنّت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي والذي يتمثّل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات وخليتين)، إضافة إلى 49 وكالة ولاية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعومة 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة. كما تمّ إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الوكالات الولائية) والمتمثل في الفرع الجهوي، تُشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي خمس (05) تنسيقيات وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومُتابعة الأنشطة، حيثُ هناك شبكة تضم (10) فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقات الولائية. ويمثل هذا الشكل

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التنظيم العام، في: <https://www.angem.dz/ar/article/organisation-de-l-angem-en-bref> ، (تاريخ الإطلاع: يوم 02 أفريل 2023، على الساعة

التنظيمي النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجوّاري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة. كما هناك هيئة تابعة للوكالة تتمثل في صندوق الضمان المُشترك للقروض المصغرة والذي يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارات بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

✓ المجلس التوجيهي: هو هيئة تضم 17 عضوًا منحدرين من مختلف المؤسسات والأجهزة والجمعيات، ويتمثل دوره في إبداء الآراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث يتم إبداء الأفكار على مستوى المجلس التوجيهي بطريقة مُستقلة واعتراضية.

✓ لجنة المُراقبة: تكلف لجنة المُراقبة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات المجلس التوجيهي الذي تعمل لحسابه، تتكوّن لجنة المُراقبة من ثلاثة (03) أعضاء يُعيّنهم المجلس التوجيهي.

6- صيغ التمويل: (أنظر الملحق رقم (15)).

يمنح الجهاز صغتين من التمويل ، بما فيها واحدة بمساهمة الخمس (05) بنوك العمومية الشريكة¹:

أ. الخدمات المالية:

الصيغة الأولى، التمويل الثنائي: قرض شراء المواد الأولية (وكالة - مقاول): هي قروض بدون فوائد تمنح مباشرة من طرف الوكالة تحت عنوان شراء مواد اولية لا تتجاوز 100,000 دج . وهي تهدف إلى تمويل الأشخاص الذين لديهم معدات صغيرة وأدوات ولكن لا يملكون اموال لشراء المواد الأولية لإعادة أو إطلاق نشاطا . وقد تصل قيمتها إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. بينما مدة تسديد هذه السلفة لا تتعدى 36 شهراً.

الصيغة الثانية: التمويل الثلاثي (وكالة - بنك - مقاول): هي قروض ممنوحة من قبل البنك و الوكالة بعنوان إنشاء نشاط . تكلفة المشروع قد تصل إلى 1.000.000,00 دج. التمويل يقدم كالتالي:

- قرض بنكي بنسبة 70٪ ؛

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الخدمات الممنوحة، في: <https://www.angem.dz/ar/article/le->

(تاريخ الإطلاع: يوم 05 أبريل 2023، على الساعة 14:13).

- سلفة الوكالة بدون فوائد 29٪ ؛

- مساهمة شخصية بنسبة 1%.

و قد تصل مدة تسديده إلى ثماني (8) سنوات مع فترة تأجيل التسديد تقدر بثلاثة (3) سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

و للإشارة، فإن قيم التمويل قد ارتفعت من 30000 دج إلى 100000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لشراء المواد الأولية (250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب و الهضاب العليا)، و من 400000 دج الى 1000000 دج بالنسبة للقروض الموجهة لإنشاء النشاطات (صيغة التمويل الثلاثي)، و ذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-133 المعدل و المؤرخ في 22 مارس 2011.

ب . الخدمات غير المالية:

إلى جانب القرض تسعى الوكالة إلى توفير المزيد من الخدمات في مجالات واسعة للمستفيدين . والهدف هو الدعم إلى أقصى حد ممكن و إستمرارية الأعمال، لهذا فالوكالة توفر لهم :

- الاستقبال في أحسن الظروف المتاحة لحاملي أفكار إنشاء المشاريع.

- مرافقة فردية للمقاولين في مراحل إنشاء النشاط.

- متابعة جوارية جدية، لإستدامة الأنشطة التي تم إنشاؤها.

- دورات تكوينية لإنشاء و / أو تسيير المؤسسات الجد مصغرة و التربية المالية.

- إختبارات المصادقة على الخبرات المهنية بالشراكة مع هيئات ومؤسسات المتخصصة والمخولة.

- معارض لعرض وبيع المنتجات المنجزة في اطار القرض المصغر.

- وضع موقع في الأنترنت لإشهار و بيع المنتجات و تبادل الخبرات.

إذن، تُشرفِ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المُصغَّر على تسيير صيغتين للتمويل إنطلاقاً من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج، وقد تصل إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قُرُوض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000 دج موجهة لخلق

نشاطات والتي تستدعي تركيباً مالياً مع إحدى البنوك. وتسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب إهتمام فئة معينة من المجتمع¹. (أنظر الملحق رقم (15))، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (36): يوضح مختصر نمطي التمويل المقدم من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

نسبة الفائدة	سلفة الوكالة	القرض البنكي	المساهمة الشخصية	صنف المقاول	قيمة المشروع
-	100	-	0	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	لا تتجاوز 100 000 دج
-	100	-	0	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	لا تتجاوز 250 000 دج
-	29	70	1	كل الأصناف	لا تتجاوز 1 000 000 دج

المصدر: معلومات من الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، صيغ التمويل، في: <https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit> ، (لوحظ يوم 02 أبريل 2023، على الساعة 22:16).

7- الأنشطة الممولة: هناك العديد من الأنشطة الممولة من طرف الوكالة نذكر منها²:

1/ الصناعة: منها: الغذائية، الألبسة، الصناعة الجلدية، الصناعة الخشبية وغيرها؛

2/ الفلاحة: منها: تربية المواشي، فلاحه الأرض وغيرها؛

3/ الصناعة التقليدية: مثل النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير القטיפي والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، النقش على الخشب... الخ.

4/ الخدمات: مثل الإعلام الآلي، الصحة وغيرها؛

5/ المباني والأشغال العمومية: كأشغال البناء.

¹ - الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صيغ التمويل، في: <https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit> ، (تاريخ الإطلاع: يوم 02 أبريل 2023، على الساعة 22:01).

² - الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الأنشطة الممولة، في: <https://www.angem.dz/ar/article/les-types-d-activites-financees-par-le-dispositif> ، (لوحظ يوم 02 أبريل 2023، على الساعة 23:07).

6/ نشاطات تجارية صغيرة

8- الإمتيازات والإعانات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM¹:

← المرافقة والتمويل:

- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلاً عن مرافقة مجانية للمُقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم؛

- يمنح القرض البنكي بدون فوائد؛

- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29% من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي، لاقتناء عتاد صغير ومواد أولية للإطلاق في النشاط، والتي لا تتجاوز 1.000.000 دج؛

- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق 100.000 دج وقد تصل هذه الكلفة إلى 250.000 دج.

← الإمتيازات الجبائية:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات؛

- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المُستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة 03 سنوات؛

- تعفى من رسم نقل الملكية، الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية؛

- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة، تأسيس الشركات التي تمَّ إنشاؤها من قبل المقاولون؛

- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار الخاص بالإنشاء؛

¹ الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الإعانات والإمتيازات المقدمة، في: <https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordées-aux-bénéficiaires-du-micro-credit/> ، (الوحد يوم

03 أفريل 2023، على الساعة 00:19).

- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على نشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك من خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70%.

- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50%.

- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25%.

- ومن أجل التفصيل فيما تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM خلال الفترة ما بين 2015-2021، سواءً من حيث عدد القروض الممنوحة للمشاريع المستلمة أو ما تُفَعِّلُه من إستحداث مناصب شغل، ويُبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (37): يوضح عدد المشاريع الممونة والوظائف المُستحدثة من طرف ANGEM حسب مجموع قطاع

النشاط [2015-2021]

الوظائف المُستحدثة	المبلغ الممنوح (دج)	عدد القروض الممنوحة	حسب قطاع النشاط
1089537	37349323788.32	726358	2015
1154472	47199659988.88	769648	2016
1194499	49691596108.68	796333	2017
1267389	53947900465.80	844926	2018
1317195	57995775132.54	889148	2019
1356389	61.129	922911	2020
1386648	63957802751.15	947085	2021
8766129	3.1014205811	5896409	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°27, 2015, P.30.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29, 2016, P.31.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.31.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.31.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.27.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°37, 2020, P.31.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°39, 2021, P.31.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح تعداد المشاريع الممولة والوظائف المُستحدثة من طرف ANGEM حسب مجموع النشاطات في الفترة ما بين 2015-2021، حيثُ نلاحظ أنّ عدد القروض الممنوحة بلغت أكبر قيمة خلال سنة 2021 بـ 947085، والتي فتحت أبواب التوظيف بتعداد قدر ب 1386648 منصب شغل مُستحدث، وقد قدمت الوكالة المبلغ الممنوح له لتمويل قطاعات النشاط الذي بلغ 63957802751.15 دج. كما شهدت أدنى معدل للقروض الممنوحة ب 726358 الذي كان في سنة 2015 وتم تقديم مبلغ تمويل النشاطات الذي بلغ 37349323788.32، ومنه أنشأت مناصب شغل قدر عددها 1089537 وظيفة.

وعليه بلغ إجمالي عدد القروض الممنوحة خلال الفترة 2015-2021 نحو 5896409، الذي من خلاله تم إستحداث 8766129 منصب شغل، وتم تمويل هذه قطاعات النشاطات بمبلغ قدر ب 3.1014205811 دج.

بالإضافة إلى أجهزة الدعم السابقة التي لها الأولوية الكبرى في دعم وتمويل أصحاب المشاريع والمؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ANADE, ANGEM, AAPI، وكذلك CNAC الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي تم التطرق إليه سابقًا وشرح كل مهامه وأهدافه وإعاناته المالية والمرافقاتية. حيثُ قامت الجزائر أيضًا بإنشاء العديد من الصناديق والوكالات الأخرى لترقية حقل المقاولاتية في الجزائر، وتطوير وتسهيل عمليات المرافقة والتمويل للمؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه الصناديق والوكالات المهمة التي لا يمكن التغاضي عنها ما يلي:

1. الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة " ASF ":

تأسس صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في أكتوبر 2020، وهو مؤسسة رأس مال استثماري، تتمثل مهمته في تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال والإبتكار في الجزائر من خلال تقديم خدمات التمويل التي تلبى إحتياجات الشركة الناشئة¹. ويعتبر صندوق الشركات الناشئة الجزائري أول صندوق استثماري مخصص بالكامل للشركات الناشئة في الجزائر، ويشكل أحد الركائز الأساسية لظهور نظام بيئي يتكيف مع إنشاء وتطوير الشركات الناشئة التي لديها القدرة على تحقيق قيمة مضافة حقيقية للإقتصاد الجزائري².

وأوضح رئيس الجمهورية خلال الندوة الوطنية للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسرابت 2020" أن الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الذي تم إطلاقه في 03 أكتوبر 2020 سيتميز عمله بالمرونة وتحمل المخاطر، وأن هذه الآلية التمويلية الجديدة جاءت بغية تمكين أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي. حيث يتم تمويل هذا الصندوق من طرف الدولة، غير أنه يبقى مفتوحاً على القطاع الخاص وكذا الشركات الأجنبية الراغبة في المساهمة فيه مالياً³.

إنّ صندوق المؤسسات الناشئة الجزائري هو نتاج عمل تعاوني بين الوزارة المنتدبة المسؤولة عن الاقتصاد المعرفي والشركات الناشئة وستة (06) بنوك عامة بمساهمين متساويين هم: القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، صندوق الوطني للتوفير والإحتياط، بنك الزراعة والتنمية الفلاحية، بنك التنمية المحلية⁴.

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ASF، تاريخ نشأة الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ASF، في: <https://asf.dz/historique/>، (تاريخ الإطلاع: يوم 03 أبريل 2023، على الساعة 11:45).

² - الموقع الإلكتروني الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، التعريف بالصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ASF، في: <https://asf.dz/>، (لوحظ يوم 03 أبريل 2023، على الساعة 11:47).

³ - "إطلاق الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة"، وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ النشر: 3 أكتوبر 2020، في: <https://www.aps.dz/ar/economie/93032-2020-10-03-12-13-24>، (لوحظ يوم 03 أبريل 2023، على الساعة 10:38).

⁴ - الموقع الإلكتروني الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، التعريف بالصندوق ASF، في: <https://asf.dz/actionnaires/>، (لوحظ يوم 03 أبريل 2023، على الساعة 10:47).

يُعتبر الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الحلقة المفقودة في سلسلة الإستثمار، حيثُ كان من الضروري إيجاد جهة تقبل المغامرة وتحمل مخاطر الفشل أكثر مما تتحملها البنوك. وتكمن أهمية إنشاءه في أنه¹:

- يقوم بتمكين الشباب المبتكر من الإستفادة من نفس ميكانيزمات التمويل التي تُتيحُها البلدان المتطورة والسماح لهم بهذا بتحقيق مشاريعهم المبتكرة في الجزائر. رغم أنه يستصعب -نوعاً ما- دعم المؤسسات المصغرة من طرف البنوك وربطها بها، فهو يُعتَبَرُ صُعوبة أخرى في ظل ميكانيزم الذي تسير عليه البنوك في الجزائر.

- يعمل على تشجيع الجالية الجزائرية بالمهجر للإستثمار في مجال المؤسسات الناشئة بالجزائر، والتي ستكون بمثابة قيمة مضافة ذات نوعية لاسيما وأنَّ معظم أصحاب المشاريع التي ستقدم من وراء البحار سيكون أصحابها ذوي خبرة في شركات متعددة الجنسيات وأنهم قابلوا تكنولوجيات متطورة وأنهم عملوا في بيئة أعمال أحسن فالتجربة ستكون قيمة مضافة بالنسبة للجزائر؛

- ويجسد هذا الصندوق إرادة الدولة في إنشاء نسيج إقتصادي مولد للثروة ولناصب شُغل، ويعتمد على طاقة الإبتكار ومقاولاتية شباب البلد.

إنَّ ربط المؤسسات المصغرة بالبنوك هو ليس دعم بل صعوبة أخرى، وذلك في ظل ميكانيزمات التي تسير عليها البنوك في الجزائر.

وعليه، يمكن القول بأنَّ إطلاق صندوق تمويل المؤسسات الناشئة هو بمثابة حل مؤقت فقط، لأنَّ القوانين التي تتضمن صيغة التمويل بالمُخاطرة، لم تصدر بعد في الجزائر، وهذا نتيجة عدم تطور النظام المصرفي الجزائري ووجود تداخل بين عمل البورصة والبنوك في الجزائر. وربما ستسعى الجزائر مُستقبلاً لفتح رأس المال أمام القطاع الخاص من أجل تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق "رأس المال المخاطر" وهذا بمساعدة بورصة الجزائر التي يجب أن تُفَعَّلَ لأنَّ تفعيل هذه الأخيرة هو السبيل الوحيد الذي يضمن تمويل هذه المؤسسات مُستقبلاً. فالدولة الجزائرية لا يمكنها الإستمرار في تمويل ودعم هذه المؤسسات،

¹ - عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، "دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة - دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة -"، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، م. 8، ع. 1، (ديسمبر 2020)، ص ص. 44-45.

لأنها تستنزف خزينة الدولة وبدون مُقابل، مثلما حدثت سابقًا مع مشاريع ANSEJ، حيث لم تستطع الدولة وحتى اليوم إسترجاع بعض القروض التي منحتها للشباب¹.

2. وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار ADPMEPI:

حسب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1426 الموافق 3 ماي 2005، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، الذي عرّف الوكالة في مواده الأربعة الأولى بأنها: " هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن لها أن تنشئ فروعًا لها على المستوى المحلي بموجب قرار مُشترك بين الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزير المكلف بالمالية"².

وهي هيئة أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 25-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 تتولى الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء، إنماء وديمومة هذه المؤسسات بالتنسيق مع القطاعات المعنية³.

مهام الوكالة ANDPME: تضطلع إلى المهام التالية⁴:

- التشجيع على تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما من خلال نشر الثقافة المقاولاتية، ومُرافقة حاملي المشاريع واحتضان وإيواء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور الإنشاء، ومُرافقة هذه المؤسسات لدى البنوك والمؤسسات المالية؛

- تقديم الخبرة والإستشارة لأصحاب المؤسسات؛

¹ - حلاق محمد بدر الدين، القرض الإجاري آلية لدعم المؤسسات الناشئة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، 2021-2022)، ص.28.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 05-165 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1426 الموافق 3 ماي سنة 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، عدد 32، السنة الثانية والأربعون، (تاريخ الإصدار: 4 ماي 2005)، ص.28، في: <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2005/A2005032.pdf>.

³ - الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار ANDPME، في: <https://www.industrie.gov.dz/adpme>، (تاريخ الإطلاع: يوم 03 أبريل 2023، على الساعة 14:56).

⁴ - مليكة عبد غرس، حمزة بعللي، "تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME"، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، م. 5، ع. 1، (جوان 2022)، ص.321.

- متابعة ديمغرافية المؤسسات (إنشاء، توقيف، تغيير النشاط)؛
- دعم الابتكار والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الناشئة؛
- جمع واستغلال وإيصال المعلومة الخاصة بكل فروع نشاط المؤسسة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والسهر على ضمان متابعته وتنفيذه؛
- دعم تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصًا من خلال التصدير والتحويل التكنولوجي والشراكة.

وللوكالة فروع تتمثل في مشاتل المؤسسات، ومراكز الدعم والإستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. مشاتل المؤسسات:

تتولى مشاتل المؤسسات مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على المستوى المحلي، الذي تحدده الهياكل المركزية للوكالة، وتقديم الخدمات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تكلف بما يأتي¹:

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم خدمات الإحتضان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والتسريع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة أو تلك التي لديها إمكانات نمو كبيرة؛

- توفير إيواء ظرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات، المسجلة في نظام الدعم للديمومة؛

- القيام بأعمال تحسيسية وتكوينية لفائدة الشباب فيما يخص المقاولاتية، بالتكامل مع الأجهزة الموجودة؛

- تقييم الإمكانات المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف النسيج الصناعي؛

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 20-331 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 12 شوال عام 1439 الموافق 26 يونيو سنة 2018 الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيورها، عدد 70، السنة السابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 25 نوفمبر 2020)، ص ص. 11-12، في: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-arabe/2020/A2020070.pdf?znjo=70>.

- تحديد فرص الإستعانة بمصادر خارجية لأنشطة المؤسسات الكبيرة، لاسيما الصناعية، بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار؛

- مساعدة حاملي المشاريع لدى صناديق الإطلاق والمصادر الأخرى للتمويل.

ب. مراكز الدعم والإستشارة:

تتولى مراكز الدعم والإستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة تنفيذ برامج وأنظمة دعم تطوير وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المستوى المحلي، المحددة من طرف الهياكل المركزية للوكالة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضمان المرافقة. وتكلف مراكز الدعم والإستشارة ب¹:

- دراسة وتحليل إحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإتصال مع مجموع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي بهدف إقتراح التكييفات المطلوبة للبرامج والأنظمة التي تنفذها؛

- إقتراح مشاريع للتطوير الجماعي أو للنظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تنفيذ البرامج وأنظمة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحددة من طرف الوكالة بالإتصال مع الفاعلين المعنيين على المستوى المحلي في مجال:

- عصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تطوير المناولة ودعم تعزيز الإندماج الصناعي الوطني؛

- دعم الابتكار والرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- دعم ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ عليها؛

- تطوير النظم البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- في حالة عدم وجود مشتلة في الولاية ذات إختصاص مركز الدعم والإستشارة، يتكفل هذا الأخير بضمان مهام الدعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باستثناء خدمات الإيواء.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق الذُكُر، عدد 70، ص. 12.

تسعى حاضنات الأعمال ومراكز الدعم والتسهيل نحو التشجيع إلى الولوج لعالم المقاولاتية للطلبة الجامعيين وتحفيزهم لإنشاء مشاريعهم الخاصة، حيث تقوم هذه هيئات المرافقة بدراسة المشاريع جيداً فمنها ما هو مستلم وتم قبوله ومنها ما هو قيد الإنجاز وهذا ما يوضحه الجدول التالي الذي سيتناول هذا الجانب في الفترة الممتدة ما بين 2015 و 2019.

الجدول رقم (38): يوضح حالات مشاريع حاضنات الأعمال ومراكز الإستشارة في الجزائر [2015-2019]

مراكز الدعم والإستشارة			حاضنات الأعمال			الحاضنات ومراكز الدعم	السنوات
إجمالي المشاريع	مشاريع قيد التنفيذ	المشاريع المستلمة	إجمالي المشاريع	مشاريع قيد التنفيذ	المشاريع المستلمة		
34	04	30	28	11	17	2015	
20	4	16	41	11	30	2016	
27	1	26	41	6	16	2017	
27	01	26	19	03	16	2018	
29	02	27	19	02	17	2019	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°27, 2016, P.18.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°29, 2016, P.21.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°31, 2017, P.20.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°33, 2018, P.19.

Ministère de l'industrie et des Mines, Bulletin d'information de l'entreprise de la PME, Alger, Algérie, n°35, 2019, P.19.

إنطلاقاً من معطيات الجدول السابق، الذي يقدم أرقاماً حول حالات مشاريع حاضنات الأعمال ومراكز الإستشارة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2015-2019، حيثُ بلغ عدد المشاريع المستلمة من طرف حاضنات الأعمال خلال مجموع تلك الفترة ما يقدر بـ 96 مشروع مقدم، أما المشاريع التي هي قيد التنفيذ فقد بلغت 33 مشروع قيد الإنجاز، نلاحظ أنّ هذه الأرقام ضئيلة جداً، ربما راجع ذلك إلى عدم إهتمام الطالب الجامعي بميدان إنجاز مشاريع ومؤسسات مصغرة. وقد سجلت أدنى عدد في سنتي 2017 و 2018 بـ 16 مشروع مستلم. وشهدت أكبر عدد في سنة 2016 بـ 30 مشروع مقدم. في حين نجد أنّ المشاريع قيد التنفيذ بلغت 03 مشاريع خلال سنة 2018 وهي تعتبر أدنى قيمة، وأعلى قيمة للمشاريع قيد الإنجاز من طرف حاضنات الأعمال كانت في سنتي 2016 و 2017 بـ 11 مشروع قيد التنفيذ. أمّا بخصوص مراكز الدعم والتسهيل فقد بلغ إجمالي تعداد مشاريعها المستلمة نحو 125 مشروع، في حين نجد المشاريع قيد التنفيذ بلغ تعدادها الإجمالي 12 مشروع، حيثُ سجلت أكبر عدد خلال سنة 2016 من مشاريع مستلمة (30)، ومشاريع قيد التنفيذ (04). وأدنى عدد قدر بـ 16 خلال سنة 2016 للمشاريع المستلمة على مستوى مراكز الدعم والتسهيل.

3. الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

1- النشأة القانونية للصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 6 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي عدل بمرسوم رقم 17-193، يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، إنطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004¹، وكون الجزائر متبينة هذه الفكرة مؤخراً مقارنة بدول أخرى مما جعلها تستفيد من تجارب هذه الدول في الآليات المتبعة لمنح ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة².

¹ الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، النشأة القانونية، في: <https://cutt.us/uug1k>، (تاريخ الإطلاع: يوم 04 أبريل 2023، على الساعة 09:22).

² أمنة بن نوي، سسية عواوشة، دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإستثمار المحلي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام إقتصادي، 2019-2020)، ص. 13.

2- التعريف بالصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (سابقًا)، (وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني حاليًا)، يهدف الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للإستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي 17-02 المؤرخ في 10 ديسمبر 2017¹.

فهو جهاز يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للإستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة المشتربة من قبل البنوك².

3- مرحلة التوجه إلى صندوق الضمان FGAR:

تُعتبر مرحلة التوجه إلى الصندوق المرحلة الثانية بعد المرحلة الأولى المتمثلة في التوجه إلى البنك (يطلب التمويل قصد ضمان التغطية المالية للمشروع، مرفوقًا بملف يدرس على مستوى البنك)؛

حيث يتوجه صاحب المشروع في الخطوة الثانية إلى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التعريف بالمشروع وتقديم خطة العمل والتي هي عبارة عن دراسة تقنية إقتصادية يقدمها الزبون للصندوق، أين يتم إستقباله على مستوى مُديرية الإلتزامات، بحيث يقوم المكلف بالدراسات بإلقاء نظرة مبدئية حول المشروع -التحليل والتقييم الخاص بالمُستثمر- ويبدى المكلف بالدراسة رأيه في ذلك، ويقوم بدوره برفع هذه الدراسة المبدئية إلى رئيس دائرة الإلتزامات ليعطي رأيه أيضًا، في حالة تماشي المشروع مع توجيهات والبرنامج العام للصندوق يقدم للزبون "وصل إستلام"، والتي تمثل موافقة على أن المشروع مؤهل للدراسة من طرف الصندوق، ويتم إعداد هذا الوصل من طرف الإطار المكلف بالدراسة ويُصادق عليه من قبل رئيس دائرة الإلتزامات، يكون هذا الوصل مُرفقًا بقائمة المعلومات المطلوبة من أجل إستكمال الملف³.

¹ - أمنة بن نوي، سسية عواوشة، مرجع سابق الذكر، ص. 13.

² - الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في: <https://www.industrie.gov.dz/fgar>، (تاريخ الإطلاع: يوم 04 أفريل 2023، على الساعة 08:59).

³ - حبيبة حمودي، محمد بن دغي، "مساهمة صندوق ضمان القروض في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، م. 1، ع. 2، (ديسمبر 2016)، ص. 44.

ويتكوّن ملف الضمان من الوثائق التالية¹:

- طلب تغطية الضمان معد بصورة واضحة لتحديد الضمان المحتمل (المعدل، المدة) ويتم إمضاؤه من طرف المسؤول الأوّل للمؤسسة؛
- نسخ متعلق بما يلي: السجل التجاري، الشكل القانوني، بطاقة ترقيم الجبائية، شهادة الوجود؛
- مختلف الترخيصات المتعلقة بالنشاط المسلمة من قبل الهيئات المعنية؛
- عقود الملكية وتقييم الممتلكات؛
- دراسة تقنية – إقتصادية مرفقة في البداية بتقديم عام للمؤسسة والمشروع والشركاء المسيرين؛
- الكشف التقديري والكمي للمدخلات المستعملة مع التبرير (فاتورة نموذجية) المتعلقة بالمبالغ الخاصة بكل عنصر متضمن في الإستثمار؛
- التكلفة المالية للمشروع وكذا الهيكلية المالية المقترحة؛
- (دراسة السوق) العرض والطلب، المنافسة، الوضعية في السوق؛
- دراسة المردودية تحديد تكلفة (تحديد تكلفة العائد للمنتج أو الخدمة)؛
- مختلف المعلومات المتعلقة بالإستغلال (موردون، زبائن، آجال التسديد، شبكة التوزيع)؛
- مخطط الإستغلال لثلاث سنوات السابقة (ميزانيات، جدول حسابات النتائج)؛
- مخطط تقديري يتضمّن 5 سنوات الأولى القادمة من عمر المشروع (الإنشاء أو التوسيع)؛
- مخطط التمويل للمشروع المعروض عند الإنشاء؛
- إحتمال طلب نسخة إمتياز مقدمة من الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار AAPI.

¹ - حبيبة حمودي، محمد بن دغي، مرجع سابق الذكر، ص ص. 44-45.

4- المؤسسات المؤهلة وغير المؤهلة من ضمان الصندوق FGAR¹:

أ. المؤسسات المؤهلة: إنَّ كلَّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للإستفادة من ضمانات الصندوق وتعطي الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير:

- المؤسسات التي تُساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر؛

- المؤسسات التي تُعطي قيمة مُضافة معتبرة للمنتوجات المصنعة؛

- المؤسسات التي تُساهم في تخفيض الواردات؛

- المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات؛

- المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر؛

- المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشُّغل التي ستخلقها؛

- المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة؛

- المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة؛

- المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة.

ب. المؤسسات غير مؤهلة: هي المؤسسات التي لا يمكنها الإستفادة من ضمانات الصندوق، وتتمثل في:

- المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- المؤسسات التي إستفادت من دعم مالي من الدولة؛

- المؤسسات المسعرة في البورصة؛

- شركات التأمين؛

¹ الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الضمان العادي FGAR، في: <https://cutt.us/bmQnQ>، (لوحظ يوم 04 أفريل 2023، على الساعة 10:40).

- الوكالات العقارية؛

- الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط؛

- القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة؛

- المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة.

5- المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الإتحاد الأوروبي MEDA:

تتمثل المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الإتحاد الأوروبي في: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي والخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برامج وزارة الصناعة والمناجم؛ والمؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل¹

❖ الوزارات التي تُعنى بدعم سياسة التشغيل والمقاولاتية في الجزائر وأهم الهيئات الخاضعة لوصايتها

وضعت الحكومة الجزائرية وزارات وهيئات تُعنى بتسيير وتنظيم وحل مشاكل التشغيل، وهذا عن طريق رصد سياسات عامة فعالة من أجل القضاء على مشاكله التي تفاقمت كثيراً ومست العديد من أفراد المجتمع، ومن أجل ذلك وضعت الدولة وزارات منها: وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي التي تُساهم في تسوية وضعية الشغل والحد من ظاهرة البطالة.

كما قامت الدولة الجزائرية بإنشاء وزارات أخرى لهم دور في ترقية الجانبين الإقتصادي والإجتماعي على المستوى الوطني منها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تخضع تحت وصايتها حاضنات الأعمال ودور المقاولاتية، حيث تسعى هذه الوزارة على ترقية المقاولاتية بالجامعات، وكذلك وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، التي تُركّز على ترقية المقاولاتية في الجزائر وهذا عن طريق خلق أكبر عدد من المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في كل قطاعات النشاط التي تساهم بدورها في تنويع الإقتصاد الوطني

¹ - الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان القروض/برنامج الإتحاد الأوروبي، في: <https://cutt.us/ouhdb> ، (تاريخ الإطلاع: يوم 04 أفريل 2023، على الساعة 10:49).

وتحريك عجلة نموه، و تعمل أيضًا على إستحداث وظائف جديدة للمقاول بحد ذاته وللعديد من الشباب الآخرين الذين خنقتهم مشكلة البطالة.

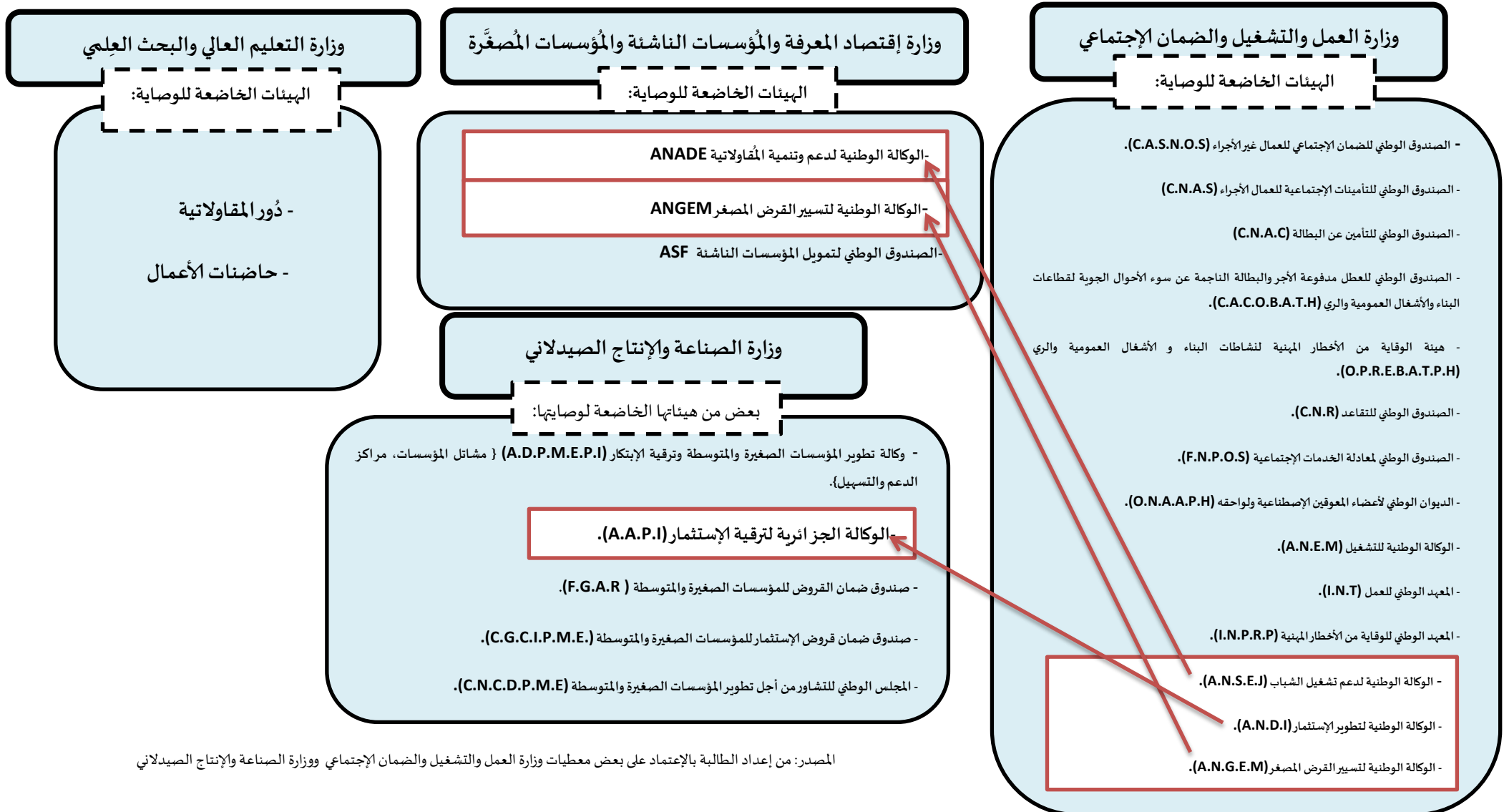
حيثُ تعمل هذه الوزارة على تنمية وترقية المقاولاتية داخل المجتمع، من خلال دفع الشباب وتحفيزهم نحو الإبتكارات والإبداعات لإنشاء مؤسساتهم الخاصة سواءً : مؤسسات ناشئة، أو مصغرة، أو صغيرة، أو متوسطة، والتقليل من فكرة الوظيف العمومي الذي أصبح يشهد إكتظاظاً ولم يعد قادرًا على إحتواء كل من يطلبه، وبذلك تسعى هذه الوزارة إلى تخفيف العبء قليلاً عن الوظيف العمومي، وهذا ما نجده قائمًا في القطاع الخاص الذي يشجع نحو التخصصية. ويوجد وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي التي تسعى جاهدة إلى إيجاد فرص عمل لكل من يحتاجه، ودعم الشباب ومرافقتهم للحصول على وظيفة مناسبة لهم.

بالإضافة إلى وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني التي تدعم الوزارات السابقة في هدفهم وهو: ترقية الإقتصاد الوطني وحل المشاكل الإجتماعية أبرزها معضلة البطالة.

إلّا أنّ مسألة التثابك بين القطاعات في الجزائر ستخلق بيروقراطية أخرى، لذلك لابد من التنسيق بين القطاعات بشكل جيد بشأن هذا الخُصُوص (المقاولاتية). حيثُ يتم تحديد مفهومه بدقة وتحميله لمؤسسة رسمية معينة، أو يجب التنسيق الفعّال بين مختلف هذه المؤسسات لنجاح زيادة الأعمال في الجزائر.

والشكل الموالي يوضح أهم الوزارات التي تعنى بدعم سياسة التشغيل في الجزائر وأهم الهيئات الخاضعة لوصايتها:

الشكل رقم (25): يوضح الوزارات التي تُعنى بدعم سياسة التشغيل والمُقاوَلاتية في الجزائر وأهم الهيئات الخاضعة لوصايتها



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بعض معطيات وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ووزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

يُفسر المخطط التوضيحي أعلاه عن أهم الوزارات التي تُعنى بدعم سياسة التشغيل والمقاولاتية في الجزائر وأهم الهيئات الخاضعة والمُساندة لذلك، حيثُ لاحظنا أنّ وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي لديها عدد كبير من الهيئات الوصية التابعة لها، وهذا ما جعلها تعاني من صعوبة التسيير الجيد لسياسة التشغيل في الجزائر وانعكس ذلك سلبيًا على جل الميادين وأدّى ذلك إلى تفاقم نسبة البطالة. ومن هذه الهيئات نذكر ما يلي: الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء (C.A.S.N.O.S)، الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء (C.N.A.S)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (C.N.A.C)، الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري (C.A.C.O.B.A.T.H)، هيئة الوقاية من الأخطار المهنية لنشاطات البناء والأشغال العمومية والري (O.P.R.E.B.A.T.P.H)، الصندوق الوطني للتقاعد (C.N.R)، الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الإجتماعية (F.N.P.O.S)، الديوان الوطني لأعضاء المعوقين الإصطناعية ولواحقه (O.N.A.A.P.H)، الوكالة الوطنية للتشغيل (A.N.E.M)، المعهد الوطني للعمل (I.N.T)، المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية (I.N.P.R.P)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J)، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (A.N.D.I)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M). لذلك إسلتزم الوضع إنشاء وزارة خاصة بالمقاولاتية وبالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بدعم مشاريع الأعمال والأفكار الإبتكارية وهي وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة التي كانت تسمى من قبل بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، حيثُ إستلمت هذه الوزارة وصاية بعض الهيئات التي كانت تحت حضانة وزارة العمل، وأصبح ويخضع لوصايتها (وزارة إقتصاد المعرفة): الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، والصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ASF، مع العلم أنّ هذه الوزارة كانت تهتم من قبل بالمؤسسات المصغرة التقليدية بطريقة كمية، لكن حاليًا وانطلاقًا من المقاربة والإستراتيجية الجديدة للوزير وليد ياسين مهدي تم تغيير الوجهة نحو المؤسسات الناشئة الإبتكارية خاصة في مجال الرقمنة والإلكترونيات عن طريق الفئة الأساسية المُستهدفة وهي الطلبة الجامعيين. وكذلك نجد وزارة الصناعة الجزائرية التي لها دور كذلك في تكريس ميدان المقاولاتية في الجزائر ومحاولة سياسة التشغيل الوطنية، وذلك عن طريق تشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية لكل الفئات وحتى داخل الجامعات، وهذا ما تبرهنه مهام الهيئات الخاضعة لها المتمثلة في: الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار AAPI، التي كانت تحت وصاية من قبل وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي ثم إستكلفت بولايتها وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، وكالة تطوير

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار (A.D.P.M.E.P.I) { مشاتل المؤسسات، مراكز الدعم والتسهيل}، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (F.G.A.R)، صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (C.G.C.I.P.M.E.)، المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (C.N.C.D.P.M.E). وغيرها من الهيئات الأخرى.

بالإضافة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي لها ولاية على دُور المقاولاتية بالجامعات وحاضنات الأعمال، وذلك من أجل تدعيم المقاولاتية بالجامعات وإخراج طلبة ريادة أعمال من الجامعة، ومنه تنمية ميدان المقاولاتية بكل التخصصات في الجامعات الجزائرية.

يمكن توضيح سبب إعتزال وزارة العمل عن وصاية بعض الهيئات إلى الكم الهائل من الأعمال التي تقوم بها، وذلك قصد تسهيل مهام كل وزارة من أجل تفعيل سياسة التوجيه والرشادة لتلك الهيئات لتقوم بعملها على أكمل وجه، وتخفيف العبء على كاهل وزارة العمل، وكذلك من أجل التخصص في المهام وأدائها بإحكام.

وعليه، يمكن القول أنه لا بد من التنسيق الجيد بين مختلف القطاعات الفاعلة في ميدان المقاولاتية بغية تعزيز هذا التوجه ونجاحه في الجزائر.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا للفصل الثاني الموسوم ب: واقع المقاولاتية وعلاقتها بسياسة التشغيل في الجزائر، يتّضح بأنّ رؤية الجزائر في مجال المؤسسات الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة غير واضحة، ولا ترقى إلى ما هو عليه على المستوى الدولي. إذ لا يمكن نفي جهود ومحاولات الجزائر في هذا المجال، ولكن تبقى جهودها غير كافية ولا تسير في الإتجاه الصحيح.

حيث أنّ الجزائر سخرت بعض من جهودها لخلق واقع أفضل للمقاولاتية عن طريق قطاع المؤسسات بغية إستحداث أكبر قدر ممكن من الوظائف للتقليل من ظاهرة البطالة التي مسّت كل فئات المجتمع حتى طلبة الجامعات. لكن رؤية الحكومة الجزائرية لتطبيق وتجسيد التوجه المقاولاتي في البلاد فيه ضبابية ويمكن القول أنه مشروع غير مدروس بدقة.

ومن أجل ضبط إستنتاجات الفصل فُمننا بتوظيف إحصائيات لدراسة أرقام هذه المؤسسات ومناصب الشغل المُستحدثة بها، من خلال الإعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية المقدمة من طرف وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني خلال الفترة المحددة للدراسة ما بين 2015 و 2021، حيث قمنا بالإطلاع على: أرقام عامة حول المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تعداد المؤسسات العامة والخاصة، تطور عدد العمالة حسب قطاع النشاط، تطور عدد العمالة والمؤسسات حسب معيار الحجم، تعداد المؤسسات ذات الشخصية الإعتبارية العامة والخاصة و ديناميكية المؤسسات جغرافياً.

ويمكن توضيح فرق بسيط بين أنواع المؤسسات في مجال المقاولاتية، حيث أنّ المؤسسات الصغيرة، والمتوسطة هي تابعة لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، أمّا بالنسبة إلى المؤسسات الناشئة، والمصغرة فهي تابعة لوزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المُصغرة.

وتعاني هذه المؤسسات من مشاكل وصعوبات عرقلت سيرورة نشاطها، وهناك من إنهارت بسبب هذه المشاكل التي تنوعت واختلقت من: مشاكل تمويلية، تسويقية، قانونية، إدارية، إقتصادية وعمّالية وغيرها من المعوقات الأخرى.

وقد كرّست الجزائر العديد من أجهزة الدعم المرافقة لريادي الأعمال في تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع وإنشاء مؤسساتهم الخاصة، ومن أهم هذه الأجهزة نجد: (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، ANSEJ سابقاً، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، والصندوق الوطني

لتمويل المؤسسات الناشئة (ASF) التابعين لوصاية وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة، مع العلم أنهم كانوا من قبل خاضعين لولاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي؛ ونجد هذه الأخيرة مساندة جدًا لسياسة التشغيل وهذا ما يبرز من خلال الكم الهائل من الهيئات التي تخضع لوصايتها والمرتبطة بدعم سياسة التشغيل، والعمل على التقليل من ظاهرة البطالة لكل فئات المجتمع. كما نجد كذلك وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني التي هي الأخرى مُدعّمة للمقاولاتية وسياسة التشغيل مُحْتَضِنَةً للعديد من أجهزتها كالوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار AAPI، ووكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار ADPMEPI، وغيرهم.

تساهم المقاولاتية في ترقية عالم الشغل والحد من أزمة البطالة عن طريق تشجيع وتحفيز الشباب، وفتح مؤسساتهم الخاصة " الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة"، ومساعدتهم ومرافقتهم من خلال أجهزة الدعم (ANADE، ANGEM، AAPI، ADPMEPI، حاضنات الأعمال ومراكز الدعم وغيرهم)، وبذلك تساهم هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل وترقية عالم التشغيل والحد من أزمة البطالة. وهذا ما تبينه الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة حول تعداد المؤسسات والمشاريع الممولة التي تقوم بدورها باستحداث وظائف شغل جديدة.

وعليه، يمكن القول بأنَّ المقاولاتية لها دور هام في الإقتصاد الجزائري من خلال توفير مناصب شغل والتقليل من حجم البطالة، وهذا ما تهدف إليه الجزائر للنهوض بالإقتصاد الوطني عن طريق العمل على دعم المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة إيجاد حل لمشاكلها وصعوباتها التي جعلتها غير قادرة على مواصلة سيرورة نشاطاتها. وهذا ما إستهدفه وزير إقتصاد المعرفة بالتركيز أكثر على المؤسسات الناشئة القائمة على الإبتكار والتكنولوجيا، وعلى غرار المؤسسات الأخرى، وتغييره للوجهة نحو الإستثمار في الطلبة الجامعيين من خلال تهيئتهم وتحفيزهم وتعزيزهم في مجال المقاولاتية والمشاريع المبتكرة الناشئة التي تقدم الجديد للمجتمع وللدولة ككل. باعتبار أنَّ الطلبة الجامعيين هم نخبة المجتمع ويمكنهم خلق مشاريع ومؤسسات جديدة إبتكارية خاصة في مجال فضاء الإلكترونيات والرقمنة.

لكن يبقى الخلل الذي تشهده الجزائر هو الفساد الإداري وإستغلال المناصب، وهذا ما يمكن ملاحظته على جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بحيث أنه تم تسجيل أكثر من 60% مؤسسة وهمية

لا وجود لها على أرض الواقع من مجموع ما تمَّ إحصاءُهُ¹، بالإضافة إلى التمويل العشوائي لمن يقصدها دون الإهتمام بنوعية مشروع المُقترض، ما يضطر على الحكومة إعادة نظرتها في أمر هذه الوكالة وإعادة تصحيح ما يمكن تصحيحه. ولم نشهد لحد الآن تغيير في الوكالة ما عدا التغيير الذي طرأ على إسمها، وحاليًا نرى أنَّ هذه الوكالة متوقفة عن العمل أكثر من عام ونصف، وهذا التوقف أثر سلبياً على العديد من أصحاب المؤسسات الذين لم يستكملوا بعد الإجراءات الأخرى لحصولهم على القروض ومباشرة نشاطهم. وهذا ما جعل أغلب الشركات تتعطل عن نشاطها وتنتظر إلى حين إعادة فتح أبواب الوكالة مرة أخرى. وهناك العديد ممن إنهارت مؤسسته بسبب الفساد الإداري، والبيروقراطية الهدامة.

¹- نائلة فرح، "وكالة "أناد" تتابع 342 شركة وهمية أمام العدالة"، الجزائر اليوم، (تاريخ النشر: 19 فبراير 2023). في: <https://cutt.us/LeWjL>، (تاريخ الإطلاع: يوم 21 أبريل 2023، على الساعة 16:28).

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية في مُساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية
المُقاوَلاتية في دعم ومُساندة سياسة التشغيل
في ولاية تيسمسيلت

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومُساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

مقدمة الفصل الثالث:

تحظى المقاولاتية بأهمية كبيرة في الجزائر خاصة في الآونة الأخيرة، حيث تمّ توجيه جميع الأنظار إلى هذا الحقل المهم الذي يعتبر مسعى نحو تحريك عجلة الإنتاج الإقتصادي والإجتماعي وتحقيق الرفاه في جُل الميادين، وبذلك عمدت الجزائر على وضع هيئات دعم ومرافقة تساهم في مساندة أصحاب مشاريع المؤسسات المصغرة، وقد تمّ وضع فروع لكل هيئات الدعم في جميع الولايات، ومنها ولاية تيسمسيلت وهذا بغية تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل الإجراءات واختصار المسافة للراغبين في التوجه نحو زيادة الأعمال، حيث نجد أنّ الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسمسيلت، تسعى إلى دعم حاملي المشاريع في شتى القطاعات من أجل تحقيق التنمية المحلية، التي يكون أساسها دعم سياسة التشغيل الولائية والرفع من الإنتاج الإقتصادي المحلي، وعلى الرّغم من أنّ ولاية تيسمسيلت هي ولاية داخلية ومصنفة من أفقر ولايات الجزائر، فهي تعاني من العديد من المشاكل والصعوبات خاصة المشاكل البيروقراطية، سوء التسيير، غياب الرقابة وإهمال المسؤولين. وعليه، تعد إستراتيجية دعم ملفات مشاريع المقاولين لتأسيس مؤسساتهم المصغرة من طرف جهاز الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسمسيلت نقطة الإرتكاز في نجاح المؤسسات المصغرة الممولة من طرفهم، وبدورها تكون مساهمة في مساندة سياسة التشغيل والحد من ظاهرة البطالة التي أرهقت شباب الولاية.

وعليه، سيوضح هذا الفصل الذي هو عبارة عن دراسة ميدانية وتطبيقية، مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في دعم ومُساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت خلال الفترة ما بين 2015 – 2023 ، وقد تمّ تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتناولان على التوالي: دراسة نظرية حول وكالة ANADE الولائية بتيسمسيلت، ومدى مساهمة هذه الوكالة في إستحداث مناصب شغل في الولاية خلال فترة الدراسة المحددة ما بين 2015 إلى غاية 2023. وقد تمّ تضمين المبحث الأخير نموذج عن مؤسسة مصغرة ناجحة تنشط في مجال الصناعة ومُولت من طرف وكالة ANADE بتيسمسيلت، حيث تساهم هذه المؤسسة حقًا في خلق بعض مناصب الشغل ودعم سياسة التشغيل المحلية. وكل هذه

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم

ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

المباحث والنقاط سيتم تناولها بنوع من التفصيل قصد الوصول إلى نتائج واستنتاجات دقيقة في خاتمة الدراسة باعتبار أن هذا الفصل من أهم فصول الدراسة المُدرّجة في موضوع المذكرة.

المبحث الأول: دراسة نظرية حول وكالة ANADE في ولاية تيسمسيلت

سوف نحاول من خلال هذا المطلب تقديم دراسة نظرية عن الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية على مستوى ولاية تيسمسيلت وذلك من خلال ذكر: نشأة الوكالة، الهيكل التنظيمي الخاص بها. كما سنقوم بتقديم حصيلة مع إرفاقها بالتحليل عن وضعية المؤسسات المتعثرة التي مُولت من طرف الوكالة، وتحليل كل الأرقام الإحصائية الخاصة بالمؤسسات المصغرة على مستوى الولاية. ولكن قبل هذا، سنتطرق إلى وضع بطاقة تقنية تعريفية عن ولاية تيسمسيلت التي تحمل رقم 38، باعتبار أنّها المكان التطبيقي للدراسة.

بطاقة تقنية تعريفية عن ولاية تيسمسيلت:

الشكل رقم (26): خريطة ولاية تيسمسيلت موضحّة لشبكة الطرق في كل بلديات الولاية



المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، شبكة الطرق لولاية تيسمسيلت، في: http://www.mtp.gov.dz/wp-content/uploads/2020/01/Tissemsilt_2278809641.jpg ، (أطلع عليه يوم 24 أبريل

2023، على الساعة 16:56).

من خلال الخريطة أعلاه، يمكن تقديم تعريف بسيط عن ولاية تيسمسيلت، بأنّها ولاية جزائرية تحتل الرقم 38 في الترتيب الولائي الجزائري كانت منتمية إلى ولاية تيارت ثم إستقلت إداريا عام 1985 وإسم تيسمسيلت يعني مكان غروب الشمس يحدها من الجنوب ولاية تيارت ومن الشمال ولاية الشلف ومن الشرق ولاية غليزان . من بلدياتها نجد (تيسمسيلت، أولاد بسم، خميستي، العيون، ثنية الأحّد، سيدي بوتشنت، عماري، سيدي عابد، المعاصم، برج بونعامّة، بني شعيب، بني لحسن، سيدي سليمان، لرجام، الملعب، سيدي العنتري، تملاحت، الأزهرية، بوقايد، الأربعاء، برج الأمير عبد القادر، اليوسفية). تشتهر تيسمسيلت بطابعها الفلاحي لوجودها في منطقته الهضاب العليا او التل كما تشتهر بطاقات سياحية لوجود مناظر طبيعيه خلابه نذكر منها جبال الونشريس وغابات المداد المحمية عالميا اضافة الى الآثار الرومانية في مدينة خميستي كوليم ناتا و قلعة الأمير عبد القادر الأثرية في مدينة تازة.¹

تترتّع الولاية على مساحة تقدر ب 3151 كلم² ، وبتعداد سكاني قدر حسب وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية ب 294476 نسمة، وبلغت الكثافة السكانية للولاية ب 93.45 نسمة / كلم² .

وحسب التقسيم الإداري يوجد: 08 دوائر، 22 بلدية، 08 فروع للأشغال العمومية و12 دور للصيانة³.

أصل التسمية:

تيسمسيلت هي كلمة مركبة من جزأين "تيسم": بمعنى غروب، و"سيلت" بمعنى الشمس أي أنّ عبارة تيسمسيلت تعني غروب الشمس، ويرجع أصل التسمية إلى اللّهجة المستعملة من طرف سكان المنطقة قديماً "الأمازيغ"، ومنذ ذلك الوقت تداولت التسمية على المنطقة بتيسمسيلت، وللمتأمل متعة في ظاهرة غروب الشمس حقًا إذا مازار المدينة، كما يُطلق على المدينة تسمية « VIALAR » وهو إسم أطلقه

¹ - ولاية تيسمسيلت، في: <https://cutt.us/jRKNT> ، (لوحظ يوم 26 أبريل 2023، على الساعة 14:20).

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، شبكة الطرق لولاية تيسمسيلت، في: http://www.mtp.gov.dz/?page_id=1015 ، (تاريخ الإطلاع: يوم 26 أبريل 2023، على الساعة 16:01).

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، المرجع نفسه، (لوحظ يوم 26 أبريل 2023، على الساعة 16:04).

المُستعمر الفرنسي نسبة إلى الفيلسوف « Antoine Etienne Augustin Vialar » ولاتزال التسمية متداولة إلى الوقت الحالي¹.

المواقع الأثرية بالولاية:

تزرخ ولاية تيسمسيلت بمواقع أثرية جد هامة، بدءًا بما قبل التاريخ مرورًا بالعصر القديم، وانتهاءً بالعصر الإسلامي، ومن أهم هذه المواقع الأثرية البالغة الموجودة على تراب الولاية والمقترحة للتصنيف نذكر²:

- موقع عين الصفا: يقع شرق بلدية تيسمسيلت على بعد 7 كلم على الطريق الوطني رقم 14، الرابط بين بلدية تيسمسيلت و ثنية الحد يرجع تاريخ هذا الموقع إلى فترة ما قبل التاريخ و بالتحديد إلى العصر الحجري الحديث (النيوليتيك) و هو عبارة عن مغارة بها نقوش و زخارف مختلفة الأشكال، و كتابات ليبية بربرية.

- موقع عين تكرية: يقع بمنطقة خميستي، على مقربة من الطريق الوطني رقم 14، و هو من بين التحصينات العسكرية التي شيدها الرومان ضمن منظومة خط الدفاع (الليمس)، وقد كانت تعرف أثناء العهد الروماني باسم "كوليمناتة"، و هي تعود إلى القرن الثاني ميلادي و بالتالي، تعتبر أقدم منشأة عسكرية على تراب الولاية.

- موقع تازا: يقع ببلدية الأمير عبد القادر، و يعود إلى الفترة الإسلامية، و هون عبارة عن قلعة من قلاع الأمير، و قد أنشأها سنة 1838 م و نتيجة لأهمية هذا الموقع تجرى حفريات من قبل بحث جامعية، و قد أسفرت عن نتائج مهمة.

أهم الفضاءات السياحية في ولاية تيسمسيلت³:

الحظيرة الوطنية للمدّاد:

¹- تازي فاطمة، التحسين الحضري للمدن دراسة حالة حي المرجة ولاية تيسمسيلت، مذكرة تخرج مكملّة لنيل شهادة الماستر، (جامعة محمد بوضياف- المسيلة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم تسيير المدينة، 2014- 2015)، ص. 44.

²- منتديات المدرسة الوطنية العليا للأساتذة ببوزريعة، منتدى التعارف والحوار، التعريف بولاية تيسمسيلت، في: [https://ens-](https://ens-mustapha.com/t91-topic) mustapha.com/t91-topic، (تاريخ الإطلاع: يوم 26 أفريل 2023، على الساعة 14:38).

³- منتديات المدرسة الوطنية العليا للأساتذة ببوزريعة، منتدى التعارف والحوار، المرجع نفسه، (لوحظ يوم 26 أفريل 2023، على الساعة 14:44).

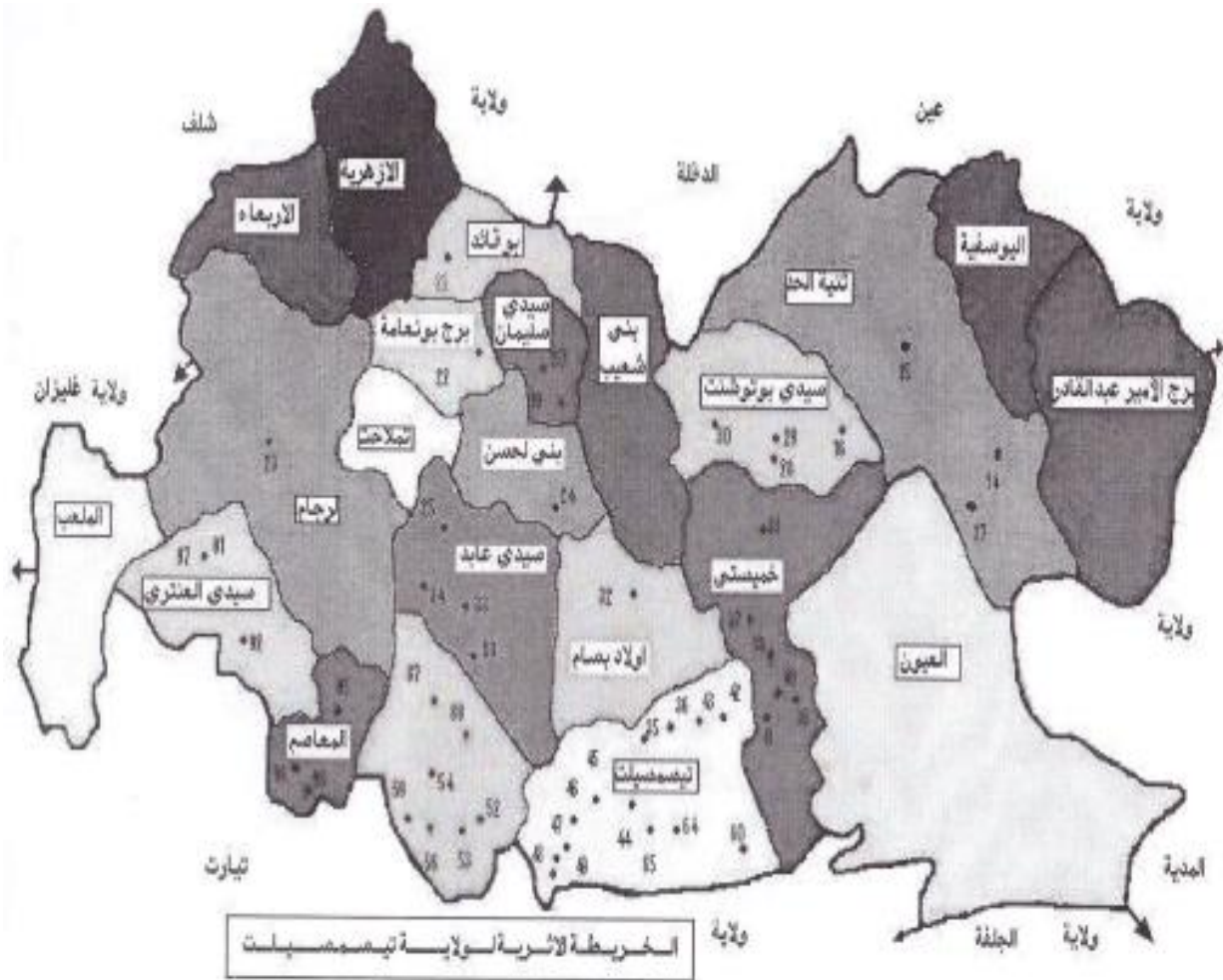
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

تعرف بعروس الونشريس – علوها حوالي 1923 متر تقع حوالي 02 كلم من ثنية الحد و 50 كلم من مدينة تيسمسيلت.

الحظيرة الجبوية عين عنتر:

تقع في بوقايد، تتربع على مساحة تقدر ب 500 هكتار - علوها 1983 ، حيث تغطيها ثلوج شتاء ، توجد بها أنواع عديدة من الأشجار مثل البلوط ، الأرز ، الصنوبر ، الفلين و ثروة حيوانية نادرة مثل الذئب و الثعلب و الخنزير و بعض الطيور الجارحة.

الشكل رقم (27): يوضح الخريطة الأثرية لولاية تيسمسيلت



المصدر: عبد القادر دحدوح، "منطقة تيسمسيلت بين المحطات التاريخية والمواقع الأثرية"، ص. 149. في: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/210/7/1/72309>، (لوحظ يوم 26 أبريل 2023، على الساعة 10:15).

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومُساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

• المطلب الأوّل: تاريخ نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE الولائية تيسمسيلت

تمّ إنشاء وكالة تيسمسيلت بقرار رقم 97/10 بتاريخ 01 ديسمبر 1997 ، ومقرها بجي 24 فيفري طريق
حمادية ولاية تيسمسيلت 38000.

المهام الأساسية للوكالة: تنص المادة 10 من القرار الوزاري المؤرخ في 24 نوفمبر 2011 والمتضمن التنظيم
المحلي الداخلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية على:

❖ تتولّى الوكالات الولائية أساساً مرافقة الشباب أصحاب المشاريع عبر كافة مراحل إنجاز مشاريعهم
الإستثمارية لاسيما:

- الإستقبال والتوجيه. (أنظر الملحق رقم (03)).
- المقابلات الجماعية والفردية.
- إعداد الملف التقني والإقتصادي.
- التكوين في المجالات المرتبطة بتسيير المؤسسة.
- عرض ملفات الشباب أصحاب المشاريع أمام اللّجنة المحلية لإنتقاء واعتماد وتمويل المشاريع
الإستثمارية.
- مرافقة المؤسسات المصغرة في مرحلة ما بعد الإنشاء.
- تنظيم عمليات الإشهار والإعلام حول جهاز الوكالة.
- تحصيل القرض بدون فائدة.

• المطلب الثاني: الهيكل الإداري والتنظيمي لوكالة ANADE الولائية تيسمسيلت

تتكون الوكالة من خمسة مصالح وفرعين الفرع المحلي وفرع ثنية الأحد:

➤ الفرع المحلي:

- مصلحة المرافقة
- مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي
- مصلحة المالية والمحاسبة
- مصلحة إدارة الوسائل

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم
ومُساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

○ مصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات

➤ فرع ثنية الأحد:

- تاريخ فتح الفرع: 30 مارس 2009

- عنوان المقر: حي 280 سكن ثنية الأحد ولاية تيسمسيلت

- عدد الموظفين: 03 كلهم إطارات سامية بما فيهم رئيس الفرع.

- يضم الفرع بلديات الولاية ثنية الأحد، العيون، اليوسفية، سيدي بوتشنت، برج الأمير عبد القادر.

المهام:

- ✓ مرافقة أصحاب المشاريع
- ✓ متابعة المؤسسات المُصغرة
- ✓ تحصيل القرض بدون فائدة

الجدول رقم (39): يوضح تصنيف وعدد موظفين وكالة ANADE بولاية تيسمسيلت

المجموع الكلي	فرع ثنية الأحد	فرع تيسمسيلت	الوكالة	الصف
01	00	00	01	الإطارات السامية
23	02	21	23	الإطارات (رؤساء المصالح وإطارات المصالح)
04	00	04	04	أعوان التحكم (سكرتارية)
05	00	05	05	أعوان التنفيذ (سائقين وأعوان الأمّن)
33	02	07	24	المجموع

المصدر: وثيقة مقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المقر الرئيسي على مستوى ولاية تيسمسيلت

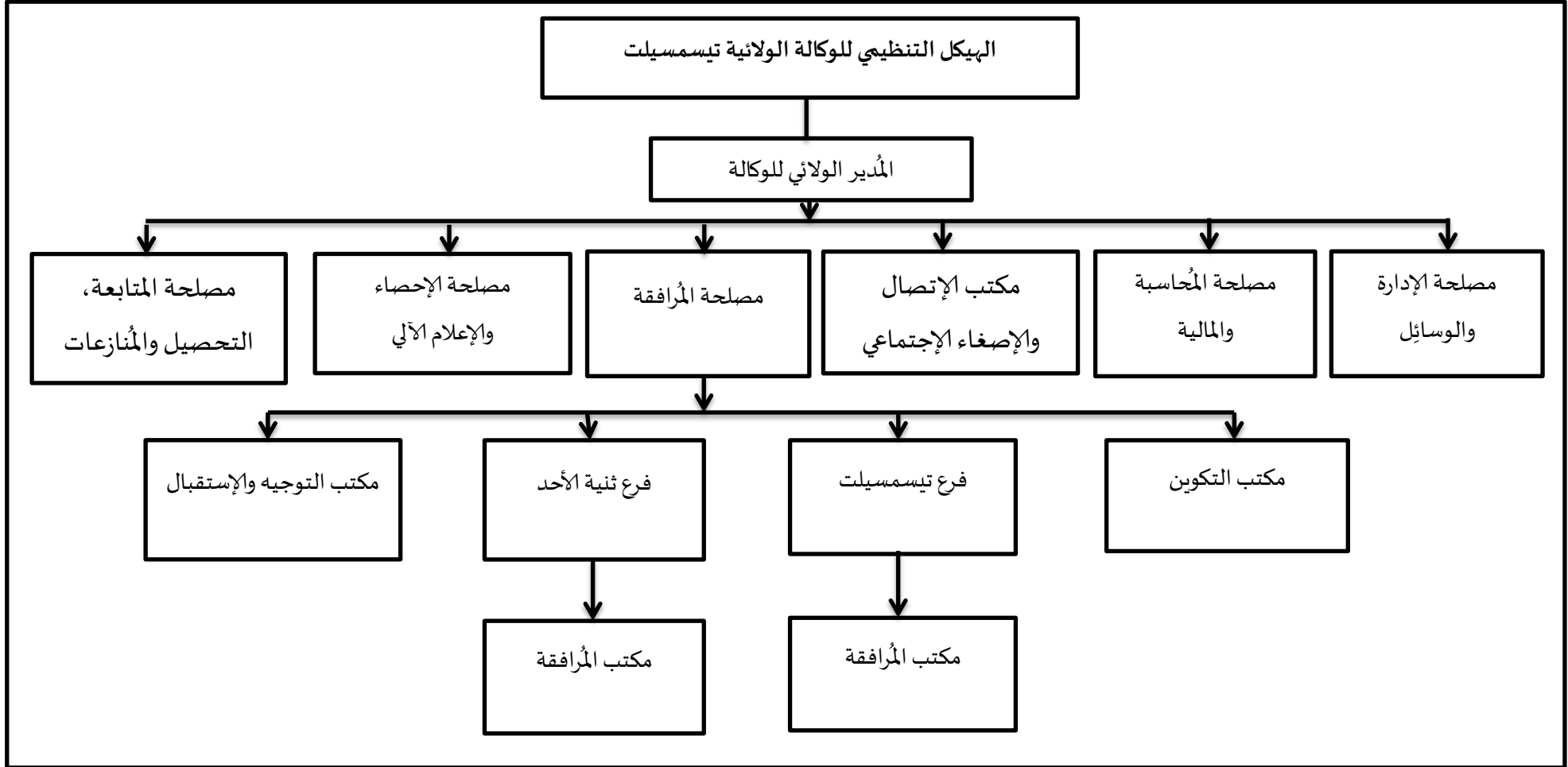
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومُساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

توضح معطيات الجدول أعلاه تصنيف وعدد موظفين وكالة ANADE بولاية تيسمسيلت، حيثُ نلاحظ أنّ هناك إطار سامي واحد للوكالة متواجد على مستوى فرع تيسمسيلت وفرع ثنية الحد كذلك، فهو من يُدير هذه الوكالة على مستوى كل فروعها بتيسمسيلت. أمّا الإطارات السامية المتمثلين في رؤساء المصالح وإطارات المصالح، نجد أنه يتواجد 23 إطارًا في الوكالة الأم الولائية، منهم 21 إطارًا في فرع ولاية تيسمسيلت و 02 منهم متواجدين في فرع بلدية ثنية الأحد، مع العلم أنهم نفس أشخاص الأطارات المتواجدة في الوكالة الأم الولائية يستلمون كذلك مهامهم وأعمالهم في فروع الوكالة بالبلديات، وبالتالي يكون مجموع الإطارات السامية بالوكالة في ولاية تيسمسيلت عامة 23 إطارًا.

ونجد أربعة (04) أعوان التحكم اللذين هم عبارة عن سكريتاريين متواجدين على مستوى الوكالة الولائية الأم ونفسهم نجدهم في مكاتب فروعها بثنية الحد وتيسمسيلت، وهناك خمسة (05) أعوان تنفيذ من سائقين وأعوان أمن في الوكالة الولائية الأم ونفسهم كذلك متواجدين في فرع تيسمسيلت وفرع ثنية الأحد. وعليه، نستنتج إجمالي تعداد موظفين الوكالة الولائية الأم اللذين هم 24 موظفًا، ونجد 07 موظفين على مستوى فرع تيسمسيلت و 02 منهم في فرع ثنية الأحد. ومنه يبلغ عدد موظفين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية تيسمسيلت ثلاثة وثلاثون (33) موظفًا.

الشكل رقم (28): يوضح الهيكل التنظيمي الداخلي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

وكالة الولاية تيسمسيلت



المصدر: وثيقة مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المقر الرئيسي للوكالة الوطنية تيسمسيلت

1. مصلحة المرافقة:

تُعتبر مصلحة المرافقة من أهم مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، حيث أنّها أساس وركيزة قاصدين الوكالة من الشباب المقاولين. وتكمن مهام هذه المصلحة في مرافقة الشباب من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة. فمنذ قدوم الشاب صاحب فكرة المؤسسة المصغرة إلى الوكالة، وبعد قبول ملف مشروعه، تقوم الوكالة بتعريفه ودمجه مع مرافقه الخاص الذي يبدأ معه مسار ملفه لتسهيل عليه عملية الحصول على القرض وفتح مؤسسته والدخول في مرحلة الإستغلال وبدأ نشاطه¹.

تحتوي مصلحة المرافقة على²:

○ رئيس مصلحة المرافقة: يقوم رئيس المصلحة بإدارة وتسيير ومراقبة الفرعين الذي يتأسهما "تيسمسيلت وثنية الأحد"، ويعطي لهما تعليمات من أجل تنفيذها في كل ما يخص مساندة ومرافقة الشباب من أجل تسوية وضعهم التمويلي (بغية الحصول على القرض اللازم لتمويل المشروع) والإداري (الإجراءات الإدارية فيما ينص عليه القانون). حيث يتواصل الشاب مع فرع من فروع هذه المصلحة ويتم دمجهم مع مرافقه الخاص الذي يرافقه ويدعمه في كل مشواره لقبول ملفه - حتى يكون كامل وتفادي أي نقص أو خلل فيه- لتسهيل عليه عملية الحصول على التمويل في أقرب وقت ممكن لفتح مؤسسته وبدأ نشاطها. (أنظر الملحق رقم (03)).

✓ فرع تيسمسيلت: ينطلق ملف صاحب المؤسسة مع رئيس هذا الفرع ومرافقيه. فهذا الفرع يتكوّن من رئيس الفرع وخمسة (05) مرافقين مختصين تابعين له، فلما يتوجه الشاب إلى الوكالة يتعامل مع مرافق معين (مرافق واحد من هؤلاء المرافقين الخمسة)، الذي يقوم بمرافقته ودعمه وتسيير ملفه ومساعدته إلى غاية تسوية وضعه تماما نحو القرض والأمور الإدارية وتوضيح ماهو مهم له.. الخ. حتّى يدخل الشاب في مرحلة الإستغلال أي بدأ نشاط مؤسسته. (أنظر الملحق رقم (03)). يُشرف فرع تيسمسيلت على البلديات التالية: "تيسمسيلت، خميستي، لرجام، أولاد بسام، عماري، سيدي عابد، برج بونعام، بوقايد، وغيرها. وقد كان هذا التقسيم

¹ - مقابلة مباشرة مع السيد ع. غ. رئيس مصلحة المرافقة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 08:54.

² - مقابلة مباشرة مع السيدة و. ل. المسؤولة عن مكتب الإتصال والإصغاء الإجتماعي، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 08:56.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

للفروع بغية تقريب الإدارة من المواطن وضبط الأمور وتسهيل المهام، من إيداع الملف، المرافقة، التمويل اللازم والإجراءات الإدارية. وهناك مكاتب تابعة لهذا الفرع في عمله خاص بفئات معينة وهي¹:

- مكتب المقاولاتية النسوية: هو مكتب يستقبل النساء الراغبات في إنشاء مؤسساتهن الخاصة، يسمع لهن مشاغلهن ويتكفل بملفاتهن ويقوم بمرافقتهم. لقد تم إدراج هذا المكتب لتفعيل المقاولاتية النسوية عن طريق وكالة أناد، وحتى تكون المرأة مرتاحة في حديثها عن مشروعها وسرد مشاكلها وصعوباتها التي طرأت أو ممكن تطرأ على المؤسسة.

- مكتب ذوي الإحتياجات الخاصة: يساهم هذا المكتب في مرافقة الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة الراغبين في الدعم المالي من طرف الوكالة قصد إنشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث يكون لديهم الأولوية في التعامل والإستقبال وتسوية وضعهم عن غيرهم من الأشخاص ذوي الصحة الجيدة.

- مكتب خاص بمرافقة المؤسسات المنتجة لدخول الأسواق الدولية: يتعامل هذا المكتب مع المؤسسات التي تسعى إلى تصدير منتجاتها إلى البلدان الأخرى.

✓ فرع ثنية الأحد: يشرف عليه رئيس مصلحة المرافقة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهذا الفرع لديه نفس المهام وعدد الأشخاص المرافقين ونوعية المكاتب المستقبلية، وكذلك المراحل الثلاثة للمرافقة القبلية، الأثناء والبعديّة، إلّا أنّ كل فرع مستقل عن الآخر في عمله. وكل فرع مسؤول عن بلديات معينة، حيث يشرف فرع ثنية الأحد على البلديات التالية: "ثنية الأحد، العيون، اليوسفية، سيدي بوشنت، برج الأمير عبد القادر... الخ"².

فمرحلة إنشاء المؤسسة تبدأ من اليوم الأوّل من إتصال الشاب بالوكالة حتى يتحصّل على العتاد الذي يلزمه. ويوجد مرافقة قبلية ومرافقة بعديّة للمشروع³: (أنظر الملحق رقم (03)).

¹ - مقابلة مباشرة مع السيد ع. ق. رئيس فرع تيسمسيلت لمصلحة المرافقة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 09:06.

² - مقابلة مباشرة السيدة و. ل. المسؤولة عن مكتب الإتصال والإصغاء الإجتماعي، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 09:02.

³ - مقابلة مباشرة مع السيد ع. غ. رئيس مصلحة المرافقة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 09:00.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

- المرافقة القبيلية: أي تكون المرافقة قبل إنشاء مؤسسته الخاصة (مازال في إطار دراسة جدوى ملفه ولم يتم الإعلان عن قبوله بعد)، ومازال في حالة فهم وتوضيح له الشروط والإلتزامات التي عليه في حالة حصوله على القرض من الوكالة. وما إذا توفرت فيه الشروط اللازمة لتأسيس ذلك النشاط وكل ما يخص عمله في حدود القانون.

- المرافقة أثناء الإنشاء: تكون هذه المرافقة من خلال قبوله ملف مشروعه ولكن لم يتم إعطائه التمويل اللازم بعد وكذلك الإمتيازات والإعانات الممنوحة له حسب طبيعة ومنطقة مؤسسته.

- المرافقة البعدية: أي بعد ما يتم قبول ملفه ويدخل في مرحلة الإستغلال "النشاط". مع العلم أنّ المرافقة ستستمر حتى بعد تسديده للقرض في حالة ما إذا كان لديه عرقلة سير مؤسسته من طرف مديرات أو إدارات معينة، فتتكفل الوكالة كوسيط بحل مشاكله وتوضيح له مايلزم في ذلك الأمر "مثل مشكلة الضرائب، التأمين وغيرها"، ونجد أنّ هذه المرحلة مرتبطة كذلك بمصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات.

وعليه، نستنتج بأنّ هذه المصلحة تقوم بمرافقة الشخص صاحب فكرة المشروع في إنشاء مؤسسته منذ لحظة إيداعه لملفه على مستوى الوكالة إلى غاية دخوله في مرحلة الإستغلال وحتى عندما يلجأ إليها بسبب صعوبات وعراقيل إدارية من طرف مديرات ومؤسسات معينة سببت له في عرقلة نشاط مؤسسته مثل مشكل الضرائب، التأمين وغيرها أو كيف سيجاري هذه المشاكل لعدم فقهه في هذه الأمور. فتساعده بذلك الوكالة كوسيط -إذا لجأ إليها للمساعدة وطلب منها ذلك- في توضيح له مايلزم وحلها بالإتصال مع الإدارات والمؤسسات والهيئات المعنية التي سببت له في عرقلة نشاطه، وذلك في حدود صلاحيات الوكالة ومصلحة المرافقة القانونية والمهنية. أمّا إذا لم يقم باللجوء إليها فالوكالة لا تتدخل في أمره لأنه هو من تخلى على مرافقتها نحوه. وكل هذا من أجل توفير البيئة الملائمة للعمل.

أما إذا غلقت المؤسسة أبوابها لظروف معينة ولم يقم صاحب المؤسسة بالإتصال بالوكالة، وكان قد سدّ دين القرض، لا تتدخل الوكالة في ما جرى له، إلاّ إذا قام بالإتصال والتواصل مع الوكالة ومصلحة المرافقة "مرافقه الذي رافقه طوال مشواره الإداري والتمويلي" في هذه الحالة تتدخل لمحاولة مساعدته وإعادة إحياء نشاطها من جديد.

2. مصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات:

من خلال إسم المصلحة يتوضَّح على أنها تقوم بثلاث مهام وهي: التحصيل "أي تحصيل الديون"، المتابعة: "أي متابعة المؤسسات وهنا في هذه المصلحة تكون المتابعة بعدية"، المنازعات: "كل ما يتعلَّق بالأطر القانونية"¹.

تقوم مصلحة المتابعة بالمتابعة البعدية للمؤسسات أي بعد إقتناء العتاد وتكون هناك زيارات ميدانية من طرف المصلحة لتلك المؤسسات من أجل تفقد العتاد ومراقبة نشاط المؤسسة، أمَّا بالنسبة إلى تحصيل الديون يكون من خلال المعاينة على فترات حسب صيغة التمويل، أمَّا في حالة تعثر مؤسسة من المؤسسات الممولة من طرف أناد لظروف قاهرة "فشل غير متعمد" مثل ما حتمته ظروف أزمة وباء كورونا، فياضانات، زلازل وغيرهم، هنا تتدخل الوكالة لمساعدته ومرافقته في إعادة إحياء نشاط عمل المؤسسة في حدود مايسمح به القانون من خلال إعادة جدولة ديونه وتمديد آجال دفع الدين الذي يكون مقسم على فترات سداسية، وطلب التأمين " لكنه يبقى مطالب بإرجاع كل المبلغ للوكالة وتسديده، بالإضافة إلى أنه يوجد هيئات أخرى تهتم بالمؤسسات المتعثرة والمنكوبة مثل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، أما في حالة "الفشل المتعمد" مثلا تصرَّف في العتاد وقام ببيعه سترفع مصلحة المنازعات قضية بحقه ويحال إلى المحكمة بتهمة عدم تسديد قرض الوكالة وسرقته.

تتكوَّن المصلحة من:

- رئيس المصلحة: يقوم رئيس المصلحة برئاسة المرافقين وتقسيم المهام للتابعين لمصلحته حسب وظيفة كل واحد منهم قصد تسهيل العمل والقيام به في أقرب وقت وبأقل جهد. حيثُ تقوم هذه المصلحة بالمرافقة البعدية للمشروع وتتكفل ب المتابعة، التحصيل والمنازعات².
- إطارات تابعين له فمنهم:

✓ مساعدتين إثنين (02) مُكلَّفان بالمتابعة: يتمثل عملهم في متابعة المؤسسات المصغرة بعد إنشائها، أي بعد دخول المؤسسة مرحلة الإستغلال، يأتي عمل هذه المصلحة، من خلال تفقد ومراقبة

¹ - مقابلة مع السيدة و. ل. المسؤولة عن مكتب الإتصال والإصغاء الإجتماعي، الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية، بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 09:17.

² - مقابلة مباشرة مع السيد ح. ق. رئيس مصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات، الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية، بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 09:19.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

العتاد إن كان موجود أم لا "تبقى المراقبة والزيارات الميدانية مستمرة إلى غاية تسديد مبلغ القرض بالكامل"، وإن كان مبلغ شراء العتاد مطابق للفاتورة الشكلية الذي قام بايداعها للوكالة أم لا¹.

✓ ومساعدتين إثنين (02) مكلفان بالأطر القانونية والمنازعات: مهامهم متابعة المؤسسة قانونيًا في حالة الإخلاء بالإلتزامات والشروط الموقع عليها في دفتر الشروط، وهذا بعد تدوين مسؤولي المتابعة ذلك وتحويل المخضّر إلى قسم المنازعات فتقوم هذه الأخيرة بإجراءات قانونية و برفع دعوة قضائية على صاحب المشروع المخادع².

✓ ومساعدتين إثنين (02) مكلفان بمهمة التحصيل: أي تحصيل الديون وإعادة جدولتها، حيث تقوم هذه المجموعة بتنظيم جدول الديون وتقسيمها إلى فترة سداسية، فيقوم صاحب المؤسسة بتسديد القرض في كل سداسي بالترتيب وبالتنظيم ويسجل ذلك في كل "لما يلحق أجل إستحقاق الدين" عندهم، وإذا قام بعدم تسديد الجزء من القرض خلال فترة من الفترات السداسية سيتم الإتصال به مباشرة وإعلامه بأنه تأخر أجل إستحقاق الدين ويتم إعطائه مهلة أخرى ، وإذا لم يدفع في أجله المحدد يتم كتابة محضر نحو ذلك وتحويله إلى قسم المنازعات³.

¹ - مقابلة مباشرة مع السيدتين المساعدين المكلفين بالمتابعة التابعين لمصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات، الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 09:10.

² - مقابلة مباشرة مع السيدتين المساعدين المكلفين بالأطر القانونية والمنازعات، الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 09:14.

³ - مقابلة مباشرة مع السيدة و. ل. المسؤولة عن مكتب الإتصال والإصغاء الإجتماعي، الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 09:18.

3. مصلحة المحاسبة والمالية:

تتكوّن المصلحة من رئيس واحد وليس لديه مساعدين مثل باقي المصالح الأخرى، وحسب عنوان المصلحة، فإنها تقوم بمهمتين هما: مهمة مالية ومهمة محاسبية¹.

- المهمة المالية: هي تمويل المشاريع الحاصلة على الإعتماد*، إضافة إلى دفع مستحقات الموردين الذين يقومون بشراء العتاد من عندهم. حيث أنّ جميع المشاريع المُستقبلة التي توافق عليها الوكالة يتم تمويلها بدون إستثناء. إذ لا يوجد عدد محدد يتم تمويله كل عام. يتم تمويل المشاريع على حسب إقبال الشباب نحو الوكالة الراغبين في تأسيس مؤسساتهم الخاصة.
- المهمة المحاسبية: القيام بأعمال محاسبية لوكالة ANADE، من خلال حساب الميزانية العامة السنوية "النفقات والإيرادات".

وعليه، نستنتج أنّ هذه المصلحة تقوم بالعمليات المالية والمحاسبية للوكالة ويتم تدوين كل أرقام المبالغ في أشكال بيانات مُعظمها جداول تُترجم نفقات وإيرادات الوكالة في كل سنة منها الشق المالي والمحاسبي لمستلزمات الوكالة وأيضاً الشق المالي والمحاسبي للمشاريع الممولة. كما أنّ هذه المصلحة مرتبطة بقسم تحصيل الديون.

4. مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي:

تتكوّن هذه المصلحة من رئيس للمصلحة دون مساعدين، حيث تهتم هذه المصلحة ب²:

- الدراسة: تقوم بدراسات لمواضيع معينة في مجال المشاريع
- الإحصاء: حيث أنّه كل معلومة رقمية وإحصائية تخص هذه المصلحة، فمثلاً يقوم بالتحري عن صاحب المشروع إن كان قد إستفاد من الأجهزة الأخرى أم لا، حيث يقوم بتقديم جداول

¹ - مقابلة مباشرة مع السيد ع. ق. مسؤول مصلحة المحاسبة والمالية، الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية، بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 09:27.

* - الحاصلة على الإعتماد: بمعنى المشاريع التي مرّت على اللجنة المحلية لانتقاء إعتماد وتمويل المشاريع Comité de Sélection et validation et de financement des micro entreprises وتمّ قبولها من طرفها، وبدأت تهتم بها مصلحة المرافقة وترافقها في كل أمورهما لتسهيل عليها الإجراءات وإيضاح لها ما هو مهم حتى لا تتعرض لأزمات وصعوبات.

² - مقابلة مباشرة مع السيد ب. م. مسؤول مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي، الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية، بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 09:30.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

أسبوعية وشهرية للمديرية العامة للتشغيل، البنوك ومختلف الأجهزة الأخرى ذات العلاقة والصلة بها (مشاريع ذات التمويل، الثنائي، التمويل الثلاثي)

○ والإعلام الآلي: هي وظيفة داخلية خاصة بمكاتب الوكالة وذلك من خلال توفير بيئة الإعلام الآلي للوكالة مثل شبكة الأنترنت، المنصات، اللوجستيات... الخ.

5. مصلحة الإدارة والوسائل:

تتكوّن هذه المصلحة من رئيس لها ومعاونين هم " مكلف بالوسائل، مكلف بالمستخدمين، أعوان الأمن، أعوان النظافة، أعوان الإستقبال، السائقين. وتتكلف -حسب تسميتها- بعمليّن هما¹:

- الوسائل: كل ما تحتاجه إدارة ANADE من وسائل، يتم توفيرها لها من طرف هذه المصلحة "كل مستلزمات العتاد المكتبي والتجهيزات المكتبية"، وذلك من خلال توفير البيئة الملائمة للعمل والمريحة للموظف في عمله حتى يقوم بأداء وظيفته على أكمل وجه.
- الإدارة: وذلك من خلال الحرص على تطبيق النظام الداخلي للوكالة، حيثُ يحرص هذا القسم على السيرورة الأفضل لعمل إدارة الوكالة حتى تكون مضبوطة بدون إخلال بالنظام الداخلي للمؤسسة وإنضباط الموظفين وتهتم ب "الحرص على الإنضباط في أوقات العمل، الغياب المبرر وغير المبرر وانعكاساته، مدى الإلتزام بالواجبات العملية في المكتب، درجات الإنذار المتفاوتة في حالة التهاون في أداء واجبه العملي، الأجور حسب درجة المنصب وحسب الإنضباط وحسب الخبرة كذلك وغيرها من الأمور الداخلية للمتضمنة ضمن القانون الداخلي للإدارات الجزائرية.

¹ - مقابلة مباشرة مع السيد ه. ي. مسؤول مصلحة الإدارة والوسائل، الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية، بتيسمسيلت، تيسمسيلت يوم: 02 مارس 2023، على الساعة 09:41.

المبحث الثاني: مساهمة وكالة ANADE في إستحداث مناصب شُغل في ولاية تيسمسيلت

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل البيانات الإحصائية لمختلف المؤسسات المصغرة التي تمّ إنشاؤها في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسمسيلت، وكذلك التوقف عند وضعية المؤسسات المتعثرة بالولاية وسبب تعثرها (أنظر الملحق رقم (14))، وفي الأخير نقوم بذكر نموذج عن مؤسسة مصغرة مؤّلت من طرف الوكالة وهي تحاول أن تساهم في الرفع من الإنتاج الإقتصادي ودعم سياسة التشغيل المحلية والوطنية.

• المطالب الأوّل: تحليل بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE الولائية تيسمسيلت

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مدى مساهمة أناد في توفير مناصب الشُغل والتلي يتم تقسيمها إلى سنحاول في هذا المطالب عرض وتحليل بعض الأرقام والإحصائيات التي تخص المؤسسات المصغرة على مستوى ولاية تيسمسيلت، إستنادًا إلى ما تم الحصول عليه من مقر الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية من معلومات وبيانات إحصائية ورقية، وسنقوم بتحديد أهم هذه المعطيات التي هي مجال الدراسة في عناوين متنوعة تصب صلب الموضوع.

1. تعداد اليد العاملة حسب قطاع النشاط:

تختلف نسبة اليد العاملة حسب كل قطاع نشاط ومايلزمه من عمال وما يوفره من مناصب شُغل، وهذا مايبوضحه الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم
ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

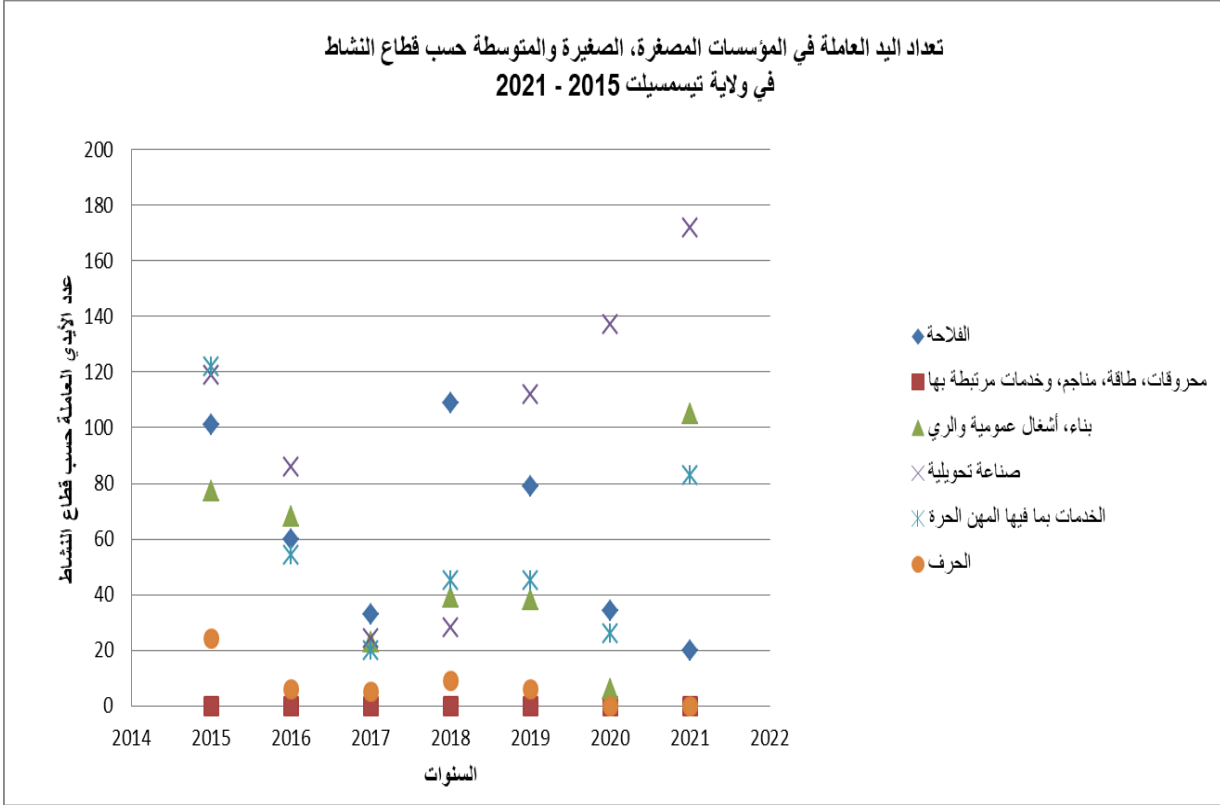
الجدول رقم (40): بوضوح نسبة اليد العاملة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في ولاية تيسمسيلت 2015-2021

قطاع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
الفلاحة	101	60	33	109	79	34	20	436
محروقات، طاقة، مناجم، وخدمات مرتبطة بها	00	00	00	00	00	00	00	00
بناء، أشغال عمومية والري	77	68	23	39	38	06	105	356
صناعة تحويلية	119	86	24	28	112	137	172	678
الخدمات بما فيها المهن الحرة	122	54	20	45	45	26	83	395
الحرف	24	06	05	09	06	00	00	50
Σ	443	274	105	230	280	203	380	1915

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مقر الوكالة الولائية تيسمسيلت

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (29): يوضح تعداد اليد العاملة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في ولاية تيسمسيلت 2015-2021



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

إنطلاقاً من معطيات الجدول والمخطط التوضيحي أعلاه اللذان يُبيّنان تعداد اليد العاملة في المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط في ولاية تيسمسيلت خلال الفترة من 2015 إلى غاية 2021، حيثُ يحضى قطاع الصناعة التحويلية بحصة الأسد في تعداد اليد العاملة ب: 436 عامل لمجموع الفترة 2015-2021، وقد قدر أكبر عدد لليد العاملة في مجال قطاع الصناعة التحويلية في سنة 2021 ب 172 عامل. في حين تمّ تسجيل أدنى عدد لليد العاملة في سنة 2017 ب 24 عاملاً فقط. ثم يليها قطاع الفلاحة الذي بلغ 436 عاملاً، حيثُ سجّل أكبر تعداد في سنة 2015 ب 101 عامل، وبالمقابل سجلت سنة 2021 أدنى تعداد الذي بلغ 20 عامل فقط. ليلها قطاع الخدمات بما فيها المهن الحرة الذي بلغ تعداد عماله : 395 يد عاملة ، حيثُ قدرت أعلى نسبة في سنة 2015 ب 122 عامل في حين بلغت أدنى قيمة في سنة 2017 ب 20 عامل فقط، ثم احتل قطاع البناء، الأشغال العمومية والري المرتبة الرَّابعة ب: 356 يد عاملة، حيثُ بلغت أعلى قيمة سنة 2021 ب 105 عامل، في حين قدرت أدنى نسبة ب 06 عمال في سنة 2020، ثم يأتي قطاع الحرف في المرتبة الخامسة ماقبل الأخيرة، إذ بلغ تعداد

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

عماله 50 عاملاً، وسجل أعلى عدد في سنة 2015 ب: 24 عامل، كما أنه سجل أدنى قيمة في سنتي 2020 و 2021 ب 00 عامل.

وعليه نستنتج أنه بلغ إجمالي عدد اليد العاملة المتوفرة عن طريق المؤسسات المصغرة من طرف وكالة أناد قد بلغ 1915 خلال مجموع الفترة ما بين 2015 و 2021 بولاية تيسمسيلت. ويعتبر هذا العدد المسجل معقول، رغم أنها تعاني العديد من المشاكل التي أثرت على أغلب قطاعات النشاط خاصة وأنها ولاية داخلية ومسجلة أفقر ولاية من كل ولايات الوطن.

كما نلاحظ أن قطاع المحروقات، الطاقة والمناجم لم يسجل أي قيمة لليد العاملة في كل سنوات الدراسة، وهذا يعود إلى عدم إهتمام شباب الولاية بهذا القطاع، كما أنه نادر وصعب العمل فيه، ويحتاج إلى جهد كبير وعمالة مؤهلة.

ومن الواضح أن تعداد اليد العاملة في كل قطاعات النشاط بدأ ينخفض بشكل ملحوظ خلال سنتي 2019 و 2021، وهذا راجع إلى ما خلفته الأزمة الوبائية فيروس كورونا التي حتمت على كل المؤسسات غلق أبوابها وتوقيف نشاطاتها حتى لا يتفشى الوباء أكثر، ما أثرت سلباً على نشاطها وما جعل أغلبها يقوم بتسريح عدد من العمال حتى لا تكون خسائرها أكبر.

2. تعداد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط:

تختلف المشاريع الممولة حسب كل قطاع نشاط ويختلف تعدادها عبر السنوات، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم
ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

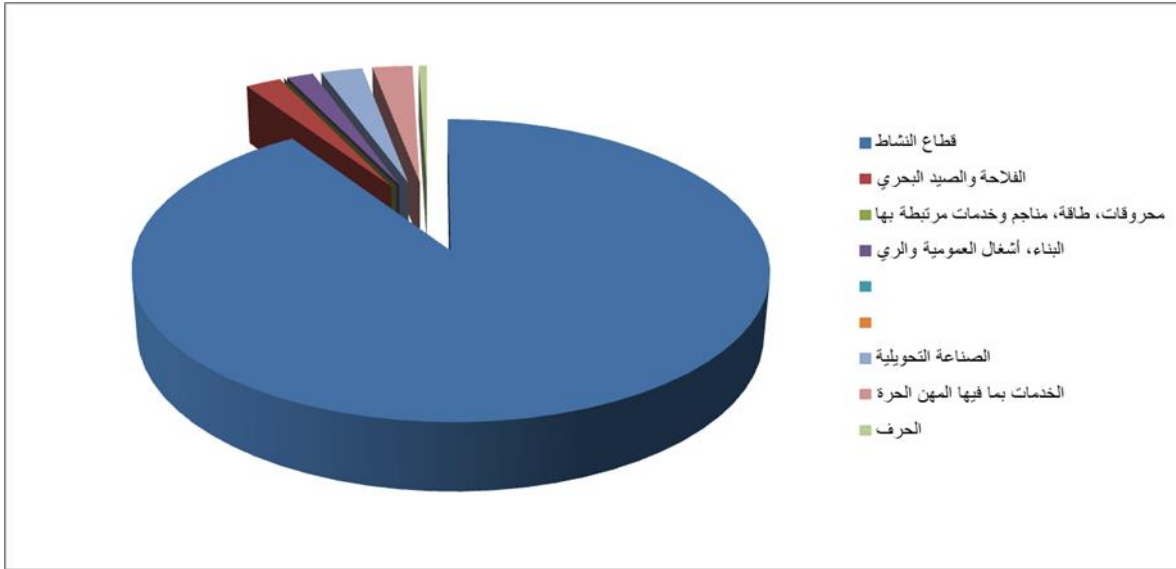
الجدول رقم (41): يوضح عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في ولاية تيسمسيلت 2015-2021

المجموع	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	قطاع النشاط
169	07	11	26	38	13	26	48	الزراعة والصيد البحري
00	00	00	00	00	00	00	00	محروقات، طاقة، مناجم وخدمات مرتبطة بها
128	29	02	12	13	09	27	36	البناء، أشغال العمومية والري
234	53	40	34	09	10	32	56	الصناعة التحويلية
151	30	08	13	15	08	23	54	الخدمات بما فيها المهن الحرية
20	00	00	02	03	02	02	11	الحرف
702	119	61	87	78	42	110	205	Σ

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مقر الوكالة الولائية تيسمسيلت.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (30): يوضح عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط في ولاية تيسمسيلت 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

من خلال معطيات الجدول والدائرة النسبية أعلاه، اللذان يوضحان عدد المشاريع الممولة من طرف فرع ANADE في ولاية تيسمسيلت حسب قطاع النشاط خلال الفترة ما بين 2015-2021، نلاحظ أنّ قطاع الصناعة التحويلية أخذ الحصة الأكبر بتمويل 234 مشروع، إذ مَوَّلَ 56 مشروع خلال سنة 2015، في حين بلغ أقل تمويل في سنة 2018 ب 09 مشاريع فقط، ليأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري في المرتبة الثانية بتمويل 169 مشروع، حيثُ بلغت أكبر حصة تمويل في سنة 2015 ب 48 مشروع، وأدنى حصة تمويل قدرت ب 07 مشاريع خلال سنة 2021، ثم احتلَّ قطاع الخدمات بما فيها المهن الحرة المرتبة الثالثة بتمويل 151 مشروع، حيثُ سجل أعلى قيمة في سنة 2015 ب تمويل 54 مشروع، وأدنى قيمة كانت في سنة 2017 و 2020 بتمويل 08 مشاريع فقط، ثم يأتي قطاع البناء، الأشغال العمومية والري في المرتبة الرابعة مسجلاً 128 مشروع ممول من طرف وكالة أناد الولائية، إذ بلغت أعلى نصيب في سنة 2015 ب 36 مشروع ممول، وأدنى نصيب سجلته في سنة 2018 ب 08 مشاريع ممولة فقط، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة احتلَّها قطاع الحرف الذي سجل 20 مشروع ممول، وكانت أهم حصة قدرت في سنة 2015 ب 11 مشروع ممول، وأدنى حصة في سنوات 2020 و 2021 ب 00 مشروع ممول، ومنه نلاحظ أنّ هذا القطاع مهمل ونادر جداً في ولاية تيسمسيلت وذلك بسبب تغيير وجهة الشباب نحو الإستثمار في قطاعات نشاط أخرى أكثر ربحية على غرار قطاع الحرف. الذي يكون الربح فيه جد ضئيل.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

كما احتل قطاع المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المرتبة الأخيرة، = إذ لم يمول ولا مشروع في هذا القطاع على مستوى ولاية تيسمسيلت، وهذا راجع إلى صعوبة العمل في هذا القطاع بسبب عدة عوامل طبيعية وعوائق إدارية.

كما أن هناك إنخفاض ملحوظ في عدد المشاريع الممولة ما بين سنتي 2019 و 2020، حيث لم يمول إلا عدد قليل من المشاريع جرّاء الأزمة الوبائية كورونا.

3. المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل:

يوجد العديد من المشاريع التي مُولت بصيغ وأنماط مختلفة، وهذا راجع إلى المورد المالي للشباب المستثمر، ويوضح الجدول التالي نوع التمويل بأنماطه الثلاث للمشاريع الإستثمارية خلال الفترة ما بين 2015 و 2021 بولاية تيسمسيلت.

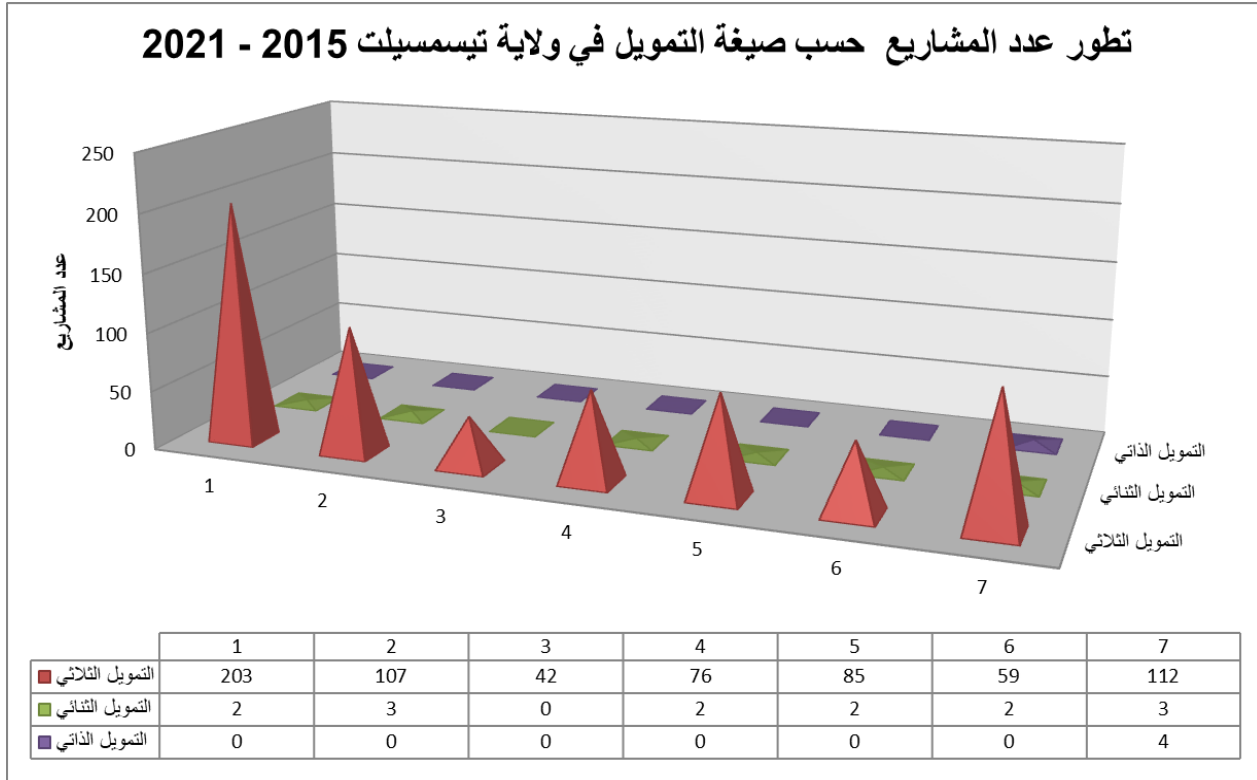
الجدول رقم (42): يوضح تطور عدد المشاريع حسب صيغة التمويل في ولاية تيسمسيلت 2015 - 2021

نوع التمويل	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	المجموع
التمويل الثلاثي	203	107	42	76	85	59	112	684
التمويل الثنائي	02	03	00	02	02	02	03	14
التمويل الذاتي	00	00	00	00	00	00	04	04
Σ	205	110	42	78	87	61	119	702

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مقر الوكالة الولائية تيسمسيلت

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

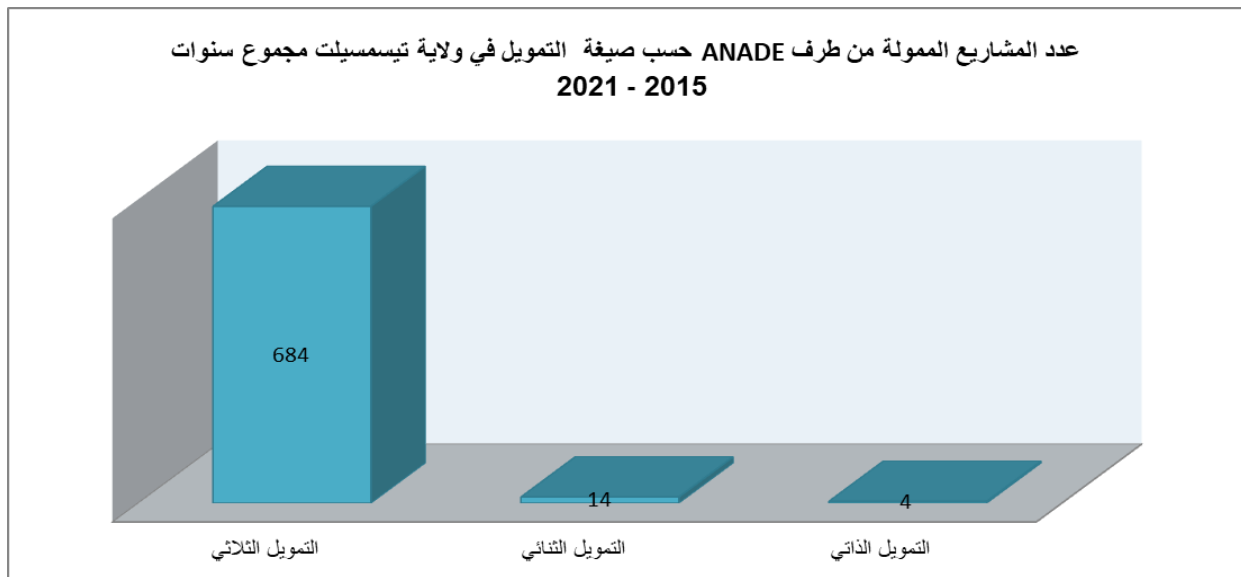
الشكل رقم (31): يوضح تطور عدد المشاريع حسب صيغة التمويل في ولاية تيسمسيلت 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم (32): يوضح عدد المشاريع الممولة من طرف ANADE حسب صيغة التمويل في ولاية تيسمسيلت

مجموع سنوات 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

من خلال ما تقدم من بيانات إحصائية أعلاه، التي تبين تطور عدد المشاريع حسب صيغة التمويل في ولاية تيسمسيلت خلال الفترة التي تتراوح ما بين 2015 و 2021، حيثُ نلاحظ أنّ هناك إقبال كبير على صيغة التمويل الثلاثي أي أنّ هذا الأخير أخذ أهم وأكبر حصة مقارنة بالصيغتين الأخرتين، إذ قدرت عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل الثلاثي ب 684 مشروع ممول، وكانت أعلى حصة من خلال هذه الصيغة الثلاثية في سنة 2015 إذ سجلت 203 مشروع ممول، وأدنى حصة بلغت 42 مشروع ممول بصيغة التمويل الثلاثي في سنة 2017، ثم تأتي صيغة التمويل الثنائي في المرتبة الثانية ب 14 مشروع ممول، بلغ أعلى نصيب في سنتي 2016 و 2021 ب 03 مشاريع ممولة، وكانت أقل نصيب خلال سنة 2017 حيث لم يُسجَل ولا تمويل ثنائي أي صفر تمويل ثنائي في هذه السنة، ثم يأتي التمويل الذاتي في المرتبة الأخيرة حيثُ سجل 04 مشاريع ممولة، مع العلم أنه لم يتم تسجيل ولا عدد للمشاريع الممولة بصيغة التمويل الذاتي في السنوات الأخرى إلى غاية سنة 2021 الذي بلغت قيمة 04 مشاريع ممولة بهذه الصيغة الذاتية.

ويمكن توضيح سبب إحتلال صيغة التمويل الثلاثي الصدارة إلى سهولة التمويل والإجراءات بهذه الصيغة التي يتم تقسيمها ما بين البنك – الوكالة والشخص المستثمر، كما أنّها مناسبة جدًا للذي لديه نقص في الموارد المالية، وتجعله يشارك في تمويل مشروعِه بنسبة مخفضة جدًا بحوالي 02%.

4. مناصب الشغل حسب نمط التمويل:

يُعتبر نمط التمويل ركيزة أساسية في توفير مناصب الشغل، وتختلف الوظائف المستحدثة المتوفرة حسب كل صيغة تمويل وهذا ما يوضحه التالي:

الجدول رقم (43): يوضح توزيع القروض وتعداد مناصب الشغل المُستحدثة حسب نمط التمويل من طرف

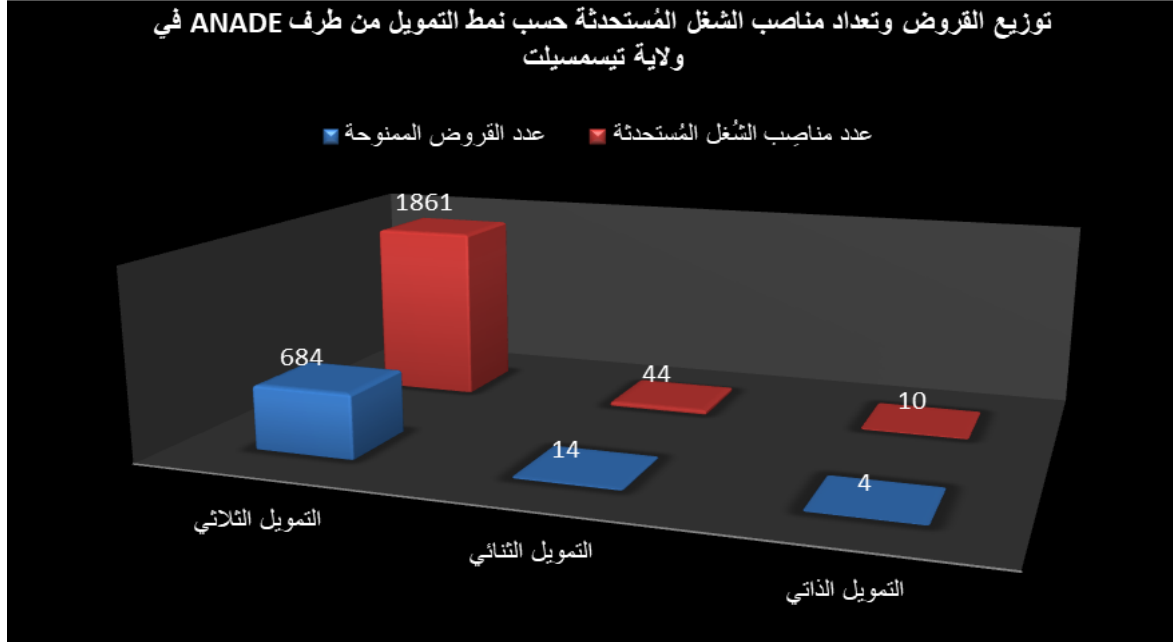
ANADE في ولاية تيسمسيلت

عدد مناصب الشغل المُستحدثة	عدد القروض الممنوحة	
1861	684	التمويل الثلاثي
44	14	التمويل الثنائي
10	04	التمويل الذاتي
1915	702	Σ

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مقر الوكالة الولائية تيسمسيلت

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (33): يوضح توزيع القروض وتعداد مناصب الشغل المُستحدثة حسب نمط التمويل من طرف ANADE في ولاية تيسمسيلت



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

إنطلاقاً من المعطيات البيانية المقدمة أعلاه التي توضح توزيع القروض وتعداد مناصب الشغل المُستحدثة حسب نمط التمويل من طرف ANADE الولاية تيسمسيلت، يتبين بأن التمويل الثلاثي يحظى بأهمية كبيرة مقارنة بأنماط التمويل الأخرى، حيث بلغ 684 من عدد القروض الممنوحة في نمط الثلاثي بتعداد 1861 منصب شغل مستحدث، ثم يأتي بعده التمويل الثنائي الذي سجل 14 من القروض الممنوحة بتعداد 44 منصب شغل مستحدث، وفي الأخير سجل التمويل الذاتي 04 من القروض الممنوحة والتي فتحت 10 منصب عمل مستحدث.

وعليه، تمّ تسجيل في كل أنماط التمويل عدد 702 من القروض الممنوحة، بتعداد 1915 منصب شغل مستحدث خلال الفترة ما بين 2015 و 2021.

ومنه يمكن القول بأن التمويل الثلاثي احتلّ المرتبة الأولى من طرف الشباب المُستثمر جرّاء سهولة ومرونة الإجراءات المالية والإدارية والقانونية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

5. المشاريع الممولة والمنجزة حسب الجنس بولاية تيسمسيلت:

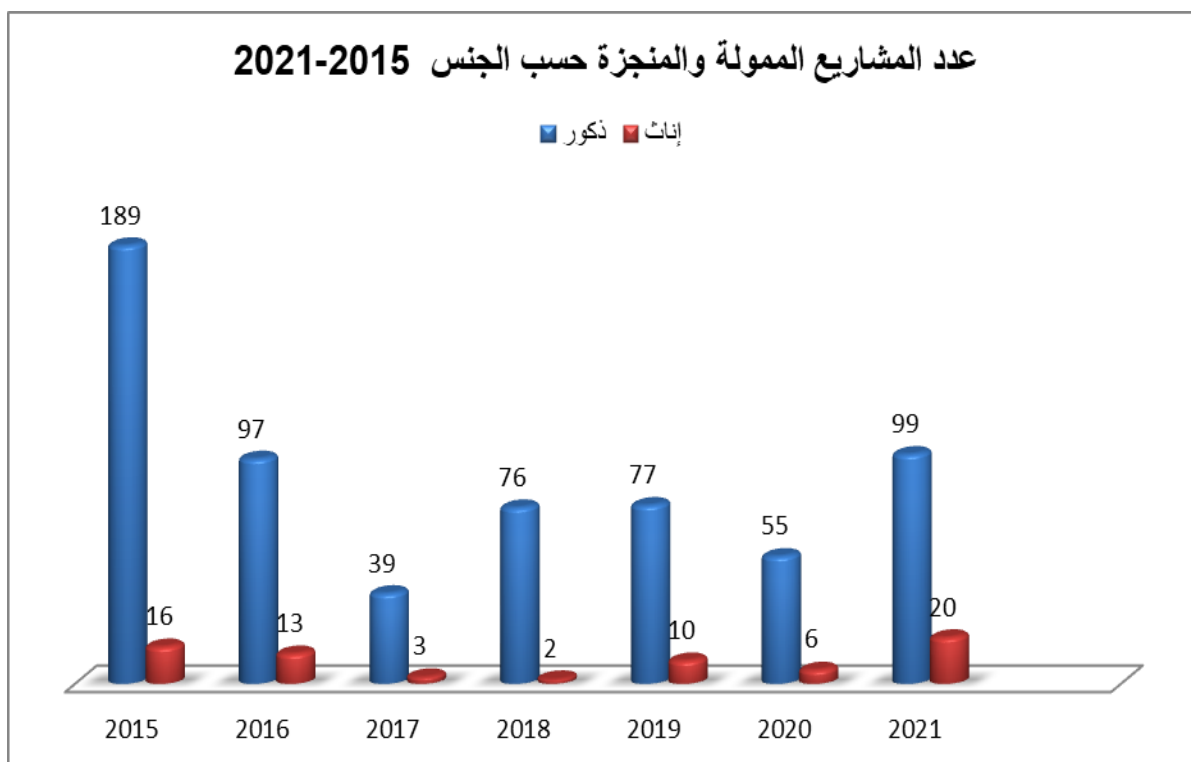
يختلف تعداد المشاريع الممولة ما بين الجنسين من طرف الوكالة الولائية ANADE بتيسمسيلت وذلك حسب الطلب والرغبة لكل منهما في تأسيس المشروع، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (44): يوضح عدد المشاريع الممولة والمنجزة حسب الجنس بتيسمسيلت 2015 – 2021

الجنس	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	Σ
ذكور	189	97	39	76	77	55	99	632
إناث	16	13	3	2	10	6	20	70
Σ	205	110	42	78	87	61	119	702

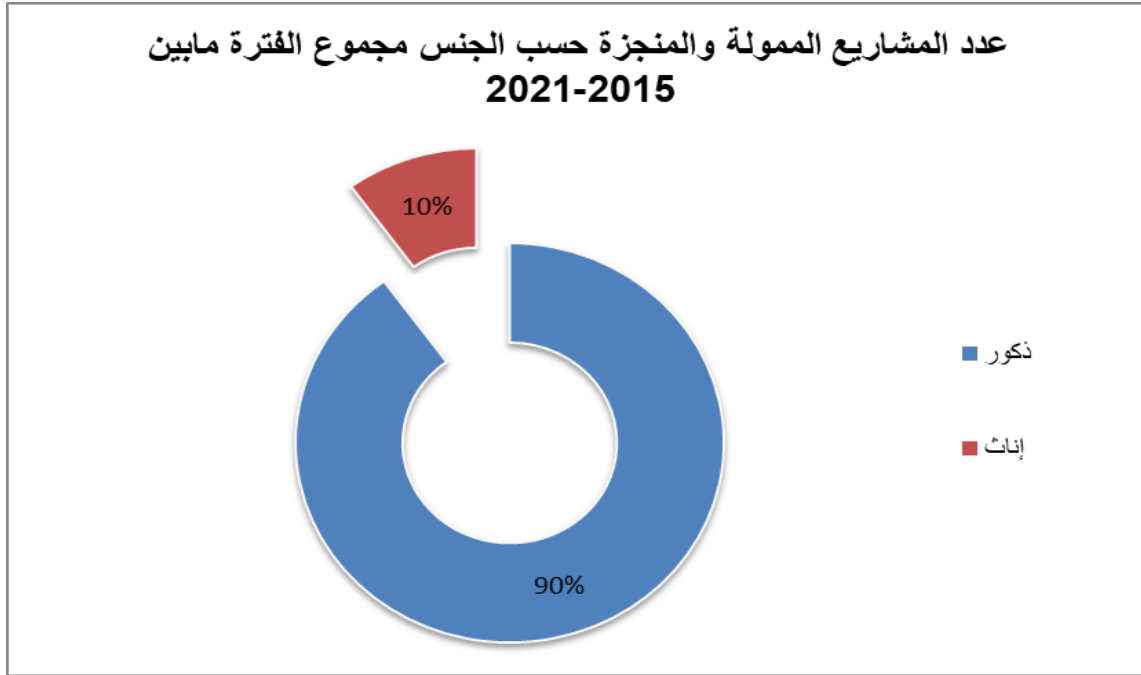
المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات، مقر الوكالة الولائية بتيسمسيلت.

الشكل رقم (34): يوضح عدد المشاريع الممولة والمنجزة حسب الجنس 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم (35): يوضح عدد المشاريع الممولة والمنجزة حسب الجنس مجموع الفترة ما بين 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

بالنسبة للبيانات أعلاه الموضحة لعدد المشاريع الممولة والمنجزة حسب الجنس في ولاية تيسمسيلت خلال الفترة ما بين 2015 و 2021، حيث كانت قيمة عدد المشاريع الممولة للذكور أكبر من عدد المشاريع الممولة للإناث، إذ بلغت 632 مشروعاً ممولاً لجنس الذكور مقارنة ب 70 مشروع ممول لجنس الإناث .

حيث قدر أكبر عدد للمشاريع الذكورية في سنة 2015 ب 189 مشروع، في حين سُجِّل أدنى عدد لهم في سنة 2017 ب 39 مشروع ممول من طرف ANADE الولائية بتيسمسيلت. أمَّا بالنسبة لجنس الإناث، فلقد بلغت أعلى قيمة في سنة 2021 ب 20 مشروع ممول من طرف الوكالة، في حين قدر أدنى نصيب في سنة 2018 ب 03 مشاريع فقط، ومنه يوجد فرق شاسع ما بين الجنسين في تعداد المشاريع الممولة من طرف الوكالة.

ولقد بلغ إجمالاً عدد المشاريع الممولة لكلا الجنسين 702 مشروع ممول ومنجز من طرف وكالة ANADE بتيسمسيلت.

وهنا يتوضَّح بأنَّ الذكور لهم حس المخاطرة والإبداع أكثر من الإناث ولهم كذلك دافعية أكبر للولوج إلى عالم المقاولاتية باعتبارهم يتحلَّون بصفات الشخص المقاول أكثر من الإناث.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

6. القروض الموزعة حسب الفئات العمرية بتيسمسيلت:

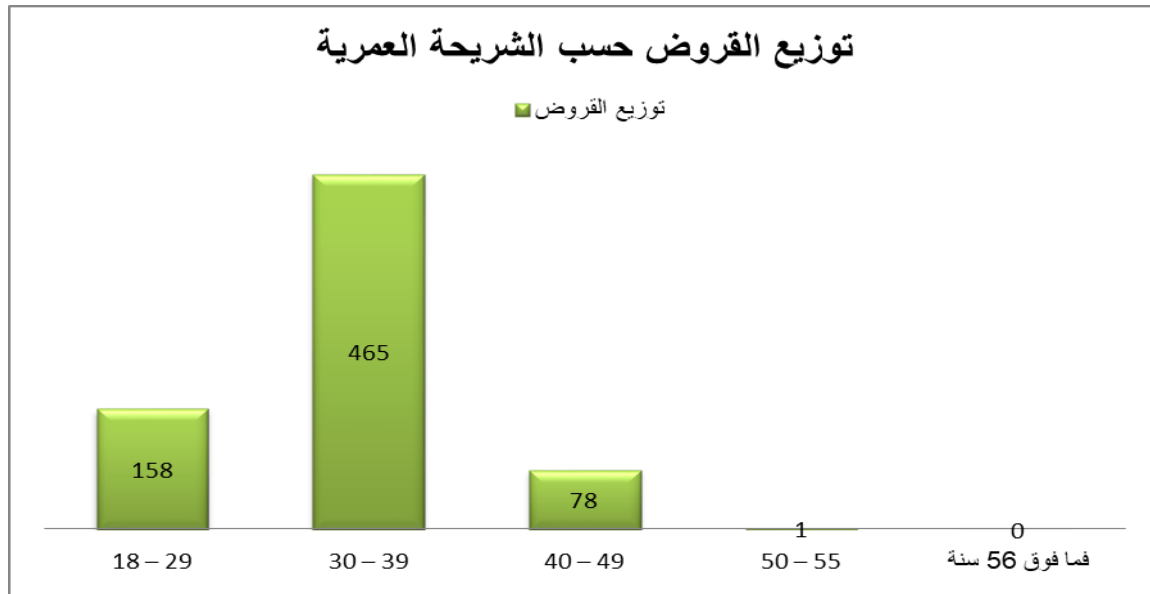
إنَّ الطلب في أخذ قرض من الوكالة الولائية آناد يختلف حسب الفئات العمرية ومن لها القدرة والرغبة أكثر في تحمل المسؤولية ومواجهة الصعاب لمواصلة نشاط مشروعه وسير مؤسسته، والجدول التالي يوضِّح ذلك:

الجدول رقم (45): يوضح توزيع القروض حسب الشريحة العُمرية

النسبة %	العدد	الشريحة العُمرية
22.50%	158	18 – 29
66.23%	465	30 – 39
11.11%	78	40 – 49
0.14%	01	50 – 55
0%	0	فما فوق 56 سنة
100%	702	Σ

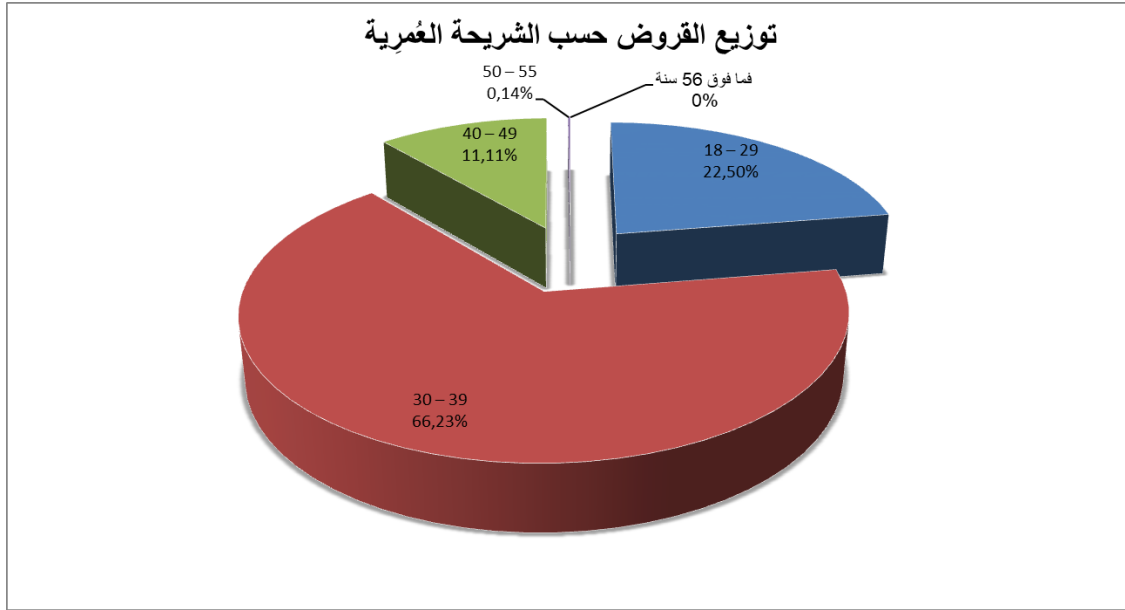
المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مقر الوكالة الولائية تيسمس

الشكل رقم (36): يوضح توزيع القروض حسب الشريحة العُمرية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الشكل رقم (37): يوضح توزيع القروض حسب الشريحة العمرية



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

إنطلاقاً من معطيات البيانات الإحصائية أعلاه التي تُبيّن توزيع القُروض حسب الشريحة العُمريّة من طرف الوكالة الولائيّة تيسمسيلت ANADE، حيث تمّ ملاحظة أنّ فئة الشباب هي الأكثر لجوءاً إلى الوكالة ANADE وطلباً للقروض منها بغية إنشاء مؤسسات مصغرة مقارنة بالفئات الأخرى، وهذا واضح جداً من خلال الأرقام المسجلة، إذ بلغت أكبر نسبة للشريحة العمرية الشبابية التي تتعلّى بالنضج والمسؤولية والتي يتراوح عمرها ما بين 30 و 39 سنة ب 66.23%، أي بتعداد قدر ب 465 قرض لهذه الفئة العمرية، ثم يليها كذلك الفئة الفتية الشابة التي دخلت مرحلة الرشد و يتراوح عمرهم ما بين 18 و 29 سنة وذلك بتوزيع 158 قرض، أي بنسبة 22.50%. ثم تأتي مرحلة الكهولة المبكرة التي يتراوح عمرها ما بين 40 و 49 سنة، حيث بلغت قروض هذه الفئة 78 قرضاً، أي بنسبة 11.11%، ثم مرحلة الكهولة المتوسطة التي يتراوح عمرها ما بين 50 و 55 سنة إذ قدر عدد القروض الموزعة لهذه الفئة بقرض واحد (01) فقط إذ بلغت نسبته 0.14%، وفي الأخير تأتي الكهولة في آخر مراحلها العمرية 56-64 إذ لم يُسجّل ولا قرض ممنوح لهذه الفئة أي بنسبة 0%، وهذا ما ضمنته الوكالة أناد في شروطها الممولة بأنه ينبغي على الشخص الراغب في القرض أن يكون عمره ما بين 18 و 55 سنة.

وعليه بلغ العدد الإجمالي ب 702 قرض ممنوح من الوكالة ANADE الولائيّة وموزع على كل الشرائح العمرية من: شباب فتى، ناضج؛ الكهولة المبكرة، المتوسطة والمتأخرة؛ الشيخوخة في تيسمسيلت خلال

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

مجموع الفترة ما بين 2015 و 2021. ويعتبر هذا القرض قليل جداً خلال هذه السنوات الأربعة. وكذلك مقارنة بالولايات الأخرى خاصة الكبرى منها.

7. القروض الموزعة من وكالة ANADE الولائية بتيسمسيلت حسب المستوى التعليمي:

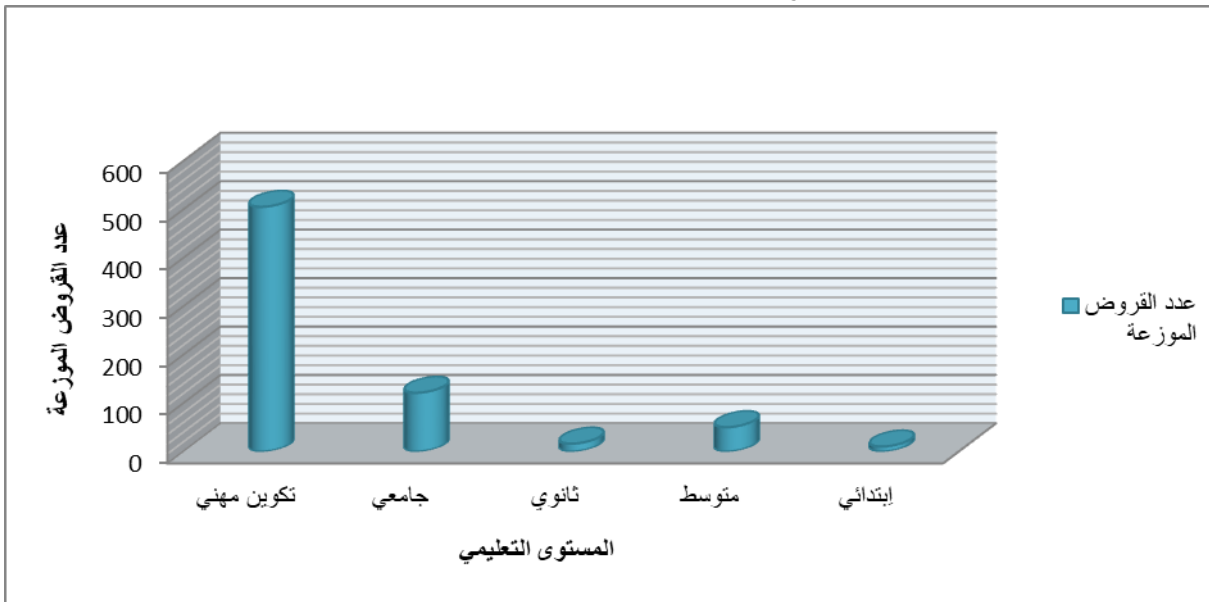
يلعب المستوى التعليمي دور مهم في حصول الشاب على القرض المطلوب، خاصة وإن كان له الخبرة التعليمية والتكوينية الكافية في المشروع، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (46): يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم 2015 - 2021

النسبة %	العدد	مستوى التعليم
71%	505	تكوين مهني
17.23%	121	جامعي
2.27%	16	ثانوي
7.12%	50	متوسط
1.42%	10	إبتدائي
100%	702	Σ

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مقر الوكالة الولائية بتيسمسيلت.

الشكل رقم (38): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

من خلال ما قدمته البيانات الإحصائية أعلاه من معطيات حول القروض الموزعة حسب المستوى التعليمي خلال مجموع سنوات 2015 و 2021، يتبين بأن مستوى التكوين المهني أخذ حصة الأسد في القروض الممنوحة له بتعداد قدر ب 505 قرض، أي بنسبة 71%، ثم يأتي المستوى الجامعي في المرتبة الثانية ب 121 قرض ممنوح لهم أي بنسبة 17.23%، ثم احتل المستوى التعليمي المتوسط المرتبة الثالثة بتعداد قدر ب 50 قرض موزع لهم أي بنسبة 7.12%، ثم أخذ المستوى الثانوي الدرجة الرابعة في التصنيف بتمويل 16 مشروع الذي بلغت نسبته 2.27%، وتمّ تصنيف المستوى الإبتدائي في آخر درجة بتمويل 10 مشاريع، قدرت نسبته ب 1.42%.

ومنه، بلغ العدد الإجمالي للقروض الموزعة على كل المستويات والدرجات التعليمية ب 702 قرض في ولاية تيسمسيلت، يكون هذا القرض معطى من طرف وكالة أناد الولاية.

وعليه، نستنتج بأن خريجي التكوين المهني لهم أكبر قيمة في الولوج إلى إنشاء مؤسسات وطلب الدعم المالي من الوكالة الولاية أناد تيسمسيلت، حيث أنه من المعروف من خلال هذا الصنف التعليمي أنه يسعى لتأسيس عمله الخاص ومؤسساته الخاصة، على عكس التعليم الجامعي وطلبة الجامعات الذين يرغبون في التوجه نحو الوظيفة العمومي، أمّا بالنسبة إلى المستويات التعليمية الأخرى كالإبتدائي، المتوسط والثانوي الذين قاموا بالتوقف عن الدراسة لسبب معين، فإنهم يلجؤون لا محالة إلى التكوين في التعليم المهني من أجل أخذ شهادة حرفية في نشاط معين والعمل على تأسيس مؤسسات مصغرة خاصة بهم.

8. الوظائف المُستحدثة حسب قطاع النشاط في ولاية تيسمسيلت:

هناك العديد من الوظائف التي استُحدثت في قطاعات المختلفة بولاية تيسمسيلت خلال مجموع الفترة مابين 2015 و 2021، وهذا ما يبرزه الجدول الآتي:

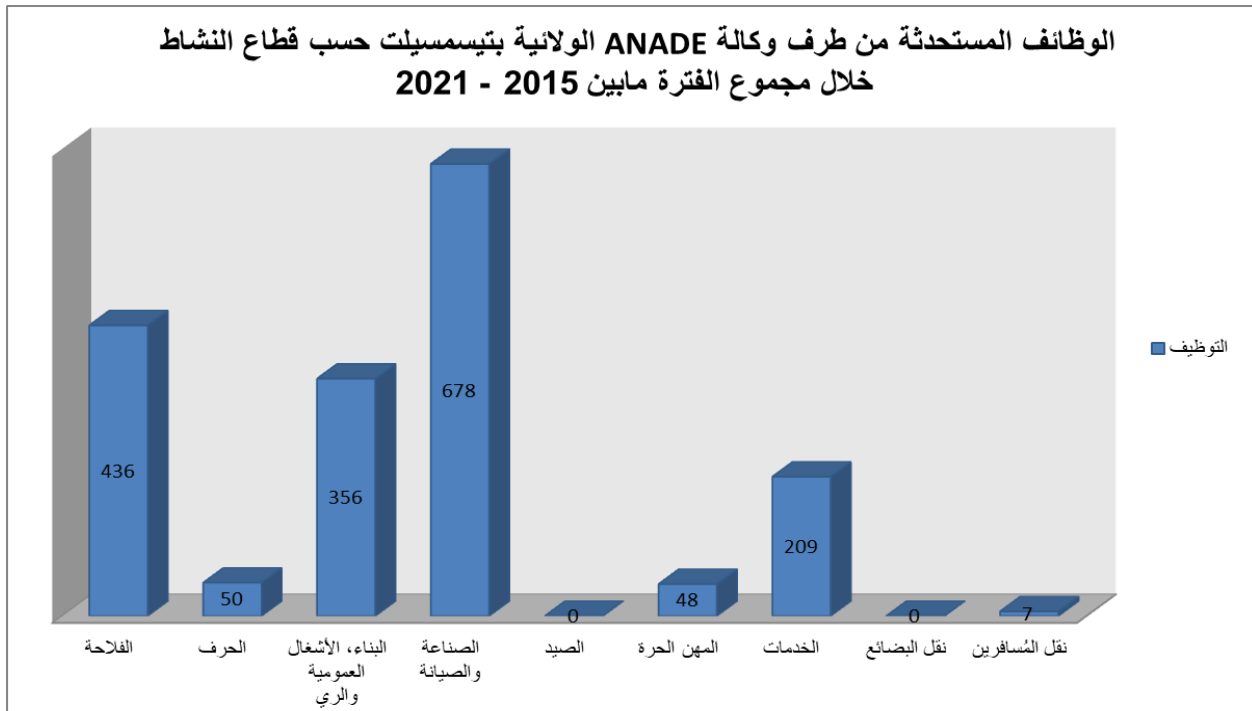
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

الجدول رقم (47): يوضح الوظائف المُستحدثة من طرف ANADE حسب النشاط خلال الفترة ما بين 2015-2021 في ولاية تيسمسيلت

قطاع النشاط	التوظيف	نسبة التوظيف %
الفلاحة	436	22.76%
الحرف	50	2.61%
البناء، الأشغال العمومية والري	356	18.59%
الصناعة والصيانة	678	35.40%
الصيد	00	00%
المهن الحرة	48	2.50%
الخدمات	209	10.91%
نقل البضائع	00	00%
نقل المسافرين	07	0.36%
Σ	1915	100%

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مقر الوكالة الولائية بتيسمسيلت

الشكل رقم (39): يوضح الوظائف المُستحدثة من طرف وكالة ANADE الولائية بتيسمسيلت حسب قطاع النشاط خلال مجموع الفترة ما بين 2015-2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

من خلال البيانات أعلاه التي توضح الوظائف المُستحدثة من طرف ANADE حسب النشاط خلال مجموع الفترة ما بين 2015 و 2021، إذ أخذ قطاع الصناعة والصيانة أكبر حصة في توفير مناصب الشغل بقيمة 678 منصب أي بنسبة تقدر ب 35.40%، ثم يأتي بعده قطاع الفلاحة الذي وفر 436 وظيفة مستحدثة أي بنسبة 22.76%، ثم يأتي بعدها قطاع البناء، الأشغال العمومية والري الذي فتح 356 منصب شغل أي بنسبة 18.59%، ثم يأتي بعدهم قطاع الخدمات الذي وقّر 209 منصب عمل وقدرت نسبته ب 10.91%. وبذلك نستنتج بأن ولاية تيسمسيلت تهتم بقطاع الصناعة والصيانة، الفلاحة، البناء، الأشغال العمومية والري، والخدمات ولديها ظروف بيئية ملائمة لتفعيل هذه النشاطات وفتح مؤسسات مصغرة في هذه القطاعات بحيث أنّ نسبة نجاحها ستكون مرتفعة ومتوقعة مقارنة بالقطاعات الأخرى كالمحروقات، الطاقة والمناجم، الصيد وغيرهم. ثم يأتي بعدهم قطاع الحرف الذي يقوم بتوفير 50 منصب شغل أي بنسبة 2.61%، ثم المهن الحرة التي بلغت 48 وظيفة مستحدثة في هذا القطاع أي بنسبة 2.50%، وبالرغم من أنّ ولاية تيسمسيلت هي ولاية محافظة للتراث القديم وللعادات والتقاليد القديمة إلا أنّنا شهدنا نقص كبير في الحرف والمهن الحرة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا ما يثبت أنّها في طريق الزوال والإنقراض، ربما يرجع سبب ذلك إلى استخدام التكنولوجيات العصرية التي أصبحت من ضروريات الحياة وإهمال ما كان تقليدي في الماضي. ثم يأتي بعدهم قطاع نقل المسافرين الذي استحدث 07 وظائف بنسبة تقدر ب 0.36%، ليكون قطاع نقل البضائع والصيد في المرتبة الأخيرة مسجلان 0% من الوظائف المستحدثة، وذلك بسبب عدم وجود إمكانية نجاح مؤسسات هذه القطاعات بالإضافة إلى أنّ بيئة الولاية ليست ملائمة لنوع نشاطات قطاع هذه المؤسسات.

وعليه بلغ عدد الوظائف الموفرة خلال الفترة ما بين 2015 و 2021 ب 1915 وظيفة مستحدثة. ومنه، يتوضّح بأنّ المقاولاتية تساهم في دعم سياسة التشغيل في الجزائر وذلك من خلال مرافقة وتمويل جهاز الوكالة الولائية ANADE بتيسمسيلت للمؤسسات المصغرة وتوزيع القروض لكل الفئات العمرية المطلوبة ولكل المستويات التعليمية حسب شروط التأهيل للإستفادة من هذا الجهاز،

9. مناصب الشغل المستحدثة في ولاية تيسمسيلت:

لقد استُحدثت العديد من مناصب العمل بولاية تيسمسيلت خلال مجموع الفترة ما بين 2015 و 2021، وقد كانت هذه الوظائف نتيجة عدد المشاريع التي مولت من طرف وكالة أناد وفتحت مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة بالولاية، والجدول الآتي يوضح ذلك:

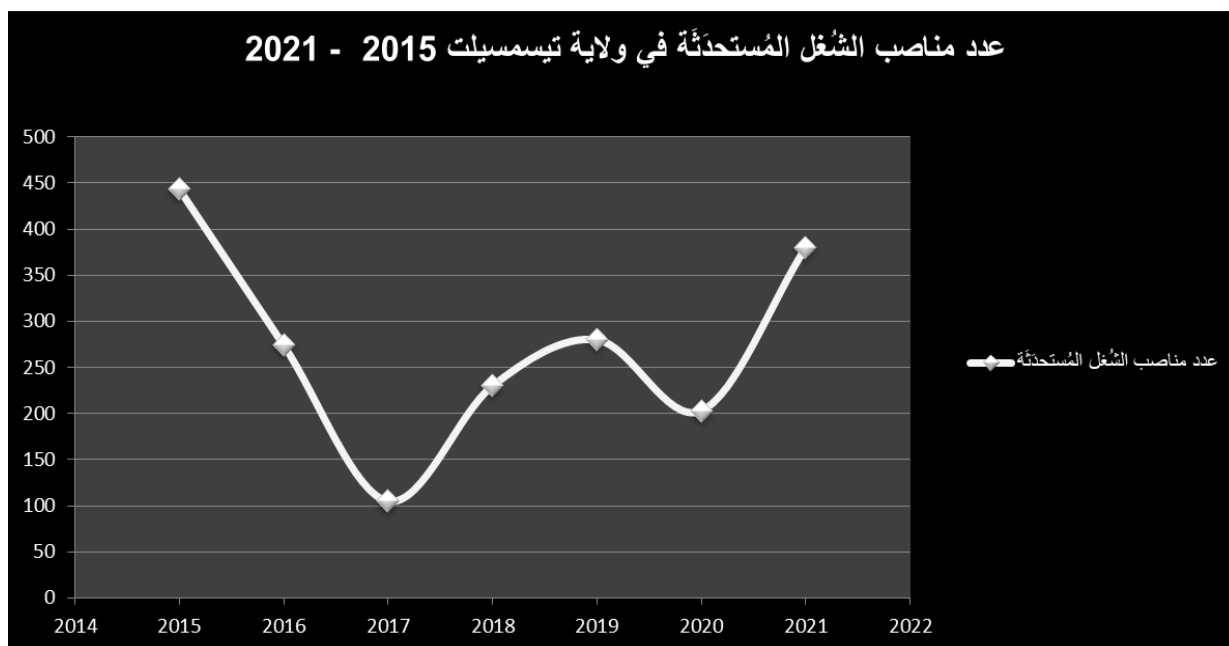
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

الجدول رقم (48): يوضح حصيلة مناصب الشغل المُستحدثة في ولاية تيسمسيلت 2015 - 2021

عدد مناصب الشغل المُستحدثة	السنوات
443	2015
274	2016
105	2017
230	2018
280	2019
203	2020
380	2021
1915	Σ

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات، مقر الوكالة الولائية تيسمسيلت

الشكل رقم (40): يوضح عدد مناصب الشغل المُستحدثة في ولاية تيسمسيلت 2015 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه

إنطلاقاً ممّا قدمه الجدول والمخطط التوضيحي أعلاه اللذان يبرزان حصيلة مناصب الشغل المُستحدثة في ولاية تيسمسيلت خلال الفترة ما بين 2015 و 2021، وذلك عن طريق المؤسسات المصغرة الممولة من طرف وكالة ANADE الولائية، حيثُ نلاحظ أنّ هناك تذبذب في عدد مناصب شغل في الولاية

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

خلال طول الفترة الزمنية من 2015 إلى غاية 2021، إذ سجلت أعلى قيمة خلال سنة 2015 ب 443 وظيفة مُستحدثة ثم تناقصت القيمة في سنة 2016 ب 169 مرتبة إلى 274 منصب شغل، ثم لتتناقص كذلك في سنة 2017 ب 169 منزلة وبلغت 105 وظيفة، ثم لترتفع قليلا في سنة 2018 ب 125 منصب وسجلت 230 منصب شغل، وارتفعت كذلك الحصيلة في سنة 2019 ب 50 درجة وبلغت 280 منصب شغل مستحدث ثم تناقصت الحصيلة في سنة 2020 ب 77 وظيفة إلى 203 وظيفة وهذا جراء وباء كورونا، لتسجل في سنة 2021 ارتفاعاً ب 177 منصب بلغ 380 وظيفة شغل مستحدثة.

وعليه وصل العدد الإجمالي للوظائف المستحدثة على مستوى ولاية تيسمسيلت من خلال المؤسسات المصغرة التي فتحت أبوابها للشغل والتشغيل نحو 1915 منصب شغل مستحدث في هذه المؤسسات. وهو رقم جيد ولا بأس به في خلق مناصب شغل والتقليل من أزمة البطالة التي ضربت كل الولايات خاصة منها الولايات الداخلية الهشة.

ومنه يمكن القول من خلال ما تقدم من بيانات إحصائية بأن المقاولاتية تساهم في دعم سياسة التشغيل في الجزائر سواءً على المستوى المحلي "تيسمسيلت" أو على المستوى الوطني،

• المطلب الثاني: وضعية وحالة المؤسسات المتعثرة الممولة من طرف الوكالة الولائية ANADE

تعتبر وكالة أناد من بين أولى هيئات دعم السلطات الوطنية لقطاع المؤسسات المصغرة*، حيث مكّنت العديد من الشباب من إنشاء مشاريع استثمارية مدرة للمداخيل ومستحدثة لمناصب الشغل، غير أنّ الوكالة مؤخراً أعلنت عن نسب ضخمة لتعثر مؤسساتها، مما إستوجب طرح التساؤل حول أسباب هذا التعثر والفشل لتلك المؤسسات المصغرة¹.

*- المؤسسات المصغرة هي تابعة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، فهي تقوم بمرافقتها ودعمها أما بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تابعة لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، وهناك هيئات أخرى تتكفل بها - وهذه الهيئات تخضع لوصاية وزارة الصناعة- نحو: صندوق ضمان القروض، والوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، والمجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرهم.

¹- فاطمة الزهراء تواتي، فتيحة بلحاج، "مساعدة المؤسسات المصغرة المتعثرة -دراسة حالة وكالة أناد ANADE"، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، م. 05، ع. 02، (ديسمبر 2022)، ص. 632.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

ويقصد بالمؤسسات المتعثرة على أنّها كل مؤسسة لم تتمكن من مزاولة نشاطها و/ أو لم تتمكن من تسديد أقساط القروض الممنوحة لها¹. وذلك بسبب عدم مسيرتها للعصرنة أو التي تم توقيف نشاطها لصدور تشريع أو تنظيم متعلق بالنشاط. شريطة التكيف مع التشريع والتنظيم المعمول به. كما يشمل هذا المفهوم المؤسسات التي توقف نشاطها وتعرضت معداتها للحجز أو للبيع من طرف البنوك. دون اللجوء إلى صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض².

ويرتبط كذلك مفهوم تعثر المؤسسات بالتعثر المالي غير أنّه ليس بالضرورة السبب الرئيسي والذي يرمز إلى توقف المؤسسات عن دفع ديونها إتجاه الموردين، البنوك، هيئات الضمان الإجتماعي، والموظفين. وبالتالي فالمؤسسة أمام حلّين إمّا التسوية القضائية أو إعلان الإفلاس وتصفية المؤسسة حسب حالة كل واحدة منها³. (أنظر الملحق رقم (14)).

لذلك قمنا بأخذ نموذج عن وضعية تعثر المؤسسات الممولة من طرف وكالة أناد على مستوى ولاية تيسمسيلت وكانت بيانات فشل هذه المؤسسات متنوعة، وقد سجلت الجزائر أرقام جد عالية في ولاية واحدة صغيرة داخلية "تيسمسيلت" على غرار الولايات الأخرى والكبرى منها خاصة، وهذا ما يبرزه الجدول والشكلين البيانيين وهي:

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 صفر عام 1443 الموافق 26 سبتمبر 2021 يحدد المؤسسات المصغرة المتعثرة وشروط وكيفيات إعادة تمويلها، عدد 86، السنة الثامنة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 11 نوفمبر 2021)، ص. 26. في: <https://www.joradp.dz/FTP/JO-arabe/2021/A2021086.pdf?znjo=86>.

² - أمينة داودي، "هذه أشكال المؤسسات المتعثرة.. وشروط إعادة تمويلها"، النهار أونلاين، (تاريخ النشر: 19 أكتوبر 2021)، في: <https://cutt.us/s1MDt>، (لوحظ يوم 25 أبريل 2023، على الساعة 09:40).

³ - فاطمة الزهراء تواتي، فتيحة بلجاج، مرجع سابق الذكر، ص. 633.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

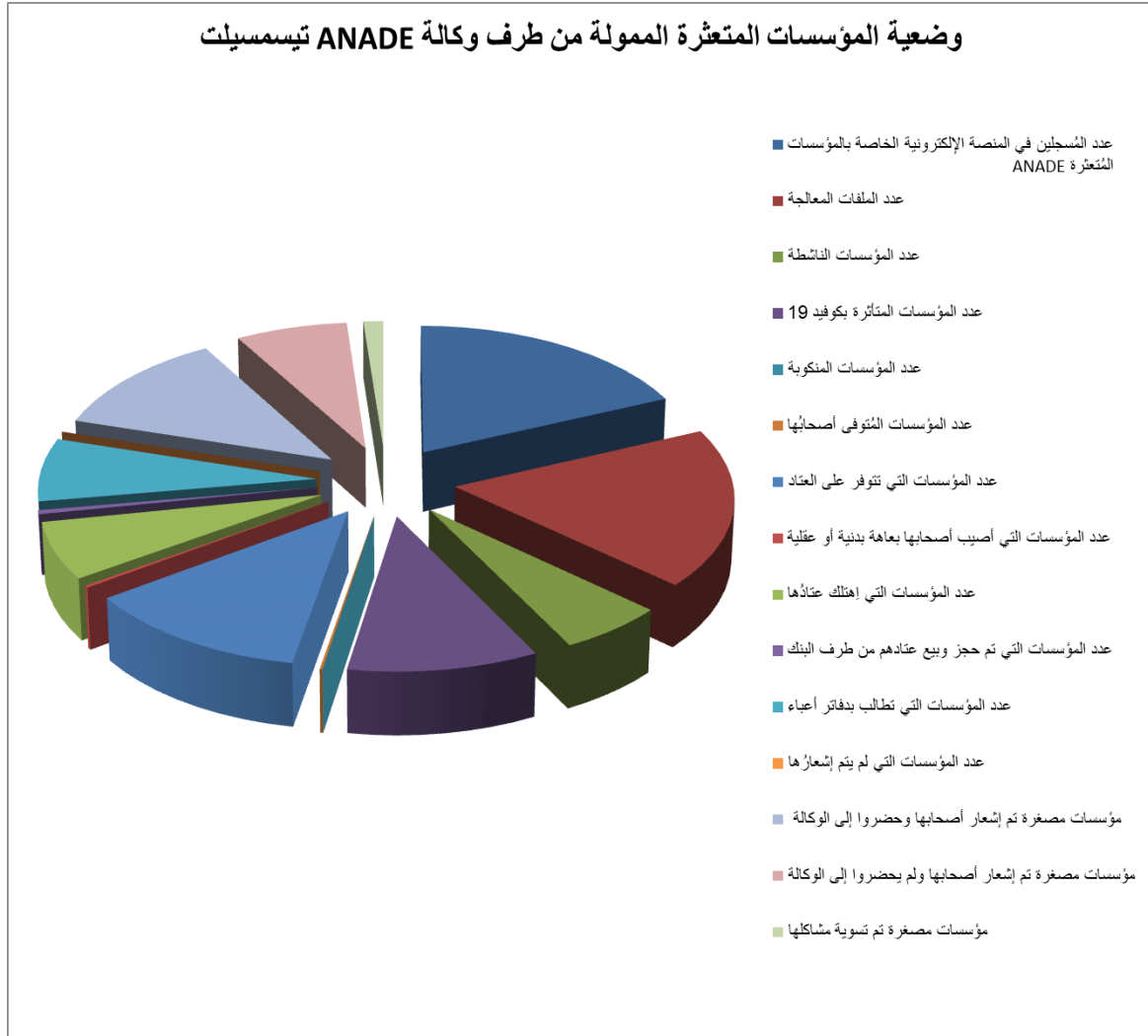
الجدول رقم (49): يوضح وضعية المؤسسات المتعثرة الممولة من طرف وكالة ANADE بتيسمسيلت

العدد	المؤسسات المتعثرة
392	عدد المسجلين في المنصة الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات المتعثرة ANADE
393	عدد الملفات المعالجة
123	عدد المؤسسات النشطة
219	عدد المؤسسات المتأثرة بكوفيد 19
00	عدد المؤسسات المنكوبة
03	عدد المؤسسات المتوفى أصحابها
264	عدد المؤسسات التي لا تتوفر على العتاد
05	عدد المؤسسات التي أصيب أصحابها بعاهاة بدنية أو عقلية
141	عدد المؤسسات التي إهتلك عتاؤها
10	عدد المؤسسات التي تم حجز وبيع عتادهم من طرف البنك
156	عدد المؤسسات التي تطالب بدفاتر أعباء
00	عدد المؤسسات التي لم يتم إشعارها
256	مؤسسات مصغرة تم إشعار أصحابها وحضروا إلى الوكالة
151	مؤسسات مصغرة تم إشعار أصحابها ولم يحضروا إلى الوكالة
27	مؤسسات مصغرة تم تسوية مشاكلها

المصدر: إحصاءات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، المقر الرئيسي للوكالة الولائية تيسمسيلت.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

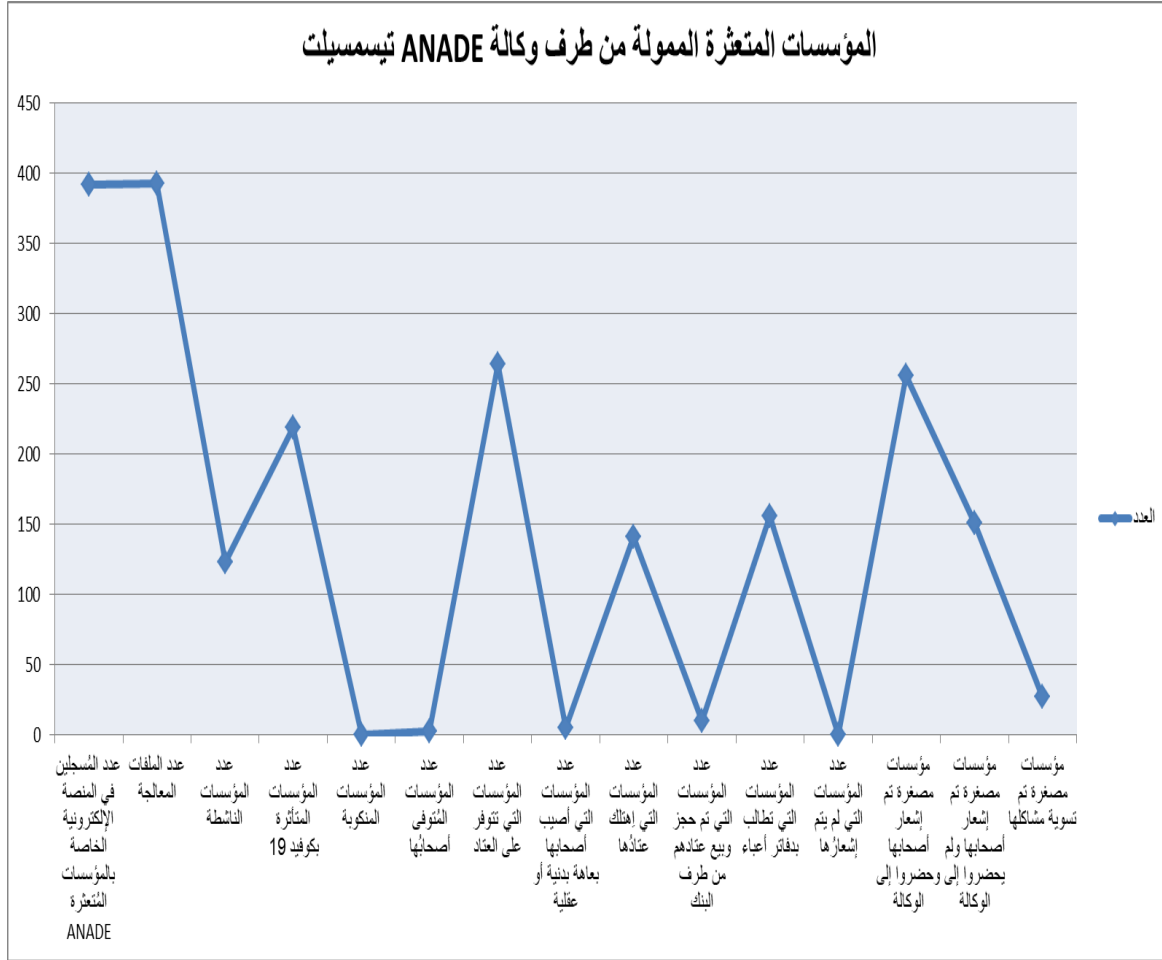
الشكل رقم (41): يوضح وضعية المؤسسات المتعثرة من طرف وكالة ANADE بتيسمسيلت



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مُعطيات الجدول أعلاه.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

الشكل رقم (42): مخطط توضيحي عن وضعية المؤسسات المتعثرة الممولة من طرف وكالة ANADE بتيسمسيلت



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مُعطيات الجدول أعلاه

إنطلاقاً من الجدول والدائرة النسبية والمخطط التوضيحي أعلاه يتبين بأنَّ هناك العديد من المؤسسات المصغرة الممولة من طرف وكالة ANADE بفرع ولاية تيسمسيلت تعاني من عديد المشاكل التي أوصلتها لحالة التعثر، وتختلف أسباب تعثرها حسب قطاع نشاطها وكيفية تسييرها. إلا أنَّ هناك عراقيل أهمها عدم دعم ومساندة هذه المؤسسات وتعسير الإجراءات الإدارية والمالية نحوها يؤدي لا محالة إلى تعثرها وفشلها (أنظر الملحق رقم (14)).

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

حيث نجد أنّ وكالة أناد تهتم أكثر بمعالجة الملفات التي بلغ عددها 393 ملف معالج، وقد بلغ عدد المسجلين في المنصة الإلكترونية لوكالة ANADE الخاصة بالمؤسسات المتعثرة 392 شخصًا منذ سنة 2020، وهناك 123 مؤسسة في حالة نشاط، و 264 مؤسسة متوفرة على العتاد بالكامل، كما أنّ هناك العديد من المؤسسات التي أغلقت أبوابها بسبب جائحة كوفيد وتأثرت بهذه الأزمة الوبائية المرضية إذ وصل عددها إلى 219 مؤسسة. ولم يتم تسجيل أي مؤسسة منكوبة*، كما أنّ هناك ثلاثة (03) مؤسسات تعثرت بسبب وفاة أصحابها، فلا يوجد من يُديرها أو يسيّرهما، ويوجد خمس (05) مؤسسات أصيب أصحابها بعاهة بدنية أو عقلية وبذلك تعطل نشاط المؤسسة ومنه تعثرت بسبب غياب المسير لها. وقد تمّ تسجيل ما يقارب 141 مؤسسة إهتلك عتاؤها وذلك لأسباب عدة نذكر منها عطب أو تلف كلي للعتاد أو جزء منه جعله غير قابل للتصليح وغير مناسب للعمل به، وهناك عشر (10) مؤسسات تمّ حجز وبيع عتادهم من طرف البنك وذلك لأسباب عدة أهمها عدم إيفاء دين القرض، ويوجد 156 مؤسسة تُطالب بدفاتر أعباء، حيث تتولّى هذه الأخيرة بتطبيق التزامات وتحديد التزامات الشركات التجارية التي تمارس نشاطا منظما لاستيراد المواد الأولية و المنتوجات والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها. ولم يسجل أي عدد عن المؤسسات التي لم يتم إشعارها بعد، في حين أنّه يوجد 256 مؤسسة مصغرة تمّ إشعار أصحابها وحضروا إلى الوكالة، وكذلك تم تدوين ما يبلغ ب 151 مؤسسة مصغرة تم إشعار أصحابها ولم يحضروا إلى الوكالة. وقد تمّ تسوية مشاكل 27 مؤسسة مصغرة لحد الآن.

وقد أوضحت الوزارة الوصية "وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة"، أنه يخضع أصحاب المؤسسات المصغرة المتعثرة لإعادة تمويل مؤسساتهم وفق صيغة التمويل الثلاثي. وتتمثل المساهمة الشخصية في إطار هذا التمويل الثلاثي في 15 بالمائة من المبلغ الإجمالي للإستثمار. عندما يقل الإستثمار عن عشرة ملايين دينار أو يساويها. ومساهمة شخصية ب 12 بالمائة عندما ينجز في المناطق الخاصة والهضاب العليا. ومساهمة شخصية ب 10 بالمائة عندما ينجز الإستثمار في مناطق الجنوب¹.

*- المؤسسات المنكوبة هي المؤسسات التي تعرضت لكوارث طبيعية مثل الزلازل، الفيضانات، البراكين، الحرائق، وغيرها، وتضرر نشاطها جزاء ذلك، وقد تمّ تسجيل 00 مؤسسات منكوبة في ولاية تيسمسيلت الممولة من طرف وكالة ANADE الولائية.

¹ - أمينة داودي، "هذه أشكال المؤسسات المتعثرة.. وشروط إعادة تمويلها"، النهار أونلاين، المرجع سابق الذكر.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

وتتمثل المؤسسات المستفيدة من جهاز دعم إحداث النشاطات والتوسيع والتي يمكنها الإستفادة من إعادة التمويل هي¹:

- المؤسسات التي تأثرت بفعل العصرية ولم تستطع المواكبة؛

- المؤسسات التي توقف نشاطها بفعل صدور تنظيمات أو نصوص تشريعية ذات علاقة مباشرة بنشاطها؛

- المؤسسات التي توقف نشاطها نتيجة تعرض معداتها للحجز أو البيع من طرف البنوك الممولة لنشاطها وهذا دون الرجوع لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع؛

- المؤسسات التي توقف نشاطها نتيجة نزاع قضائي مع المورد؛

- المؤسسات التي تعرض عتاها أو جزء منه للتلف نتيجة عيوب تصنيعية مع ضرورة تقديم تقارير خبرة إثباتية؛

- المؤسسات التي تعرضت لكوارث طبيعية أو أوبئة أدت إلى نفوق الحيوانات مع ضرورة تقديم وثائق إثباتية.

وتتشكل اللجنة التي يرأسها مدير الوكالة الولائية للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية التي تقوم بدراسة وضعية حالات المؤسسات المصغرة التي تعثرت وتعرضت للفشل غير المتعمد من²:

✓ ممثل (01) عن المديرية الولائية للضرائب.

✓ ممثل (01) عن المديرية الولائية للتجارة.

✓ ممثل (01) عن البنك الممول للمشروع الأصلي.

وللإستفادة من إعادة التمويل يجب على الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع الذين تعثرت مؤسساتهم المصغرة أن يستوفوا الشروط التالية وهذا حسب ما جاء في القرار الوزاري رقم 86 لسنة 2021:

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 صفر عام 1443 الموافق 26 سبتمبر 2021 يحدد المؤسسات المصغرة المتعثرة وشروط وكيفيات إعادة تمويلها، مرجع سابق الذكر، عدد 86، ص. 26.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص. 27.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

"- تقديم المستثمر ملقاً ودراسة تقنية إقتصادية يعدها خبير مؤهل حول مردودية الإستثمار المراد إعادة تمويله؛

- إستنفاد كل الإجراءات القانونية والتنفيذية لإسترجاع القرض أو إستعادة العتاد، مع إستحالة التنفيذ؛

- تعويض شركة التأمين للعتاد والمبلغ غير كافيين لإعادة بعث النشاط؛

- إستفادة المؤسسة من إعادة جدولة القرض البنكي والقرض غير المكافأ؛

- السجل التجاري أو بطاقة الفلاح أو بطاقة الحرفي أو قرار الإعتماد للمؤسسة المصغرة المتعثرة يجب أن تكون سارية المفعول أثناء تقديم الطلب؛

- إثبات وضعية المؤسسة المتعثرة إتجاه مصلحة الضرائب؛

- إثبات وضعية المؤسسة المصغرة إتجاه صناديق الضمان الإجتماعي"¹.

أي أنّ المؤسسة المصغرة المتعثرة تقوم بتقديم دراسة تقنية إقتصادية معدة من طرف خبير مؤهل حول مردودية الإستثمار المراد إعادة تمويله. مع إستنفاد كافة الإجراءات القانونية و التنفيذية لاسترجاع القرض أو إستلام العتاد مع إستحالة التنفيذ. ويستثنى من إجراءات إعادة التمويل. أصحاب المؤسسات المصغرة المتعثرة التي إستفادت من "القرض غير المكافأ الإضافي للإستغلال". والتي تم تعويضها من طرف صندوق ضمان أخطار القروض ذوي المشاريع. كما تستثنى تلك التي إستفادت من إجراءات إستثنائية متعلقة بالقرض البنكي أو قرض الوكالة. وكذا المؤسسات المصغرة التي قام أصحابها ببيع العتاد أو التصرف فيه².

ومن شروط منح هذا القرض أنّه يمنح بصفة إستثنائية ولا يتجاوز مليون (1.000.000) دينار للشباب أصحاب المشاريع من أجل مواصلة مشاريعهم. وللإستفادة منه يتوجب على المؤسسة المصغرة أن تكون في حالة نقص أو إنعدام السيولة. وفي حالة نشاط عند إيداع الطلب. و أن يكون العتاد الأساسي للمؤسسة موجودا و ألا تكون المؤسسة قد إستفادت من تعويض من قبل صندوق ضمان أخطار القروض³.

¹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرجع سابق الذكر، عدد 86، ص. 27.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المرجع نفسه، ص. 28.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

ومن أجل إنقاذ تلك المؤسسات المتعثرة أعلنت الوزارة المنتدبة للمؤسسات المصغرة عن إستراتيجية للتكفل بالمؤسسات المصغرة المتعثرة عن طريق¹:

- تعويض ديونها لدى البنوك؛

- إعادة بعث نشاطها من جديد إمّا: بإعادة جدولة ديونها مع تقديم المرافقة ومنحها مخططات أعباء وهذا في حالة استمرار نشاط المؤسسة المتعثرة، أو إعادة تمويل نشاطها وفق صيغ التمويل العادية مع إستفادتها من باقي الإمتيازات وهو يخص بعض المؤسسات التي تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في القرار الوزاري.

وعليه نستنتج بأنّ المشرع الجزائري وضع كل القوانين والتشريعات التي تساهم في إعادة إحياء المؤسسات المصغرة من فشلها الغير المتعمد واستعادة نشاطها من جديد وإنقاذ أكبر عدد ممكن من المؤسسات في مختلف قطاعات النشاط. غير أنه يبقى المشكل الأساسي في التطبيق لمثل هذه القوانين وتسهيل الإجراءات الإدارية من أجل إستعادة المؤسسات المصغرة نشاطها قبل فوات الأوان.

هناك العديد من التوضيحات عن دعم الوكالة ANADE لحاملي المشاريع الذين يرغبون في إنشاء مؤسساتهم المصغرة، وتوسيعها وتطويعها حتى تصبح صغيرة، وثم متوسطة، وتكون من مهام الوكالة وفي حدود صلاحياتها التي أقرها رئيس الجمهورية في الجريدة الرسمية؛ إلا أنّه مع التغيرات والتطورات التي طرأت في الفترة الأخيرة على الوكالة والوزارة الوصية عليها "وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة"، كانت هناك العديد من التساؤلات حول أبعاد ومضمون الإستراتيجية الجديدة للوكالة والهدف الرئيسي الذي تسعى إليه مقارنة عمّا كانت عليه سابقًا. ولذلك قمنا بالتقرب من وكالة ANADE الولائية بتيسمسيلت من أجل التعرف على الوكالة الفرعية ومهامها بالولاية، وأخذها كنموذج يتم إسقاطه عن كل الولايات الداخلية الأخرى، ومعرفة مساهمات الوكالة في تنمية المقاولاتية التي تقوم بمساندة سياسة التشغيل المحلية، ومن أجل أخذ المعلومة الصحيحة من مصدرها الأساسي قمنا بإجراء مقابلة مع السيد ف. بلهاشي مدير الوكالة الولائية ANADE بتيسمسيلت في تاريخ 18 ماي 2023، على

¹ - فاطمة الزهراء تواتي، فتيحة بلحاج، مرجع سابق الذكر، ص ص. 642-643.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

السّاعة 10:02، حيثُ طرحنا عليه عدة أسئلة مهمة في صلب موضوع الجانب الميداني للمذكرة، وكانت إجاباته موضحة حسب طبيعة الأسئلة التي طرحناها عليه كما يلي¹:

- طريقة التمويل هي إختيارية من حامل المشروع في كل صيغه الثلاثة: ثلاثي (الشباب المُستثمر، البنك والوكالة)؛ الثنائي (الشباب المُستثمر والوكالة)؛ الذاتي (الشباب المُستثمر فقط مع حصوله على الإمتيازات من طرف الوكالة قبل وبعد مرحلة الإستغلال).

- تكون فترة تسديد القرض حسب تاريخ الإستحقاق؛ أي أنّ حامل المشروع يستفيد من فترة الإعفاء لمدة 18 شهرًا، ثمّ يسدد قرض الوكالة حسب جدول إمتلاكات القروض الذي لا يتعدّى خمس سنوات، وهذا بعد تسديد دين البنك الذي هو منظم أيضًا في مُدّة خمس سنوات قبل الوكالة.

ولدى الوكالة طريقتين في إسترجاع ديونهاهما:

الطريقة الأولى: تذهب إلى الأمور الوُدّيّة، وتقوم بإستدعاء الشاب وتذكيره بقرب آجال تاريخ الإستحقاق للسند؛ ويجب عليه أن يُقدّم مُبرّر مُقنع إذا لم يقم بالتسديد في الفترة المحددة له، وإذا كان تبريره مُقنع تقوم الوكالة بتقديم له عرض إستثنائي والذي يتمثّل منذ سنة 2019 المُتمثّل في "إعادة جدولة الديون.

الطريقة الثانية: وإذا لم يتمثّل الشاب مع الطريقة الأولى "إعادة جدولة الديون"، ولم يقم بتسديد المبلغ في الفترة المحددة له يتم تبليغه بإستدعاء ثم له ثلاث إنذارات، وبعدها إذا إقتضى الأمر ولم يستجب يتم إحالته إلى المحكمة ويكون متابع قضائيًا.

- حسب ملاحظات الوكالة فإنّ أكثر قطاع يُقبّل عليه الشباب هو قطاع النشاط الفلاحي باعتبار أنّ ولاية تيسمسيلت هي ولاية فلاحية بامتياز ثم يأتي بعده قطاع الخدمات.

كما أنّهم يُقبّلون أكثر على قطاع الصناعة التحويلية أكثر منها إنتاجية - خاصة خلال الفترة ما بين 2015-2021، مثل مؤسسة السيد عديد عبد القادر فهي تنشط في مجال الصناعة التحويلية.

- المؤسسات المتعثرة من خلال الطرح القديم " لما كانت وكالة ANADE تابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأوّل المكلف بالمؤسسات المصغرة" كانت لديها منصة خاصة بها، وكانت الوكالة تحاول إيجاد حلول لهذه

¹ - مقابلة مباشرة مع السيد ف. ب. مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، فرع ولاية تيسمسيلت، بمقر الوكالة الولائية، تيسمسيلت يوم: 18 ماي 2023، على الساعة 10:02.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

المؤسسات المتعثرة ومساعدتها، ومن بين هذه الحلول هي: إعادة جدولتي الديون وطرح 20% من الصفقات العمومية. أمّا بالنسبة إلى المؤسسات المتعثرة عبر الطرح الجديد "الوكالة في إطار وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة" مازال مهمّما وغير معروف مصيرها وغير واضحة الآليات والطرق التي يمكن أن تتخذها وتستعملها الوكالة لمساعدتها وحل مشاكلها وإعادة إحياء نشاطها من جديد. وذلك لأنّ وكالة ANADE مازالت في إطار إعادة الهيكلة والبحث عن إستراتيجية جيدة وفعّالة يتم من خلالها إيجاد الطرق الكفيلة التي تتكفل بهذه المؤسسات المتعثّرة.

- يوجد على مستوى الوكالة لجنة تسمّى ب: لجنة اعتماد إنتقاء وتمويل المشاريع، فكلمة إنتقاء تعني أنّ اللّجنة تعتمد بالدرجة الأولى في دراستها لملفات المشاريع على نوعيتها (الجدوى)، وذلك بغية تحقيق مُقاربة إقتصادية ومنه تحقيق التنمية المحليّة. ففي إطار ANSEJ ولمّا كانت تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي كان هدفها: خلق مناصب شغل والتقليل من نسبة البطالة والحد منها والإنقاص من توجه الشباب إلى الجانب الإداري ودفّعهم نحو الجانب المقاولاتي.

- يستعين الشاب المُستثمر بمُورّد لشراء واقتناء العتاد اللّازم و فقط ثم ينتهي عمله معه.

- المدة التي ينتظرها الشاب قانونيّا لحصوله على التمويل اللّازم من طرف الوكالة لا تتعدّى ثلاثة أشهر، كما أنّ هذا الأمر يبقى على شطارة ونشاط الشاب المُستثمر، أمّا إذا كان فكره مبني على سياسة الإتكّال فستطول عملية تمويله.

- هناك الكثير من المؤسسات المصغرة التي عادت إلى الوكالة طلبًا لإعادة تمويلها بغرض التوسيع، ومنه ستخلق مناصب شغل أخرى. على سبيل المثال: مؤسسة حدور بولاية تيسمسيلت، وهي مؤسسة في مجال البناء، تمّ إعادة تمويلها بنفس المبلغ السابق 10.000.000 دج.

- ترتكز الوكالة في مقاربتها الجديدة على تمويل المؤسسات الناشئة، بحيث أنّ هذه الأخيرة تساعد في إيجاد حلول للمؤسسات المتعثرة، وفي تنمية الولاية، وخلق إبتكار، ولا تبقى مقتصرة فقط على النظام الكلاسيكي القديم.

- الوكالة هي بصدد إعادة الهيكلة وإيجاد صيغة جديدة التي يمكن أن تُوفّق ما بين الإطارين القديم والجديد. والمقصود بالإطار القديم هو المؤسسات المصغرة. أمّا بالنسبة للإطار الجديد فيتمثّل في دمج

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

المؤسسات المصغرة مع المؤسسات الناشئة. ومنه سيكون تطور إيجابي لأنَّ الهدف الذي تركز عليه الوكالة هو إقتصادي محض.

وبعد الإنتهاء من هيكله الوكالة كلياً ستبدأ في إستقبال المشاريع الجدد بصفة عادية، فالوكالة لم تلغي الملفات بل هي بصدد إعادة الهيكلة مؤقتاً فقط، والدليل على ذلك ملف الوكالة كان موجود على طاولة مجلس الوزراء، وصرح رئيس الجمهورية بأنَّ المهام الأساسية للوكالة هي: خلق مؤسسات مصغرة التي تكون خلافة للثروة و لمناصب شغل. ومنه لما يصادق مجلس الوزراء على الإستراتيجية الجديدة سيكون بعدها إجراءات إدارية طويلة نوعاً ما وتُنشر أيضاً في الجريدة الرسمية، ومنه تبدأ في عملها العادي.

- الوكالة لا ترفض المشاريع، بل اللّجنة هي التي تقوم بذلك "لجنة إعتقاد إنتقاء وتمويل المشاريع" ويبدأ عمل الوكالة بعد قرار اللّجنة عن المشروع، وتكون هذه اللّجنة مُتكوّنة من الهيئات والإدارات الفاعلة التي لديها علاقة مباشرة وغير مُباشرة لنوعية المشاريع. مثلاً: ممثلي الضرائب، الفلاحة، الوكالة المحلية للتشغيل، البنوك.. الخ.

- يتحصّل الشاب على إمتيازات وإعفاءات ضريبية لمدة 18 شهراً في كل صيغ التمويل الثلاثة، كما أنّ مدّة الإمتيازات هذه تختلف حسب منطقة إنشاء المؤسسة.

- ترافق الوكالة الشاب منذ أن يسجل فكرته ومعلوماته على المنصة الإلكترونية؛ ونوعية المرافقة التي تقدمها الوكالة تكون بنمطين: مرافقة شخصية وجماعية، حيثُ تتمثّل المرافقة في لقاءات فردية ولقاءات جماعية، ثم يتم تسجيل ملفه المقبول على مُستوى الملحقّة ويقدم إلى اللّجنة لدراسته ومناقشته، وبعدما توافق عليه هذه الأخيرة يعين له مرافق خاص ليرافقه منذ بداية الدفع حتّى لمرحلة الإستغلال وما بعد الإستغلال. وتكون نوعية المرافقة ما بعد الإستغلال في مساعدة المؤسسات التي لديها مشاكل وصعوبات مع الإدارات الأخرى وتسوية وضعيتها معهم حتّى تمثي في نشاطها بصفة عادية.

• **المطلب الثالث: نموذج عن مؤسسة مصغرة ممولة من طرف وكالة ANADE الولاية مختصة
في صناعة الآلات الصغيرة لتركيب الإنارة الكهربائية والعتاد الهاتفي والتليغرافي A&B
"Fabrication Matériel D'éclairage" Industry**

تعتبر مؤسسة "Fabrication Matériel D'éclairage" A&B Industry نموذجًا ناجحًا عن
مؤسسة مصغرة بولاية تيسمسيلت (أنظر الملحق رقم 09)، حيث أنها تساهم في دعم سياسة التشغيل
على المستوى المحلي وتقوم بتحريك عجلة الإنتاج الإقتصادي في الولاية، وقد حصلت على التمويل من
طرف الوكالة الولاية ANADE؛ وهي تحت إشراف مديرها السيد عديد عبد القادر.

وبعد التقرب من مقر هذه المؤسسة لعدة أيام والقيام بمقابلة مع مدير المؤسسة ومساعدته "سكرتارية
المدير" تحصلنا على مجموعة من المعلومات النظرية والبيانية الإحصائية حولها، والتي تثبت حقًا بأن
المقاولاتية تساهم في تفعيل سياسة التشغيل وأن المؤسسات المصغرة لها دور كبير - نوعًا ما - في التقليل
من أزمة البطالة داخل الولاية. وسنقوم بتوضيح وتفصيل كل المعلومات التي تحصلنا عليها من طرف
المؤسسة في مجموعة من النقاط والتي هي كالتالي:

1. تقديم عن مؤسسة "Fabrication Matériel D'éclairage" A&B Industry

مؤسسة الصناعة A & B Industry هي شركة صغيرة ومتوسطة الحجم تضم خمسة عشر موظفًا ،
وهي متخصصة في تصنيع معدات الإضاءة ومختلف الأجهزة الفلاحية (أنظر الملحق رقم (10)، (11) و
(12))، فهي تقوم بصناعة الآلات الصغيرة لتركيب الإنارة الكهربائية والعتاد الهاتفي والتليغرافي. تم
إنشائها في عام 2011 من قبل السيد عديد عبد القادر. وهو من يتولى رئاستها وإدارتها حاليًا¹. (أنظر
الملحق رقم 09).

2. موقع المؤسسة A&B Industry:

يقع مقر الشركة في بلدية عماري (16 كلم من تيسمسيلت) و 231 كلم من الجزائر العاصمة. حيث
تقع الشركة في شمال شرق بلدية عماري على بعد حوالي 26 كم من شمال شرق تيسمسيلت. ومن

¹ - معلومات مقدمة من مقر مؤسسة "Fabrication Matériel D'éclairage" A&B Industry، بلدية عماري، ولاية تيسمسيلت.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

السهل جدًا الوصول إليها، على الطريق الوطني رقم 14 W 1 N (prendre la Direction est sur W 1 N 14)، وهذا ما توضحه معالم الخريطة الآتية¹:

الشكل رقم (43): يوضح موقع مؤسسة "Fabrication Matériel D'éclairage" A&B Industry

في ولاية تيسمسيلت



المصدر: معلومات مقدمة من المقر الرئيسي لمؤسسة "Fabrication Matériel D'éclairage" A&B Industry، بلدية عماري، ولاية تيسمسيلت.


3. بطاقة تعريفية عن مؤسسة "Fabrication Matériel D'éclairage" A&B Industry:

يُمكن إختصار أهم المعلومات التعريفية لمؤسسة صناعة أجهزة الإنارة A&B Industry في البطاقة التقنية التالية التي هي على شكل جدول توضيحي:

¹ - معطيات مقدمة من مقر مؤسسة "Fabrication Matériel D'éclairage" A&B Industry، بلدية عماري، ولاية تيسمسيلت.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

الجدول رقم (50): يوضح بطاقة تعريفية عن مؤسسة A&B Industry

إسم المؤسسة	مؤسسة صناعة أجهزة الإضاءة " A&B Industry" Matériel D'éclairage
شعار المؤسسة	أي . أند. بي. أندوستري 
الطبيعة القانونية للمؤسسة	شركة ذات مسؤولية محدودة "ش.ذ.م.م"
تاريخ التأسيس	عام 2011م
تاريخ بداية النشاط	أول (01) مارس من سنة 2012م
نوع القطاع	خاص
طبيعة النشاط	إنتاج أعمدة الإنارة
المقر الإجتماعي والرئيسي	بلدية عماري ولاية تيسمسيلت
عدد العمال	14 عامل
التمويل المدعم من الوكالة ANSEJ سابقًا حاليًا ANADE	10.000.000 دج

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مقابلة مباشرة مع مساعدة مدير مؤسسة A&B Industry. تيسمسيلت، بلدية عماري، مقر المؤسسة، يوم: 27 أبريل 2023، على الساعة 09:20.

4. نشاط المؤسسة: يتمثل نشاط المؤسسة في¹: (أنظر الملاحق رقم (10)، (11) و (12)).

- صنع معدات الإنارة العامة

- إنتاج جميع أنواع أعمدة الإنارة العامة

- إنتاج أعمدة الإضاءة ب: الطاقة الشمسية، أو بضغط المياه.

¹ - معلومات مقدمة من مقر مؤسسة "Fabrication Matériel D'éclairage" A&B Industry، بلدية عماري، ولاية تيسمسيلت.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم
ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

- إنتاج مختلف التجهيزات العمومية

- صنع أعمدة إشارات المرور.

وهذه بعض الصور الموضحة لبعض نشاطات وأعمال المؤسسة:



المصدر: الصفحة الرسمية لمؤسسة A&B Industry على الفيسبوك، بعض أعمال المؤسسة، في:

<https://web.facebook.com/sarl.abindustry.1> ، (27 أبريل 2023، على الساعة 17:10).

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

5. أنواع الوظائف في المؤسسة وتعداد الموظفين

الجدول رقم (51): يوضح تعداد موظفين مؤسسة A&B Industry وتاريخ إلتحاقهم بالوظيفة

الرقم	نوع الوظيفة	تاريخ الإلتحاق بالمؤسسة
01	مساعد البناء Manœuvre	05 - 06 - 2016
01	مساعد اللحام Aide Soudeur	05 - 06 - 2016
01	مساعد البناء Manœuvre	14 - 08 - 2016
01	حارس Gardien	14 - 08 - 2016
01	مساعد البناء Manœuvre	18 - 09 - 2017
01	محاسب Comptable	01 - 12 - 2019
01	لحام Soudeur	16 - 01 - 2020
01	لحام Soudeur	16 - 01 - 2020
01	بناء Maçon	16 - 01 - 2020
01	مساعد البناء Manœuvre	16 - 01 - 2020
01	-	03 - 05 - 2020
01	مساعد البناء Manœuvre	14 - 09 - 2020
01	عون أو وكيل إداري Agent Administratif	14 - 09 - 2020
01	لحام Soudeur	14 - 09 - 2020
$\Sigma = 14$	-	-

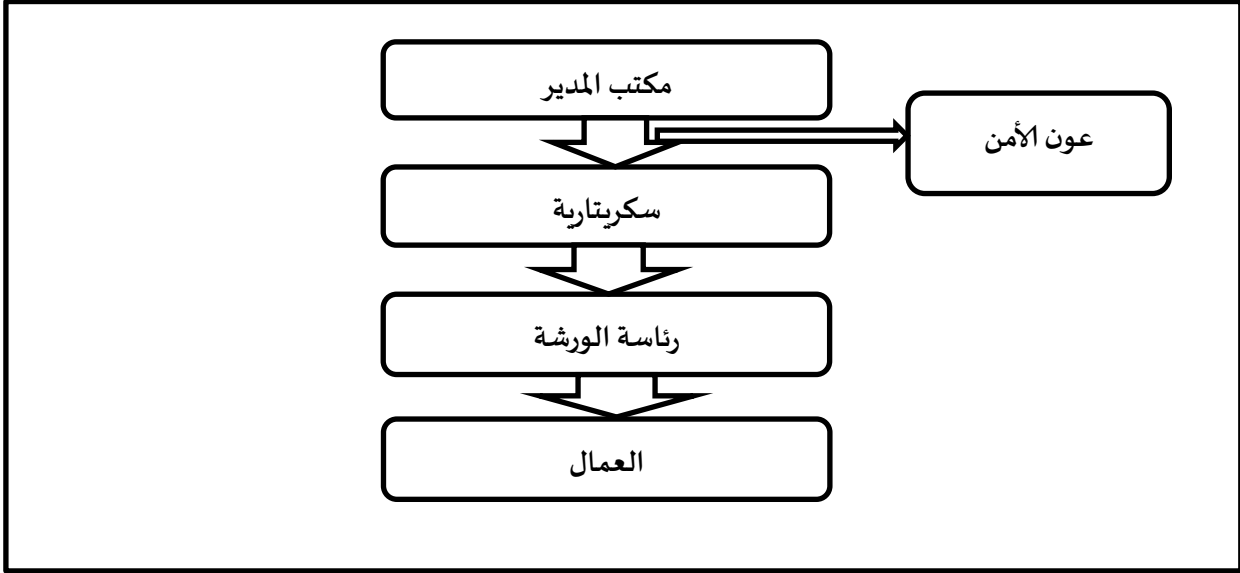
المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من طرف مؤسسة " A&B Industry "، بالإضافة إلى مقابلة مباشرة مع مساعدة مدير المؤسسة، تيسمسيلت، بلدية عماري، بتاريخ 27 أفريل 2023، على الساعة 09:44.

إنطلاقاً من الجدول أعلاه الذي يبرز تعداد موظفين مؤسسة A&B Industry وتاريخ إلتحاق كل واحد منهم بوظيفته، يتوضَّح بأنَّ مؤسسة A&B Industry توظف 14 عاملاً، وكلُّ واحد منهم مسؤول عن عمل معين فمنهم: اللحام، البناء، وكيل إداري، محاسب، حارس وغيرهم، بالإضافة إلى أنَّ يتبين تاريخ إلتحاق كل عامل بوظيفته في المؤسسة منذ سنة 2016 إلى غاية السنة الحالية، وحسب المقابلة التي أجريت مع مساعدة المدير ، توضح بأنَّ أغلب العمال دائمين فيها، ماعدا أنَّ هناك تقريباً عامل أو اثنين من يتخلَّى عن نشاط عمله، وذلك حسب ظروفه الشخصية المساعدة وغير المساعدة عن العمل فيها.

6. الهيكل التنظيمي الإداري العام ولورشة عمل المؤسسة A&B Industry

1 الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة: يتوضَّح من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (44): يوضح الهيكل التنظيمي الإداري الداخلي لمؤسسة A&B Industry



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مقابلة مباشرة مع سكرتارية مدير المؤسسة، بتيسمسيلت، بلدية عماري، مقر المؤسسة بتاريخ: 05 مارس 2023، على الساعة 11:22.

يتبيّن من خلال المخطط التوضيحي أعلاه الذي يشرح الهيكل التنظيمي الإداري الداخلي لمؤسسة A&B Industry، أنّ المؤسسة تتكوّن من¹:

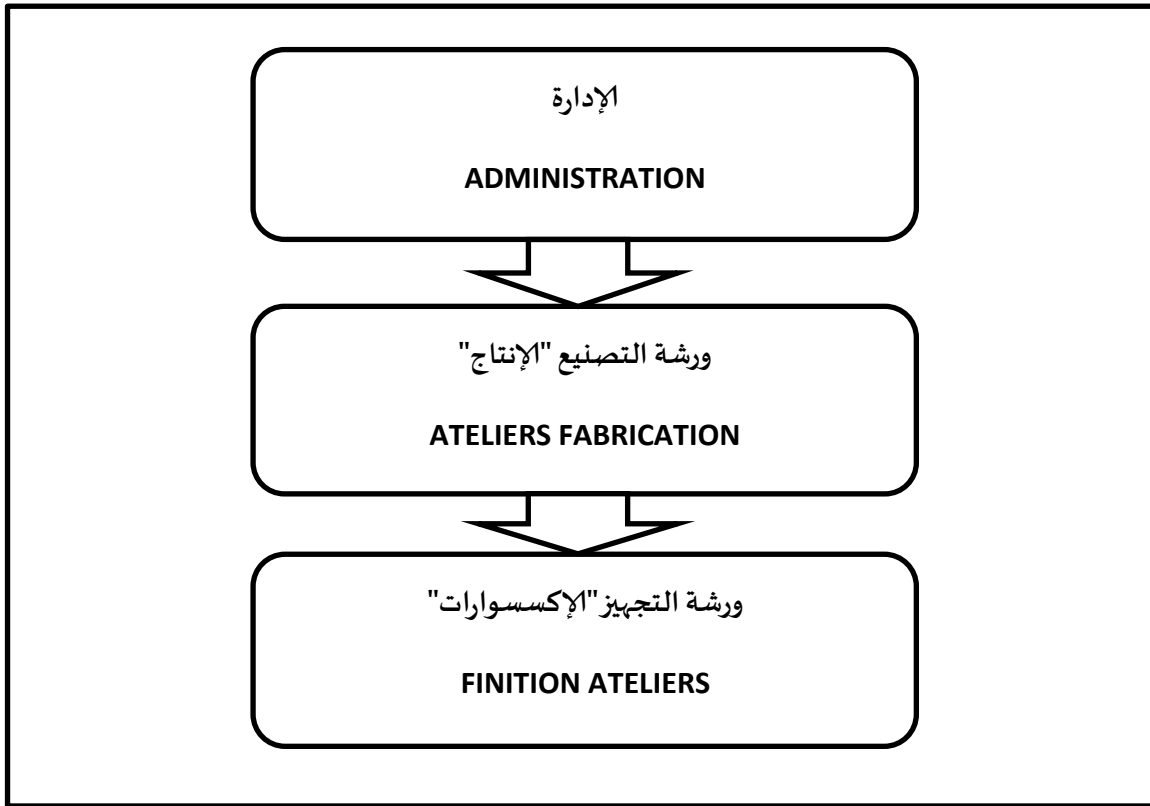
- ❖ المدير: هو السيد عديد عبد القادر الذي يقود ويشرف ويدير المؤسسة، ويسهر على تسييرها وتنفيذها وضبط عمل الموظفين، يُعتبر أعلى هرم في المؤسسة، فهو صاحب فكرة مشروع A&B Industry وهو من ساهم في تجسيده على أرض الواقع ويطمح في توسيع مؤسسته. (أنظر الملحق رقم (09)).
- ❖ سكرتارية: هي مساعدة المدير الذي يضعها محل الثقة في إئتمان أسرار مؤسسته، حيثُ تقوم بمعاونته في أعمال المؤسسة وذلك بتنفيذ أوامره وتسهيل عليه بعض الأعمال والتدقيق في الوثائق والملفات وتنظيم عمل المؤسسة والعمال تبعاً لتعليمات المدير. كما تقوم باستقبال الزبائن وتنظيم مواعيد المدير.

¹ - مقابلة مباشرة مع سكرتارية مدير مؤسسة A&B Industry، بتيسمسيلت، بلدية عماري، مقر المؤسسة يوم: 05 مارس 2023، على الساعة 11:52.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

- ❖ رئاسة الورشة: هو الشخص المسؤول عن رئاسة عمل الورشة، حيث يقوم بإطاع توجيهات وأوامر للعمال بغية تصنيع المنتج وتجهيزه بأفضل صورة حسب طلب الزبون.
 - ❖ العمال: هو كل من يمتلك وظيفة داخل الورشة ويتقاضى مقابلها أجر مادي ويكون لديه ضمان الحماية الإجتماعي من أي حادث.
 - ❖ عون الأمن: أو الحارس هو الذي يحرص على أمن وسلامة المؤسسة وكل عمالها.
- II الهيكل التنظيمي الإداري لورشة عمل المؤسسة: يوضحه المخطط التالي:

الشكل رقم (45): يوضح المخطط التنظيمي العملي لورشة المؤسسة " A&B Industry "



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات مقدمة من طرف مؤسسة " A&B Industry "، بلدية عماري في ولاية تيسمسيلت.

لا يكتمل نشاط مؤسسة صناعة أجهزة الإضاءة بدون ورشة عملها، إذ تعد نقطة الارتكاز ومهمة جدًا في المؤسسة مثلها مثل الإدارة، فهي تحتوي على ثلاثة ميادين مهمة يلخصها المخطط التنظيمي العملي أعلاه لورشة المؤسسة، ويمكن شرحها على النحو الآتي¹:

¹ - مقابلة مباشرة مع سكرتارية مدير مؤسسة A&B Industry، تيسمسيلت، بلدية عماري، مقر المؤسسة، يوم: 27 أفريل 2023، على

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

❖ الإدارة **Administration**: تقوم إدارة مؤسسة A&B Industry بتسيير وضبط نشاط عمل المؤسسة وعمالها.

❖ ورشة التصنيع "الإنتاج **Ateliers Fabrication**: تقوم هذه الورشة بتصنيع وإنتاج المنتج حسب طلب الزبون وحسب توجيهات المدير ورئيس الورشة، وذلك بعدما تدخل البضاعة " السلعة" المطلوبة للعمل والتصنيع.

❖ ورشة التجهيز "الإكسسوارات" **Finition Ateliers**: هي المرحلة النهائية للإنتاج، حيث يقوم العمال المختصون في ذلك المجال بوضع اللمسات الأخيرة للمنتج المصنوع ويضعون له آخر الإكسسوارات مثل: التركيب، الطلاء، التغليف وغيرهم. ثم يصبح المنتج جاهز لإرساله للزبون في وقته المحدد.

7. العمالة في المؤسسة خلال الفترة 2015 – 2023

الجدول رقم (52): يوضح عدد العمالة في مؤسسة A&B Industry خلال الفترة ما بين 2015 – 2023

السنة	تعداد اليد العاملة
2016	16
2017	20
2018	16
2019	15
2020	14
2021	12
2022	11
2023	11

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مقابلة مباشرة مع سكرتارية مدير مؤسسة A&B Industry ، بتيسمسيلت، بلدية عماري، مقر المؤسسة، يوم: 27 أبريل 2023، على الساعة 09:22.

إنطلاقاً من الجدول أعلاه الذي يبين تعداد العمالة في مؤسسة Fabrication Matériel D'éclairage خلال الفترة ما بين 2015 و 2023، حيث نلاحظ أنّ هناك إنخفاض تدريجي في عدد العمال خلال السنوات المذكورة سابقاً، حيث سجلت أعلى تعداد في سنة 2017 ب 20 عامل، وقد كان أدنى عدد للعمالة في سنتي 2022 و 2023 ب 11 عامل.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

حيثُ أنَّه يوجد 03 إطارات سامية، 05 تقنيين، و 12 عامل¹، وهناك عمال دائمين في المؤسسة² ورغم الخسائر التي كانت في سنوات وباء كورونا 2019 – 2020 والتي أثرت على اليد العاملة في المؤسسة إلا أنَّ هناك استقرار وتحسن تدريجي للمؤسسة عماليًا وربحيًا³.

8. تجربة المؤسسة مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في ولاية تيسمسيلت:

لقد مرّت مؤسسة السيد عديد عبد القادر A&B Industry بمراحل وإجراءات كثيرة في إطار دراسة مشروعه بالوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية بتيسمسيلت، وذلك قصد الحصول على التمويل والمرافقة اللّازمين، ومنه كانت تجربته مع ANSEJ، كالاتي⁴: (أنظر الملحق رقم: (09)).

- صيغة التمويل المتخذة لمشروع المؤسسة هي: صيغة التمويل الثلاثي، حيثُ مازالت لحد هذا العام (2023) تابعة لوكالة ANADE، لأنّها لم تقم بإيفاء دينها لهم بعد، إذ أكملت تسديد قرض البنك وحاليًا ستبدأ في تسديد دين الوكالة عبر سداسيات كما هو موضح في دفتر الشروط (أنظر الملحق رقم (06)). وقد عمدت المؤسسة على صيغة التمويل الثلاثي لأنها ملائمة للّذين لديهم نقص في الموارد المالية، والجدول التالي يوضح النسب الحقيقية المقسمة في إطار صيغة التمويل الثلاثي للمؤسسة:

الجدول رقم (53): يوضح صيغة التمويل الثلاثي لمؤسسة A&B Industry

المستثمر (عديد عبد القادر)	ANADE	البنك
2%	28%	70%

المصدر: مقابلة مع السيد عديد عبد القادر، مدير وصاحب مؤسسة A&B Industry، تيسمسيلت، بلدية عماري، مقر المؤسسة، يوم: 27 أفريل 2023، على الساعة 09:33.

¹ - معلومات مقدمة من المقر الرئيسي لمؤسسة صناعة أجهزة الإضاءة، A&B Industry، تيسمسيلت، بلدية عماري، يوم: 27 أفريل 2023، على الساعة 09:40.

² - مقابلة مباشرة مع سكرتارية مدير مؤسسة A&B Industry، تيسمسيلت، بلدية عماري، مقر المؤسسة، يوم: 27 أفريل 2023، على الساعة 09:46.

³ - مقابلة مباشرة مع السيد ع.ع. مدير مؤسسة A&B Industry، تيسمسيلت، بلدية عماري، مقر المؤسسة، يوم: 27 أفريل 2023، على الساعة 10:01.

⁴ - مقابلة مباشرة مع السيد ع.ع. مدير مؤسسة A&B Industry، "Fabrication Mtériel D'éclairage"، تيسمسيلت، بلدية عماري، مقر المؤسسة، يوم: 27 أفريل 2023، على الساعة 09:30.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

- لقد تمَّ إختيار وكالة أناد عن الوكالات الأخرى وذلك لأنَّ رقم تمويلها - 10.000.000 دج- ملائم جدًا لمشروع المؤسسة، على عكس ANGEM التي هي محدودة في التمويل، وANDI التي لا تمويل المشاريع، تتعامل مع البنوك ولها صلاحيات إعطاء الإمتيازات الضريبية فقط.

- الوكالة - من المفروض أنَّ- لديها مهمتين أساسيتين هما: التمويل والمرافقة، إذ أنَّها تفتقر إلى وجود آلية تنفيذ صحيحة للمرافقة، فهي تقدم فقط تكوين للمقاولين في إطار كيفية تسيير المؤسسة وما تواجهه من مشاكل مع الإدارات الأخرى: كالضرائب، الضمان الإجتماعي للعمال، صنع سجل تجاري... الخ، مع العلم أنَّ مدير مؤسسة صناعة أجهزة الإضاءة لم يستفد من هذه المرافقة المتمثلة في التكوينات من الوكالة لأنَّه كان لديه الخبرة الكافية والوافية في هذا المجال.

- بالنسبة إلى عدد العمال، بدأت المؤسسة نشاطها بعاملين (02) فقط، ثم ارتفعت حصيلة عمالها إلى 20 عاملاً في سنة 2018، وحاليًا في هذه السنة الجارية (2023) يوجد 11 عامل، ومنه نجد أنَّ المؤسسة تحتوي على عدد جيد من الموظفين بالرغم من أنها لازالت مؤسسة مصغرة، وعانت من العديد من الأزمات الصحية والإقتصادية التي أثرت على نشاط العمل والعمال. وأغلب عمال المؤسسة تمَّ تكوينهم من طرف المؤسسة وذلك للقيام بالعمل على أحسن وأكمل وجه .

- لقد تحصلت المؤسسة على إمتيازات ضريبية وجبائية من طرف وكالة ANADE، حيث كانت مدة الإستفادة 05 سنوات ثم تمَّ تمديدها إلى عامين (02) " لأنَّ المؤسسة متوفرة على الشروط المطلوبة متمثلة بالأساس في مناصب الشغل وتوظيف على الأقل منصبين دائمين (02) "، ومنه كانت 07 سنوات مدة الإستفادة من الإعفاءات الضريبية المباشرة. فالمبادئ التي تركز عليها الوكالة هي:

- أن تبقى أبواب المؤسسة مفتوحة وفي حالة نشاط،

- لديها القابلية للتشغيل، وتوفير على الأقل منصبين دائمين.

ومنه لقد تمَّ تحديد منطقة عماري لمشروع بناء المؤسسة من أجل الإستفادة من الإمتيازات الضريبية باعتبار أنَّها من ضمن المناطق الجبلية التابعة للهضاب العليا التي تستفيد من خمس سنوات من الإعفاءات الضريبية.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت

- هناك تصدير لجميع الولايات حسب طلب الزبون، ومنتج المؤسسة يسري أكثر في الولايات الغربية مثل: تيارت، الجلفة، البيض، سعيدة، معسكر، وغيرها. بالإضافة إلى أن هناك طموح تصدير لمنتج مؤسسة A&B Industry إلى البلدان الأخرى.

- تساهم هذه المؤسسة في الرفع من المستوى الإقتصادي والإجتماعي المحلي والوطني باعتبار أن قطاعي الصناعة والفلاحة من أكثر قطاعات النشاط اللذان يساهمان في التنمية المحلية الإقتصادية والإجتماعية من خلال توظيف اليد العاملة ودعم سياسة التشغيل المحلية، ومنه الوطنية.

- من أهم المشاكل والعقبات التي عرقلت نشاط المؤسسة هي مشاكل بيروقراطية، خاصة مع: إدارة الضرائب، CASNOS، مشاكل في توزيع المشاريع، CACOBATPH، وغيرها، أمّا بالنسبة إلى المشاكل التقنية فهو سالم منها لأنه مهندس محترف.

- ولقد كانت هناك تجربة لجا فيها صاحب المؤسسة إلى الوكالة قصد طلب المساعدة لحل مشاكل الضريبة، إلا أنه لم يجد لديهم لا سلطة ولاصيغة للتدخل لتسوية الوضع. ومنه عمل على حل مشاكل إدارته بنفسه دون الرجوع إلى الوكالة.

- هناك تذبذب في رقم أرباح المؤسسة جرّاء ما عاشته الجزائر من ظروف إقتصادية، إجتماعية وصحية. حيث كان رقم أرباحها جيد خلال سنتي 2015 – 2017، ثم تأثرت بالأزمة الإقتصادية البترولية في سنة 2018، وعمدت الجزائر على تجميد المشاريع في تلك الفترة، وخلال سنتي 2019 و 2020 تأثر نشاط المؤسسة بأزمة كورونا، وحاليًا المؤسسة هي في مرحلة التعافي بعد كل هذه الأوضاع والأزمات الإقتصادية، السياسية، والإجتماعية، والصحية.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تبين لنا، من خلال دراستنا لهذا الفصل، الذي يبرز أهمية المقاولاتية كآلية في الرفع من نسبة التوظيف محلياً ووطنياً في الجزائر، وذلك من خلال قطاع المؤسسات: الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة بمختلف نشاطاتها خاصة بولاية تيسمسيلت.

حيثُ أثبتت البيانات الإحصائية المقدمة من طرف ANADE، ومؤسسة A&B Industry، بأنَّ الوكالة تساهم في تعزيز المقاولاتية ودعم سياسة التشغيل على المستوى المحلي بتيسمسيلت من خلال دعمها ومرافقتها لحاملي المشاريع، فقد تمَّ تسجيل 702 مشروع ممول من طرف ANADE الولايتية التي قامت بتوفير 1915 منصب شغل. وهذا العدد معقول نوعاً ما خلال أربعة سنوات في منطقة داخلية تعاني من الفقر، ونجد 684 مشروع ممول بصيغة التمويل الثلاثي و14 مشروع ذو نمط ثنائي و04 مشاريع بالصيغة الذاتية للتمويل. كما بلغ تعداد المشاريع الممولة بـ 632 مشروع للذكور و70 مشروع بالنسبة للإناث. بالإضافة إلى أنه بلغ تعداد توزيع القروض الممنوحة للشريحة العمرية 30-39 كأكبر حصة لها بـ 465 قرض. وسجل التكوين المهني أكبر حصة بـ 505 قرض ويأتي بعده المستوى الجامعي بـ 121 قرض.

وعلى الرغم من أنَّ الوكالة الوطنية الولايتية لدعم وتنمية المقاولاتية هيئة جد مهمة في تمويل المشاريع خاصة الصناعة التي أغلبها تحتاج إلى ما يقارب 10.000.000 دج، إلا أنَّ إستراتيجية الوكالة في التمويل والمرافقة ينبغي إعادة النظر فيها من طرف السلطات المعنية، نظراً للتمويل العشوائي للمشاريع ونوعية المرافقة، ولكن حالياً في إطار التسمية الجديدة للوكالة ANADE، حاول الوزير المسؤول عن الجهاز وضع مقارنة جديدة شاملة، رغم توقفها عن العمل منذ سنة 2020، وذلك بسبب الفساد الإداري، إلا أنَّه تمَّ إصدار قرار رفع التجميد عنها في الجريدة الرسمية الصادرة في 16 ماي 2023 (أنظر الملحق رقم (16)).

وهناك العديد من المؤسسات المتعثرة التي فشلت نتيجة الأزمة الصحية، إهلاك العتاد، حجز آلاتها من طرف الوكالة، وغيرها. وبالرغم من ذلك تحاول الوكالة دائماً معالجة ملفاتها وإعادة جدولة ديونها.

ومنه، ينبغي إعادة النظر في إستراتيجية الوكالة خاصة "جانب المرافقة" لأنها ذات نمط تكويني فقط لحامل المشروع، بل المرافقة يجب أن تكون في كل المراحل التي تمر عليها المؤسسة منذ لحظة إيداع الشاب ملفه في الوكالة إلى غاية تمويله ودخوله مرحلة الإستغلال ثم يتم مراقبة سير نشاطه ومساعدته في حال تعرضت
مؤسسته
لمشكل
عرقل
نشاطها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

في الختام، وبعد نهاية عرض دراسة موضوع مذكرة الماستر الموسومة ب: " دور المقاولاتية في دعم سياسة التشغيل في الجزائر - دراسة حالة الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE بتيسمسيلت [2015 - 2023]"، ومن خلال طرح الإشكالية الرئسية التالية: " إلى أي مدى يُمكن أن تُساهم المقاولاتية من خلال جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE في تدعيم سياسة التشغيل في الجزائر لاسيما على مُستوى ولاية تيسمسيلت 2015 - 2023؟ تمّ التوصل إلى مجموعة من النتائج على ضوء الإشكالية المطروحة وأهداف الدراسة، والتي تسمح لنا باختبار الفرضيات المُدرجة في مقدمة البحث:

1- نتائج الدراسة:

- لقد تمّ إثبات صحة الفرضية الأولى القائمة على أن: "يتوقف نجاح المقاولاتية ودعمها لسياسة التشغيل في الجزائر؛ باهتمام الحكومة بمجال ريادة الأعمال والمقاولات"، حيثُ اتّضح بأنّ المقاولاتية/ ريادة الأعمال تعتبر حقل مهم وحديث العصر والساعة، فالإهتمام بها هو الجديد عن طريق المؤسسات الناشئة، والمصغرة. أمّا بالنسبة إليها هي موجودة منذ الفكر الإقتصادي العقلاني مع المفكر Adam Smith. بحيثُ أصبحت "المقاولاتية" من الملفات المهمة التي توضع على طاولة حكومات الدول، ومنها الجزائر، وقد تمّ إتخاذها كوجهة نحو الرفع والتنوع من الإنتاج الإقتصادي الوطني ودعم عملية التشغيل من خلال خلق مناصب شُغل وتوفير مناصب شُغل دائمة أكثر منها مؤقتة. إلّا أنّ رؤية الجزائر نحو هذا المجال غير واضحة وفيها ضبابية وذلك لغياب البيئة الملائمة التي تسمح بتفعيل المقاولاتية في البلد، وعدم وجود سياسة مُحكّمة فعّالة بعيدة المدى لتفعيل هذا المجال بشكل جيد في الجزائر.

حيثُ حاولت الحكومة الجزائرية العمل على الإهتمام بمجال المقاولاتية كآلية تساهم في حل المشاكل الإجتماعية ودعم سياسة التشغيل، وذلك عن طريق تعزيز روح وثقافة المقاولاتية لدى الطلبة بالجامعيين، وتوفير دُور وحاضنات أعمال تعني بالطلبة المهتمين بعالم ريادة الأعمال والمقاولات، خاصّة وأنّ وزارة التعليم العالي ركّزت من خلال القرار رقم 75 - 12 على جعل مذكرات التخرج والشهادة الجامعية من نوع شهادة براءة إختراع لمؤسسات ناشئة إبتكارية، وتتحصل على علامة مشروع مبتكر لتفعيله على أرض الواقع. كما عملت الدولة الجزائرية على وضع منظومة قانونية تشريعية من أجل ترقية مقاولاتية وسياسة التشغيل وهذا من خلال النصوص القانونية المُسيّرة للأجهزة المدعمة

للمقاولاتية ولأصحاب المشاريع الخاصة والمؤسسات المصغرة، وكذلك النصوص القانونية للسياسات العامة القائمة عن طريق العمل المأجور. وقامت الحكومة أيضاً بوضع برامج لسياسة التشغيل المرافقة للإصلاح الإقتصادي، وذلك بداية من برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، إلى غاية البرنامج الأخير الذي سطرته الدولة والمتمثل في سياسة الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي بمناطق الظل 2020-2024. وهذا ما فتح مناصب شغل وساهم في التقليل ولو بشكل طفيف في نسب البطالة.

- تساهم المقاولاتية في ترقية عالم الشغل والحد من أزمة البطالة عن طريق تشجيع وتحفيز الشباب إليها وفتح مؤسساتهم الخاصة "الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة"، ومرافقتهم من خلال أجهزة الدعم (ANADE، ANGEM، AAPI، ADPMEPI، حاضنات الأعمال ومراكز الدعم وغيرهم)، وبذلك تساهم هذه المؤسسات في توفير مناصب الشغل وترقية عالم التشغيل والحد من أزمة البطالة. وهذا ماتبينه الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعة حول تعداد المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة التي تقوم بدورها في إستحداث وظائف شغل جديدة. وكما أنه يتم تعزيز المقاولاتية في الجامعات من خلال: وضع مقاييس تدريس حول المقاولاتية، إنشاء دور لها، وزيارات لإطارات من مختلف الوكالات وهيئات الدعم إلى الجامعات قصد تنشيط دورات تكوينية إحترافية للطلاب من أجل غرس الفكر المقاولاتي لديهم، ومساعدتهم في إيجاد فكرة المشروع المناسبة وإنشاء مؤسسات ناشئة، ومصغرة خاصة بهم. وعليه، يمكن إثبات صحة الفرضية الثانية القائلة بأنه: "كُلَّمَا تَمَّ تشجيع وتحفيز ولوج الشباب إلى عالم المقاولاتية والمؤسسات الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة؛ كُلمَا ساعد ذلك في ترقية الشغل والحد من أزمة البطالة في الجزائر".

- تساهم ANADE في تعزيز المقاولاتية كآلية تقوم بدعم سياسة التشغيل على المستوى المحلي بتيسمسيلت من خلال دعمها ومرافقتها لحاملي المشاريع، فقد تمّ تسجيل 702 مشروع ممول من طرف ANADE الولائية التي قامت بتوفير 1915 منصب شغل. وهذا العدد معقول في غضون أربع سنوات بمنطقة داخلية تعاني من الفقر، ونجد 684 مشروع ممول بصيغة التمويل الثلاثي و14 مشروع ذو نمط ثنائي و04 مشاريع بالصيغة الذاتية للتمويل. كما بلغ تعداد المشاريع الممولة ب 632 مشروع للذكور و70 مشروع بالنسبة للإناث. بالإضافة إلى أنه بلغ تعداد توزيع القروض الممنوحة للشريحة العمرية 30-39 كأكبر حصة لها ب 465 قرض. وقدرت عدد القروض الممنوحة لشباب التكوين المهني ب 505 قرض وهي تعتبر أكبر حصة مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى ثم يأتي بعده المستوى الجامعي ب 121 قرض. وهو

ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والأخيرة التي ترى بأن: "مُساهمة الوكالة الولائية ANADE في دعم سياسة التشغيل على المستوى المحلي؛ يتوقف على مدى دعمها ومرافقتها لحاملي المشاريع".

- فرضت البيئة الدولية وحتّمت على أغلب دول العالم استعمال المقاولاتية قصد الرفع من إنتاجها الإقتصادي وحل مشاكلها الإجتماعية، أوّلها أزمة البطالة التي تفاقمت كثيراً ومست كل الفئات حتى خريجي الجامعات التي أصبحت ظاهرة هي الأخرى واصطُح عليها ب "البطالة الذكية"،

- اتخذت الجزائر من ميدان المقاولاتية سبيلاً للخروج من هاجس البطالة الذي تفاقم أكثر وزاد عن حدته إلى أن أصبحت ظاهرة وأزمة إجتماعية تُورق كاهل الدولة، كما حاولت ومازالت تحاول تقوية إقتصادها وتنويعه دون التثبت بالإقتصاد الريعي فقط ، والآن تحاول ذلك بإستعمال "المقاولاتية الإقتصادية" التي ستساهم في تفعيل وتنويع الأنشطة القطاعية المختلفة الفاعلة في المجال الإقتصادي.

- وضعت الدولة الجزائرية عدة نصوص تنظيمية وتشريعية قانونية للسياسات القائمة على أساس الأجهزة العمومية لدعم وخلق مؤسسات ناشطة في إطار المقاولاتية، ولترقية التشغيل في إطار الشغل المُأجور، حيثُ أنّ الهدف من هذه المنظومة القانونية هو تحقيق العدالة والسلم في البلاد من خلال تحريك عجلتي الإنتاج الإجتماعي والإقتصادي وتنويعهما.

- أنشأت الجزائر عدّة هيئات دعم مُساندة للمقاولاتية من خلال إهتمامها بحاملي مشاريع المؤسسات الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة، ومنه تقوم بمساعدة سياسة التشغيل في إستحداث وظائف شُغل دائمة أكثر منها مؤقتة، ومنها نجد: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة ANGEM، الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار AAPI، الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ASF، الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار ADPMEPI، وحاضنات الأعمال وغيرها من الهيئات الأخرى.

وحسب موضوع المذكرة فُمننا بالتركيز أكثر على واقع المقاولاتية في الجزائر من خلال تجرّبتها في قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وعبر أجهزة الدعم المُساندة لها، وبذلك تمّ تسليط الضوء على جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، وبالتحديد بولاية تيسمسيلت، حيثُ تمّ التقرب

أكثر إلى هذا الجهاز وإلى نموذج مؤسسة مصغرة "A&B Industry" من خلال زيارات ميدانية لهما؛ ومن أهم النتائج التطبيقية المتوصل إليها مايلي:

- تمّ تغيير تسمية الوكالة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ (منذ سنة 1996) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات ANADE (سنة 2020)، من أجل شراء السلم الاجتماعي. فهذا التغيير في التسمية له عدة خلفيات سلبية، أهمها الفساد الإداري، سوء التسيير، نهب الأموال، البيروقراطية في الإجراءات وغيرها؛ بالإضافة إلى وجهات نظر أخرى تتمثل في إتخاذ إستراتيجية جديدة من أجل تحسين عمل الوكالة، حيث كانت من قبل تهتم بالجانب الاجتماعي " دعم تشغيل الشباب"، أمّا حالياً فهي تهتم أكثر بالجانب الإقتصادي، إذ أنّ غرض التغيير هو تحقيق مقاربة إقتصادية أكثر منه إجتماعية.

- تعرّضت الوزارة الوصية عن وكالة ANADE، والتي كانت تسمى سابقاً بالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأوّل المكلف بالمؤسسات المصغرة إلى الفساد الإداري ونهب الأموال، لذلك تمّ تغيير إستراتيجية الوزارة التي مسّت حتى تسميتها، إذ أصبحت تسمى (منذ 2022) بوزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، وزيرها هو وليد ياسين مهدي الذي خلف نسيم ضيافات، حيث قام الوزير الجديد بوضع مقاربة جديدة شاملة حول: إقتصاد المعرفة، تعزيز المقاولاتية في الجزائر أكثر عن طريق المؤسسات الناشئة ودعم أصحاب المشاريع المبتكرة، جعل أجهزة المساعدة أكثر نجاعة ممّا كانت عليه من قبل، كما أنه سيتم إنشاء وكالة جديدة تسمى بالوكالة الوطنية للمقاول الذاتي التي تهتم بأصحاب المشاريع الإبتكارية والمؤسسات الناشئة خاصة في مجال الرقمنة.

- تهتم المقاربة الجديدة لوزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة بالجانب الكيفي (نوعية وقيمة المشاريع) أكثر منه كمي (تمويل المشاريع)، والتركيز على المؤسسات الناشئة أكثر من المؤسسات المصغرة الكلاسيكية، كما وجهت المقاربة الجديدة عدسة منظارها نحو طلبة الجامعات أكثر من الفئات الأخرى،

- تمّ إبرام إتفاقية حول دعم وتنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي بين وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي داخل مقر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حيث كان الهدف من عقد هذه الإتفاقية هو تعزيز روح وثقافة المقاولاتية داخل الجامعات والعمل على جعل طالب اليوم أن يكون مقاول الغد ورائد أعمال كبير في المستقبل، ومنه تحقيق الرفاه الإقتصادي والاجتماعي الوطني.

- وكالة ANADE إلى غاية حد الآن منذ سنة 2020 مازالت لا تستقبل أي ملفات جديدة، بحيث أنه تم تجميد عملها من ناحية إستقبال الملفات لحاملي المشاريع الجدد، وهي الآن تقوم فقط بتسوية وضع الملفات القديمة والتعامل مع المقاولين القدامى والذين لديهم قبول تمويل من البنك. إلا أنه صدر في الجريدة الرسمية في يوم 16 ماي 2023 قرار برفع التجميد عن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية و تنظيم وسير لجنة إنتقاء وإعتماد وتمويل مشاريع الإستثمارات، وكيفيات معالجة ومضمون ملفات المشاريع (أنظر الملحق رقم (15)).

- تعتمد المؤسسات الناشئة في نموذج مخطط أعمالها على منتجات وخدمات إبتكارية إبداعية وتحقق أرباح كبيرة في وقت قصير، وعندما تنجح وتكبر قيمتها السوقية تتحول إلى مؤسسة يونيكورن التي تقدر قيمة دخلها بمليار دولار، أمّا بالنسبة إلى المؤسسات المصغرة فقطاع نشاطها هو ذو فكرة عادية إمتثالية، وبيع أعمالها معقول في وقتٍ نوعًا ما طويل. ويكُن الفرق بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاثة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال وحصيلة الميزانية السنوية.

- المؤسسات المصغرة هي تقليدية كلاسيكية، موجود مثلها من قبل، أمّا بالنسبة إلى المؤسسات الناشئة هي مؤسسات ذات أفكار إبداعية إبتكارية تقدم منتج جديد أو خدمة جديدة إبداعية لم تكن موجودة من قبل أبدًا.

- يتم تسديد القرض إذا كان بصيغة التمويل الثلاثي ب: إرجاء المؤسسة لمدة 18 شهرًا، ثمّ يبدأ بتسديد قرض البنك أولًا لمدة 05 سنوات، وعندما ينتهي من تسديد ديُن البنك يقوم بتسديد قرض الوكالة خلال 05 سنوات، وذلك عبر سُداسيات متتالية يتم تنظيمها في جدول تحصيل الديون. "ومنه فترة تسديد القرض هي 11 سنة و 06 أشهر".

- تمنح الوكالة إمتيازات وإعانات جبائية للمؤسسة خلال مرحلة الإنشاء والإستغلال، وذلك حسب مكان إقامة المؤسسة وإن كانت قد قامت بتوفير أهم شرط وهو فتح على الأقل منصبين شُغل دائمين، ويمكن أن تصل هذه الإمتيازات إلى: 07 سنوات، 11 سنة، 05 سنوات، 03 سنوات، أو أكثر.

- أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة هي: التمويل والإئتمان، إلى جانب مشاكل إدارية، وإقتصادية، وثقافية، وتسويقية، وقانونية، ومشاكل في العقار الصناعي، مشاكل متعلقة بالعمالة، وصعوبات فنية، وغيرها كثير.

- يوجد في الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولات ANADE بتيسمسيلت فرعين: فرع تيسمسيلت وفرع ثنية الأحد، وقد بلغ العدد الإجمالي لموظفيها 33 عاملاً؛ تتكوّن من عدة مصالح هي: مصلحة المرافقة، مصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات، مصلحة المحاسبة والمالية، مصلحة الإحصاء والإعلام الآلي، مصلحة الإدارة والوسائل. بالإضافة إلى مكتب الإتصال والإصغاء الإجتماعي، مكتب التكوين ومكتب التوجيه والإستقبال.

- من المفروض أنّ المرافقة في الوكالة هي: مرافقة قبلية- أثناء- بعدية، لكن تبين أنّ المرافقة التي تعتمد عليها الوكالة هي عبارة عن تكوينات قبل مرحلة الإستغلال. ثم لا تتدخل الوكالة في عمل المؤسسة لأنها ليس لديها سلطة على الإدارات والهيئات الأخرى.

- تقوم الوكالة بعد قبول ملف المشروع بدمج الشاب صاحب المشروع مع مرافقه الخاص، الذي يقوم بمرافقته وتوجيهه طيلة فترة مشروعه، ومرافقته من ناحية تكوينه في الأمور الإدارية الخاصة بالضرائب، التأمين، كيفية صنع سجل تجاري وغيرها، وكذلك مرافقته من أجل تسهيل عليه عملية الحصول على القرض، وهذا إلى غاية دخوله في مرحلة الإستغلال.

- يمر الشخص حامل المشروع أمام اللّجنة المحلية لانتقاء وإعتماد وتمويل المشاريع CSVF، حيث يقوم بعرض مشروعه أمامهم وإقناعهم بأهميته، وتقوم اللّجنة بدراسة ملفه أكثر مع تركيزها على مردودية المشروع (الجدوى). وتتكوّن من: مدير الوكالة، ممثل عن مديرية الضرائب، ممثل عن مديرية التشغيل، ممثل عن الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، وغيرهم، حيث تنعقد اللّجنة مرّة في كل 15 يوماً، ويمكن لصاحب المشروع أن يمر على اللّجنة مرة أخرى إذا قام بكتابة طعن في قرار اللّجنة. ويمكن له أن يوكل أحد الأشخاص الموجودين على أرض الوطن أن يمثل أمام اللّجنة إن تعدّر له الحضور.

- حسب إحصائيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، فإنّ قطاع النشاط الذي يحظى بالحصة الأكبر والأكثر طلباً وتمويلاً هو: قطاع الصناعة، حيث بلغت فيه تعداد اليد العاملة خلال مجموع الفترة ما بين 2015 - 2021 نحو 74390 عامل ، ثم يأتي بعدها قطاع الخدمات الذي بلغ نحو 56274 وظيفة مستحدثة، ثم قطاع الفلاحة في المرتبة الثالثة ب 31768 منصب شغل. ثم قطاع البناء، الأشغال العمومية والري ب 24527 وظيفة عمل، وفي الأخير قطاع المناجم والمعادن ب 3536 منصب شغل.

- بلغ إجمالي عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANADE، ANSEJ سابقًا ب 2615357 مشروعًا، وقد تمّ من خلاله إستحداث 6247610 منصب شُغل في كل ولايات الوطن، خلال مجموع الفترة ما بين 2015 و2021.

- بلغ إجمالي عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة - حسب إحصائيات وزارة الصناعة- خلال مجموع الفترة ما بين 2015- 2021 ب: 8999366 مؤسسة التي إفتحت 21976327 منصب توظيف، وقد بلغ عدد المؤسسات النشطة ب: 301952، وهناك 78124 مؤسسة متعثرة خاصة.

- بلغ إجمالي عدد المُسجلين في المنصة الإلكترونية لوكالة ANADE الخاصة بالمؤسسات المتعثرة ب 392 شخصًا من ولاية تيسمسيلت، وذلك بسبب عدة مشاكل وأزمات أزهقت نشاط المؤسسة منها ماهو: إقتصادي، إجتماعي، سياسي وصحي، وغيره..

- بلغ عدد المؤسسات المصغرة 177 مؤسسة، وقد سجلت نحو 1774 منصب شُغل، في حين بلغ تعداد المؤسسات الصغيرة ب 750 مؤسسة، وسجلت نحو 16466 وظيفة مُستحدثة، أمّا بالنسبة إلى المؤسسات المتوسطة فقد بلغت نحو 1277 مؤسسة متوسطة، وقد قامت بفتح 168307 منصب شُغل.

- أخذت منطقة الشمال أكبر حصة من حيث تعداد المؤسسات إذ بلغت 2679356 مؤسسة، ثم منطقة الهضاب العليا ب 842864 مؤسسة، وفي الأخير منطقة الجنوب والجنوب الكبير التي بلغت 326396 مؤسسة خلال مجموع الفترة ما بين 2016 – 2021.

- أخذت مؤسسة A&B Industry أحسن مشروع مقاولاتي في سنة 2016، وهي مؤسسة صناعية مختصة بصناعة أجهزة الإضاءة و العتاد الهاتفي والتليغرافي ومختلف الأجهزة الفلاحية. وتقوم بالتصدير للولايات الأخرى مثل: تيارت، الجلفة، البيض، سعيدة، معسكر، وغيرها من الولايات.

- خضعت مؤسسة A&B Industry إلى صيغة التمويل الثلاثي: الوكالة، البنك والمستثمر "عديد عبد القادر" الذي شارك بنسبة 2%.

- تساهم مؤسسة A&B Industry باستحداث مناصب شغل، حيثُ وصل تعدادها إلى 20 عامل خلال سنة 2017، وسجلت أدنى تعداد للعمال في سنتي 2022 و 2023 ب 11 عامل. ومنه تساهم المؤسسة في

تحقيق التنمية المحلية في ولاية تيسمسيلت من خلال الرفع من الإقتصاد المحلي ودعم سياسة التشغيل المحلية.

- فتحت وكالة أناد أبوابها لكل الفئات الذين يتراوح عمرهم من 18 إلى 55 سنة، ومن لديه مؤهلات مهنية. وهذه تعتبر من أهم شروط التأهيل التي ركزت عليها للإستفادة من دعم الجهاز.

- إستفادت فئة التعليم والتكوين المهني بتمويل 505 مشروع لهذه الفئة من طرف وكالة أناد، وهي تعتبر الأكثر فئة مستفيدة من توزيع القروض في ولاية تيسمسيلت، ثم تلاها المستوى الجامعي ب 121 قرض موزع لهم.

- بلغ عدد مناصب الشغل المُستحدثة في ولاية تيسمسيلت ب: 1915 وظيفة، وسجلت 702 مؤسسة ممولة من طرف وكالة أناد خلال الفترة ما بين 2015 – 2021.

2- الإقتراحات والتوصيات:

إنطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، سنحاول تقديم بعض الإقتراحات والتوصيات التالية، التي يمكن أن تُساهم في بناء وتفعيل ميدان مقاولاتية فعّال في الجزائر:

- تسهيل الإجراءات الإدارية لحاملي المشاريع، من خلال تفادي البيروقراطية الإدارية والتأجيل في المواعيد، وطول آجال الرد، بالإضافة إلى تفادي طلب الوثائق الكثيرة في الإجراءات.

- العمل على تفعيل آلية مرافقة فعّالة في وكالة ANADE دون الإستناد على التكوين فقط لصاحب المشروع، حيثُ يستلزم بأن تكون هذه المرافقة بعيدة الأمد، وذلك من خلال التركيز على الثلاثية التالية في المرافقة: مرافقة قبلية – أثناء وبعدية.

- العمل على تفعيل آلية الرقابة المُستمرة لمختلف الهيئات المدعمة للمقاولاتية، من أجل تفادي الفساد السياسي والإداري ونهب الأموال داخل هذه الأجهزة.

- العمل على تصحيح وكالة أناد، وتفعيل إستراتيجية جيدة لإعادة شفافية ونزاهة هذه الهيئة في عملها ومهامها.

- العمل على وضع مقاربة بعيدة الأمد ومُستدامة للمقاولاتية وسياسة التشغيل في الجزائر، من خلال تشبيك وتنسيق واضح بين القطاعات الداخلة في تنمية ودعم المقاولاتية لخلق مناصب شغل حقيقية.

بالإضافة إلى العمل على التخطيط الإستراتيجي المُستدام والتنظيم الجيد وتفعيل المراقبة لهذا الميدان، وأخذ كل الإحتياطات لتفادي العراقيل التي يمكن أن تحدث في المستقبل.

- العمل على تفعيل المنظومة القانونية، وذلك من خلال معاقبة كل شخص مُتحايلٍ يرغب في سرقة الأموال من هيئات الدعم الممولة للمشاريع، خاصة وكالة ANADE، "متابعة قضائية لكل المتحايلين أصحاب المؤسسات والشركات الوهمية".

- العمل على تنشيط وتوسيع وتعزيز حقل المقاولاتية أكثر في الجزائر من خلال وضع مواد ومقاييس تطبيقية أكثر منه نظرية، تُدرّس منذ المستوى الإبتدائي وحتى إلى الطور الجامعي، وتحفيز التلاميذ والطلبة وتقديم لهم إمتيازات وجوائز إزاء أفكارهم الإبداعية الإبتكارية.

- يجب إنشاء دارًا للمقاولاتية خاصة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية من أجل تشجيع وتحفيز طلبة المدرسة بهذا الميدان وفتح آفاق لهم بعيدة المدى عن طريق المقاولاتية ومؤسساتها المتنوعة.

- العمل على مساعدة المؤسسات المتعثرة لاستعادة نشاطها من جديد، وذلك من خلال مساعدتها في حل كل مشاكلها الإدارية والمالية، وغيرها، وإعادة النظر في جدولة تحصيل ديونها حسب وضعية حالتها المتعثرة.

- العمل على جعل البيئة ملائمة لعمل المقاولين ومساندة لهم في تفعيل قطاع نشاطهم، ومساعدتهم على تحقيق طموح التصدير إلى البلدان الأخرى، ومنه تحقيق الرفاه الإقتصادي والإجتماعي الوطني.

- العمل على الإهتمام بتفعيل الإقتصاد المحلي وتفعيل المقاولاتية ودعم أصحاب مشاريع المؤسسات المصغرة في مختلف القطاعات بالولايات الداخلية مثلها مثل الولايات الكبرى وباقي الولايات الأخرى.

- العمل على دعم المؤسسات المصغرة وحاملي المشاريع في الولايات الداخلية والمناطق المعزولة مثل ولاية تيسمسيلت.

- تعزيز الرقابة في الولايات الداخلية وعدم تهميشها وتحقيق التوازن الجهوي في جميع مناطق الوطن، وتشجيع ميدان المقاولاتية في الولايات الداخلية عن طريق المؤسسات المصغرة، وتكرسيها من أجل فتح مناصب شُغل في الولايات الداخلية والمناطق المعزولة.

- العمل على خلق قانون يقوم بإلغاء الربا أو الفائدة التي تأخذها البنوك، "وتشجيع صيغ التمويل الإسلامية".

- العمل على إعادة تقييم أداء الأجهزة المدعمة للمقاولاتية ولسياسة التشغيل، وتفعيل عملية الرقابة المستمرة لهذه الهيئات، وبالأخص الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، ولكل فروعها في البلاد.

- التركيز على المؤسسات ذات المشاريع الربحية والقطاعات الإنتاجية أكثر، ومدى أهميتها في المنطقة، خاصة المؤسسات ذات قطاع النشاط الصناعي، لأنه الأكثر مساهمةً في تفعيل التنمية المحلية "اقتصاديًا واجتماعيًا".

- إتهاج سياسة رشيدة لتشجيع النشاط الإقتصادي ولدعم سياسة التشغيل الوطنية عن طريق ميدان المقاولاتية. وإشراك جميع الفواعل المساهمة في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.

- العمل على تخفيف أعباء الضريبة على جميع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المؤسسات المصغرة التي هي في بداية مرحلة نشاطها. وأخذ بعين الإعتبار كذلك حالة وضعية المؤسسات المتأزمة والمتعثرة.

3- آفاق الدراسة:

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أنّ موضوع دور المقاولاتية في دعم سياسة التشغيل في الجزائر لا يمكننا أن نُغطّيه من كافة جوانبه، لهذا نقترح آفاقًا متمثلة في بعض المواضيع التي تكون مُكمّلة له وتأخذ حقيها من الدراسة:

- المقاولاتية في ظل المقاربة الجديدة لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة – دراسة تقييمية-

- دور أجهزة الدعم في تعزيز المقاولاتية ومساندة سياسة التشغيل في الجزائر – دراسة مقارنة بين الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANGEM سابقًا، والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE حاليًا

- مُستقبل المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة تحليلية تقييمية-

- المقاولاتية في ظل الأوضاع العالمية وانعكاساتها على الجزائر، " الأزمة النفطية، الأزمة الصحية وباء كورونا، والحرب الروسية الأكرونية – أنموذجًا -".
- واقع المقاولاتية "المؤسسات الناشئة، والمصغرة، والصغيرة، والمتوسطة" في ولايات الظل بالجزائر – تيسمسيلت، غليزان، النعام، سعيدة، المدية – أنموذجًا -".
- تشخيص واقع حاضرات الأعمال في الجزائر من خلال الضمانات القانونية الممنوحة لأصحاب المشاريع الإبتكارية – دراسة نموذج الحاضنة التكنولوجية بسيدي عبد الله - .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق الرسمية:

❖ القوانين:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 01-18 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد 77، السنة الثامنة والثلاثون، (تاريخ الإصدار: 15 ديسمبر سنة 2001).
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 04-19 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق ل25 ديسمبر سنة 2004، يتعلّق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، ع.83، السنة الواحدة والأربعون، (تاريخ الإصدار: 26 ديسمبر 2004).
- 3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدد 02، السنة الرابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 11 يناير سنة 2017).
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 أوت سنة 2016، يتعلّق بترقية الإستثمار، عدد 46، السنة الثالثة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 3 أوت 2016).
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قانون رقم 22-18 مؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1443 الموافق 24 يوليو سنة 2022، يتعلّق بالإستثمار، عدد 50، السنة التاسعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 28 جويلية 2022).

❖ الأوامر:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، أمر رقم 01-03 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، يتعلّق بتطوير الإستثمار، عدد 47، السنة الثامنة والثلاثون، (تاريخ الإصدار: 22 غشت 2001).

❖ المراسيم التنفيذية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 96 - 296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، عدد 52، السنة الثالثة والثلاثون، (تاريخ الإصدار: الموافق 11 سبتمبر سنة 1996).

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 22 يناير سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، عدد 06، السنة الواحدة والأربعون، (تاريخ الإصدار: 25 جانفي 2004).

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 05-165 مؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1426 الموافق 3 ماي سنة 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها، عدد 32، السنة الثانية والأربعون، (تاريخ الإصدار: 4 ماي 2005).

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 06-356 مؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها، عدد 64، السنة الثالثة والأربعون، (تاريخ الإصدار: 11 أكتوبر سنة 2006).

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها، عدد 16، السنة الرابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 8 مارس 2017).

6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 20 - 254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة

"مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، عدد 55، السنة السابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 21 سبتمبر 2020).

7- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 20- 290 مؤرخ في 24 صفر عام 1442 الموافق 12 أكتوبر 2020، يحدد صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، عدد 16، السنة السابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 12 أكتوبر سنة 2020).

8- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 20- 329 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96- 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ويغير تسميتها، عدد 70، السنة السابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 25 نوفمبر سنة 2020).

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 20- 331 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 12 شوال عام 1439 الموافق 26 يونيو سنة 2018 الذي يحدد مهام وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار وتنظيمها وسيرها، عدد 70، السنة السابعة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 25 نوفمبر 2020).

❖ القرارات:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19 صفر عام 1443 الموافق 26 سبتمبر 2021 يحدد المؤسسات المصغرة المتعثرة وشروط وكيفيات إعادة تمويلها، عدد 86، السنة الثامنة والخمسون، (تاريخ الإصدار: 11 نوفمبر 2021).

ثانياً: الكُتُب:

1- عزيزة علوي، سمية بادود، "تشجيع الفكر المقاولاتي في المؤسسات الجامعية مقياس إدارة المشروع المهني والشخصي نموذجاً"، في كتاب جماعي بمقالات من تأليف مجموعة من الباحثين، المُقاولاتية ورهان التنمية الإقتصادية الواقع والمأمول، (إصدارات مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المُقاولاتية، جامعة أدرار، إصدارات، 2020).

2- مولود قنوش، محمد هاني، عمرو هاني، "عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة"، في كتاب جماعي بمقالات لمجموعة من الباحثين، المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الإقتصادي في الجزائر، إعداد وتنسيق محمد هاني، (جامعة العقيد أكلي محند أولحاح - البويرة - الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي - حالة منطقة البويرة).

ثالثاً: المجلات والمقالات العلمية:

❖ المجلات العلمية:

1- أيمن سليم، شيعاوي وفاء، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعديلات التشريعية في الجزائر"، مجلة الحقوق والحريات، م. 10، ع. 1، (أفريل 2022).

2- إكن لونيس، "تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الإقتصادي 2015-2019"، مجلة الإقتصاد والتنمية المُستدامة، م. 5، ع. 1، (مارس 2022).

3- آيت عكاش سمير، قرومي حميد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاكل والتحديات"، معارف (مجلة علمية محكمة)، ع. 14، قسم العلوم الإقتصادية، (جوان 2013).

4- الجودي محمد علي، "تجارب عالمية في التعليم المُقاولاتي"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات إقتصادية-21، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

5- بو الشعور شريفة، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Startups: دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الإقتصادية، م. 4، ع. 2، (ماي 2018).

- 6- بن معتوق صابر، "قراءة في واقع التنمية المحلية المُستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن برنامج مخطط الإنعاش الإقتصادي (2020- 2024)"، مجلة السياسة العالمية، م. 5، العدد الخاص.1، (ماي 2021).
- 7- بن عدة أحمد، لكحل محمد، "مخطط الإنعاش الإقتصادي والإجتماعي في ظل نموذج النمو الإقتصادي الجديد: رؤية الجزائر 2020-2030"، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، م. 7، ع. 1، (جوان 2022).
- 8- بن قايد فاطمة زهرة، "تبني مقاربة الريادية الإستراتيجية كإدارة جديدة لتعزيز القُدرة التنافسية"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 2، المركز الجامعي تندوف- الجزائر.
- 9- براهيمي نوال، بزقاري عبلة، "أثر خصائص المُقاوّل في النية المُقاوّلانية لطلبة السنوات النهائية ليسانس وMASTER بكلية العلوم الإقتصادية والتسيير جامعة بسكرة"، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، م. 3، ع. 1، (2014).
- 10- بشني يوسف، شرارة وليد، "الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمبتكرة –دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية-"، مجلة دفاتر بوادكس، م. 11، ع. 1، (جوان 2022).
- 11- جاري فاتح وآخرون، "آليات دعم الإستثمار عن طريق صناديق الإستثمار في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع. 50، (مارس 2018).
- 12- دراجي سلام وآخرون، "الإبداع ومن ثم الإبتكار توليفة داعمة للمقاوّلانية وبناء الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال –تجارب شركات رائدة-"، مجلة التنوع الإقتصادي، م. 3، ع. 1، (جوان 2022).
- 13- هاملي عبد القادر، بولعراس سفيان، "الإطار التشريعي المنظم لترقية وتحفيز الإستثمار والمقاوّلانية في الجزائر والأجهزة المرفقة لها"، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، ع. 3، (2018).
- 14- ويراد زواوي وآخرون، "دراسة تحليلية لخصائص المُقاوّل الصناعي وأثرها على الإبتكار التكنولوجي"، مجلة التكامل الإقتصادي، م. 9، ع. 3، (سبتمبر 2021).
- 15- حسين يوسف، صديقي إسماعيل، "دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر"، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، م. 8، ع. 1، (ديسمبر 2020).

- 16- حبيبة حمودي، محمد بن دغي، "مساهمة صندوق ضمان القروض في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة إقتصاد المال والأعمال، م.1، ع.2، (ديسمبر 2016).
- 17- طالب سومية شاهيناز وآخرون، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة إستطلاعية"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، م.6، ع.2، (ديسمبر 2021).
- 18- مليكة عبد غرس، حمزة بعلي، "تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME"، مجلة دراسات في الإقتصاد وإدارة الأعمال، م.5، ع.1، (جوان 2022).
- 19- مقراني زكريا، "مدى فعالية آليات التشغيل في الجزائر: جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) نموذجًا"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، م.11، ع.1، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2015).
- 20- مشوك لامية، "سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2004)"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م.2، ع.10، (جوان 2018).
- 21- نوي محمد الأمين، دهان محمد، "نحو تنظير أدق لمفهوم المؤسسات الناشئة وخصائصها: دراسة منهجية مفصلة"، *Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale*، م.14، ع.3، (ديسمبر 2020).
- 22- نوفل سمايلي، فضيلة بوطورة، "قراءة في أثر البرامج التنموية في الجزائر على قطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة إحصائية للفترة 2000-2016"، مجلة نجاح للبحوث والدراسات، ع.31، (ماي 2019).
- 23- سعدان شبايكي، "معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.11، (ماي 2007).
- 24- سعدية زايدي، "سياسات التشغيل في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، ع.13، (ديسمبر 2017).

- 25- سعودي آمنة، بعيطيش شعبان، "أثر مقومات الفكر المقاوم في تحقيق الإبداع في المشاريع المقاوملة دراسة على طلبة الماسر قسم علوم التسيير بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 36 (01)، جامعة زيان عاشور - الجلفة.
- 26- سفيان فنيط، هشام بورمة، "ثقافة وروح المقاوملة لدى الشباب الجامعي في ولاية جيجل دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي بجامعة جيجل"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، م. 1، عدد خاص، (أفريل 2018).
- 27- علي عزوز، حسناء قاسم، "أهمية المقاوملة في النشاط الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، م. 1، ع. 1، (جويلية 2019).
- 28- عمرة مهديد، "تحليل سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة حالة جهاز المساعدة على الإدماج المهني"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع. 9، (فيفري 2016).
- 29- عراب فاطمة الزهراء، صديقي خضرة، "دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة - دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة -"، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، م. 8، ع. 1، (ديسمبر 2020).
- 30- فاطمة الزهراء تواتي، فتيحة بلحاج، "مساعدة المؤسسات المصغرة المتعثرة - دراسة حالة وكالة أناد ANADE"، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، م. 05، ع. 02، (ديسمبر 2022).
- 31- فالي نبيلة، بباس منيرة، "مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية مؤسسية لدعم سوق التشغيل في ولاية سطيف خلال الفترة 2010-2018"، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، م. 8، ع. 1، (جوان 2021).
- 32- قواسمي رشيدة، "التأصيل النظري للمقاوملة كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاوملة"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، م. 4، ع. 2، (2020).
- 33- شافي فدوى عامرية، "أبعاد كفاءات ومهارات المقاوم في تطوير المؤسسة دراسة ميدانية عن المقاومين لولاية بشار"، مجلة البديل الإقتصادي، ع. 4.

- 34- شهرزاد مناصر، "توظيف المُستفيدين من الإدماج المهني وأثره على التشغيل في الجزائر"، *المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية*، م. 6، ع. 1، (ماي 2022).
- 35- خديجة عرقوب، "المشاريع المُقاوَلاتية الطموحة وعلاقة الإبتكار باستدامتها نموذج شركة بيوت أجمل السعودية"، *مجلة الحقيقة*، ع. 41، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، (جانفي 2018).
- 36- خليلي أحمد، "دور الوكالة الوطنية ANEM في تحقيق عدالة التشغيل – من وجهة نظر الإداريين- حالة وكالة التشغيل الوكلائية AWEM بالمسيلة"، *مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية*، م. 3، ع. 1، (مارس 2019).
- 37- غزيباون علي وآخرون، "إشكالية تبني الفكر التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية*، م. 11، ع. 1، (05 نوفمبر 2020).

❖ المقالات العلميّة:

- 1- المكتبة الجامعية، معايير تصنيف المؤسسة، متاح على الرّابط التالي: https://ma9al-365.blogspot.com/2021/09/blog-post_11.html
- 2- مدخل عام حول ماهية المؤسسات، متاح على الرابط التالي: https://elearning.univ-msila.dz/moodle/pluginfile.php/176389/mod_resource/content/1/co/module_4-2_15.html
- 3- مليكة لخضر منصور، تفعيل الروح المُقاوَلاتية في الجزائر، (مارس 2021)، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/WSZWJ>
- 4- مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعليم الجزائر، (4 فيفري 2022)، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/GOZNU>
- 5- سمير زين العابدين علي، كفاءة إكس X Effeciencyg، 2016، متاح على الرابط التالي: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=520593>
- 6- روان أحمد، نظرية ماكليلاندا في الحاجات، فبراير 2020، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/Op17P>

رابعاً: الأطاريح والمذكرات:

1- الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، (جامعة محمد خيضر- بسكرة-، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014-2015).

2- أمانة بن نوي، سسية عواوشة، دور صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإستثمار المحلي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون عام إقتصادي، 2019-2020).

3- بوبريت بئينة، مخلوف صورية، دور المقاولاتية في التنوع الإقتصادي الجزائري 2010-2018 دراسة حالة المقاولاتية ودورها في التنوع الإقتصادي ولاية بومرداس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (جامعة مولود معمري- تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الموارد البشرية، 2018 / 2019).

4- بوكعبن النوري، عيداوي بلال، تقييم المشاريع الإستثمارية المدعومة من طرف الدولة (دراسة حالات مشاريع مدعومة من طرف وكالات ANSEJ, ANGEM, CNAC، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، (جامعة 8 ماي 1945- قالمة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2012-2013).

5- بوغافية بوبكر، المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية - دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، (جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص ' المقاولاتية والتنمية المحلية، 2021-2022).

6- بن علية نور الهدى، جميات فاطمة الزهراء، مساهمة التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع ولاية المسيلة، (جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2016-2017).

- 7- بسطي فاطمة الزهراء، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، (جامعة محمد بوضياف-المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة وحكامة محلية، 2018-2019).
- 8- بُثينة أميرة مزيان، مكانة المقاولاتية في مخطط عمل الحكومة 2020-2022 دراسة حالة الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالمؤسسات المصغرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم السياسات العامة والنظم المقارنة، تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة، 2021/2022).
- 9- هاجر سلاطني، المقاولاتية وأثرها على تحقيق التنمية المُستدامة دراسة قياسية لمجموعة من الدُول، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2020/2021).
- 10- واعة حنان، إصلاح السياسة العامة في الجزائر قطاع التشغيل نموذجًا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، (جامعة محمد خيضر- بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، 2014-2015).
- 11- ولد ونوغي خليل، أثر البرامج التنموية على البطالة والتشغيل في الجزائر 2000-2019، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، (جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة محلية، 2020-2021).
- 12- حادة عمر اوي، تأثير الديناميكية الإجتماعية والتنظيمية على المقاولاتية الشبابية في الجزائر – دراسة ميدانية لعينة من المقاولين الشباب بولاية بجاية-، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في فرع علم الاجتماع، (جامعة محمد لمين دباغين – سطيف 2، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، 2020/2021).
- 13- حلاق محمد بدر الدين، القرض الإيجاري آلية لدعم المؤسسات الناشئة، مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، 2021-2022).

14- حموش شهاز، دور صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض في تمويل مؤسسات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSJ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، (جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، 2017-2018).

15- مهني أشرف، المُر افقة المُقاوَلاتية أسلوب للهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، 2013/2014).

16- محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المُقاوَلاتية في الجزائر – دراسة ميدانية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2015/2016).

17- مرزوقي مرزوقي، دور الإبتكار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، 2007-2008).

18- سعدية زايدي، سياسات التشغيل في الجزائر دراسة سوسولوجية للأمن الوظيفي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه (LMD) في علم إجتماع تنظيم وعمل (جامعة باتنة 1: كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع والديموغرافيا، 2018-2019).

19- سعدي سنوسي، واقع سياسة التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر 2000-2012 الوكالة الوطنية للتشغيل نموذجا، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، قسم السياسات العامة والنظم المقارنة، تخصص سياسة عامة: الإتجاهات الجديدة والعمولة، 2013/2014).

20- رشيد بوحجر، إشكالية تنمية الروح المقاولانية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2019-2020).

21- تازي فاطمة، التحسين الحضري للمدن دراسة حالة حي المرجة ولاية تيسمسيلت، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر، (جامعة محمد بوضياف- المسيلة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، قسم تسيير المدينة، 2014-2015).

22- خديجة حسان دواحي، دراسة إحصائية تحليلية للبرامج التنموية وأثرها على العمالة بالجزائر خلال الفترة 2010-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، (جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة وإقتصاد المؤسسة، 2014-2015).

خامساً: المحاضرات العامة: دروس، ملتقيات وندوات عملية:

1- الواعر لخميسي، محاضرات مقياس المقاولانية، تخصص إدارة أعمال، متاح على الرابط التالي: <http://elearning.centre-univ-mila.dz/course/view.php?id=1224#section-10>

3- الأستاذة مرزوق، محاضرة بعنوان الفصل الثاني ماهية المُقاوِلْ، متاح على الرَّابِط التالي: <https://cutt.us/BEh9X>

4- وهيبة بوزيفي، محاضرات مقياس المقاولانية، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، 2021/2022.

5- حميدي حياة، محاضرات مقياس المُقاوِلانية، (2020-2021)، متاح على الرابط التالي: <https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=2429>

6- محمد القدري، مفهوم المقاولَة بين التكييف الإقتصادي وإشكالية التأصيل القانوني، 2019، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/Ujmqj>

7- محمد قوجيل، مطبوعة دروس في مقياس المُقاوَلاتية، (جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016-2017)، متاح على الرّابط التالي: <https://cutt.us/83tHr>.

8- ملخصات دروس مقياس المُقاوَلاتية لطلبة السنة الثانية ماستر، جامعة الجزائر1، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الإتصال، تخصص إتصال جماهيري.

9- ملخصات دروس مقياس المُقاوَلاتية لطلبة السنة الثانية ماستر، جامعة الجزائر3، كلية علوم الإعلام والاتصال، قسم الإتصال، تخصص إتصال جماهيري.

10- ساجي فوزية، محاضرة في مقياس المُقاوَلاتية، (جامعة لونيدي علي- البليدة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص ديمغرافيا).

11- عادل بومجان، تصنيف المؤسسات، محاضرات في مقياس إقتصاد المؤسسة، المحاضرة الرابعة، متاح على الرابط التالي: <http://elearning.univ-biskra.dz/moodle2019/course/view.php?id=896>.

12- صندرة سايب، محاضرات في إنشاء المؤسسة، (جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، 2014-2015).

13- قرفي عبد العزيز، محاضرة بعنوان أساسيات حول المُقاوَل، مقياس المُقاوَلاتية، متاح على الرّابط التالي: <https://cutt.us/aZlu0>.

14- شراطي نسيم، نشر التعليم المُقاوَلاتي كمدخل لتعزيز روح وثقافة المُقاوَلة لدى الطلبة الجامعيين والحد من بطالتهم، (كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس-المدية).

سادسًا: الإتفاقيات والمعاهدات الوطنية والدولية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وحاضنات الأعمال الجزائرية، آليات تنفيذ مشروع القرار 1275 شهادة- مؤسسة ناشئة/شهادة براءة إختراع، متاح على الرابط التالي: <https://inst-va.univ-batna.dz/images/----1275---.pdf>

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة تتعلّق باتفاقية لدعم وتنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الديوان خلية الإعلام والاتصال، الجزائر 21 فيفري 2023.

سابعًا: المواقع الرسميّة:

1- الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة عبد الحميد بن باديس، القرار رقم 1275 مؤرخ في 27 سبتمبر 2022 يحدد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية – مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، مستغانم، (تاريخ النشر: 28 سبتمبر 2022)، في: <https://cutt.us/a2jQs>.

2- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، عرض السياسة الوطنية للتشغيل، متاح على الرّابط التالي: <https://cutt.us/Uhhw1>.

3- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، مهام وأهداف الوكالة الوطنية للتشغيل، متاح على الرّابط التالي: <https://www.anem.dz/#/article/Mission>.

4- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، عرض السياسة الوطنية للتشغيل، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/jdSTS>.

5- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، عرض السياسة الوطنية للتشغيل، متاح على الموقع التالي: <https://cutt.us/Upx7Y>.

6- الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الإعانات المالية، متاح على الموقع التالي: https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles.

7- الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس الوطني للإستثمار، المجلس الوطني للإستثمار، متاح على الرابط التالي: <https://www.invest.gov.dz/Les-organes-charges-de-l-investissemnt/conseil>.

8- الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تقديم الوكالة، متاح على الرابط التالي: <https://www.angem.dz/ar/article/presentation>.

- 9- الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، شروط التأهيل، متاح على الرابط التالي: [. /https://www.angem.dz/ar/article/les-conditions-d-eligibilite-au-micro-credit](https://www.angem.dz/ar/article/les-conditions-d-eligibilite-au-micro-credit)
- 10- الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الأهداف والمهام، متاح على الرابط التالي: [. /https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions](https://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions)
- 11- الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، التنظيم العام، متاح على الرابط التالي: [. /https://www.angem.dz/ar/article/organisation-de-l-angem-en-bref](https://www.angem.dz/ar/article/organisation-de-l-angem-en-bref)
- 12- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، صيغ التمويل، متاح على الرابط التالي: [. https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/](https://www.angem.dz/ar/article/les-formes-de-financement-du-micro-credit/)
- 13- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الأنشطة الممولة، متاح على الرابط التالي: [. https://www.angem.dz/ar/article/les-types-d-activites-financees-par-le-dispositif/](https://www.angem.dz/ar/article/les-types-d-activites-financees-par-le-dispositif/)
- 14- الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الخدمات الممنوحة، متاح على الرابط التالي: [. /https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit](https://www.angem.dz/ar/article/le-dispositif-du-micro-credit)
- 15- الموقع الإلكتروني الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الإعانات والإمتيازات المقدمة، متاح على الموقع التالي: <https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/>
- 16- الموقع الإلكتروني الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة ASF، متاح على الرابط التالي: [. https://asf.dz/historique/](https://asf.dz/historique/)
- 17- الموقع الإلكتروني الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، متاح على الرابط التالي: [. /https://asf.dz](https://asf.dz)
- 18- الموقع الإلكتروني الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، متاح على الرابط التالي: [. https://asf.dz/actionnaires/](https://asf.dz/actionnaires/)

- 19- الموقع الإلكتروني الرسمي للصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة، متاح على الرابط التالي: <https://asf.dz/actionnaires/>.
- 20- الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكار ANDPME، متاح على الرابط التالي: [./https://www.industrie.gov.dz/adpmepi](https://www.industrie.gov.dz/adpmepi).
- 21- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متاح على الرابط التالي: [./https://www.industrie.gov.dz/fgar](https://www.industrie.gov.dz/fgar).
- 22- الموقع الإلكتروني الرسمي لمنصة المُقاوِل، دليل المُقاوِل، متاح على الرابط التالي: [./https://moukawil.dz/beta](https://moukawil.dz/beta).
- 23- الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR، النشأة القانونية، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/uug1k>.
- 24- الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الضمان العادي FGAR، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/bmQnQ> ، لوحظ يوم 04 أفريل 2023، على الساعة 10:40.
- 25- الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان القروض/برنامج الإتحاد الأوروبي، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/ouhdb>.
- 26- وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، متاح على الرابط التالي: http://www.mtp.gov.dz/wp-content/uploads/2020/01/Tissemsilt_2278809641.jpg.
- 27- وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية، شبكة الطرق لولاية تيسمسيلت، متاح على الرابط التالي: http://www.mtp.gov.dz/?page_id=1015.
- 28- معلومات مقدمة من المقر الرئيسي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية بتيسمسيلت.

29- معلومات مقدمة من مقر دار المقاولاتية، دار المقاولاتية لجامعة الجزائر3، (جامعة سلطان شيبوط- دالي إبراهيم، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير).

30- معلومات مقدمة من المقر الرئيسي لمؤسسة صناعة أجهزة الإضاءة " A&B Industry Fabrication "Matériel D'éclairage"، بلدية عماري، ولاية تيسمسيلت.

31- Ministère de l'industrie et des Mines, **Bulletin d'information de l'entreprise de la PME**, Alger, Algérie, n°27 , 2015.

32- Ministère de l'industrie et des Mines, **Bulletin d'information de l'entreprise de la PME**, Alger, Algérie, n°29 , 2016.

33- Ministère de l'industrie et des Mines, **Bulletin d'information de l'entreprise de la PME**, Alger, Algérie, n°31, 2017.

34- Ministère de l'industrie et des Mines, **Bulletin d'information de l'entreprise de la PME**, Alger, Algérie, n°33, 2018.

35- Ministère de l'industrie et des Mines, **Bulletin d'information de l'entreprise de la PME**, Alger, Algérie, n°35, 2019.

36- Ministère de l'industrie et des Mines, **Bulletin d'information de l'entreprise de la PME**, Alger, Algérie, n°37, 2020.

37- Ministère de l'industrie et des Mines, **Bulletin d'information de l'entreprise de la PME**, Alger, Algérie, n°39, 2021.

38- Ministère de l'industrie et des Mines, **Bulletin d'information de l'entreprise de la PME**, Alger, Algérie, n°40, 2022.

ثامناً: المقالات من الجرائد:

1- " أول تصريح لوزير إقتصاد المعرفة والمؤسسات المصغرة"، الشعب أونلاين، (تاريخ النشر: 09 سبتمبر 2022)، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/nSe4l>.

2- "إيمان كريوش، "من أونساج إلى أناد...خطة تصحيحية لرُبع مليون قرض"، الشروق أونلاين، (تاريخ النشر: 01 أبريل 2023)، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/kbS0v>.

- 3- أمينة داودي، "هذه أشكال المؤسسات المتعثرة.. وشروط إعادة تمويلها"، النهار أونلاين، (تاريخ النشر: 19 أكتوبر 2021)، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/s1MDt>.
- 4- "إطلاق الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة"، وكالة الأنباء الجزائرية، (تاريخ النشر: 3 أكتوبر 2020)، متاح على الرابط التالي: <https://www.aps.dz/ar/economie/93032-2020-10-03-12-13-24>.
- 5- "وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة يعلن على إجراءات جديدة لفائدة الشركات المصغرة"، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، (تاريخ النشر: 22 جوان 2023)، في: <https://2u.pw/Lyt48hj>.
- 6- "طالب جزائري يتخرج بالعلامة الكاملة وبراءة اختراع.. ماذا ابتكر؟"، العربية.نت، (تاريخ النشر: 25 جوان 2023)، في: <https://cutt.us/9U60B>.
- 7- "مشروع قانون اقتصاد المعرفة سيعرض على طاولة الحكومة خلال الأسابيع المقبلة"، وكالة الأنباء الجزائرية، (تاريخ النشر: 07 مارس 2022)، متاح على الرابط لتالي: <https://www.aps.dz/ar/economie/122494-2022-03-07-14-56-48>.
- 8- مؤسسات مصغرة: إستحداث 100.000 منصب شغل في غضون السنتين المقبلتين"، وكالة الأنباء الجزائرية، (تاريخ النشر: 23 جوان 2023)، في: <https://www.aps.dz/ar/economie/145765-100-000>.
- 9- نايلة فرح، "وكالة" أناد" تتابع 342 شركة وهمية أمام العدالة"، الجزائر اليوم، (تاريخ النشر: 19 فبراير 2023)، في: <https://cutt.us/LeWjL>.

تاسعًا: المقابلات الميدانية:

- 1- مقابلة مباشرة مع السيدة الوزير ليلي المسؤولة عن مكتب الإتصال والإضغاء الإجتماعي، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية تيسمسيلت.
- 2- مقابلة مباشرة مع السيد الحاج رئيس مصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية تيسمسيلت.

- 3- مقابلة مباشرة مع المساعدين المكلفين بالأطر القانونية والمنازعات، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية تيسمسيلت.
- 4- مقابلة مباشرة مع المساعدين المكلفين بالمتابعة التابعين لمصلحة المتابعة، التحصيل والمنازعات، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية تيسمسيلت.
- 5- مقابلة مباشرة مع السيد بوعلام، مسؤول مصلحة الإحصاء والإعلام، الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية تيسمسيلت.
- 6- مقابلة مباشرة مع السيد هواري، مسؤول مصلحة الإدارة والوسائل، الوكالة الوطنية الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية تيسمسيلت.
- 7- مقابلة مباشرة مع مساعدة "سكريتارية" مدير مؤسسة صناعة أجهزة الإضاءة A&B Industry، Fabrication Matériel d'éclairage، ولاية تيسمسيلت، بلدية عماري.
- 8- مقابلة مباشرة مع السيد عبد القادر مسؤول مصلحة المحاسبة والمالية، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية تيسمسيلت.
- 9- مقابلة مباشرة مع السيد عبد القادر رئيس فرع تيسمسيلت لمصلحة المرافقة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية تيسمسيلت.
- 10- مقابلة مباشرة مع السيد عبد الغاني رئيس مصلحة المرافقة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الولائية تيسمسيلت.
- 11- مقابلة مباشرة مع السيد عديد عبد القادر، مدير مؤسسة A&B Industry، " Fabrication Matériel D'éclairage"، ولاية تيسمسيلت، بلدية عماري.

عاشراً: المواقع الإلكترونية:

1- إبتسام مهران، كيف أختار المقاول المناسب "مواصفات المقاول الجيد"، 2021، متاح على الرابط التالي: <https://www.almrsal.com/post/1124774>.

2- التعريف بولاية تيسمسيلت، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/jRKNT>.

3- منتديات المدرسة الوطنية العليا للأساتذة ببوزريعة، منتدى التعارف والحوار، التعريف بولاية تيسمسيلت، متاح على الرابط التالي: <https://ens-mustapha.mam9.com/t91-topic>

4- ناسيم قاصري، تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء القانون الجديد 02 – 17، متاح على الرابط التالي:

<https://frssiwa.blogspot.com/2017/04/17-02.html#.ZCDPqexKjIU>

5- الصفحة الرسمية لمؤسسة A&B Industry على الفايسبوك، متاحة على الرابط التالي: <https://web.facebook.com/sarl.abindustry.1>

6- يوسف معلم، "مجلس الوزراء 29 مارس 2023 جديد – عرض حول المقاربة الجديدة المعتمدة لقطاع المؤسسات المصغرة-" ، منشور على الفايسبوك، (تاريخ النشر: 29 مارس 2023)، متاح على الرابط التالي: <https://cutt.us/d9ZOM>

إحدى عشر: المراجع باللغة الأجنبية:

-- Abdullahi, Ahmad Isa & Suleiman, Mustapha Shitu, **Impact of religion on entrepreneurial intention of university students in kano state, Nigeria**, Proceedings of ICIC 2025-international conference on Empowering in the 21st century, September 2015.

2- Alain Fayolle, EM Lyon Business School, **Entrepreneurship Education in Europe: Trends and Challenges**, OECD LEED Programme, universities, innovation and entrepreneurship: GOOD, practiceworkshop, 12 june 2009, <https://cutt.us/o6vD3>.

3- Matthew McCaffrey, Joseph T.Salerno-, **A Theory of Political Entrepreneurship**, Modern Economy, Scientific research, 2011.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): إتفاقية لدعم وتنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research



الجزائر، 21 فيفري 2023

الديوان
خلية الاعلام والاتصال

اتفاقية لدعم وتنمية المقاولاتية في الوسط الجامعي

أشرف كل من السيد كمال يداري وزير التعليم العالي والبحث العلمي والسيد وليد ياسين وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، الثلاثاء 21 فيفري 2023، بمقر المديرية العامة للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، على مراسيم توقيع اتفاقية بين المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. وفي كلمة له ألقاها خلال هذه المناسبة، أكد السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على مواصلة المسار الاستراتيجي التشاركي مع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، تنفيذا لمخرجات مجلس الوزراء بتاريخ 5 فيفري 2023 من أجل تمكين أصحاب المشاريع من التكوين النوعي، للحصول على الكفاءة اللازمة لإنشاء شركات مصغرة بدور المقاولاتية المنتشرة عبر المؤسسات الجامعية.

وفي سياق متصل، أشار السيد الوزير، على أن استراتيجية الاتفاقية هذه، تتلخص في ثلاث نقاط (المقاول الحقيقي، التكوين، الاستحقاق)، هذه النقاط سوف تسمح بالتوجه نحو ثقافة الجودة في انتقاء المقاولين، خاصة وأن الدولة تبدل مجهودات كبيرة لتوجيه الطالب الجزائري نحو المقاولاتية وحرية الفكرة والمبادرة والابتكار.

ومن جهته، وفي كلمة له شدد السيد وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، على أن المسعى من إبرام هذه الاتفاقية، هو تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلبة في الوسط الجامعي.

في نفس السياق، أكد على أن الوكالة هي محل اهتمام من طرف الحكومة، إذ تم الشروع في عملية إجراءات من شأنها إعادة النظر في تسييرها وحوكمتها، وحتى في ميكانزمات التمويل، وفي انتظار الفصل في ملف عمل وسير الوكالة، ارتأينا وفي إطار الاستراتيجية التي تربطنا بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أن توجه الطلبة المستفيدين من دور المقاولاتية، إلى أن يكونوا رواد أعمال، وهذا بما توفره لهم دور المقاولاتية من إمكانيات لتنفيذ مشاريعهم المستقبلية.

Contact us:

Fax:

023238043

023238049

Email:

celluleinfocom@mesrs.dz

Website:

www.mesrs.dz

البريد الإلكتروني:

الموقع الإلكتروني:

للتواصل معنا:

الفاكس:

023238043

023238049

الملحق رقم (02) وصل إيداع "إستلام" الملف في وكالة ANADE من صاحب المشروع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية



Wilaya TISSEMSILT
Agence de Wilaya TISSEMSILT

ACCUSE DE RECEPTION DE DOSSIER

Numéro de la demande d'octroi d'avantages : Date :

Promoteur 1 :
Promoteur 2 :
Promoteur 3 :
Promoteur 4 :

Activité :

Nom et Prénom et Signature de l'accompagnateur

الملحق رقم (03): محضر استقبال المستثمر من طرف المرافق الخاص له بالوكالة ANADE

وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية



محضر استقبال

بتاريخ/..../.. على الساعة .. : .. ، بمقر الفرع المحلي.....
نحن السيد(ة)..... مرافق(ة) على مستوى فرع الوكالة الولائية ل.....
وتبعا لاستقبال المستثمر (ة) السيد(ة)..... المولود(ة) بتاريخ و الحامل(ة) لمشروع
المسجل(ة) تحت رقم:..... المرحلة الخاصة بالملف:.....

حيث و في إطار المرافقة التي تعتمدها الوكالة و من أجل التوعية لضرورة مراعاة دقة
الاختيار للموردين، تم إعلام ذات المستثمر(ة) بمختلف التعليمات و الإجراءات الجديدة
وتحسيسه بما يلي :

يبنى اختيار مصدر التوريد على مجموعة من العوامل :

- 1- تحديد معايير خاصة كالثقة، الخبرة، الجودة، توفر العتاد.
 - 2- الاعتماد في الاختيار على أن تكون شركة مستوردة أو مصنعة للعتاد.
 - 3- التعامل مع مورد لديه مصداقية و تجنب الموردين الذين هم في نزاع مع مستثمرين سابقين، وذلك بغرض حمايته من خلال تجنبه إمكانية إخلال المورد بالتزاماته التعاقدية. و عليه و بعد استيفاء جميع التوضيحات قرر حامل المشروع التعامل التجاري مع المورد..... حسب الفاتورة الشكلية رقم المحررة بتاريخ مع تحمل جميع التبعيات و مسؤولية كل ما يمكن أن يترتب من نزاع يقع بينهما.
- قمنا نحن المرافق(ة) السيد(ة)..... بالتوقيع على المحضر الحالي رفقة المستثمر(ة)
السيد(ة).....

صاحب(ة) المشروع

المرافق(ة)

الملحق رقم (04): شهادة التأهيل للإستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

حسب صيغة التمويل الثنائي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة
والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية



ولاية : تيمسليلت
الوكالة الولائية : تيمسليلت
الفرع المحلي: تيمسليلت
شهادة رقم:

شهادة التأهيل للإستفادة من مساعدة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب
التمويل الثنائي

تعريف المؤسسة :

العنوان الاحصائي أو النسبة
عنوان لفر الاحصائي (نقر الضريبي)
البلدية :
الشكل القانوني: شخص طبيعي شخص معنوي تيمسليلت
النظام الضريبي: نظام الضريبة الحزافية الوحيدة النظام الضريبي الحقيقي
الدراسة المالية (مخطط الاعمال) متضمنة الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة: نعم لا
النشاط :

تعريف صاحب أو أصحاب المشروع :

الاستثمار الحر من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المسين أدناه:

صاحب المشروع 1 :

اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
العنوان :

صاحب المشروع 2 :

اللقب : الاسم :
اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
العنوان :

صاحب المشروع 3 :

اللقب : الاسم :
اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
العنوان :

صاحب المشروع 4 :

اللقب : الاسم :
اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
العنوان :

قائمة الملاحق

طقا لقرار لجنة اتفاق، واعتماد و تمويل المشاريع في دورتها رقم تاريخ ، و ردا على طلبك للاستفادة من الامتيازات رقم تاريخ

- إعداد قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية في إطار الإعارة على النحو التالي، مع التقيد بالتزامات التالية :
- رصد المساهمة الشخصية.
- المشاركة في تكوين إحصاري منظم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية قبل عرض الملف على لجنة اتفاق، واعتماد و تمويل المشاريع.

الإعانات المالية :

- فرض بدون فائدة .

الامتيازات الضريبية و الجمركية :

1- خلال فترة إنجاز المشروع :

- الإعفاء من حقوق نقل الملكية مقابل مالي للاكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي،
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات المحركات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بمرحلة الإنشاء، بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي وكذا الرسم على القيمة المضافة. لا تستفيد السيارات السياحية من هذا التدبير إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية للنشاط.
- تطبيق نسبة مخفضة بـ 5% تخص الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلية مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2- خلال فترة استغلال المشروع وابتداء من انطلاق النشاطات :

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و الساعات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات أو 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إنجائها
- إعفاء ، لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات أو 10 سنوات " حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الخراجية الوحدة IFU أو حسب الحالة (IRG . IBS أو TAP) في حال اختيار صاحب المشروع الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي.
- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة في المطة الثانية، يمكن تمديدتها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة. عدم احترام التعهد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات المسوحة و المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها.

ملاحظة: غير أن المستثمرين - الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجرافية الوحيدة - يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الذي يجب ألا يقل عن 10000 دج، من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الأعمال المحقق.

مدة الصلاحية :

تحدد مدة صلاحية هذه الشهادة بـ 12 شهرا ابتداء من تاريخ التوقيع عليها.

حرر في.....

ع / الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الملحق رقم (05) أمر باستخراج صك بنكي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة
والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية



ولاية : تسميولت
وكالة ولاية :
قرار رقم :

أمر باستخراج صك بنكي

أنا الممضي أسفله، مدير الوكالة الولائية أشهد أن مسير المؤسسة ذات النشاط :

مؤهل لإسخراج صك بنكي لدى الوكالة البنكية :

الصك لفائدة الممون :

رقم	الممون
1	
2	
3	

و هذا لتمكينه من إنجاز أشغال الإعداد و التهيئة و كذلك لإقتناء المعدات المسلحة في إطار الإستثمار و البنية المالية المتوفرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية.

يستعمل هذا الأمر في حدود ما يسمح به القانون.

الملحق رقم (06): دفتر الشروط، نموذج عن صيغة التمويل الثنائي

<p>دفتر الشروط صيغة التمويل الثنائي رقم -----</p>

الوكالة الولانية : تيسمسيلت
الفرع المحلي :

دفتر الشروط : التمويل الثاني

1- الموضوع :

يحدد دفتر الشروط هذا التزامات صاحب أو أصحاب المشروع المستفيدين من الامتيازات الحثانية و الإعانات المالية لجهاز دعم تشغيل الشباب طبقا لأحكام المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02/07/1996 المعدل و المتمم، والمتعلقة بدعم تشغيل الشباب.

2- تعريف المؤسسة وهوية صاحب او اصحاب المشروع :

- تعريف المؤسسة:

- اسم أو التسمية الاجتماعية للمؤسسة
- عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي)
- البلدية: ... الولاية : تيسمسيلت
- الشكل القانوني شخصية طبيعية
- النشاط
- طلب منح الامتيازات رقم مؤرخ في
- شهادة التأهيل رقم..... صادرة في.....
- قرار منح الامتيازات في فترة الانجاز رقم صادرة في.....
- رقم الحساب البنكي
- بنك
- وكالة :
- رقم السجل التجاري أو وصل الإيداع .. :
- رقم التعريف الضريبي
- رقم الاستدلال الإحصائي
- الرقم الجبائي:

- هوية صاحب أو أصحاب المشروع:

صاحب المشروع 1

اللقب : الاسم :
 اللقب الأصلي للمرأة :
 تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
 العنوان :

صاحب المشروع 2

اللقب : الاسم :
 اللقب الأصلي للمرأة :
 تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
 العنوان :

صاحب المشروع 3

اللقب : الاسم :
 اللقب الأصلي للمرأة :
 تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
 العنوان :

صاحب المشروع 4

اللقب : الاسم :
 اللقب الأصلي للمرأة :
 تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
 العنوان :
 - هوية صاحب المشروع (المسير) :
 اللقب : الاسم :
 اللقب الأصلي للمرأة :
 تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
 العنوان :

3- الشروط الخاصة بالقرض بدون فائدة:

- مبلغ القرض : 0:..... دج
 - فترة الاستعمال : سنة واحدة + 30 يوما
 - فترة التسديد : 05 سنوات ابتداء من انتهاء فترة الانجاز و المحددة بسنة.
 - رقم حساب تسديد القرض بدون فائدة: ، بنك : ، وكالة :
 - الضمانات :
 - رهن العتاد المنقول المتحرك في الدرجة الأولى.
 - الرهن الحيازي للتجهيزات في الدرجة الأولى.
 - السندات لأمر.
 - الالتزامات :
 - نحن الموقع (الموقعون) أذناه نلتزم بما يلي :
 - الالتزامات المتعلقة بالقرض بدون فائدة:
- المادة 01 :** تسديد القرض عن طريق التحويل إلى حساب الوكالة بأقساط سداسية طبقا للآجال المحددة في جدول التسديد المئين أذناه، و يسلم للوكالة أمر التحويل المطابق للعملية.

جدول تسديد القرض بدون فائدة (تمويل ثنائي)

الرقم	رقم السند لأمر	تاريخ التسديد	المبلغ دج
01			
02			
03			
04			
05			
06			
07			
08			
09			
10			

- المادة 02 :** دفع قيمة الرسوم و العمولات المرتبطة بتسخير و استعمال القرض وكذا كل الرسوم و العمولات التي يمكن أن تضاف إلى ذلك طبقا للنصوص التشريعية و القانونية (شروط البنوك).
- الالتزامات العامة:**
- المادة 01 :** انجاز المشروع طبقا للشروط المنصوص عليها في إطار جهاز الوكالة.
- المادة 02 :** عدم التخلي - وتحت أي ظرف من الظروف - عن المعدات المقتناة في إطار الاستثمار الموضح في هذا الدفتر و المحددة في قائمة التجهيزات إلى غاية استهلاكها التام.
- المادة 03 :** الاستجابة لكل استدعاء من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية و تسهيل كل الزيارات الميدانية التي يقوم بها موظفوا الوكالة في إطار المتابعة ، وتيسير الدخول إلى المحلات و البيئات المتعلقة بالمشروع.
- المادة 04 :** عدم إدخال أي تغيير على القانون الأساسي للمؤسسة، سجلها التجاري، معدات، أشغال التهيئة و موقع المشروع دون إعلام الوكالة بذلك.

قائمة الملاحق

المادة 05 : عملاً بأحكام المادة السادسة من قرار منح الامتيازات الخاصة بفترة الانحياز رقمالمؤرخ في للتضمنة آجال الانحياز بتقديم صاحب المشروع إلى فرع الوكالة بعد استكمال انجاز المشروع و قبل الانطلاق في النشاط ، بغرض الاستفادة من قرار منح الامتيازات الخاصة بفترة الاستغلال، و المتمثلة في:

- الاعفاء من الرسد العقاري على البنايات و الساعات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، ابتداء من تاريخ إتمامها.
- اعفاء كامل ، لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات " حسب موقع المشروع، ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الخراجية الوحيدة IFU أو الخصص للقطاع الضريبي المحقق حسب القوانين السارية المعمول.
- تسليم قرار منح الامتيازات الحماية بعنوان الاستغلال، عن كل سنة ضريبية، قابل للتحديد إلى غاية انتهاء فترة الاعفاء الممنوحة.
- و يكون تحديد القرار المذكور في الفترة أعلاه مشروطاً باحترام الشاب صاحب المشروع للالتزامات المفروضة عليه.
- عدم احترام الالتزامات المفروضة عليه يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة ، المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها.
- عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في المطة رقم 2 ، يمكن تمديدتها للسنتين (2) عدداً بتمهيد المستثمر بوطرف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عدم احترام التعمد الخاص بخلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات الممنوحة و المطالبة بالحقوق و الرسوم الواجب دفعها.

غير أن المستثمرين - الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجزائية الوحيدة - يبقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الذي يجب الأ يقل عن 10000 دج، من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، بالنسبة لكل سنة مالية، مهما يكن رقم الاعمال المحقق.

- الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على ارباح الشركات (IBS) حسب الحالة وكذا الضريبة على النشاط المحلي (TAP) ، وذلك خلال الثلاث "3" سنوات الأولى من الإحصاء الضريبي:

- السنة الأولى من الإحصاء الضريبي : تخفيض قدره 70 %
- السنة الثانية من الإحصاء الضريبي : تخفيض قدره 50 %
- السنة الثالثة من الإحصاء الضريبي : تخفيض قدره 25 %

المادة 06 : للاستفادة من الامتيازات الضريبية الخاصة بمرحلة الاستغلال يجب على صاحب المؤسسة تقديم الوثائق التالية (على نسختين) :

- فواتير شراء المعدات: آلة، سيارة، أدوات عمل، أشغال تهيئة
- البطاقة الحبانية
- السجل التجاري/ بطاقة حرفي / بطاقة فلاح ... الخ
- عقد رهن حيازي للمعدات المقتناة أو البطاقة الرمادية مسجل عليها رهن المنقول طبقاً لفواتير الشراء
- شهادة التأمين السنوية متعددة الأخطار للعتاد غير المتحرك وشاملة الأخطار للعتاد المتحرك
- رخصة الاستغلال بالنسبة للنشاطات المنظمة قانوناً

المادة 07 : رهن حيازي لجميع المعدات المقتناة في إطار المشروع المشار إليه في دفتر الشروط بالإضافة إلى تسجيل رهن المنقول على العتاد المتحرك لصالح الوكالة.

المادة 08 : اكتتاب تأمين على جميع معدات المؤسسة ضد كل الأخطار بنسبة 100% مع الأخذ في الاعتبار قيمتها باحتساب كل الرسوم (TTC) مع حلول الوكالة محل المؤسسة المكتتبه، على أن يجدد هذا التأمين إلى غاية انتهاء تسديد القرض.

المادة 09 : موافاة الوكالة عند نهاية النشاط السنوي (السنة المالية) بالمعلومات التالية :

- المستخدمين الفعليين : دائمين و مؤقتين
- رقم الأعمال المتضمن في الحصيلة الختامية
- نتائج النشاط السنوي

المادة 10 : الوفاء بالالتزامات الجبائية طبقاً للتشريع المعمول به.

4- أحكام ختامية :

باستثناء حالة القوة القاهرة يؤدي عدم احترام الالتزامات المنصوص عليها في دفتر الشروط هذا إلى سحب الامتيازات الممنوحة لصاحب المؤسسة بنفس الأشكال التي منحت فيها دون الإخلال بالأحكام القانونية و التنظيمية الأخرى السارية المعمول.

كل نزاع لم تتم تسويته بالطرق الودية يرفع أمام الجهات القضائية المختصة محلياً.

كل تصريح كاذب يعرض صاحبه للمتابعة القضائية.

قرئ و صدق عليه :

إمضاء و ختم المسير

إمضاء صاحب (أصحاب) المشروع

في

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة
والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية



ولاية : تيسمسيلت
الوكالة الولائية : تيسمسيلت
الفرع المحلي : تيسمسيلت
شهادة رقم:

**قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية
الخاصة بالإنجاز مرحلة الإنشاء**

المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية:

- مقتضى الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 24 جوان سنة 1996 ، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996 ، ولاسيما المادة 16 منه،
- مقتضى الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1996، والمتضمن قانون المالية لسنة 1997 .
- مقتضى الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1430 الموافق ل 22 جويلية سنة 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 .
- مقتضى القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1997، والمتضمن قانون المالية لسنة 1998 ولاسيما المادة 46 منه.
- مقتضى القانون رقم 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 28 ديسمبر سنة 2003 ، و المتضمن قانون المالية لسنة 2004،
- مقتضى القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 عرم عام 1431 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010،
- مقتضى القانون رقم 08-13 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014،
- مقتضى القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015،
- مقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية سنة 1996 ، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم .
- مقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-370 المؤرخ في أول حمادى الأول عام 1441 الموافق ل 28 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين الوزير الأول،
- مقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق ل 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،
المعدل،
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996 الذي يحدد كفاءات تسير حساب التخصيص الخاص رقم 302-087 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 8 سبتمبر سنة 1996 و المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و تحديد قانونها الاساسي. المعدل و المتمم،
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق ل 09 يونيو سنة 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحدد قانونه الأساسي، المعدل و المتمم،
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2003، المحدد لشروط و مستوى الإعانة الممنوحة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المعدل و المتمم،
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-485 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق ل 23 ديسمبر 2006 المتضمن كفاءات تسير حساب التخصيص الخاص رقم 302-089 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"،
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-485 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق ل 23 ديسمبر 2006 المتضمن كفاءات تسير حساب التخصيص الخاص رقم 302-116 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لتطوير الاقتصاد للهضاب العليا"
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 18-191 المؤرخ في 09 ذو القعدة عام 1439 الموافق ل 22 جويلية 2018، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2003، المحدد لشروط و مستوى الإعانة الممنوحة للشباب ذوي المشاريع ومستواها،
- مقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 1991، المتعلق بتحديد المناطق الواجب ترقيةها.
- مقتضى طلب منح الامتيازات المقدمة رقم بتاريخ
- مقتضى شهادة التأهيل رقم بتاريخ
- مقتضى اتفاقية الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع رقم بتاريخ
- مقتضى القرار رقم المؤرخ في 16 مارس 2022 المتضمن تعيين السيد

يقرر

المادة 01 / : بعد هذا القرار في إطار الاستثمار المؤهل للمساعدة من جهاز دعم تشغيل الشاب .

المادة 02 / : التعريف بالمؤسسة

- اسم أو التسمية الاحتجاجية للمؤسسة.....
- عنوان المقر الاحتجاجي (المقر الضريبي).....
- البلدية:.....
- الشكل القانوني:.....
- النشاط:.....
- رقم السجل التجاري أو وصل الإيداع:.....
- رقم التعريف الضريبي:.....
- الرقم الضماني:.....

المادة 3 / : التعريف بصاحب أو أصحاب المشروع

المشروع المشار إليه في المادة الأولى المتكورة أعلاه يتجزأ من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المذكورين أدناه .

صاحب المشروع 1

اللقب : الاسم :
 اللقب الأصلي للمرأة :
 تاريخ الأرياداد : مكان الأرياداد -البلدية :
 العنوان :
 الولاية :

صاحب المشروع 2

اللقب : الاسم :
 اللقب الأصلي للمرأة :
 تاريخ الأرياداد : مكان الأرياداد -البلدية :
 العنوان :
 الولاية :

صاحب المشروع 3

اللقب : الاسم :
 اللقب الأصلي للمرأة :
 تاريخ الأرياداد : مكان الأرياداد -البلدية :
 العنوان :
 الولاية :

صاحب المشروع 4

اللقب : الاسم :
 اللقب الأصلي للمرأة :
 تاريخ الأرياداد : مكان الأرياداد -البلدية :
 العنوان :
 الولاية :

المادة 4 / : التعريف بالمسير

اللقب : الاسم :
 اللقب الأصلي للمرأة :
 تاريخ الأرياداد : مكان الأرياداد -البلدية :
 العنوان :
 الولاية :

المادة 5 / : الامتيازات الممنوحة: بموجب المؤسسة المشار إليها في المادة 2 أعلاه في مرحلة إنجاز المشروع ، الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية التالية :

الامتيازات الضريبية

- الإعفاء من رسم نقل الملكية بمقابل مالي على الإكتسابات العقارية في إطار إنشاء نشاط صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يتعلق بالعقود التأسيسية للشركات .
- تطبيق نسبة منخفضة بـ 5 % فيما يخص الحقوق المعركة للتجهيزات المستوردة والداخلية مباشرة في إنجاز الاستثمار.

الإعانات المالية

- فرص بدون فائدة محدد في هيكل تمويل المشروع
- فرص بدون فائدة إضافي عند اقتضاء الحاجة (بالنسبة للتمويل الثلاثي)
- تخفيض بـ 100 % في معدل نسب الفوائد البنكية (بالنسبة للتمويل الثلاثي)

المادة 6 / : تاريخ مفعول الاستفادة من الامتيازات لمرحلة إنجاز الاستثمار :

حددت فترة الإنجاز لمدة سنة ويسرى مفعولها ابتداء من تاريخ توقيع هذا القرار إلا في حالة التحديد عمدا.

المادة 7 / : الإعفاءات الممنوحة في هذا القرار لا تعفي المؤسسة وأصحاب المشروع من التصريحات الضريبية في احترام الأجل المحددة قانونا

المادة 8 / : ترسل نسخة طبق الأصل من هذا القرار لكل الإدارات والمؤسسات المعنية بتطبيق هذا الجهاز.

حرر بـ تيسمبيلت في.....

ع / الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

قائمة الملحق

ملحق قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية الخاصة بمرحلة الإنجاز

التسمية الاجتماعية :
المقر الاجتماعي:
الولاية : تيسمسيلت
البلدية:.....

قائمة برامج التجهيزات والعنادر و التهيئة الواجب اقتناؤها

N°	Désignation	Quantité	Observations
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			
10			
11			
12			
13			

ملاحظة: أنا المصفي أدناه أصرح بشرط أن التجهيزات المذكورة في قائمة هذه الوثيقة موجهة لإنجاز الاستثمار موضوع قرار منح الامتيازات الخاصة
بمرحلة الإنجاز رقم تاريخ.....

أتعهد ، بالالتزام بالاستعمال المصرح به إلى غاية الانتهاء التام للتجهيزات .

حرر بـ تيسمسيلت في.....

ع / الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

توقيع و ختم المسير

الملحق رقم (07): محضر انطلاق المشروع

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة
والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية



Wilaya de : TISSEMSILT
Agence de wilaya : <<Nom_ Antenne >>
Antenne locale de : TISSEMSSILT
N ° du constat de démarrage :

CONSTAT DE DEMARRAGE DE L'ACTIVITE DE LA PHASE CREATION

Je soussigné

Fonction :

Au niveau de l'Agence de wilaya TISSEMSILT/ Antenne locale de TISSEMSSILT

Atteste avoir constaté, ce jour le 11/11/2008, le démarrage effectif de la micro-entreprise telle que prévue dans la décision d'octroi des avantages fiscaux et aides financières au titre de la phase Creation N° 307/2008 Du 15/06/2008

Gérant : 1

Nom : Prénom :

Nom de jeune fille :

Date de naissance : Lieu de naissance : - Commune :/

Associé : 1

Nom : Prénom :

Nom de jeune fille :

Date de naissance : Lieu de naissance : - Commune :/

Associé : 2

Nom : Prénom :

Nom de jeune fille :

Date de naissance : Lieu de naissance : - Commune :/

Associé : 3

Nom : Prénom :

Nom de jeune fille :

Date de naissance : Lieu de naissance : - Commune :/

Activité :

Localisation de l'activité :

Adresse Wilaya : TISSEMSILT Commune :

Nombre d'emplois réel (selon la déclaration du jeune): 1 Emplois, dont, 1 masculins, et 0 Féminins, 0 handicapés etapprentis, nombre d'employés déclarés à la CNAS.....

Date de démarrage effectif de l'activité selon la déclaration du gérant

N° Téléphone

N°Fax :

Email :

Identification des équipements acquis :

N°	Désignation	Quantité	Observations
1			
2			
3			
4			
5			
6			
7			
8			
9			
10			
11			
12			

Immatriculation et n° de châssis du matériel roulant :

.....
.....
.....

Autres observations :

.....
.....
.....

Fait à TISSEMSILT, le <<Date_Constat >>

Signature du chargé des constats de visite

الملحق رقم (08) : قرار منح الإمتيازات الضريبية الخاصة بالإستغلال مرحلة الإنشاء

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة
والمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية



ولاية : تسميكت
الوكالة الولائية : تسميكت
الفرع المحلي : تسميكت
شهادة رقم :

قرار منح الامتيازات الضريبية الخاصة بالاستغلال
مرحلة الإنشاء

المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية :

- مقتضى الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 24 جوان سنة 1996 ، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996 ، ولاسيما المادة 16 منه،
- مقتضى الأمر رقم 96-31 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 1996، والمتضمن قانون المالية لسنة 1997 .
- مقتضى الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1430 الموافق ل 22 جويلية سنة 2009، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.
- مقتضى قانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر سنة 1997، والمتضمن قانون المالية لسنة 1998 ولاسيما المادة 46 منه.
- مقتضى القانون رقم 03-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003 . و المتضمن قانون المالية لسنة 2004،
- مقتضى القانون رقم 09-09 المؤرخ في 13 محرم عام 1431 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010،
- مقتضى القانون رقم 08-13 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014،
- مقتضى القانون رقم 14-10 المؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015،
- مقتضى القانون رقم 20-07 المؤرخ في 21 شوال 1441 الموافق ل 04 جوان سنة 2020 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020،
- مقتضى القانون رقم 20-16 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1442 الموافق ل 31 ديسمبر سنة 2020 المتضمن قانون المالية لسنة 2021.
- مقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية سنة 1996 ، والمتعلق بدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم .
- ومقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-370 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1441 الموافق 28 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين الوزير الأول،
- ومقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل.
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 08 سبتمبر سنة 1996 الذي حددت فيه تسيير حساب التخصيص الخاص رقم-087/302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، المعدل و المتمم،
- سمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 و المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و تحديد قانونها الأساسي، المعدل و المتمم،
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق ل 09 يونيو سنة 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة لمشاركة لصغار أحطار القروض الممنوح بإياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، المعدل و المتمم،
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2003، المحدد لشروط و مستوى الإعانة الممنوحة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، المعدل و المتمم،
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-485 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق ل 23 ديسمبر 2006 المتضمن كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-089 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"،
- مقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-486 المؤرخ في 03 ذو الحجة عام 1427 الموافق ل 23 ديسمبر 2006 المتضمن كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-116 الذي عنوانه " الصندوق الخاص للتطوير الاقتصادي للهنشات العليا"،
- مقتضى مرسوم التنفيذي رقم 18-191 المؤرخ في 09 ذو القعدة عام 1439 الموافق ل 22 جويلية 2018، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2003، المحدد لشروط و مستوى الإعانة الممنوحة للشباب ذوي مشاريع ومستواها،
- مقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 1991، المتعلق بتحديد المناطق الواجب ترقيةها.
- مقتضى قرار منح الامتيازات الضريبية و الإعانات المالية الخاصة بالأناجاز رقم المؤرخ في
- مقتضى محضر معاينة بداية النشاط لمرحلة الإنشاء رقم..... المؤرخ في
- مقتضى القرار رقم 16 المؤرخ في 16 مارس 2022 المتضمن تعيين السيد بوزيان محمد الشريف مكلف بتسيير الوكالة.

بقر

المادة 1 / : بعد هذا القرار في إطار الاستثمار المؤهل للمساعدة من جهاز دعم تشغيل الشباب

المادة 2 /: التعريف بالمؤسسة

- اسم أو التسمية الاجتماعية

.....

قائمة الملاحق

- للمؤسسة...:
- عنوان المقر الاجتماعي(المقر الضريبي).....
 - البلدية: الولاية : تيسمسلت
 - الشكل القانوني : شخصية طبيعية
 - النشاط.....
 - رقم السجل التجاري أو وصل الإيداع :
 - رقم التعريف الضريبي.....
 - الرقم الحسابي.....

المادة 3 /: التعريف بصاحب أو أصحاب المشروع

المشروع المشار إليه في المادة الأولى المذكورة أعلاه ينجز من طرف صاحب أو أصحاب المشروع المذكورين أدناه .

صاحب المشروع 1

اللقب : الاسم :اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
العنوان :

صاحب المشروع 2

اللقب : الاسم :اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
العنوان :

صاحب المشروع 3

اللقب : الاسم :اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
العنوان :

صاحب المشروع 4

اللقب : الاسم :اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
العنوان :

المادة 4 /: التعريف بالمسير

اللقب : الاسم :اللقب الأصلي للمرأة :
تاريخ الازدياد : مكان الازدياد -البلدية : الولاية :
العنوان :

المادة 5 /: الامتيازات المسوحة:

- يتمتع للمؤسسة المشار إليها في المادة 2 أعلاه في مرحلة استغلال الاستثمار الخاص بالإنشاء ، الامتيازات الضريبة التالية:
- الإعفاء من الرسم العقاري على الساعات و الساعات الإضافية لمدة "3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات" حسب موقع المشروع ، سواء من تاريخ إنجائها
 - إعفاء كامل ، لمدة " 3 سنوات ، 6 سنوات او 10 سنوات " حسب موقع المشروع ، ابتداءا من تاريخ استغلالها من الضريبة احرقيه الوحيدة IFU أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول.
 - عند انتهاء فترة الاعفاء المذكورة في المطقة رقم 2 ، يمكن تمديدتها لسنتين (2) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (3) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
 - عدم احترام التعهد الخاص خلق مناصب شغل يؤدي إلى سحب الامتيازات المسوحة و المطالبة بالحقوق و الرسوم وحب دعوى

غير أن المستثمرين - الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة الجرافية الوحيدة - يتقون مدينين بدفع الحد الأدنى للضريبة الذي يجب الا يقل عن 10000 د.ج. من المبلغ المنصوص عليه بموجب المادة 365 مكرر من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة. بالنسبة لكل سنة مالية. مهما يكن رقم الاعمال المحقق.

المادة 6 /: تاريخ مفعول الاستفادة من الامتيازات الخاصة بمرحلة استغلال الاستثمار :

يسري مفعول الاستفادة من الامتيازات المتعلقة بفترة الاستغلال المحددة أعلاه ابتداء من تاريخ بداية النشاط ، المرتبط باستثمار مرحلة الانشاء

المادة 7 /: الإعفاءات الممنوحة في هذا القرار لا تعفي المؤسسة وأصحاب المشروع من التصريحات الضريبية في احترام الأحوال المحددة قانونا.

المادة 8 /: ترسل نسخة طبق الأصل من هذا القرار لكل الإدارات والمؤسسات المعنية تطبيق هذا الجهاز.

حرر في.....

ع / الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

الملحق رقم (09): شهادة شرفية للسيد عديد عبد القادر صاحب مؤسسة A&B Industry حول
أحسن مشروع مقاولاتي في إطار وكالة ANSEJ



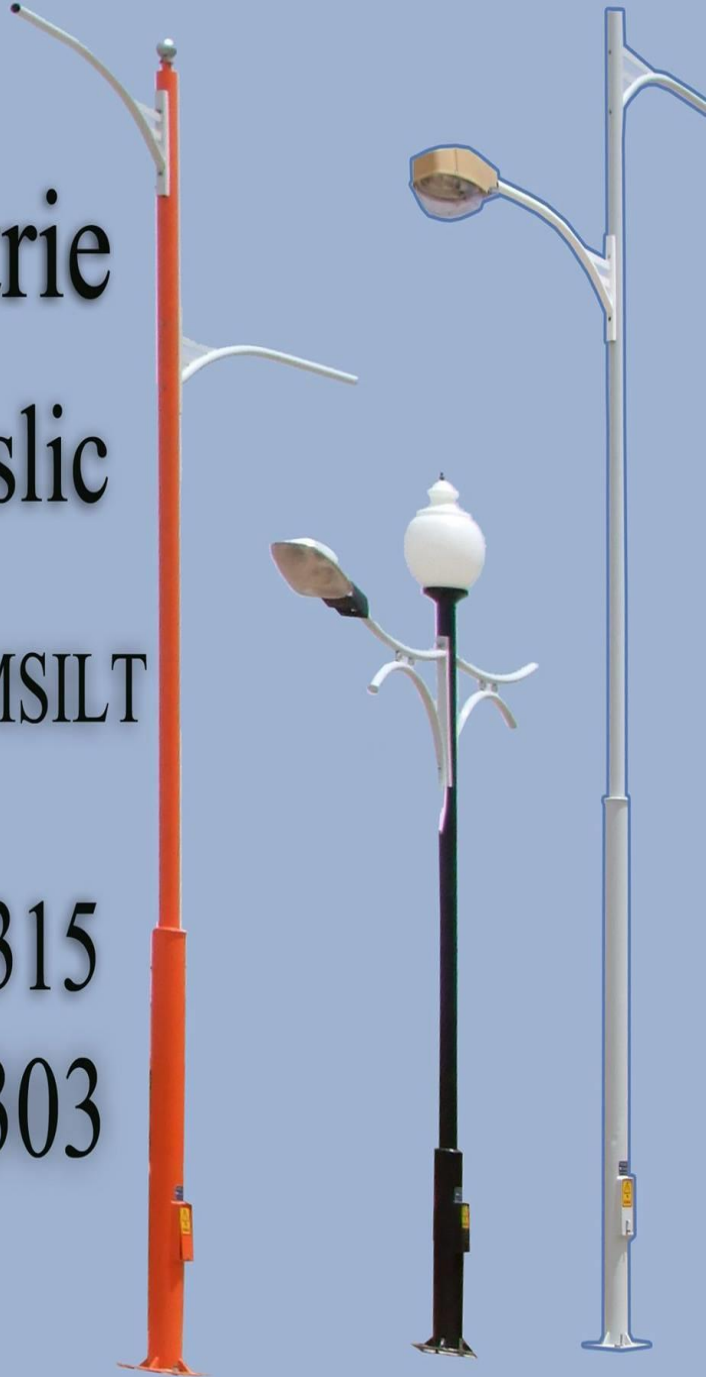
الملحق رقم (10): نموذج عن أجهزة الإضاءة المصنعة من طرف مؤسسة A&B Industry

A/B Industrie
éclairage Paslic

AMMARI-TISSEMSILT

TEL:0558041315

FIX/046490303



الملحق رقم (11): نموذج عن الأجهزة الفلاحية المصنعة من طرف مؤسسة A&B Industry

The advertisement features a background image of a large pile of potatoes. In the center, there is a red oval logo with the text "AB INDUSTRY". Below the logo, the text "Fabrication de matériel agricole" is written in white. In the bottom right corner, there is a yellow circular logo with the text "Matériel de Qualité".

The advertisement displays four pieces of agricultural machinery:

- Top left: A green tractor-mounted potato planter, labeled "Planteuse de pomme de terre".
- Top right: A green tractor-mounted potato harvester, labeled "Arracheuse de pomme de terre".
- Bottom left: A red tractor-mounted potato planter, labeled "Planteuse de pomme de terre".
- Bottom right: A green tractor-mounted potato harvester, labeled "Arracheuse de pomme de terre".

A red starburst graphic in the center contains the text "Garantie 1 an". At the bottom, there are two red oval logos with "AB INDUSTRY" and the contact information: "AB INDUSTRY TISSEMSILT 05.58.04.13.15".

الملحق رقم (12): نموذج عن الأجهزة الفلاحية المصنعة من طرف مؤسسة A&B Industry



BINEUSE – BUTEUSE



- ✓ 3 sections de travail
- ✓ 3 butoirs
- ✓ 625-750 mm distances inter-rangs
- ✓ 70-100 mm profondeur de travail
- ✓ Dimensions hors tout (L/B/H) in « mm »-
1400/1000/1100
- ✓ Poids 130 KG

*Ce produit -de très haute qualité- est développé
Et fabriqué en Algérie.
Garantie d'1 an pour l'usage professionnel*

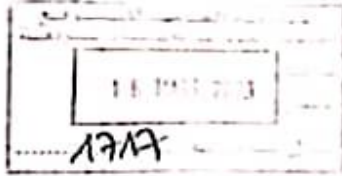


AB INDUSTRY-TISSEMSILT-Mobile +213 558 04 13 15 Fixe & Fax +213 46 49 03 03

Email : sarlabindustry@yahoo.fr

site internet : www.abindustry.net

الملحق رقم (13): تساؤلات عن وضعية المؤسسات المصغرة والمتعثرة في الجزائر



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المجلس الشعبي الوطني

الثابت عمراوي مارية
حرب حبة التحرير الوطني
عمو لجنة المسألة والمرابنة
الدائرة الانتخابية الحلفة

إلى السيد: وزير إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة

سؤال شفوي

الموضوع: ف/ي تجميد دعم المؤسسات المصغرة.

سواء على الدستور، لاسيما المواد 1581177

سواء على القانون العضوي 12/16، لاسيما المواد 72717069 منه

سواء على القانون رقم 01/01 المتعلق بعضو البرلمان، المعدل، لاسيما المواد 8753 منه

سواء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني

أتوجه إليكم بالسؤال الشفوي الآتي: في الوقت الذي تراهن الدولة على المؤسسات المصغرة كبدل إقتصادي خارج ريع المحروقات وركيزة أساسية لترقية الأستثمار، سَجَلْنَا تجميد عمليات تمويل والتسجيل في هذه المشاريع منذ مدة لا تقل عن 06 أشهر، بالإضافة إلى مُتابعة أصحاب هذه المؤسسات المتعثرة قضائيا بدل المرافقة، وهو ما يثناق كُتبا مع برنامج رئيس الجمهورية الذي جاء لترقية هذا القطاع لا تجميدها.

لقد سَجَلْنَا أيضا عدّة شكاوى من قبل مقاولين شباب تتعلق بالقرارات الأخيرة المتخذة من قبل الوزارة فيما يتعلق باعتماد قوائم الموزدين الأصليين أو المُصتَعين بصفة حصرية في تمويل هذا النوع من المشاريع، وهو ما كان له أثر سلبي جدًا على الشباب المستفيدين من هذه المشاريع لاسيما بالمناطق الداخلية التي لا يتوفر فيها موزدون أصليون ولا مصالح. كما سَجَلْنَا أيضا تضرر طالبي هذا الدعم من الشباب الذين قطعوا مسافة طويلة في الإجراءات ثم فوجئوا بالتوقف المفاجيء للجنة اعتماد المشاريع (CSVF) التي لا يُمكن إجراء أي تعديل ولو كان طفيفا في جانب الإجراءات إلّا من قبلها، أين وجد هؤلاء أنفسهم مُضطربين إلى دفع تكاليف الإيجار الباهضة لمدة أشهر دون جدوى... لبتضرر طالبي هذا الدعم من الشباب خاصة من قام بالإجراءات من كراء عقود ونفقات وغيرها من الإجراءات.

السؤال: ماأسباب توقف دعم المؤسسات المصغرة؟ ومتى يتم إستئناف الدعم الموجه لها؟



الملحق رقم (14): الملف الخاص بقرض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تكوين الملف الخاص بالعتاد 100001 - 1000000 دج

- وثيقة تعهد و التزام
- ✓ نسخة طبق الأصل لبطاقة التعريف (3)
- ✓ شهادة الميلاد رقم 12 (3)
- ✓ بطاقة الإقامة (2)
- شهادة عدم الخضوع للضريبة (2) α
- شهادة التأهيل في ميدان المشروع (2) 1
- ✓ صورة شمسية
- فاتورة شكلية خاصة بالعتاد (2) 1
- فاتورة التأمين على العتاد (2) α
- يرجى التسجيل في الموقع : www.angem.dz

الملحق رقم (15): قرار مؤرخ في 29 رجب عام 1444 الموافق 20 فبراير 2023 يحدد تنظيم وسير لجنة انتقاء وإعتماد وتمويل مشاريع الإستثمار المحدثة على مستوى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية، وكذا كفاءات معالجة ومضمون الملفات المتعلقة بهذه المشاريع (تاريخ الإصدار للجريدة الرسمية: 16 ماي 2023)

28 جوان عام 1444 هـ
16 مايو سنة 2023 م

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 34

23

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا القرار إلى تحديد تنظيم وسير لجنة انتقاء واعتماد وتمويل مشاريع الاستثمار المحدثة على مستوى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية، وكذا كفاءات معالجة ومضمون الملفات المتعلقة بهذه المشاريع، تطبيقا لأحكام المادة 16 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة لحاملي المشاريع، ومستواها

الفصل الأول

تنظيم وسير لجنة انتقاء واعتماد وتمويل مشاريع الاستثمارات

المادة 2 : تشكل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل مشاريع الاستثمارات التي تدعى في صلب النص "اللجنة"، من مدير الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية أو ممثله، رئيسا، ومن أعضاء تحدد قائمتهم الاسمية بموجب مقرر من الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة، لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد.

وفي حالة انقطاع عهدة أحد الأعضاء، يتم استخلافه حسب الأشكال نفسها للمدة المتبقية من العهدة.

ويمكن اللجنة أن تستعين بكل شخص ذي كفاءة من شأنه مساعدتها في أشغالها.

المادة 3 : تجتمع اللجنة في دورة عادية كل خمسة عشر (15) يوما، بناء على استدعاء من رئيسها.

ويمكنها أن تجتمع في دورة غير عادية بالاستدعاء من رئيسها.

المادة 4 : يدير الرئيس أشغال اللجنة، ويسهر على سرعة دراسة ومعالجة الملفات المعروضة عليها.

المادة 5 : تتولى مصالح الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية أمانة اللجنة.

المادة 6 : تكلف أمانة اللجنة بما يأتي :

- ترتيب الملفات المعنية بالدراسة على مستوى اللجنة، وتقديمها حسب تسلسلها في القائمة،

- تسجيل حاملي المشاريع المعنيين بالحضور أمام اللجنة، في سجل مرقم ومؤشر عليه مخصص لهذا الغرض،

- تحضير بطاقتة الاستعلامات التي تسلّم لحامل المشروع يوم انعقاد اللجنة.

المادة 7 : ترسل الاستدعاءات وجدول أعمال الدورة مصحوبة بالبطاقات التقنية المتعلقة بمشاريع الاستثمارات

وبطاقات التنقيط وقائمة حاملي المشاريع إلى أعضاء اللجنة من طرف أمانة اللجنة قبل ثلاثة (3) أيام عمل من التاريخ المحدد لانعقاد الاجتماع

تطبق نفس هذه الإجراءات بالنسبة للدورات غير العادية.

المادة 8 : لا تصح مداوات اللجنة إلا بحضور أغلبية أعضائها، وفي حالة عدم اكتمال النصاب، تجتمع اللجنة بعد ثلاثة (3) أيام عمل من تاريخ الاجتماع المؤجل وتداول مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

المادة 9 : تتخذ قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 10 : تكون مداوات اللجنة موضوع محاضرات اجتماعات تدون في سجل خاص مرقم ومؤشر عليه من طرف الرئيس.

وترسل نسخة من محاضرات الاجتماعات إلى المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المادة 11 : تعد اللجنة وتصادق على نظامها الداخلي الذي يوافق عليه المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

المادة 12 : تعد اللجنة تقريرا سنويا عن نشاطاتها، وترسله إلى المدير العام للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وإلى الوزير المكلف بالمؤسسات المصغرة.

الفصل الثاني

كفاءات معالجة ومضمون ملفات مشاريع الاستثمارات

المادة 13 : في إطار أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003 والمذكور أعلاه، وللاستفادة من المزايا والإعانات الممنوحة لحاملي المشاريع بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما، يتاح لكل حامل مشروع تكوين مسبقا في مجال المقاولاتية وفي إنشاء المؤسسات المصغرة، يكون موضوع اتفاقية بين مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والمصالح المختصة التابعة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمصالح المختصة التابعة لمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين.

المادة 14 : يتم تنقيط المشاريع الاستثمارية قبل عرضها على اللجنة وذلك بتطبيق سلم تنقيط يتم تحديده من طرف مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والذي يأخذ بعين الاعتبار المعايير المرتبطة بجذوى هذه المشاريع ونجاحتها وتمويلها.

وفي حالة اعتماد المشروع من طرف اللجنة، يتعين على المعني بالأمر الحضور شخصياً في الأجل المحددة من طرف اللجنة من أجل مباشرة إجراءات تنفيذ مشروع.

المادة 19 : يتم إعلام حاملي المشاريع بقرار اللجنة أثناء الجلسة، ثم يتم تبليغهم بهذا القرار من قبل الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولات في أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أيام عمل.

المادة 20 : في حالة موافقة اللجنة على المشروع، تقوم مصالح الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولات بإصدار وتسليم شهادة القبلية والتمويل لحاملي المشاريع المعنيين، في أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أيام عمل من تاريخ إيداع الملف كاملاً.

المادة 21 : تدرج الملفات المؤجلة من جديد على مستوى اللجنة بعد رفع التحفظات، وفي حالة اعتماد المشروع، تمنح شهادة القبلية والتمويل لحاملي المشاريع في الأجل المحددة في المادة 20 أعلاه.

المادة 22 : في حالة الرفض العبير من طرف اللجنة، تكلف مصالح الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولات بتبليغ القرار لحاملي المشاريع في الأجل المحددة في المادة 20 أعلاه.

يمكن حاملي المشاريع إيداع طعن لدى اللجنة في أجل خمسة عشر (15) يوماً، ابتداءً من تاريخ تبليغهم الرفض.

المادة 23 : يمكن حاملي المشاريع الذين تكون ملفاتهم محل رفض نهائي من طرف اللجنة، إيداع طعن لدى اللجنة الوطنية للطعن أو تقديم ملف مشروع استثمار جديد على مستوى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولات.

المادة 24 : يقوم المعشل المعين من طرف مدير الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولات بإيداع ملفات المشاريع المقبولة لدى البنك أو المؤسسة المالية المعنية بغرض التمويل مقابل وصل إيداع.

المادة 25 : يجب على المرافق المكلف بالملف على مستوى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولات أن يضمن المتابعة الدائمة لملف حامل المشروع على مستوى البنك أو المؤسسة المالية المعنية إلى غاية منح قرض التمويل.

المادة 26 : طبقاً لأحكام المادة 16 مكرر 5 من المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق 6 سبتمبر سنة 2003 والمذكور أعلاه، للبنك أو المؤسسة المالية المعنية، لمعالجة ملف القرض، أجل أقصاه شهران (2)، ابتداءً من تاريخ إيداعه لدى مصالحه.

المادة 15 : يقوم المرافق المكلف بالملف على مستوى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولات بتنقيط مشروع الاستثمار، ويسجل النقاط المعنوية لكل حامل مشروع استثماري في بطاقة التنقيط.

ترفق بطاقة التنقيط التي يوقعها المرافق المكلف بالملف على مستوى الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولات ومدير الوكالة، بملف مشروع الاستثمار.

المادة 16 : مع مراعاة أحكام المادة 6 أعلاه، تقوم أمانة اللجنة بترتيب ملفات مشاريع الاستثمارات ولا تعرض على اللجنة سوى الملفات التي تحصلت على علامة تساوي، على الأقل، نصف مجموع النقاط المدرجة في سلم التنقيط.

ويتم تبليغ حاملي المشاريع الذين لم تعرض ملفاتهم على اللجنة بسبب عدم استيفائها الشرط المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه، أن ملفاتهم لا تعرض على اللجنة إلا بعد مطابقتها مع أحكام هذا القرار.

المادة 17 : يشمل ملف مشروع الاستثمار المعروض على أعضاء اللجنة، للاستفادة من مزايا وإعلانات جهاز دعم تشغيل الشباب، ما يأتي :

- استعارة التسجيل،
- بطاقة تقديم المشروع،
- الدراسة التقنية الاقتصادية،
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية،
- شهادة تثبيت التكوين في مجال المقاولات وإنشاء المؤسسات المصغرة تسلمها المصالح المختصة المنصوص عليها في أحكام المادة 13 أعلاه،

- كشوف تقديرية للتأمينات المتعددة الأخطار، عند الاقتضاء،

- خطة عمل المشروع،
- دراسة الجدوى،
- نموذج الأعمال،
- بطاقة التنقيط.

يمكن اللجنة أن تطلب أي وثيقة أو معلومة إضافية ضرورية لدراسة الملف.

وبعد اعتماد المشروع من طرف اللجنة، يجب أن يحتوي الملف على كل الوثائق المتعلقة بمشروع الاستثمار لإيداعه من أجل الحصول على الموافقة البنكية إذا اقتضى الأمر ذلك.

المادة 18 : يعرض حامل المشروع مشروعه الاستثماري أمام اللجنة التي تدرس وتبدي رأياً أثناء الجلسة، في ملامحه وقابليته للتمويل.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-05 المؤرخ في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المهنيين وسائقي السيارات والحجاب.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11-286 المؤرخ في 15 رمضان عام 1432 الموافق 15 غشت سنة 2011 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتسبين للأسلاك الخاصة بإدارة مجلس المحاسبة.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-199 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1441 الموافق 25 يوليو سنة 2020 والمتعلق بالأنجان الإدارية المتساوية الأعضاء. ولجان الطعن والشأن التقنية في المؤسسات والإدارات العمومية.

- وبمقتضى المقرر المؤرخ في 10 شوال عام 1416 الموافق 28 فبراير سنة 1996 والمتضمن إنشاء لجنة الطعن المختصة بأسلاك موظفي مجلس المحاسبة.

- وبناء على مراسلة المديرية العامة للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري المؤرخة في 7 غشت سنة 2022 والمتضمنة الموافقة الاستثنائية على تشكيل لجنة الطعن المختصة بأسلاك موظفي مجلس المحاسبة.

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : تتكون لجنة الطعن المختصة بأسلاك موظفي مجلس المحاسبة، طبقا للجدول الآتي :

ممثلو الموظفون		ممثلو الإدارة	
الأعضاء الإضافيون	الأعضاء الدائمون	الأعضاء الإضافيون	الأعضاء الدائمون
5	7	5	7

المادة 2 : تلغى أحكام المقرر المؤرخ في 10 شوال عام 1416 الموافق 28 فبراير سنة 1996 والمتضمن إنشاء لجنة الطعن المختصة بأسلاك موظفي مجلس المحاسبة.

المادة 3 : ينشر هذا المقرر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حزب بالجزائر في 19 شعبان عام 1444 الموافق 12 مارس سنة 2023.

عبد القادر بن معروف

المادة 27 : تلغى أحكام القرار المؤرخ في 18 شعبان عام 1442 الموافق أول أبريل سنة 2021 الذي يحدد تنظيم وسير لجنة لتفشاء واعتماد وتمويل مشاريع الاستثمار المحدثة على مستوى الوكالة الولائية لدعم وتنمية العقار لائنية. وكذا كفاءات معالجة ومضمون الملفات المتعلقة بهذه المشاريع.

المادة 28 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حزب بالجزائر في 29 رجب عام 1444 الموافق 20 فبراير سنة 2023.

ياسين المهدي وليد

مجلس المحاسبة

مقرر مؤرخ في 19 شعبان عام 1444 الموافق 12 مارس سنة 2023، يتضمن تكوين لجنة الطعن المختصة بأسلاك موظفي مجلس المحاسبة.

إنّ رئيس مجلس المحاسبة،

- بمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للتوظيف العمومية، المتتم.

- وبمقتضى المرسوم رقم 66-145 المؤرخ في 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1996 والمتعلق بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي أو الفردي التي تهم وصعية الموظفين، المعزّل والمتتم.

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 95-377 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 20 نوفمبر سنة 1995 الذي يحدد النظم الداخلي لمجلس المحاسبة، المتتم.

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 19 شوال عام 1415 الموافق 20 مارس سنة 1995 والمتضمن تعيين رئيس مجلس المحاسبة.

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-99 المؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 11 م عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتسبين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية، المعزّل والمتتم.

الملحق رقم (16): دليل مقابلة

ا. دليل مقابلة مع السيد مدير الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE بتيسمسيلت

1. متى يستلزم تمويل المشروع ب: - التمويل الثلاثي؟
- التمويل الثنائي؟
- التمويل الذاتي؟
2. كيف يتم التعامل مع الذين لم يقوموا بتسديد القرض في الفترة المحددة له؟ وهل يتم تمديد لهم مدة تسديد القرض أم يتم رفع دعوة قضائية ضدهم مباشرة؟
3. ما هو أكثر قطاع نشاط يُقبل عليه الشباب قصد التمويل بغية إنشاء مؤسساتهم المصغرة؟
4. كيف تتعامل الوكالة ANADE مع المؤسسات المتعثرة؟
5. هل تقوم الوكالة بالتمويل الكمي أم الكيفي؟
6. هل أغلب من يريد التمويل يستعين بمُورِد Fournisseur من أجل إنهاء الإجراءات والحصول على التمويل في أقرب وقت؟
7. ماهي المدة الكافية التي ينتظرها حامل المشروع لحصوله على القرض من طرف الوكالة؟
8. ما هي الأسباب - المهمة- التي تجعل فترة منح القروض لحاملي المشاريع طويلة وتتجاوز الوقت المحدد لها؟
9. هل ثمة هناك مؤسسات مصغرة عادت إلى الوكالة بغرض التوسيع لتصبح مؤسسات صغيرة، ومتوسطة؟
10. هل يتم إعادة تمويل المؤسسات المصغرة التي هي في إطار توسيع أعمالها لتصبح فيما بعد مؤسسات صغيرة، ثم متوسطة؟
11. هل هناك احتمال بتمويل المؤسسات الناشئة و المشاريع الإبتكارية من طرف ANADE؟
12. هل هناك تطور ملحوظ بعدما تمّ تغيير تسمية الوكالة ومعظم شروطها؟ وهل الإستراتيجية الجديدة التي قدمتها وزارة إقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة تنبئ بتحسن عمل الوكالة في إطار التمويل والمرافقة لحاملي المشاريع المصغرة، والناشئة؟

13. هل تقوم الوكالة بدعم سياسة التشغيل على المستوى المحلي بتيسمسيلت؟
14. ما هي الأسباب – المتكررة- التي تجعل الوكالة ترفض ملفات المشاريع لأشخاص قاموا بإيداع ملفاتهم على مستواها؟
15. كم تقدر قيمة الإمتيازات الضريبية في كل من التمويل الثلاثي، والثنائي، والذاتي؟
16. كيف هي نوعية المرافقة لحاملي المشاريع المقاولاتية وأصحاب المؤسسات على مستوى الوكالة.

II. دليل مقابلة مع السيد مدير مؤسسة A & B Industry بولاية تيسمسيلت بلدية عماري

1. ماهي صيغة التمويل التي تمَّ إتخاذها من أجل تمويل مشروع المؤسسة من طرف وكالة ANADE الولاية تيسمسيلت؟
2. لماذا تمَّ إختيار وكالة ANADE بالذات ولم يتم إختيار أجهزة دعم أخرى؟
3. كيف كانت عملية المرافقة والدعم من طرف الوكالة لتسيير مشروع المؤسسة قبل التمويل، أثناء، وبعده؟
4. ما هو الحد الأدنى والحد الأقصى لتعداد العمالة على مستوى المؤسسة منذ مرحلة الإستغلال إلى غاية سنة 2023؟
5. هل هناك تحسن وتطور ملحوظ في ربح المؤسسة منذ مرحلة الإستغلال إلى غاية السنة الجارية (2023)؟
6. ماهي أهم المشاكل والعقبات التي عرقلت نشاط المؤسسة؟ وهل رافقت وكالة ANADE في حل بعض هذه المشاكل؟
7. هل حصلت مؤسسة A & B Industry على إمتيازات وإعانات ضريبية وجبائية من طرف وكالة ANADE؟ وماهي مدة الإستفادة من هذه الإعانات؟
8. لماذا تمَّ تحديد بلدية عماري بالذات لإنشاء المؤسسة ولم يتم إختيار بلديات أخرى بولاية تيسمسيلت للتأسيس فيها؟

9. هل تقوم المؤسسة بتصدير منتجاتها إلى ولايات أخرى؟ وهل هناك احتمال في المستقبل للتصدير إلى بلدان أخرى؟
10. هل تساهم مؤسسة A & B Industry في الرفع من المستوى الإقتصادي والإجتماعي المحلي والوطني؟

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

البسمة

شُكرو عرفان

إهداء

خُطّة الدراسة

قائمة الجداول، الأشكال والمختصرات

الملخصات

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية

الملخص باللغة الفرنسية

مُقدّمة عامّة.....1

الفصل الأوّل: المقاربة المفاهيمية والنظرية للمقاولاتية وسياسة التشغيل.....16

مقدمة الفصل الأوّل.....16

المبحث الأوّل: الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية.....16

المطلب الأوّل: تعريف المقاولاتية "ريادة الأعمال"، و"المقاول" "رجل الأعمال" والمسار التاريخي المرتبط
بهما.....17

المطلب الثاني: الإتجاهات النظرية والفكرية المفسرة للمقاولاتية.....34

- نظريات تركّز على المقاول.....33

- نظريات تركّز على السلوك المقاولاتي.....39

- نظريات تُعنى بالبيئة المقاولاتية:.....41

المطلب الثالث: التعليم العالي ودوره في تخريج قيادات ناجحة في مجال المقاولاتية.....45

55	المبحث الثاني: السياسة التشغيلية في الجزائر من منظور المقاولاتية.....
55	المطلب الأول: سياسة التشغيل في ضوء المنظومة القانونية الجزائرية.....
61	المطلب الثاني: الأجهزة العمومية لترقية التشغيل ولدعم خلق النشاط في إطار المقاولاتية.....
68	الأجهزة العمومية لدعم خلق النشاط في إطار المقاولاتية:.....
79	المطلب الثالث: سياسة التشغيل في ظل مشاريع برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر.....
92	خلاصة الفصل الأول.....
95	الفصل الثاني: واقع المقاولاتية وعلاقتها بسياسة التشغيل في الجزائر.....
95	مقدمة الفصل الثاني.....
95	المبحث الأول: تجربة الجزائر في مجال المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.....
95	المطلب الأول: التعريف بقطاع المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
	المطلب الثاني: قراءة إحصائية في أرقام المؤسسات الناشئة، المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة في الجزائر ومناصب الشغل المُستحدثة بها.....
	107Erreur ! Signet non défini.
	المطلب الثالث: مشاكل وصعوبات المؤسسات الناشئة، المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....
107
137	المبحث الثاني: أجهزة دعم المقاولاتية و سياسة التشغيل في الجزائر.....
	المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEI سابقًا).....
142
156	المطلب الثاني: الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار AAPI ، (ANDI سابقًا).....
166	المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المُصغَّر ANGEM.....
177	الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة " ASF " Algerian Startup Fund.....
179	وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإبتكار ADPMEPI:.....

183	الصندوق الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:.....
192	خلاصة الفصل الثاني.....
196	الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم ومُساندة سياسة التشغيل في ولاية تيسمسيلت.....
196	مقدمة الفصل الثالث.....
197	المبحث الأول: دراسة نظرية حول وكالة ANADE في ولاية تيسمسيلت.....
197	بطاقة تقنية تعريفية عن ولاية تيسمسيلت.....
198	أصل التسمية.....
199	المواقع الأثرية بالولاية.....
199	أهم الفضاءات السياحية في ولاية تيسمسيلت.....
201	المطلب الأول: تاريخ نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE الولائية تيسمسيلت
201	المطلب الثاني: الهيكل الإداري والتنظيمي لوكالة ANADE الولائية تيسمسيلت.....
212	المبحث الثاني: مساهمة وكالة ANADE في إستحداث مناصب شُغل في ولاية تيسمسيلت.....
212	المطلب الأول: تحليل بيانات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE الولائية تيسمسيلت.....
231	المطلب الثاني: وضعية وحالة المؤسسات المتعثرة الممولة من طرف الوكالة الولائية ANADE.....
243	المطلب الثالث: نموذج عن مؤسسة مصغرة ممولة من طرف وكالة ANADE الولائية مختصة في صناعة الآلات الصغيرة لتكوين الإنارة الكهربائية والعتاد الهاتفي والتلغرافي A&B Industry "Fabrication Matériel D'éclairage".....
254	خلاصة الفصل الثالث.....
256	الخاتمة العامة.....
256	1- نتائج الدراسة.....
263	2- الإقتراحات والتوصيات.....

فهرس المحتويات

265	3- آفاق الدراسة
268	قائمة المصادر والمراجع
278.....	قائمة الملاحق
306	فهرس المحتويات

